يوشكا فيشر



العالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وتجديد الغرب

نقله إلى العربية

د. هاني الصالح



يوشكا فيشر

عودة التاريخ

العالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وتجديد الغرب

نقله إلى العربية

الدكتور هاني صالح



Original Title

Die Rückkehr der Geschichte

Die Welt nach dem 11. September

und die Erneuerung des Westens

Joschka Fischer

© 2005 by Verlag Kiepenheuer & Witch, Köln

ISBN 3-462-03035-3

Published by: Verlag Kiepenheuer & Witsch, Rondorfer Str.5, 50968 Koln (U.K.)

ISBN 4 - 555 - 54 - 9960 - 978

الطبعة العربية الأولى 1430هـ - 2009م

الناشر العبيكان للنشر

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب

هاتف: 2937581/2937574، فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرياض 11517

ⓒ مكتبة العبيكان، 1429هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

فيشر، يوشكا

عودة التاريخ./ يوشكا فيشر: هاني صالح.- الرياض 1429هـ

375ص: 14× 21سم

ردمك: 978 - 9960 - 54 - 555 - 4

1 - النظام الدولي الجديد 2 - السياسات الدولية 3- العلاقات الدولية

أ. صالح، هاني (مترجم)

ب. العنوان

ديوي: 327.101 1429/4806

ردمك: 978 - 9960 - 54 - 555 - 4 رقم الإيداع: 1429/4806

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4160018/ 4654424 - فاكس: 4650129 ص. ب: 62807 الرياض 11595


بسم الله الرحمن الرحيم

لقد كثر الحديث بأن «نهاية التاريخ» تعلن عن نفسها هنا، أما أنا فلا أعد هذا القول صحيحاً، فنهاية التاريخ كما فهمها هيغل ذات يوم تكون في خلق مجتمع عالمي، لكننا لن نشهد كيف سينتهي التاريخ، بل كيف يبدأ من جديد.

«دانييل بل»[1]

المحتوى

الفصل الأول

«أهلاً وسهلاً بكم في صحراء الواقع»[2]
نهاية حقبة ما بعد الحرب والشمولية (التوتاليتارية) الجديدة

«غزو العالم حلم قديم، وكل عقيدة تريد أن تغزو العالم، والخطورة هي أنها لن تكون إلا مجرد وسيلة لغزو العالم»

«توماس مان»[3]

انتهت صبيحة الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) المرحلة الأخيرة من حقبة ما بعد الحرب التي بدأت مع سقوط جدار برلين في التاسع من نوفمبر (تشرين الثاني) 1989، لقد بدأ حسب قول «تيموثي غارتون أش» القرن الحادي والعشرون سياسياً بضربة إرهابية هائلة هزت العالم، فإذا ما كان سقوط الجدار يمثل النهاية الحقيقية لقرن قصير، فهناك ما يكفي من الأسباب للقول بأن تدمير مركز التجارة العالمي هو بداية الحقيقة للقرن الحادي والعشرين، مرحباً بعالم آخر جديد رائع[4].

كان العالم ـ بوصفه قرية عالمية إعلامية ـ يعيش عن طريق محطة البث التلفازية CNN لحظة بلحظة، ذلك اليوم الذي جعل منه إرهابيو الجهاد تاريخاً، وذلك بعملية قتل جماعي لامثيل لها. وبنفس المستوى كان أيضاً أثر موجات الصدمة من هذا الاعتداء العسكري على الولايات المتحدة، القوة العالمية العظمى الوحيدة المتبقية في عالم اليوم.

«إن هذا الاعتداء على أمريكا سوف يغير مسار التاريخ، خاصةً أن أحداث العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين بات يحددها إلى حد كبير قرار دولة واحدة، هي الولايات المتحدة، ولأن لهذا الاعتداء على الأغلب آثاراً غير محسوبة على سيكولوجية هذه الدولة»[5].

إن مسار التاريخ يتحدد أحياناً في يوم واحد، أو حتى خلال ساعات قليلة، وفي مثل ذلك اليوم سيصبح بإمكان أي فرد أن يشهد التاريخ ويعيشه.

سوف تتركز تطورات بنيوية عالية التعقيد على حدث واحد، على هزة وحيدة وكبيرة. وانطلاقاً من هذه اللحظة تصبح هذه التطورات معروفة ومفهومة وتستخلص منها الدروس.

إن أقدار العالم تتخذ عقب مثل ذلك اليوم مساراً آخر، والذين شهدوا ذلك يدركون فوراً هذا الحدث الدرامي غير العادي؛ لأن الأحداث السياسية تتكثف إلى درجة من الانفعال نادرة الحدوث، إنها أيام تهز التاريخ، إنها بداية حقبة تاريخية جديدة. وهذا ما ينطبق أيضاً على أيام أخرى مثل 28/حزيران (يونيو) 1914 عندما تم اغتيال ولي عهد النمسا «فرانز فرديناند» وزوجته «صوفي» في سراجيفو، وكذلك على 9/تشرين الثاني /(نوفمبر) 1989 ليلة سقوط جدار برلين، وعلى 21/كانون الأول/(ديسمبر) 1991 يوم السقوط النهائي للاتحاد السوفييتي، ومن ثم انتهاء الحرب الباردة والثنائية القطبية للعالم.

بين هذه الأحداث والأيام التي تصنع التاريخ شدَّ القرن العشرون القصير والوحشي قوسه، إنه: «عصر الأحداث المتطرفة» كما قال وبحق المؤرخ البريطاني الكبير إريك هوبسباوم[6].

لم يسبق أن مرت في مجمل تاريخ الإنسانية حقبة أسفرت عن مثل هذا الجنون والعنف والقتل والاغتيال والديكتاتورية والحرب والإبادة، كما حدث خلال القرن العشرين.

وفي الوقت نفسه لم يحدث في قرن آخر ما حدث في القرن العشرين من تقدم علمي وتقني واجتماعي وسياسي[7].

خلال الحرب العالمية الأولى كانت الجيوش ماتزال تذهب إلى ساحات القتال ممتطية الجياد، أما في الحرب العالمية الثانية فقد توصلت الإنسانية إلى اختراع القنبلة الذرية، مدة واحد وثلاثين عاماً فصلت ما بين حربين عالميتين[8].

هذا التناقض في القرن العشرين يلحظه المرء أيضاً من خلال حقيقة أخرى: ففي عام 1914 كان الملوك المتوجون هم غالباً من يقرر مسألة الحرب، وبدءاً من عام 1945 قامت النظم الديموقراطية أول الأمر في القسم الغربي من أوروبا، ومنذ عام 1989 ساد هذا النظام كل أوروبا بوصفه شكلا من أشكال الحكم، والآن يمكن وصف أوروبا، وبحق، بأنها قارة الديموقراطية والقانون. إنه التطور الذي تحقق خلال 60 عاماً فقط.

بدا أن الإنسانية ستنعم عقب سقوط جدار برلين بحقبة جديدة وطويلة من السلام، لكن، وخلافاً لكل التوقعات، وقعت عقب نهاية الحرب الباردة صراعات ساخنة في منطقة الخليج وشرق أفريقيا والبلقان، ولكن هذه الصراعات كانت ـ من منظور غربي ـ حروباً وإبادات جماعية هامشية، حتى ولو أن الحروب الدموية في شبه جزيرة البلقان كانت تقترب شيئاً فشيئاً من الأوروبيين.

مع ذلك لم تستطع كل هذه المآسي أن تثني معظم الناس في أوروبا والولايات المتحدة عن إرادة التمتع بقسط من السلام بعد نهاية سباق التسلح والحرب الباردة. فبعد خمسة عقود من المواجهة الدولية الباردة كانت روح العصر في الغرب هي التراجع، التراجع عن السياسة، التراجع عن أزمات وصراعات العالم إلى سيطرة الخاص على السياسي.

فقد ساد خلال تسعينيات القرن المنصرم في دول أوروبا الصناعية شعار «اسعوا إلى الغنى، انسوا الأزمات، انسوا كل الصراعات وانسوا كل هذه السياسة الملعونة، خففوا الضرائب، وقللوا من الديموقراطية، خففوا من حصة الدولة، وأعيدوا للمواطنين مالهم وحريتهم».

هكذا أو ما يشبه ذلك انطلق من وسائل الإعلام في كل مكان، ومن البرلمانات، ومن الحملات الانتخابية، بذلك وقعت الدولة وبيروقراطيتها وأموالها تحت الضغط القوي للشرعية، وسيطرة البورصة، برزت ثروات هائلة ثم زالت، ولو أن ذلك كان غالباً على الورق فقط، ولكن منها ما هو حقيقي.

كان القرن العشرون المنصرم في عواصم الاقتصاد العالمي يعني مرحلة الاختراع التقني العظيم والولوج إلى تقنية المعلومات، ومن ثم مرحلة المضاربات المالية التي لا تقل أهمية عن تلك، والتي أضاعت على نفسها سمة «الاقتصاد الجديد» أو «السوق الجديدة».

لقد بدأ العقد بالنظرية الجريئة التي أطلقها فرانسيس فوكوياما حول «نهاية التاريخ»[9].

وبناء على ازدهار الاقتصاد الأمريكي الذي طال أمده أعلن اقتصاديون جريئون حتى عن نهاية الدورات الاقتصادية وقيام نظام رأسمالي خالٍ من الأزمات، والآن يبدو أن كل ذلك أصبح باطلاً وساذجاً ولاطائل تحته[10].

لقد انفجرت فقاعة المضاربة، ففي الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 ضرب التاريخ ضربته من جديد،هذه المرة بطريقة خاطفة ووحشية ومدمرة.

تغير مسار العالم في ذلك اليوم، ولم تعد البورصة هي التي تكتب مسار التاريخ، بل آل هذا الأمر ثانية إلى السياسة.

كل هذه الأحلام الواعدة بعالم أكثر سلاماً بعد الحرب الباردة، وكل الآمال بمصير سلمي، وكل تلك الأوهام الجميلة حول نهاية السياسة وتراجع دور الدولة والسيطرة الظاهرة للاقتصاد على السياسة «إنه الاقتصاد، ياللغباء!» كل ذلك دفن تحت أنقاض البرجين التوءمين لمركز التجارة العالمي في نيويورك صبيحة الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)[11].

فالسياسة، ومعها التاريخ الذي قيل: إنه انتهى، عاد للظهور ثانية في ذلك الإرهاب البشع.

عاد هيروقليط ـ ذلك الفيلسوف الذي سبق سقراط في اليونان القديمة، وبشّر منذ القرن الخامس قبل الميلاد بأن الحرب هي أب لجميع الأشياء ـ إلى الواجهة؛ ليتقدم على جميع المصارف الاستثمارية وأسواق البورصات.

لم تبدأ هذه الحرب الجديدة على هامش النظام السياسي العالمي، بل في قلب أهم الأماكن المالية في العالم، في الطرف الجنوبي من مانهاتن، إن «نقطة الصفر» لهذه الحرب المريبة التي شنها الإرهاب الجهادي على الولايات المتحدة والعالم الغربي لم تكن في Fulda Gap، بل قرب وول ستريت بشكل مباشر.

أصاب الإرهاب الدولي هذه المرة القلب الاقتصادي والسياسي لأقوى الأمم في العصر الحاضر، كان من شأن هذا العمل الخسيس أن يسبب هزّة سياسية عالمية. لقد ارتعب العالم في صميمه من ضخامة ما حدث في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) واستعاد إلى الذاكرة الصور والمشاعر والأجواء التي تولدت عام 1941 في بيرل هاربر وسراجيفو 1914، تلك الأحداث التي كادت أن تنسى.

«ففي الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) مات من الأميركيين أكثر من ثلاثة أضعاف ممن قضوا في مجمل الهجمات الارهابية خلال الثلاثين سنة الماضية. بلغت الخسارة في الأرواح نحو ضعفي الخسارة التي تسبب بها «تيموني ماك فاي»، هذا القاتل المحلي عام 1995 من خلال اعتداء أوكلاهوما. وكانت تقريباً تعادل الخسارة التي أسفرت عن إغارة 300 قاذفة يابانية عام 1941 على ميناء بيرل هاربر. وصف المعلقون هذا الومض القادم من سماء صافية وأصاب أمريكا قبل ستين عاماً بأنه سابقة لامثيل لها، ولكن في الواقع ليس هناك مجال للمقارنة، فالحادي عشر من أيلول (سبتمبر) كان شيئاً مختلفاً كلياً[12].

طبعاً لم تكن هذه المرة قوة إقليمية أو محلية عظمى معادية مثل الإمبراطورية اليابانية تلك التي هاجمت الولايات المتحدة، بل انطلق الهجوم من تهديد نمط جديد لـ «قوة غير متكافئة». نقول: غير متكافئة: لأن الأمر هنا يتعلق بهجوم على سلطة دولة من قبل عناصر ليس لها دولة، لاتملك القدرة الإستراتيجية ولا السيادة على أرض. إنها سلطة غير متكافئة تعمل في الخفاء، ليس لديها نظام اقتصادي أو جيش. إلا أن قدرتها الأيديولوجية قوية جداً، تستطيع ـ باستخدام وسائل غير متكافئة ـ أن تلحق خسائر

حربية وأضراراً، وأن تهز استقرار دولة أو منطقة كاملة، أو حتى مجمل النظام العالمي، ومن ثم تشكل خطراً عليه، ولو بطريقة غبر مباشرة.

في كتابه الذي صدر عام 1991 في نيويورك تحت عنوان «مستقبل الحرب» يحلل «مارتين فان كريفيلد» هذه الحقيقة الجديدة للصدام بين قوة متكافئة «دولة» وأخرى غير متكافئة «لا دولة» بقوله:

«ليست القوات المسلحة هي التي ستشن الحرب مستقبلاً، بل مجموعات نطلق عليها الآن أسماء مثل: إرهابيين، عصابات أو لصوص...... تعتمد هذه المجموعات غالباً على قوة شخصية وجاذبية «كاريزما» قائدها أكثر مما تعتمد على المؤسسة، كما أن دافعها هو أقل «حرفية» منه إخلاصاً أيديولوجيا وتعصباً لا حدود له. فالتنظيم سوف يخضع بالتأكيد لقيادة لديها وسائل ضغط، ولكن القيادة نفسها لاتميز نفسها عن التنظيم ككل. ومن ثم ستشبه نفسها ب «شيخ الجبل» حسب العبارة التي أطلقها يوماً «ماركو بولو» أكثر من كونها حكومة دستورية بمفهوم العالم الحديث، سيكون التنظيم إلى حد ما متجذراً في «الشعب» لكن هذا الشعب ربما لا ينفصل بشكل واضح عن الجيران المسالمين المباشرين أو عن الأقلية الصغيرة التي تتولى أمر الجزء الأكبر من العمليات الحربية، وكل وحدة مقاتلة، مهما كان حجمها، يجب أن يكون لها قاعدة على الأرض «تسيطر عليها» وليس من الضروري أن تكون هذه القاعدة دائماً منيعة أو كبيرة. وربما لن تظهر حدودها (وهذا تعبير حديث أيضاً) على أي خارطة بخطوط واضحة وجلية»[13].

يبدو أن تشخيص مارتين فان كريفيلد قد أثبت صحته، فالعالم يشهد بأحداث الحادي عشر من سبتمبر أيضاً الانبعاث السياسي للحشاشين.

وهذا التعبير أطلق على فرقة إسلامية في العصور الوسطى نشأت بوصفها منظمة سرية في الشرقين الأدنى والأوسط آنذاك وطورت القتل السياسي العلني(ولكن ليس القتل الجماعي) بوصفه وسيلة لوصولها إلى السلطة وبرعت فيه إلى درجة الكمال.

اعتمدت في ذلك على القتل وانتحار القائمين بعمليات القتل، الذين لم يسلم منهم أحد، فنشروا بذلك الخوف والرعب بين القوى والأقوياء في ذلك العصر(14).

وفي الواقع قبل يومين من تنفيذ الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة قام اثنان من الانتحاريين العرب الذين انتحلوا صفة صحفيين تلفازيين، ـ ربما بتكليف من منظمة القاعدة الإرهابية التابعة لأسامة بن لادن ـ بدس شحنة متفجرة لقائد اتحاد الشمال الأفغاني أحمد شاه مسعود، أصيب على أثرها بجراح بالغة ثم مات بعد مدة قصيرة من الاعتداء متأثراً بجراحه(15).

لم يكن أحد يعلم في ذلك اليوم أن هذا القتل السياسي، الذي تم في جبال هيندوكوش البعيدة، سوف يثبت أنه كان مقدمة للهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي صبيحة الحادي عشر من سبتمبر، اختطفت عناصر كوماندوس إرهابية تابعة للقاعدة أربع طائرات مدنية على الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة، كانت قد أقلعت بعد أن ملأت خزاناتها بأطنان الكيروسين، إلى الشاطئ الغربي من البلاد. كانت عناصر الكوماندوس الإرهابية أمام هدف واحد، ألا وهو أن تجعل من الطائرات المدنية سلاحاً موجهاً ومميتاً،

يجب أن يقوم بتدمير مراكز القوة السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة: برجي مركز التجارة العالمي وسط مانهاتن ووزارة الدفاع الأمريكية في أرلينغتون، أما الطائرة الرابعة التابعة لـ «يونايتد أيرلاينز» التي تقوم بالرحلة رقم 93 فقد سقطت بفضل شجاعة الركاب الذين لم يبالوا بالموت، والذين كانوا قد علموا بالمصير الذي يتهددهم في أثناء رحلتهم بواسطة الهاتف، وكان سقوطها في بنسلفانيا دون أن يعرف حتى الآن الهدف الذي كان عليها أن تتوجه نحوه، ويرجح أن الرحلة 93 لشركة يونايتد أيرلاينز، حسب المعلومات المتوافرة لدى السلطات، كانت ستتوجه إما إلى البيت الأبيض أو إلى البرلمان الأمريكي على هضبة الكابيتول في قلب العاصمة واشنطن[16].

من دون شك كان يمكن مقارنة الهجوم الإرهابي الذي خططت له القاعدة وأعدّته جيداً من حيث النتائج المباشرة، بهجوم حربي قامت به قوة أجنبية، فلم يسبق للولايات المتحدة في تاريخها أن خسرت في يوم واحد هذا العدد الكبير من المدنيين بهجوم حربي أو شبه حربي.

لم تتعرض حكومة الولايات المتحدة مرة في السابق منذ الحرب الأمريكية البريطانية في بداية القرن التاسع عشر، أو مراكز القوى في الولايات المتحدة لمثل هذا التهديد.

فالهجوم الياباني على بيرل هاربر أصاب قاعدة بحرية بعيدة جداً، وليس قلب الولايات المتحدة، ناهيك عن العاصمة أو حتى أهم مركز مالي في العالم، وسط إغراقها في السلام، وفجأة حدثت في ذلك الصباح عملية إرهابية جديدة لم يكن يتوقع أن تسفر عن هذا القتل واحتقار الإنسان في

أهم المدن الأمريكية، فقتلت الآلاف من المواطنين البريئين، سواء أمريكيين أم أجانب من المسلمين واليهود والمسيحيين والبوذيين والهندوس وغير المنتمين إلى ديانة بعينها، رجالاً ونساء، أغنياء وفقراء، شيوخاً وشباباً.

إنها عملية ذات طابع عالمي أسفرت عن ضحايا بريئة، استخدمت هذه العملية الإرهابية التقنيات المدنية للمجتمعات الغربية المنفتحة: القدرة على قيادة الطائرات، الطائرات المدنية، إمكانية نقل الأحداث بشكل مباشر عبر العالم، وقد تم كل شيء بأقل التكاليف(17)، والتصميم على الانتحار بالسلاح المميت والدعاية التي تثير الرعب من هذه العملية(18)، لقد فاق الأثر التدميري لهذه الطائرات المدنية بخزاناتها المليئة بالوقود، عقب اصطدامها بالأبنية، تقريباً الأثر التي يخلفه جسم طائر. وكان الأثر الرمزي لهذا الهجوم لايقل عن الأثر المادي، وكذلك الهلع الذي أحدثه الفعل الآثم في كل أنحاء العالم.

مع ذلك، فالأمر متعلق بالنسبة للحادي عشر من سبتمبر بهجوم إرهابي.

لم يكن عملاً حربياً بالمفهوم الكلاسيكي، أي اعتداء دولة على دولة أخرى، بغضّ النظر عن تورط نظام الطالبان في أفغانستان في التحضير، وفي دعم منظمة القاعدة.

بالإضافة إلى الضحايا والصدمة السياسية برزت فروق نوعية مهمة بينها وبين الحرب النظامية، كما كانت الحال عام 1941 في الهجوم الياباني على بيرل هاربر. آنذاك وقفت دولة ضد دولة، قوة إستراتيجية ضد قوة إستراتيجية. وفي الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة بالحرب على ألمانيا النازية والإمبراطورية اليابانية في صراع على السيطرة

باستخدام كل قواها الإستراتيجية في ساحات المعارك في أوروبا وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي. أما في الحادي عشر من سبتمبر فقد كان الوضع مختلفاً كلياً. فبرغم الخسائر البشرية بالآلاف والهلع الدولي والآثار السلبية على الاقتصاد العالمي، كانت الآثار العسكرية والإستراتيجية على قدرات الولايات المتحدة لاشيء.

وإذا ما نظرنا من وجهة نظر إستراتيجية فلم يكن الأمر أكثر من وخزة إبرة. لكن هذا الهجوم الإرهابي لم يكن يستهدف القدرات الإستراتيجية للقوة العظمى الوحيدة في العالم، بل كان يهدف إلى إظهار إمكانية مهاجمة قوة عظمى واستفزاز هذه القوة العظمى للقيام برد فعل سياسي ـ عسكري غير عادي. إن مسألة إضعاف القدرة الإستراتيجية للولايات المتحدة عسكرياً لم تكن واردة على الإطلاق. فقد كان هدفهم بالدرجة الأولى سياسياً ـ رمزياً. إذ كان هدفهم الحقيقي هو إظهار القدرة على مهاجمة وجرح وقهر وإضعاف أعظم قوة عسكرية واقتصادية في التاريخ، القوة العالمية العظمى في العالم.

استطاع محاربون عقديون لا يخافون الموت ومصممون على الانتحار، إلحاق ضربات فظيعة بأعظم آلة وقوة عسكرية في القرن الحادي والعشرين، وذلك بأقل التكاليف. هكذا كان يجب أن تكون الرسالة، التي تضمنت أيضاً تحدياً سلطوياً موجهاً إلى عنوان الولايات المتحدة.

يصف بول كينيدي الولايات المتحدة بأنها «عملاق عسكري واقتصادي وسياسي وثقافي لم يسبق أن شهد العالم مثيلاً له، لكن يسهل جرحه إلى أبعد الحدود. إن اختراعه للإنترنت ودوره في تطوير مقرات للتجارة المالية

مفتوحة على مدار الساعة، تجعله في منتهى الغنى وفي الوقت نفسه أكثر عرضة لأعمال التخريب. فقوانين الهجرة الليبرالية ـ بالنسبة لأوروبا على كل حال ـ في هذا العملاق وانفتاح جامعاته للطلبة القادمين من وراء البحر، جعلت منه بوتقة عملاقة ينصهر فيها الناس من جميع أنحاء العالم، بينهم أفراد يمكن تجنيدهم للقيام بأعمال إرهابية، إذاً فأمريكا ليست حصناً منيعاً، بل على العكس»[19].

تبعاً لهذا الواقع فقد أعدّت الولايات المتحدة ومجتمعات أخرى منفتحة في الغرب، عقب الحادي عشر من أيلول، إعداداً كبيراً من أجل حماية أمنها الداخلي. وهذا ما يمكن النظر إليه على أنه هدف آخر للتخطيط الإرهابي، ألا وهو التأهب الداخلي وفي الوقت نفسه انغلاق المجتمعات المنفتحة في الغرب.

وكان اعتداء الحادي عشر من سبتمبر يهدف أيضاً، وبالدرجة الأولى إلى دفع الولايات المتحدة في هلعها وغضبها إلى رد فعل مضاد، الأمر الذي يشكل دعماً لهدف مخططي الإرهاب، ألا وهو الصدام بين العالم الإسلامي ـ العربي والغرب، أي «صراع الحضارات» الذي تنبأ به الفيلسوف الأمريكي صموئيل هونتينغتون[20] منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. ولفهم الإستراتيجية السياسية تعود بنا الذاكرة إلى صورة البعوضة والفيل، فصاحب الجلد السميك يجب إثارته بلسعات في غاية الإيلام، بحيث يهاجم بغضب أعمى ويدور حول نفسه، فلا ينبت عشب حيث تطأ قوائمه.

مطلوب من الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة أن يغير موازين القوى في العالم العربي والإسلامي؛ نتيجة رد الفعل الأعمى للولايات

المتحدة. فعلاوة على مرحلة الفوضى يجب أن يؤدي إلى ثورة الجماهير ذات الفكر المحافظ لتسقط الأنظمة القومية الفاسدة، ومن ثم الدعوة لاحقاً إلى نظام الخلافة، أي إقامة دولة الله بقيادة المتطرفين دينياً[21].

فالولايات المتحدة هي بنظر الإرهاب الجديد القوة الوحيدة القوية، هي «الشيطان الأكبر» الذي يحمي هذه الأنظمة التي يعد وجودها في المنطقة هو المسؤول عن اضطهاد المتدينين. والهدف الأساسي ليس في الولايات المتحدة، بل في المملكة العربية السعودية وفي القدس وفي منطقة الخليج العربي وكل أنحاء الشرقين الأدنى والأوسط وأواسط آسيا، أي على امتداد حزام الأزمات الواقع بين المغرب وإندونيسيا الذي يسيطر عليه الطابع الإسلامي إلى حد بعيد، ولم يكن ذلك أقل من خطة ثورية إستراتيجية لإعادة تنظيم العالم العربي وأجزاء شاسعة من العالم الإسلامي، يتم تحريكها بالعنف اللا محدود وبالإرهاب على المدى الطويل.

كما تعلمنا أحداث الحادي عشر من سبتمبر شيئاً آخر في غاية الأهمية، فمنذ انهيار برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك يجب على العالم الغربي أن يعي أنه يواجه تحدياً شمولياً. «الشمولية (التوتاليتارية) الثالثة» ـ كما وصفها، وبحق «يهودا بادر»[22] يمكن مقارنته بلا شك بالأنظمة الشمولية التي قامت في القرن العشرين[23].

كما هو دائماً، كان الأمر ـ وما يزال ـ يتعلق بالنسبة للأيديولوجيات الشمولية الكبيرة، سواء أكانت فاشية أم شيوعية في السابق أم إسلامية في الوقت الحاضر، بفكرة تبدو عظيمة، يصعّد تطبيقها من البربرية اللا إنسانية ليجعل منها عملاً إنسانيا رحيماً في عيون أتباعها[24].

هنا لا توجد أساساً أي حدود أخلاقية في استخدام الوسائل الإرهابية؛ لأنها تشرّع أكثر الأعمال إجراماً ولا تقر إلا بأعمالها الإرهابية المتمثلة في الجهاد ضد الكفار والخارجين على الدين الحقيقي[26].

كلما كثر الدمار كان أكثر فاعلية. وكلما كان أكثر فاعلية كان الأمر أفضل؛ لأنه سيكون أكثر فاعلية في تأثيره المثير للرعب. هذا ما تنص عليه مبادئ الشمولية الجديدة. هذا المنطق لا يستهدف فقط الجيش وأجهزة الدولة والمصالح الاقتصادية للدول المعادية، بل يحاول بالدرجة الأولى أن يزيد من تأثير الرعب الإرهابي من خلال هجوم مباشر على المجتمعات المدنية للعدو المستهدف. وهذا ما ينطبق بشكل خاص على الديموقراطيات الغربية ومواطنيها. وكلما كانت الضحايا عشوائية بين المدنيين كان أثر الترويع أكبر. يقود هذا المنطق أيضاً مباشرة إلى تهديد في منتهى التخويف، ومن ثم إثارة الذعر والهلع إلى أقصى درجة، بحيث يمكن لهذا الإرهاب أن يحاول امتلاك أسلحة دمار شامل تصل إلى حد امتلاك السلاح النووي، ومن ثم استخدامه (أو القيام بعمليات إرهابية بسلاح تقليدي تصل فاعليته إلى فاعلية السلاح النووي)[27]، لأن الإرهاب لا يعترف بحدود أخلاقية، وغير مستعد أصلاً للتفريق بين المقاتل وغير المقاتل.

إذا ما قارن المرء هذا التحدي الشمولي مع النظامين الشموليين اللذين قاما خلال القرن العشرين، فسيجد نفسه أمام اختلافين أساسيين:

أولاً: إن هذا التحدي الثالث لم ينبثق عن كوابيس عصر التنوير الأوروبي وأزمات التحديث الغربية، بل نشأ في عالم الإسلام ردًا في غاية الراديكالية على أزمة التحديث في هذا العالم[28].

إن المضمون الأيديولوجي المثالي لهذه الشمولية الجديدة لا يهدف إلى الإسراع في التحديث الغربي، كما كانت الحال بالنسبة للحركة الشيوعية، بل العكس تماماً، إذ يتجه إلى الوراء، وكان من حيث السياق التاريخي ـ الأيديولوجي يشكل تراجعاً ليصبح من ثم مشابهاً للفاشية والاشتراكية القومية، إذ كان الأمر عبارة عن رفض جذري صوري للحداثة باسم الإسلام والعودة إلى «نقائه» الصحيح والأصيل.

لكن مع ذلك يجب على المرء ألا ينخدع، لا بالأيديولوجية ولا بالمظهر الخارجي، لأن الإرهاب هو تعبير عن أزمة التحديث[29]، وليس العودة إلى الأصالة المفقودة. وهذا ما ينطبق أيضاً على الحركة الشمولية للفاشية والاشتراكية القومية[30].

وهكذا يبدو الحادي عشر من سبتمبر أنه ينصف هونتينغتون بعد أن أصبح العالم يتجه نحو حرب الحضارات والثقافات. وطبعاً يشارك الإرهاب الجهادي هونتينغتون هذه النظرية؛ لأن له مصلحة إستراتيجية في «صراع الحضارات» هذا. ولكن ليس بوسع سياسة غربية عاقلة ولا الغالبية العظمى من المسلمين المعتدلين أن تقبل بهذه النظرية بكل جدية؛ لأن ذلك سيعني الكابوس المطلق في القرن الحادي والعشرين. ولم يتم التطرق إلى البديل عن ذلك إلا قليلاً في هذا الموقع. إنه يكمن في البنية السياسية للعولمة[31].

أما الاختلاف الثاني بين الشموليات القديمة والشمولية الجهادية، فيكمن في الاختلاف الجوهري من حيث الضخامة وطبيعة القوة بالنسبة للشموليات القديمة، ومن ثم قدرتها على التهديد. هتلر وستالين عَدًّا نفسيهما أساس قوة الدولة الهائلة، أما أسامة بن لادن فهو مجرد زعيم

شبكة إرهابية دولية. أما الأنظمة الشمولية الأوروبية في القرن الماضي فقد كان لديها إما قوة أرضية ثابتة في دول صناعية متقدمة مع قدرة عسكرية حديثة ضخمة، مثل ألمانيا، بلغت هذه القوة عن طريق استغلال الإمكانات اللا محدودة في بلاد مترامية الأطراف مثل روسيا بعد عام 1917.

كان النظامان الشموليان: الاشتراكي القومي والبلشفي يشكلان ـ نتيجة وجود قاعدة القوة الأرضية والاقتصادية والعسكرية ـ تهديداً عالمياً مسيطراً، وكان من المفروض إسقاطهما. إمّا في حرب عالمية (ألمانيا) أو في مواجهة بين أنظمة استمرت عشرات السنين (روسيا). كان ذلك في الحرب العالمية الثانية وفي الحرب الباردة. كلاهما كانا حربين من أجل السيطرة على العالم، وفي كلا الحربين الكبيرين كان الخصم الرئيس متمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت أخيراً بنوايا تسلطية أن تقضي على ألمانيا النازية وروسيا السوفييتية بنجاح. ولكن برغم هذه الفروق الكبيرة هناك قاسم مشترك بين التحديات الشمولية الحالية والسابقة.

وقفت الاشتراكية القومية في ألمانيا والشيوعية السوفييتية، من خلال هذه الحروب التي شُنّت عليهما، وسط صراعات سياسية رئيسة هددت النظام الدولي العالمي بقدر ما قامت بترتيبه. بالنسبة للاشتراكية القومية في ألمانيا كان الوضع ما يزال بالدرجة الأولى عبارة عن صراع مركزي أوروبي أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، تطور خلال مسار الحرب، بدءًا من عام 1941، إلى صراع عالمي.

برز في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 أمران مهمان: هما انكسار ألمانيا الهتلرية كلياً، وفي الوقت نفسه تقسيم أوروبا والعالم بين القوى

المنتصرة الرئيسة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وقد سبق أن تم الاتفاق على هذا التقسيم للنظام الدولي بين الحلفاء في يالطا. أدى هذا الاتفاق بعد هزيمة ألمانيا النازية الكاملة، وخلال سنوات قليلة، إلى الحرب الباردة التي لم تعد آنذاك مستبعدة بسبب التهديد النووي المتبادل.

لم يتم حسم الصراع الرئيس مع الاتحاد السوفييتي بحرب ساخنة، بل انتهى أخيراً هذا الصراع بعد خمسة عقود من المواجهة الباردة وسباق التسلح إلى الإنهاك وإلى زوال الاتحاد السوفييتي.

خلال ذلك الوقت حدد هذا الصراع الأساسي العالمي مجمل نظام العالم. أما في الوقت الحاضر في ظل النظام الدولي الراهن فلا شأن لنا بصراع أساسي جديد لعدم توافر أقطابه. فالولايات المتحدة هي من حيث مستوى القدرات الإستراتيجية والقوة العسكرية النظامية (دولة ضد دولة) هي القوة العالمية الوحيدة التي لا تستطيع أي قوة أخرى، أو اتحاد قوى، أن يشكل تهديداً لها. والإرهاب الجهادي بعيد كل البعد عن إمكانية هز هذه القوة، حتى ولو في أبسط الأشكال.

أما المسألة المهمة بالفعل فستكون مدى حجم التكاليف السياسية والاقتصادية والثقافية العامة لمكافحته والانشغال طويل الأمد للولايات المتحدة (ومن ثم أوروبا أيضاً) في الشرق الأوسط، وفيما إذا كانت هذه التكاليف سوف تؤدي مع مرور الوقت إلى قضية قبول لدى أكثرية الرأي العام الأمريكي والأوروبي.

إن الجواب عن هذا السؤال يقرره إلى أبعد الحدود بعد نظر وجرأة القرارات الإستراتيجية التي يتخذها الغرب.

بالنسبة للنظام العالمي المستقبلي القادم والسلام في القرن الحادي والعشرين سيكون في غاية الأهمية ـ من ناحية أخرى ـ مسألة مدى عمق وقوة وتجذّر هذه الشمولية الجديدة في العالم الإسلامي، ومدى قوتها الروحية والسياسية خارج نطاق مجال حماتها ومنظماتها. فإذا ما تمكن الغرب، وتمكنت من ثم، وقبل كل شيء، الدول والمجتمعات الإسلامية، من وقف هذا التحدي الشمولي وعزله، فلن يسفر الحادي عشر من سبتمبر عن تهديد دائم للنظام الإقليمي والدولي.

لكن إذا ما فشلت محاولة عزل هذا الخطر وإزالته مع جذوره العميقة، فستصبح الشمولية الجهادية خطراً إرهابياً مستمراً على السلم الإقليمي والدولي، حتى ولو لم يؤدِ ذلك إلى صراع مركزي عالمي بالمفهوم الكلاسيكي.

أما التطور الذي يتخذه هذا الصراع، فإنه متعلق إلى أبعد الحدود بالشكل الذي ستبدو فيه إستراتيجية الغرب في حربها على النظام الشمولي الجديد.

إن ما سينتج عن إستراتيجية قصيرة النظر وغير واضحة سيكون تصعيداً غير مرغوب فيه للصراع، ومن ثم زيادة انتشار قواعد الدعم لهذه الشمولية الجديدة في العالم الإسلامي. وهذا ما سيقوّي مرة أخرى القدرة على تكاثر الشبكات الإرهابية، ومن ثم إطالة أمد الصراع.

والسؤال الأساسي هو: ألا يمكن القضاء على هذا الإرهاب، ليس عسكرياً وبوليسياً فحسب، بل ـ بالإضافة إلى ذلك ـ القضاء على جذوره الثقافية الاجتماعية عن طريق بدائل إيجابية.

هذا بدوره أيضاً عبارة عن تحدٍ سياسي في غاية التعقيد، ويحتاج مدة

طويلة. الأمر الذي يمكن مقارنته بلا شك بالجواب الإيجابي عن قضية النظام في أثناء الحرب الباردة.

حالياً لا يمكن في الواقع تقدير قوة الإرهاب الجديد وقدرته على التحمل إلا بصعوبة. وهنا يجب على المرء أن ينطلق من صيغتي سيناريو للمستقبل: الأولى تفاؤلية والأخرى تشاؤمية. فالسيناريو المتفائل يعتمد على الاعتقاد بأن الإرهاب الجهادي، ومنذ نهاية التسعينيات، قد دخل مرحلة الانحطاط ووصل بأحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى أوّجِه، بل وتعداه.

ضمن هذا المفهوم يمكن إدراج أحداث الحادي عشر من سبتمبر في خانة المحاولة لتأخير عملية هذا الانهيار، بل وقلب مسارها من خلال هذا الحدث.

هذه النظرية يمثلها غيلس كيبل في كتابه «الكتاب الأسود للجهاد» بقوله: بقي علينا أن ننتظر مدى قدرة كارثة الحادي عشر من سبتمبر 2001 على قلب مسار الأحداث، كما يأمله الذين خططوا لها ونفذوها. هذا المسار الذي اتخذته الحركة الإسلامية في نهاية العقد الماضي، والذي حال دون الاستيلاء على السلطة[(32)].

لقد أسفر الهجوم المباشر على الولايات المتحدة عن رد فعل قوي جداً، جرّد الشمولية الإسلامية خلال وقت قصير من قاعدتها الارتكازية الأرضية في أفغانستان، وزادت من حدة الضغوط الدولية لمطاردة كوادر القاعدة في كل أنحاء العالم، وأضعفت، إلى حد كبير، قاعدة شرعيتها في العالمين العربي والإسلامي من خلال الهزيمة السريعة التي لحقت بها في أفغانستان.

وعلاوة على ذلك أقدمت المجتمعات الغربية على تحسين أداء أجهزة المخابرات والشرطة لديها. والكثير من الأنظمة في العالم العربي - الإسلامي تتعاون طوعاً، أو تحت وطأة الضغط الأمريكي ـ لكن في كلا الحالتين لأسباب تتعلق بالحفاظ على نفسها ـ مع الائتلاف الدولي المناهض للإرهاب.

وهنا لا يقلل سيناريو المستقبل المتفائل أبداً من إمكانية النهاية السريعة للإرهاب. لكن سبق أن أظهر الحادي عشر من سبتمبر أنه لم يعد للإرهابيين سوى القدرة على شن الهجوم على ما يمكن أن نطلق عليه اسم الأهداف «اللينة» في مناطق هامشية، برغم وقوع العدد الكبير من الضحايا.

إذاً، فالإرهاب سيبقى تحدياً لبعض الوقت، لكن في الوقت نفسه لن يكون بوسعه أن يقوى على المدى المتوسط على الأقل، وسوف يتم الحد منه لدرجة كبيرة من خلال اتباع سياسة القوة الهجومية. وقد يصل الأمر حتى الانتصار النهائي عليه نهائياً.

حسب هذا السيناريو المتفائل، فإن وصول الإرهاب إلى أهدافه الشمولية والإستراتيجية الإجرامية أصبح الآن مستبعداً؛ لأنه لم يعد في وسع الإرهاب الجهادي أن يلحق الخسائر البشرية بالمدنيين البريئين على غرار ما ارتكبه في السابق.

أما السيناريو المتشائم فقد توصل إلى نتيجة مغايرة. ويمكن لتأثيرات حرب الولايات المتحدة وحلفائها على العراق واستمرار احتلال هذا البلد أن تقوّي التطور باتجاه السيناريو المتشائم.

ففي المقام الأول هناك الخطر بأن الإرهاب الجديد سوف يتمكن بالفعل على المدى المتوسط من زعزعة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج والمملكة العربية السعودية، وذلك بمساعدة فعالة من الغرب؛ لأن حرب العراق ونتائجها أزاحت، وبالتدريج، المنافس الرئيسي الإقليمي للجهاديين الراديكاليين، ألا وهو الدكتاتوريات القومية المستهلكة والأنظمة التسلطية.

وعلاوة على ذلك، فسوف تسفر كل من إستراتيجية الدمقرطة وحقيقة الوجود الأمريكي وقوات غربية ـ الذي يعد «سيطرة أجنبية» ـ عن صدمة أسلمة في العالمين العربي والإسلامي. فالانتخابات الحرة: انظر مثلاً إلى الجزائر أو إلى ازدياد قوة حماس في المناطق الفلسطينية، يمكنها بلا شك أن تكون أداة للأسلمة.

يضاف إلى ذلك ـ وعلى غرار أسلمة المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، ومن خلال حرب العراق، والوجود العسكري الغربي في بلاد ما بين النهرين ـ خطر اندماج التوجه العروبي مع التوجه الإسلامي. فإذا ما تورطت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون الموجودون في العراق في حرب صغيرة خاسرة عسكرياً وسياسياً، فإن ذلك سيؤدي إلى التطرف في العالمين العربي والإسلامي، وزعزعة أمن الحكومات المعتدلة في المنطقة، وتوريط الغرب في لعبة ميؤوس منها بين الحرب ذات التقنية العالية والعمليات الانتحارية. مثل هذا الموقف موجود الآن بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكن مع فارق كبير. فإسرائيل تحارب بلا خيار من أجل بقائها، بعكس الولايات المتحدة التي لديها خيار الانسحاب، وإذا ما قررت ذات يوم، وفي المستقبل غير البعيد، الانسحاب تحت ضغط الخسائر

المستمرة، فإن ذلك سيعد من قبل القوميين والجهاديين على السواء بمنزلة انتصار على الولايات المتحدة والغرب بشكل عام. هذا ما سيكون له آثار سلبية خطيرة على مجمل المنطقة. كما أن المصالح الأمنية للغرب، وبخاصة أوروبا، بوصفها جاراً إقليمياً مباشراً، سوف تتأثر بشكل كبير جرّاء ذلك. بذلك يبقى خيار الانسحاب بالنسبة لأوروبا محدوداً جداً، الأمر الذي لا ينطبق على الولايات المتحدة وحلفاء آخرين من خارج أوروبا.

لكن أيضاً فإن للنتائج الممكنة، المتعلقة بالاقتصاد العالمي، أهمية لا يجب التقليل منها؛ لأن استقرار مجمل المنطقة يبقى على المدى المتوسط تحدياً كبيراً. ففي بلاد ما بين النهرين والخليج العربي وشبه الجزيرة العربية يوجد القسم الأعظم من إنتاج النفط العالمي، وكذلك الاحتياطي منه، لذلك فإن لزعزعة الاستقرار في هذه المنطقة عواقب اقتصادية وخيمة على الاقتصاد العالمي برمته. لكن أيضاً النتائج غير المباشرة للحادي عشر من سبتمبر يمكن أن تؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد العالمي. فإذا ما اضطرت المجتمعات الغربية المنفتحة وعلى رأسها الولايات المتحدة، مستقبلاً، أن تحمي نفسها من تهديد أكثر خطورة تسببه أسلحة الدمار الشامل، فيمكن أن يؤدي ذلك مباشرة وبالدرجة الأولى إلى الحد من انفتاح هذه المجتمعات، ومن ثم الحد من التبادل الحر للسلع إلى حد كبير.

إن حالة الطوارئ المستمرة سوف تؤدي إلى تغيرات أساسية في الطابع المنفتح للمجتمعات الغربية الليبرالية، تصل حتى الانحرافات المستمرة لطيف السياسة الداخلية. ويتحدث « فالتر لاغور» منذ الآن في معرض الحديث عن النجاحات التي تحققت في مجال مكافحة الإرهاب عن «انتصار خادع»[33].

طبعاً ليس بوسع الإرهاب أن يهز القوة الإستراتيجية للمجتمعات الغربية أو للولايات المتحدة، لكن بوسعه أن يضع انفتاحها وتحررها موضع تساؤل ويضطرها إلى إنشاء «مجتمعات أمنية»[34].

فمثل هذا «التسلح الداخلي» لن يؤدي إلى مجرد تبعات كبرى تلحق بالسياسة الداخلية للمجتمعات الغربية، بل زيادة على ذلك، يمكن لمثل ذلك التحول القسري للمجتمعات الغربية المنفتحة، بسبب الإرهاب، ألا يتوقف عند مجرد تقليص تبادل السلع والخدمات والمعلومات والأشخاص.

إن مثل هذا التطور سيؤدي بالضرورة إلى تقلص كبير في التجارة العالمية، ومن ثم إلى خسائر في النمو، كما حدث بعد الحادي عشر من سبتمبر من خلال الأزمة العميقة للنقل الجوي العالمي، خاصةً أن النمو القوي للتجارة العالمية كان واحداً من أهم عوامل زيادة الرفاهية في العالم الغربي خلال العقدين الماضيين. إذاً يجب عدم إغفال التبعات التي سيجرها تقليص التجارة العالمية الحرة مدة طويلة.

هذا، أو ما شابه ذلك، ما ينص عليه النموذجان الأساسيان لكلا هذين التصورين الآنيين للمستقبل؛ لأن الحقيقة السياسية والاقتصادية القادمة سوف تتموضع يوماً ما بينهما. وهذا يتعلق بعدة أمور: منها القرارات السياسية التي يتخذها أهم اللاعبين الدوليين، وكذلك فيما إذا كانت المجتمعات المعنية سوف تتمكن، بمساعدة المجتمع الدولي، من الربط بين الديموقراطية، والدول العربية والإسلامية، والحداثة في اقتصاد السوق، والإسلام، في نهج تطور ناجح.

بذلك يمكن إلغاء الحصار المستمر المفروض على التحديث في هذه المجتمعات دون أن يفهم من ذلك على أنه ضغط خارجي أو سيطرة أجنبية وامبريالية ثقافية.

في عداد ذلك يدخل بالتأكيد أيضاً حل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط بين إسرائيل وجيرانها العرب نحو نظام سلمي قادر على البقاء.

إن الصراع في الشرق الأوسط ليس على الإطلاق هو مصدر كل الشر في المنطقة.بل على العكس تماماً فقد خدمت إسرائيل ـ وما تزال ـ منذ تأسيسها، الكثير من الحكام والأنظمة في العالم العربي لصرف النظر، المرحب به، عن تقصيرها وإهمالها.

كما أن إسرائيل بالتأكيد لا تتحمل أي ذنب في مشكلات التحديث في العالم العربي ـ الإسلامي[35]. مع ذلك يبقى تحقيق نظام سلام قادم في الشرق الأوسط حلاً في غاية الأهمية لهذا الصراع بين إسرائيل من جهة، والفلسطينيين والدول العربية من جهة أخرى: لأن استمراره سوف يبقي على عدم الاستقرار في كامل المنطقة.

فالحل السلمي في الشرق الأوسط سيكون في مصلحة إسرائيل بالحياة دون إرهاب، وفي ضمان وجودها الدائم كدولة يهودية، كما يخدم أيضاً مصالح الفلسطينيين المشروعة في إقامة دولة ديموقراطية ضمن الحدود التي كانت قائمة عام 1967.

فإذا ما تحقق التحديث، ومن ثم بناء نظام سلام ثابت في الشرق الأوسط عن طريق جهود دولية طويلة المدى مبينة على التعاون، فإن إمكانية

تحقيق مستقبل سلمي ستصبح أكبر بكثير. وإن لم يتحقق ذلك فإن ما تمخض عنه الحادي عشر من سبتمبر لن يعني أبداً العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل ذلك التاريخ. وعلى الأرجح سوف يتقدم خيار أزمة وصراع خطير وطويل الأمد في الشرق الأوسط إلى مكان الصدارة، وذلك تحت تأثير كل الأخطار والمخاطرات التي سوف تجر معها مثل هذا الخيار.

بالنسبة لأوروبا سيكون ذلك المنظور مقلقاً جداً، ويمثل خطراً دائماً؛ لأن الشرق الأوسط منطقة مجاورة بشكل مباشر لها. هنا إذاً وفي حزام الأزمات الآخر في الشرق الأوسط سوف يتحدد بالدرجة الأولى أمن أوروبا خلال العقود الأولى من هذا القرن. ولذلك سوف تقف هذه المنطقة على رأس الأجندة الأمنية ـ السياسية للمصالح الأوروبية.

الفصل الثاني

خطوط انكسار التفتت العالمي

«تشكل التحولات التكنولوجية والاجتماعية التي تتم من حولنا ظاهرة تاريخية غاية في التعقيد والأهمية، يمكن لأي فرد الاستفادة منها وليس بوسع أحد السيطرة عليها، حتى الولايات المتحدة. فالعولمة ليست أداة «لنظام جديد» تريد له «أوساط معينة» أن يسود العالم، وسوف أقارنه بحلبة ضخمة مفتوحة على جميع الجهات، يدور عليها ما لا يحصى من المبارزات والمباريات، التي يمكن لأي امرئ أن يشارك فيها بهتافات التشجيع الخاصة به ومعداته ضمن فوضى عارمة وناشزة من صيحات التشجيع».

أمين معلوف[36]

سبق لقوى مؤثرة أن دفعت قبل الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) بوقت طويل، بالنظام العالمي الجديد للاقتصاد الدولي، ومن ثم أيضاً للنظام السياسي العالمي إلى الأمام. مثل: التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا، والتحولات الاجتماعية والثقافية والديناميكية الاقتصادية الشاملة، وكذلك مختلف الصراعات السياسية.

أحدثت هذه القوى تحولاً عالمياً وإقليمياً لا يمكن إيقافه. هذا التحول الذي سار، وما يزال، مرافقاً لمحاور زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى

واتجاهات عامة قوية، وإلى حد ما في غاية التعقيد، لا يمكن التحكم فيها سياسياً إلا بصعوبة، ناهيك عن إمكانية التخطيط لها.

عند حدوث فوالق، أو حدود فاصلة بين مرحلتين اقتصاديتين وسياسيتين على الصعيد العالمي تبرز ملامح معينة تغذيها أخطاء سياسية أو إهمال اللاعبين الإقليميين والدوليين، قد تؤدي إلى احتقان سياسي، يمكن أن تؤدي في النهاية إلى تشكل خطر إرهابي جديد، أو حتى شمولي يتهدد السلم الدولي.

التعصب الديني وعواقبه الإرهابية لا تمثل تشكيكاً بالاتجاه العام للعالم على المدى الطويل، بل تسرّع من تشكيل نظامه السياسي الجديد. وقد وجد «أنطوني باربر» الصياغة الموفقة لردود الأفعال السياسية ـ الاقتصادية التي فرضها هذا الواقع بعبارة: «الجهاد ضد ماك وورلد» إذ يقول: «لقد وقع عالمنا الذي نعيش فيه بين التطورات المتناقضة لـ «العقلية القبلية» والتكامل العالمي. إننا نعود إلى ماضٍ مجزأً لكن في الوقت نفسه نتحرك نحو مستقبل ثقافة لا حدود لها.

فاستلهام الماضي يقدم لنا النظرة غير الواضحة على تراجع أجزاء كبيرة من الإنسانية من خلال الحرب وسفك الدماء: إنها بلقنة تهدد الدول القومية، حيث تضع ثقافة ضد ثقافة، وشعباً ضد شعب، وقبيلة ضد قبيلة.

هذا الجهاد، هذه الحرب المقدسة ضد كافة أشكال التبعية تنطبق على القوى الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية التي تغزونا، والتي تسترشد بالمستقبل، وتتطلب منا التكامل والتوحد، والتي تقيد الشعوب في كل مكان

من خلال الموسيقى السريعة والحواسيب السريعة والطعام السريع، في مطاعم MTV وماك إنتوش وماكدونالدز.

سوف تتقولب الأمم في شكل من أشكال الثقافة العالمية المتجانسة، تتماسك وتجمع من خلال الاتصالات والمعلومات والترفيه والتجارة.إن كوكبنا اليوم يدخل في علاقة توتر بين ديزني لاند وبابل. إنه يتشرذم بشكل فجائي، ولكن في الوقت نفسه يلتئم معاً ببطء، إنه الجهاد ضد ماك وورلد»[37].

كما يطرح المؤرخ البريطاني «نيال فيرغسون» في هذا السياق السؤال الصحيح: «لماذا يسير هذا التشرذم السياسي إلى الوراء بموازاة العولمة الاقتصادية؟» وقد توصل فيرغسون إلى أن «قوى السوق العالمية تعمل على تقوية التفاوتات الإقليمية في الدول القومية التقليدية» ويقول: «إن العمل على تجانس الثقافة الجماهيرية يجر وراءه التأكيد على الهويات المحلية، كنوع من رد الفعل المضاد». ولكن الجواب الأصح هو أنه بزيادة عدد الدول التي أخذت على عاتقها (بدعم أمريكي) الجمع بين اقتصاد السوق الحر والديموقراطية السياسية، يلغي الأساس المنطقي للكثير من الدول متعددة الإثنيات. فالحكومات المركزية تفقد شرعيتها كمخططة للاقتصاد وتختار مختلف المجموعات الإثنية أحزاباً انفصالية. لكن عملية الانقسام السياسي هذه ما تزال تاريخياً في نقطة البداية[38].

إن العولمة وثورة الاتصالات وثورة التقانات الجينية تشكل عوامل أساسية ذات أثر فعال في التحول الراديكالي للمجتمعات في كل أنحاء العالم، يمكن مجرد أن تتراكم من خلال أزمات سياسية ـ فيما لو حدثت ـ لكن لن تنقطع، ولو أنها قد تحدث فيها مدد انقطاع.

ومن جهة أخرى يبدو عالم القرن الواحد والعشرين الصاعد، من خلال ملاحظة أكثر دقة، على أنه مليء بالفجوات، ومحكوم بتوترات متصاعدة، حتى على مستوى العوامل الأساسية المذكورة آنفاً للتحول الاجتماعي العالمي.

أخطر هذه الفجوات ما تزال، حتى في القرن الحادي والعشرين، مترافقة بتوزيع الدخل على مستوى العالم. فالفجوة بين الفقير والغني تزداد اتساعاً باستمرار.

«كانت فجوة مستوى الدخل بين الخمس الأكثر غنى من سكان العالم والخمس الأكثر فقراً تبلغ عام 1997، 74 على واحد، وكانت عام 1990 بمعدل 60 على واحد، بينما كانت في عام 1930 فقط 30 على واحد»(39).

مجتمعات ذات إنتاجية عالية وأعلى، تقوم على العلم من جهة، واقتصاديات تقوم على الاقتصاد السلفي من جهة أخرى، أي العولمة مقابل الأثننة، القنبلة الهيدروجينية مقابل العمليات الانتحارية، استقرار هنا وحروب أهلية هناك، قوى عالمية شامخة ودول متداعية، انتشار وسائل التدمير الشامل والمنظومات الحاملة، الأسلحة الصغيرة ومجازر أدعياء الأهمية، ارتفاع معدلات الأعمار والانفجار السكاني، ثورة في مجال التقنيات الجينية والمعلومات إلى جانب الإيدز، الملاريا، معدل وفيات الأطفال العالي بشكل دراماتيكي والأمية، حقوق الإنسان، دولة الدستور، الديموقراطية وسيادة القانون، وفي الوقت نفسه الواقع البربري للتعذيب والحروب الإثنية التي تصل حتى الإبادة الجماعية، الإرهاب والأصولية الشمولية، أخطر أنواع خرق حقوق الإنسان، القمع المستمر والديكتاتورية، الفقر المدقع،

الحرمان من الحقوق والتخلف إلى جانب الترف الذي لا يوصف والرفاهية والتعليم للجميع في الدول الديموقراطية التي تعتني بالشؤون الاجتماعية.

في كل هذه الانكسارات والفجوات المتسعة ـ التي تقسم الإنسانية بملياراتها السبعة، إلى فقير وغني، متطور ومتخلف، عالم وجاهل ـ تكمن ليس مجرد مشكلة إقرار أخلاقي، بل أيضاً مخاطرة أمنية قادمة على النظام السياسي العالمي.

يشكل النمو السكاني العالمي المتصاعد والتباين في التوزيع، الذي ترتفع حدة وتيرته، وضعف الموارد المتزايد، الصيغة الأساسية السياسية ـ الأمنية للصراعات القادمة في القرن الحادي والعشرين.

إن نوعية الردود الإستراتيجية على هذه التوترات العالمية والإقليمية، وعلى هذه الصراعات المتنوعة وأسبابها سوف تحدد، إلى درجة كبيرة، مصير السلام والاستقرار والعدالة والحرية في الكثير من المجتمعات، وفي النظام السياسي العالمي خلال العقود القادمة.

مثل هذه الردود يجب أن يقدمها اللاعبون، وبخاصة اللاعبون السياسيون. وهؤلاء اللاعبون هم بالدرجة الأولى الدول؛ لأنها لا تزال تمثل اللاعبين الأساسيين على المسرح العالمي، خاصة العظمى والأعظم منها. فمصالحها وقوتها ومن ثم أيضاً توزيع القوة بينها، هي التي ستحدد قراراتها متلازمة مع الاتجاهات العامة والفوالق التي سبق التنويه عنها. يرى روبرت كوبر Robert Cooper أن نهاية الحرب الباردة ليست مجرد التوصل إلى إنهاء شكلي للحرب العالمية الثانية في أوروبا، بل هي، علاوة على ذلك، وقفة عميقة جديدة ومؤثرة تجعل من نظامي الدولة التقليديين

في أوروبا: نظام الإمبراطورية ونظام التوازن، تاريخاً. يقول: «إن ما انتهى في أوروبا (وربما هناك فقط) هو النظامان السياسيان اللذان استمرا ثلاثة قرون: توازن القوى والطموح إلى إقامة قوى عظمى. فالحرب الباردة قرنت بين نظام التوازن والنظام الإمبراطوري، وجعلت من العالم كلاً واحداً، وحّده الصراع على السيطرة ووقع في شرك توازن واحد للرعب. لكن لم يعد التوازن ولا السيطرة، يشكلان الآن مفاهيم سائدة في أوروبا. ونتيجة لذلك لم يعد العالم يشكل نظاماً سياسياً موحداً»[40].

لم يعقب النظام العالمي للصراع بين الشرق والغرب نظاماً جديداً محدد المعالم، كما كان الأمر عليه سابقاً عند حدوث أحداث مفصلية في التاريخ. لقد لعبت كل من فيينا وفرساي ويالطا في القرنين التاسع عشر والعشرين دوراً حاسماً في قيام أنظمة ما بعد حروب. لكن الأمر كان مختلفاً جداً بعد عامي 1989/1990. فالوضع كان شاذاً تماماً، إذ لم ترتسم معالم مرحلة اضطرابات مألوفة في مرحلة ما بعد حرب. بدلاً من ذلك، نشأ توازٍ بين وضع راهن غربي محافظ وانقلابات ثورية. ولا أدل على ذلك من التناقض النفسي المحسوس لدرجة يمكن لمسه لمس اليد في ألمانيا الموحدة خلال التسعينيات، التي كان عليها ـ وما يزال ـ في الواقع أن تصهر هذا التركيب المزدوج للواقع الراهن المحافظ مع الانقلاب الثوري في مجتمع موحد.

وبالضبط في هذا التوازي الممتد بين التمسك بالوضع الذي كان قائماً آنذاك وعدم إدراك ثورة حدثت فعلاً، ومزيج من الارتياح وقصر النظر والجهل، وجد إرهاب منظمة القاعدة في أفغانستان البعيدة، وفي بلدان أخرى واقعة ضمن حزام الأزمات، الشروط الصحية لنموه.

رد الغرب على حجم التحدي، عقب هذا التحول التاريخي في الغرب، على مبدأ «طائر النعام». أي أنه أخفى إلى حد كبير رأسه أمام التاريخ الذي بدأت ترتسم معالمه في رمال أوهام ما بعد الحداثة. كان استمرار هذه الحالة في الغرب ـ وما يزال ـ في معظمه مجرد مظهر: لأن أسس النظام السياسي، حتى حيث ما تزال قائمة، قد تغيرت مع ذلك تغيراً جذرياً. وأوروبا على وجه التحديد، رأت نفسها في وضع تاريخي متناقض. فقد شهدت ثورة على شكل استمرارية محافظة.

أثقلت هذه الجدلية الحقيقية لنهاية الحرب الباردة ونتائجها على السياسة والمجتمع والاقتصاد بالقدر نفسه، خاصة وأن الظروف السياسية بين حقبة الحرب الباردة والحقبة التي أعقبتها قلما كان بإمكانها أن تصبح أكثر تناقضاً. قامت الحرب الباردة بين أعظم وأقوى قوتين خلال القرن العشرين، حاولت كل منهما من خلال صراعهما المركزي للسيطرة على العالم أن تثبتا أياً منهما أفضل وأقوى على مستوى العالم، وقد استطاعتا السيطرة على مجمل النظام السياسي الدولي تقريباً بقبضة حديدية وبقوة عسكرية عالمية لا مثيل لها قبلاً.

لقد جعل جنون العظمة الإجرامي لدى هتلر ألمانيا تطمع في السيطرة على العالم، وأتاحت الهزيمة النكراء للرايخ الألماني عام 1945 لكلا القوتين العالميتين العظيمتين إمكانية تقاسم العالم فيما بينهما، ومن ثم إلى سباق تسلح ونزاعات على مستوى العالم خلال الحرب الباردة.

كانت هناك، ومنذ القرن السادس عشر قوى عظمى أوروبية: البرتغال ـ هولندا ـ فرنسا ـ وبشكل خاص أسبانيا وبريطانيا ـ ولكن أدوارها

على المستوى العالمي كانت محدودة نتيجة ضعف قدراتها الإستراتيجية والمحدوديات الجيوبوليتيكية وعدم توافر الإمكانات التقنية.

كان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يجسدان عام 1945 نوعية جديدة من القوة الدولية، ومن ثم يمكن بالفعل أن نصف الحرب الباردة بأنها العولمة السياسية الحقيقية الأولى في تاريخ العالم.

وعلى مدى ما يقرب من خمسة عقود حددت المواجهة بين القوتين العظميين شكل النظام السياسي والأيديولوجي والاقتصادي لكل العالم تقريباً. ومع الانهيار الداخلي لواحد من هذين القطبين المتقابلين حدثت فجوة، وليس علاقة صديق ـ عدو جديدة، كما كان الأمر عليه عقب الحرب العالمية الثانية.

بدلاً من ذلك أعقب هذه المرة فقدان دراماتيكي للنظام في أجزاء شاسعة من العالم، فبدا الأمر وكأن تياراً كهربائياً انقطع عن مغناطيس كهربائي قوي، كان حقل جاذبيته حتى الآن يجذب كل المواد المعدنية في نظامه، ففرط عقدها.

حتى الآن لا توجد تركيبة نظام عالمي جديد، حتى ولو أن إرساء قواعد بنيانه قد بدأ ينشأ عن الأزمات الأخيرة.

أخيراً وضع الحادي عشر من سبتمبر ضرورة نظام عالمي جديد مرة أخرى في الطليعة على جدول أعمال السياسة الدولية[41].

وكما سبقت الإشارة إليه، فقد أحدثت نهاية الحرب الباردة نقلات كبيرة إلى الأمام، ومن ثم تعزيزاً للنظام في السياسة الدولية، وأدت في

النهاية إلى تغيرات تاريخية، وإلى حل صراعات طالما عُدّ ـ وعلى مدة طويلة ـ حلها يكاد يكون ضرباً من المستحيل مثل: تحرر شرق وشرق وسط أوروبا من الاضطهاد السوفييتي، سقوط جدار برلين والوحدة الألمانية، نهاية نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، وتغيرات في صراع الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين التي توجت بعملية السلام في أوسلو، وفي التصافح التاريخي بالأيدي بين رابين وبيرس وعرفات في حديقة الزهور التابعة للبيت الأبيض في واشنطن. والتطورات الواعدة في صراعات إقليمية عديدة أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ثم عملية الدمقرطة التي بدأت في روسيا وبعض دول مجموعة الدول المستقلة، ونهاية العديد من الدكتاتوريات، والحروب الأهلية الدامية في الكثير من بلدان أمريكا الجنوبية والوسطى. أما في أوروبا وعلى مستوى العالم فقد تحققت نجاحات مهمة في مجال نزع السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي والتقليدي.

لكن، وبالوتيرة نفسها تقريباً، برزت ملامح فقدان النظام عقب الحرب الباردة. فمع الهجوم الهمجي الذي شنه صدام حسين على الدولة الجارة الصغيرة الكويت، وقعت عام 1991 حرب الخليج بين العراق والولايات المتحدة وحلفائها. وفي المدة نفسها تقريباً جوبهت أوروبا بعودة الحرب في منطقة يوغوسلافيا المتفتتة، وبأعمال القتل التي وصلت إلى حد الإبادة الجماعية ضد السكان المسلمين في البوسنة، وبالتطهير العرقي، وموجات الهجرة والتعصب القومي البشع الذي كنا نظن أنه انتهى منذ أمد طويل، والذي تجسد في سياسة صربيا الكبرى التي اتبعها سلوبودان ميلوزيفيتش (وليس وحده!)، والمأساة المستمرة في أفغانستان والدول المتداعية في

أفريقيا، والقتل الجماعي لقبائل توتسي في رواندا، والمجازر البشعة ضد المدنيين في العديد من الدول الأخرى. كما يجب ألا ننسى أيضاً الحروب التي يبدو أن لا نهاية لها، من أجل النفط والماس.

مقابل هذه الكوارث التي حدثت وتحدث في القارة الأفريقية كانت هناك أيضاً خطوات ذات تأثير قوي إلى الأمام، مثل زوال نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وعقد اتفاقات سلام لحروب أهلية طال استمرارها، كموزمبيق مثلاً، ونجاحات أخرى في مجال عملية الدمقرطة في القضاء على الدكتاتوريات العسكرية كما في نيجيريا، ميزت التطورات الإيجابية لتلك السنوات في أفريقيا.

ومع ذلك، وإذا ما نظرنا ـ مع مراعاة البعد الزمني ـ ومن منظور الحادي عشر من سبتمبر، إلى العقد الأخير من القرن العشرين لرأينا في كل تلك التطورات الإيجابية التاريخية، مظاهر سلبية بارزة، حيث لم يعد للعالم بعد نهاية الصراع بين الشرق والغرب من مبدأ للنظام، وربما لم يعد الآن بالإمكان قيام مثل هذا المبدأ. فتوازن القوى الذي كان قائماً على أساس القطبين، والذي أوجد كياناً لنظام واضح وشامل من خلال تمركز القوة والصراعات، لم يعد موجوداً، ولم يحل محله مركّب نظام شامل جديد.

لقد شنت القوتان العظميان الحرب الباردة باستخدام لا مثيل له للموارد، وكانت جميع الصراعات المحلية تقريباً لا ترقى إلى مستوى هذا الصراع المركزي، أو كانت أداة من أدواته. أيضاً، وبالدرجة الأولى، كانت الطاقات السلبية في النظام الدولي في أثناء الحرب الباردة ملجومة من خلال هذا الصراع المركزي.

فالذين عاشوا في عالم آنذاك، على شاكلة أسامة بن لادن، كانوا يخضعون لمراقبة شديدة، إما من قبل المخابرات الأمريكية سي ـ آي ـ أيه أو السوفييتية ك.ج.ب. لكن ذلك انتهى أيضاً بنهاية الحرب الباردة. إذ تشكلت في مناطق انكسار نظام ما بعد الجليد «راديكاليات حرة» سياسياً ذات أفكار قدرية، كما نرى اليوم.

إن هذا الغياب لصراع مركزي منظّم هو الذي يتحكم بالنظام العالمي حتى يومنا هذا. لقد وضعت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ـ بأسلوب تراجيدي ـ أمام أعيننا حقيقة مدى تشابك مختلف أنحاء العالم بعضها ببعض، ومدى أهمية مسألة الظروف السائدة في بلدان أخرى، على قضية أمننا. فمن دون وجود المكان الذي التجأ إليه ابن لادن في أفغانستان ما كان بإمكانه أن ينفذ هجومه على الولايات المتحدة الأمريكية. لكن ذلك كان ينطبق أيضاً على مرحلة ما قبل الحادي عشر من سبتمبر.

منذ نهاية الحرب الباردة لم يعد نشوب معظم الأزمات التي أدت إلى سفك الدماء نتيجة لخلافات بين الدول، بل نتيجة لصراعات داخلية.

قبلاً كانت القوى العظمى تستغل مثل هذه الصراعات، لكن كانت أيضاً تتحكم فيها، الأمر الذي تغير بعد نهاية الحرب الباردة. فالآن يجب تصعيد العداوات قبل أخذ التدخلات من الخارج في الحسبان[42].

طالب الرئيس الأمريكي آنذاك،جورج بوش الأب منذ مطلع التسعينيات بـ «نظام دولي جديد»[43]، ولكن هذا الأمر قلما تجاوز مرحلة المطالبة منذ ذلك الوقت. لقد استطاع التهديد الموجه للسلام العالمي من خلال الإرهاب الدولي أن يشكل تحولاً أساسياً لمسار تشكيل نظام دولي متعاون؛ لأن واحداً

من أهم الشروط السياسية لقيام تهديد شمولي جديد في الشرقين الأدنى والأوسط كان وما يزال يكمن في هذا الفقدان للنظام، إقليمياً ودولياً.

كانت المسألتان السياسيتان المحوريتان في أثناء مرحلة الصراع بين الشرق والغرب هما: ضد مَنْ؟ مع مَنْ؟ وقد أوجدت معظم البلدان، وبسرعة، الجواب، سواء طوعاً أم تحت الضغط العسكري المباشر أو غير المباشر. أعقب هذا «الوضوح» لمبدأ النظام العالمي المركزي القائم على العداء بين قطبي النظام، عام 1990/1989، اضطراب سياسي وأيديولوجي، إقليمي وكذلك أيضاً تاريخي، مكّن من عدم تشكل الأكثرية التي يشترطها قيام الديموقراطيات في الحياة السياسية اليومية.

في هذا «الاضطراب الجديد» (حسب قول يورغن هابرماس)[44] لم تكن الأخطار لتقل على الإطلاق، ولكن قل عدد الأعداء المكشوفين الذين يشكلون الصورة الواضحة للعدو. كانت المخاطرات وما تزال متوافرة بأعداد كافية، لكن مع قلة توافر الإجابات البسيطة والمقنعة الصالحة لتعبئة الأكثريات والموارد لمواجهة هذه التحديات الجديدة مواجهة فعالة.

العكس تماماً، إذ إن هذه الإجابات في غاية التعقيد. ولذلك لم يكن البوح بها إلا في غاية الصعوبة أمام الرأي العام الديموقراطي، على ضوء قدرة أكثريته.

جاء قسم كبير من هذا الاضطراب، بالإضافة إلى فقدان الصراع المركزي، نتيجة تعدد المحاور. فإذا ما ألقينا نظرة على القرن العشرين لرأينا أن الاصطفاف السياسي ـ التاريخي في كافة المراحل الزمنية غالباً ما كان واضحاً، يلازم دائماً تقريباً نفس المحور التاريخي ـ السياسي:

عصر القوى الأوروبية العظمى ودمارها الذاتي في الحرب العالمية الأولى، وعصر الأيديولوجيات الشمولية الكبرى للنظامين البلشفي والفاشي والحرب العالمية الثانية، وأخيراً مرحلة الحرب الباردة.

إن قوة مختلف الصراعات المركزية التي انطلقت من أوروبا والقوى التي كانت حاملة لهذه الصراعات حتى الحرب الباردة، كانت ضاغطة لدرجة أن كل الصراعات الأخرى، بمحاورها السياسية ـ التاريخية والثقافية المختلفة، كانت محكومة بهذا المحور الواحد.

من أجل فهم أفضل نأخذ يوغوسلافيا كمثال أوروبي. كانت دولة تيتو، في كل مناطقها وطيلة مرحلة وجودها، تحمل في طياتها كل صراعاتها القومية، التي انفجرت في هذه الدولة بعد عام 1991. لكن يوغوسلافيا كانت آنذاك جزءاً سياسياً وأيديولوجياً في نظام الحرب الباردة في أوروبا، ولو أنه كان لدورها طبيعة خاصة. هذا النظام الممتد على مستوى القارة جعل الصراعات القومية محدودة جداً أو غالباً ما قمعها كلياً وبشكل مباشر: لأن نشوب صراع قوميات كان من شأنه أن يتسبب في تغيير التوازن الإستراتيجي في أوروبا، ومن ثم يؤدي إلى خطر حرب دائم في أوروبا ناتج عن الصراع بين الشرق والغرب. كل ذلك لم يكن حدوثه مسموحاً في زمن الحرب الباردة، ومن ثم لم يحدث.

أما الآن فعلى العكس، هناك تعددية قطبية لمختلف الصراعات السياسية: لأنه مع زوال بنية الصراع المركزي زالت أيضاً وحدة القطب على مستوى النظام السياسي العالمي. فالأمر يبدو وكأن مقولة ما بعد الحداثة بأن «كل شيء زائل» قد انطبقت أيضاً على النظام السياسي الدولي.

لنأخذ مرة أخرى الواقع السياسي المعاصر لقارة أوروبا، كمثال:

ففي الحرب الباردة كان كل الأوروبيين مجبرين على العيش في زمنين تاريخيين مختلفين، الزمن الغربي والزمن الشرقي. واليوم بكم عصر وبكم مرحلةٍ تعيش أوروبا الآن؟ وبكم حقبة تفكر شعوبها ودولها وتتصرف، برغم أنها جميعاً تعيش واقعاً واحداً؟

هل يفكر ويشعر ويتصرف كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الجديدة فيه والمرشحة لعضويته في شرق وجنوب وسط أوروبا والبلقان وروسيا البيضاء وأوكرانيا ومولدافيا وروسيا نفسها بنفس المحور الحاضر؟ قطعاً لا، حتى ولو أن الاتحاد الأوروبي يعمل أكثر فأكثر على نشر التوحيد الجديد للمحور الأوروبي الراهن. وعن كم محور من المحاور الآتية يمكن الحديث عندما ننظر الآن إلى أوروبا؟ يقود زوال المحور الآني المشترك دائماً إلى عدم تزامن يصعب فهمه، وهذا يسهم إلى حد كبير في إعطاء الانطباع بالاضطراب؛ لأن فهم أسباب الصراع ودوافع اللاعبين الحاملة له، التي هي شفافية الصراع السياسي، سوف يتقلص إلى درجة كبيرة إذا ما ألحقناه بأزمنة سياسية مختلفة.

كان العالم بعد الحرب الباردة، وحتى الحادي عشر من سبتمبر 2001، أقل تعرضاً لمواجهات كبيرة؛ لأن القوى الإستراتيجية في الجهة المقابلة للولايات المتحدة الأمريكية، القادرة على خوض صراع مركزي، لم تعد موجودة.

وأصبحت المخاطرة الأهم بالمواجهة بالدرجة الأولى، تماماً على نقيض المواجهة الكبيرة، تتمثل في فراغ قوة إقليمي وقومي، نشأ نتيجة لفقدان

النظام. فالتفتت هو الطابع المسيطر الآن على تركيب الصراع وليس المواجهة. وفي الواقع تحدد التراكيب العالمية المنهارة، والدول المنهارة، وكذلك المنظومات المنهارة، والقوة العنفية الناتجة عن هذا الانهيار، وبخاصة ضد السكان المدنيين أو المجموعات العرقية، جغرافية الصراعات التي قامت خلال العقد المنصرم.

وتعد كل من: يوغوسلافيا، وجنوب منطقة القوقاز، ووسط آسيا، وأفغانستان، والصومال، ورواندا، وبوروندي، وليبيريا، وسيراليون والكونغو مجرد أمثلة على هذه الصراعات.

والعديد من هذه الدول دخلت أيضاً بعد الحادي عشر من سبتمبر في بوتقة مكافحة الإرهاب منذ أن هوجمت الولايات المتحدة من واحدة من مناطق الانهيار تلك. تضاف إلى ذلك الصراعات الموروثة منذ الحرب الباردة، أو نهاية المرحلة الاستعمارية، كما الحال في شبه الجزيرة الكورية والشرقين الأدنى والأوسط وكشمير، أو الحروب الأهلية والانفصالية الطويلة كما في السودان والكونغو ودول غرب أفريقيا، والحرب بين أثيوبيا وأريتريا، التي تطورت من حرب انفصال دامت عدة قرون، إلى حرب بين دول. ومن كل هذه الأزمات المحلية والإقليمية المتنوعة يتغذى تفتت متزايد يمتد تأثيره على مستوى العالم، مصحوب بمخاطر أمنية عالمية لا يُستهان بها.

لم تعد المنظومة السياسية العالمية تشكل الآن نظاماً، بل أقرب إلى نوع من خليط، إلى مزيج من مناطق نظام ومناطق تفتت، من الاستقرار والصراع مرافقة لمختلف المحاور السياسية ـ الثقافية الآنية.

بنهاية الحرب الباردة حدثت تغيرات دراماتيكية، وبخاصة في شرق وسط وجنوب شرق أوروبا، وكذلك فيما كان يُعرف سابقاً باسم الاتحاد السوفييتي. وما عدا ذلك ظلت أجزاء عديدة من هذا النظام المنهار مستقرة قليلاً أو كثيراً على حالتها السابقة، لكن دون أن يكون هناك أي كيان فعال للوساطة بين مختلف الأمكنة والأزمنة السياسية، إذا ما صرفنا النظر عن تعميم السوق العالمية وعن أسواق المال ورأس المال العالمية. لا الولايات المتحدة ولا حتى أوروبا أو أي قوى كبرى أخرى. ولا حتى المنظمات الدولية، وبخاصة الأمم المتحدة. فكرت حتى الآن بالفعل بهذا الوضع العالمي الجديد، وحاولت أن تدفع بالنظام الجديد لمختلف مكونات المنظومة الدولية، قُدماً إلى الأمام.

إذا ما نظرنا إلى تركيبة منظومة الدول في عصر ما بعد الجليدي، وكيفية تشكلها بعد الانكسار الذي عصف بالمرحلة الماضية، لتراءى لنا فوراً أن المنظومة الثنائية، ذات البعد الواحد، مبنية على الصراع العالمي المركزي بين قوتين عظميين، قد حلت محلها منظومة ثلاثية الأبعاد دون وجود صراع مركزي.

«إننا نعيش اليوم في عالم مقسّم ولكن بطريقة مختلفة كلياً عما كان عليه خلال حقبة المواجهة بين الشرق والغرب» كما أكد «كوبر» باقتضاب عن هذا الوضع.

يميز كوبر في منظومة الدول القائمة الآن ثلاثة عوالم:

«أولاً هناك عالم ما قبل الحداثة، عالم ما قبل الدولة، فوضى ما بعد العصر الإمبراطوري. والأمثلة على ذلك هي الصومال وأفغانستان وليبيريا»[45].

«القسم الثاني من العالم هو العالم الحديث. وهنا تبقى منظومة الدول الكلاسيكية سليمة. تدعي دول هذا العالم احتكار القوة، وتريد أن تستعد لاستخدامها ضد بعضها»[46].

«أما القسم الثالث من المنظومة العالمية فيمكن أن نطلق عليه اسم «عنصر ما بعد الحداثة» وهنا تنهار منظومة دول العالم الحديث أيضاً، ولكن بطريقة تختلف عن عالم ما قبل الحداثة، إذ تنحل لتشكل نظاماً أكبر وليس فوضى»[47].

يمكن أن نضع هذا النموذج ثلاثي الأبعاد لمنظومة الدول في وضع تراتبي؛ ليسهل فهمه: في الطابق الأعلى يسكن عالم ما بعد الحداثة، وفي طليعته القوة الأمريكية العظمى، يعقبها حلفاؤها في أوروبا وشرق آسيا. تسود في هذا العالم القوة الإستراتيجية، وهذه تقوم على التقانة العالية وفي المحصلة الأخيرة على أحدث الأسلحة الذرية. أما الطابق الأوسط فيسكنه العالم الحديث. قوى عالمية صاعدة أو هابطة وقوى إقليمية تبحث هنا عن التوازن على مستوى إقليمي. والحرب بين الدول تظل الآن كما في السابق خياراً حقيقياً. وعلى هذا المستوى تشكل الصراعات الإقليمية ذات الخطورة العالية، تهديداً يؤدي إلى مواجهة عسكرية، يمكن بلا شك أن تتطور إلى صراعات نووية. والصراعات الإقليمية في شرق آسيا وفي شبه الجزيرة الكورية وصراعات كشمير والشرق الأوسط تشكل هنا أشهر الأمثلة وأكثرها خطورة. وفي الطابق الأسفل يسكن عالم ما قبل الحداثة. يشكل هذا العالم إلى حد ما قبو بناء منظومة الدول الحالية ويصبح تحت رحمة أخطار ومخاطرات الدول السائرة في طريق الانهيار أو المنهارة سلفاً.

عنف داخلي، حرب، إرهاب ومجازر بشكل متصاعد تصل حتى خطر الإبادة الجماعية. كل ذلك يعبر عن حقيقة أن الجوع والأمية، وخرق حقوق الإنسان بمنتهى الوحشية هي التي تتحكم بالحياة اليومية في ذلك العالم. طبعاً لا يتعلق الأمر في منظومة الدول ذات الأبعاد الثلاثة هذه بعوالم لا علاقة لها ببعضها، فالعولمة تؤدي ـ خلافاً للعقود السابقة ـ إلى درجة عالية من شفافية المعلومات والأيديولوجيات والبشر، ولا يقل ذلك عن تشعب أشكال الصراع بين المستويات الثلاثة.

إن التفاعل بين عالَمَيْ ما بعد الحداثة والحداثة هو عامل معترف به بشكل عام، وكذلك التفاعل بين عالَمَيْ الحداثة وما قبل الحداثة. والتفاعل بين عالمي ما بعد الحداثة والحداثة كان مهملاً بازدراء. والهجوم على عالم ما بعد الحداثة المطلق، أي على الولايات المتحدة الأمريكية إنما نشأ بالتأكيد في قبو منظومة الدول المعاصرة.

كما تغيرت أيضاً تركيبة التهديد تغيراً جذرياً في ظل منظومة الدول ذات الأبعاد الثلاثة، لعدم وجود صراع مركزي.

تركز الصراع ذو البعد الواحد بين الشرق والغرب، بين القوتين العظميين والمنظومتين التابعتين لهما، على الهيمنة الدولية. وعلى العداء الأيديولوجي بين منظومتين. ومن هذا الصراع المركزي انبثق التهديد الإستراتيجي الوحيد. وحدث ذلك بشكل متناظر، أي إن قوتين عالميتين، قامتا، وبأعلى المستوى التقني، بتعبئة وحشد كل إمكاناتهما وقدراتهما العسكرية من أسلحة تقليدية وكيميائية وبيولوجية ونووية.

وبناء على ذلك كان كل ما يمكن أن يهدد توازن الرعب في صراع الهيمنة العالمي، يشكل تهديداً إستراتيجياً. وكل ما عدا ذلك كان في مرتبة أدنى. فالصراعات الإقليمية والمحلية كانت أدنى بكثير من مرتبة الصراع الرئيس. ومجمل طيف أشكال التهديد النووية والتقليدية والإرهابية كان مروضاً (مدجناً) من قبل هذا الصراع الرئيس.

وعلى العكس لم يعد لدى منظومة الدول الحالية ذات الأبعاد الثلاثة، هذا التركيز لمختلف الصراعات والتهديدات، على نقطة إستراتيجية واحدة ومكان واحد.

لقد تراجع العداء الأيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية منذ انتهاء الحرب الباردة أو اختفى كلياً. ولم تعد هناك منظومة بديلة مقابل منظومة السوق الغربية. وامتلأ الفراغ الأيديولوجي الناتج عن ذلك، إما بشكل إيجابي من خلال الديموقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق، أو بشكل سلبي من خلال الكراهية الدينية والتعصب القومي. وبشكل متلازم مع أسلحة التدمير الشامل والإرهاب، فقد قام في منظومة الدول ذات الأبعاد الثلاثة، ما يمكن أن نطلق عليه اسم الخطر الإستراتيجي الجديد. ثلاثة من هذه التهديدات المحدقة ـ الكراهية الدينية، التعصب القومي والإرهاب ـ يمكن أن تؤدي إلى صراعات حادة ومواجهات تصل إلى حد نشوء حرب. ولكن فقط باقتران ذلك بالتهديد الرابع، الذي هو أسلحة الدمار الشامل، يمكن أن ينشأ خطر إستراتيجي. هذا التهديد الإستراتيجي الجديد يمثل تراكماً للتهديدات التي تعرض لها التاريخ الأوروبي ـ الغربي في حقب مختلفة: فالكراهية الدينية سادت عصر الحروب الدينية الأوروبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وساد التعصب القومي في القرن

التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، والسلاح النووي كأخطر سلاح تدمير شامل خلال الحرب الباردة. وأخيراً هناك تهديد بأن يسود الإرهاب في بداية القرن الحادي والعشرين، كما حدث في الحادي عشر من سبتمبر. فإذا ما اجتمعت هذه العناصر الأربعة فسيقوم بالفعل تهديد إستراتيجي من نمط جديد.

ووجه العالم بخطورة هذا الترابط بين المواجهة الدينية والقومية في صراع إقليمي، مع الأسلحة النووية والإرهاب ـ العامل الذي يشعل الفتيل ـ قبل وقت ليس بالطويل في شبه القارة الهندية. ففي العام 2002 اجتمعت كل هذه العناصر الأربعة في تصعيد جديد للصراع الهندي ـ الباكستاني وهددت بحدوث كارثة. وتشكل الكراهية الدينية والمواجهة القومية أساس الصراع القائم على كشمير. منذ عقود يشكل الخصمان قوتين نوويتين ويشكل الإرهاب الفتيل. فهجوم الإرهابيين الإسلاميين، الذين كانوا يتخذون من باكستان قاعدة لهم، (حسب ادعاء الحكومة الهندية) على البرلمان الاتحادي الهندي في نيودلهي، كان من شأنه أن يضع كلا الدولتين على شفا مواجهة مسلحة، وحتى نووية، يمكن أن تؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها. بالتأكيد حدثت هذه الأزمة في عالم الحداثة، حيث لا تزال فيها الحرب أحد الخيارات. لكن أثر هذا التهديد الإستراتيجي الجديد سيكون مختلفاً كلياً في عالم ما بعد الحداثة؛ لأن التهديد هناك لن ينطلق على الأرجح من دولة؛ لأنها من ثم تكون قد أقدمت على عملية انتحار. والإرهاب نفسه ربما يحاول القيام بهجوم إستراتيجي. وتعبير «إستراتيجي» لا يعني في هذه الحالة الإضعاف الحقيقي للقدرة الإستراتيجية لقوة عظمى، بل الأثر الإستراتيجي للرعب والخوف. لأن

هجوماً إرهابياً على مجتمع منفتح بأسلحة دمار شامل (أو مجرد التهديد الجدي بها) سوف يجبره غالباً على التحول الجذري باتجاه إقامة مجتمع أمني إلى حد كبير. بذلك يكون التهديد إستراتيجياً.

لنعد إلى واقع منظومة الدول ثلاثية الأبعاد. وصفياً يمكن تلخيص هذه المنظومة وأهم لاعبيها على الشكل الآتي:

في الولايات المتحدة، كقوة عظمى وحيدة، وبسيطرتها الشاملة سياسياً واقتصادياً وتقنياً وثقافياً، وقدرتها الفريدة من نوعها على بسط سيطرتها على العالم، ومختلف منظومات تحالفها في منطقتي الأطلسي والهادي، وكذلك في النصف الغربي من الكرة الأرضية، ما تزال مهام وتراكيب النظام محافظة على نفسها، حتى ولو أن القوة العظمى الوحيدة لم تستطع بعد، أو لا تريد، أن تستبدل وظيفة نظام الصراع المركزي القديم، القائم على وجود القطبين، بالسلام الأمريكي.

والمستقبل فقط هو الذي سيُظهر فيما إذا كانت الولايات المتحدة ـ بقرار شن الحرب على العراق ـ في الوقت نفسه قد اتخذت هذا القرار الخطير من أجل سلام أمريكي عالمي. وهذا ينسحب أيضاً على مسألة فيما إذا كان نظام عالمي وحيد القطب لن ينتهي سريعاً بالولايات المتحدة إلى توسع مفرط في القوى.

أما الاتحاد الأوروبي فعلى العكس، فهو ما يزال حتى الآن قوة في طور التشكيل لا يمكن حالياً تقدير مدى الوثوق بها. وكم من الوقت ستحتاج من أجل العملية المزدوجة للتكامل الأوروبي ـ التوسع المكاني نحو الشرق والتكامل المؤسساتي من خلال إتمام الاتحاد السياسي ـ وكم من الأزمات

القادمة سوف تجتازها. فالتوسع وإتمام التكامل السياسي مهمتان يطمح إليهما، ولهما متطلبات سياسية واقتصادية ذات بُعد تاريخي لا يمكن تأجيل حلهما إيجابياً إلا على حساب خطر الركود وتراجع الاتحاد الأوروبي؛ لأن هذين التحديين الكبيرين ليسا ناتجين عن تأملات مجردة أو أيديولوجية، بل كلاهما فُرض على الأوروبيين بعد نهاية الصراع بين الشرق والغرب، ومن ثم من خلال التطور التاريخي.

وبموازاة إنجاز تكامل أوروبا يسيطر الاتحاد الأوروبي الآن، بالتعاون مع الولايات المتحدة عن طريق حلف الناتو، على مستقبل النظام في القارة الأوروبية. وسوف يكون عليها أن تشارك في بناء مستقبلها، وكذلك مستقبل المناطق المجاورة ـ الشرق الأدنى والأوسط، وحوض البحر المتوسط وأماكن أخرى من أفريقيا ـ فقد أصبح لأوروبا بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر، بُعد إستراتيجي جديد.

لقد تورط الأوروبيون بقيادة الدول الأعضاء الرئيسة في الاتحاد الأوروبي ليس فقط اقتصادياً وسياسياً، بل أيضاً عسكرياً، وعلى المدى الطويل، في البلقان وأفغانستان، وبعضها في العراق أيضاً وفي مناطق أخرى من العالم. إلا أن الفجوة بين القدرات العسكرية الأوروبية والأمريكية تتسع اتساعاً متزايداً. وعلى الأوروبيين أن يبذلوا جهوداً مضنية وكبيرة، مدفوعين بالأزمات الدولية، وبخاصة بالتجارب منذ الحادي عشر من سبتمبر حتى حرب العراق، من أجل تحسين قدراتهم العسكرية وإمكانات تحركهم السياسي تحسيناً كبيراً. ولكن حتى لو وضعنا فرضاً الخيار الإيجابي لتطور أوروبا القادم، إلا أنه، وبناء على الأجندة السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي، سيكون من الوهم أن نتصور أن بمقدور الأوروبيين أن

يقوموا بتغيير توزيع الأدوار مع القوة العالمية العظمى الوحيدة (الولايات المتحدة) على المدى المنظور. فقبل إنجاز التكامل الأوروبي لن يكون بمقدور الأوروبيين ـ خارج نطاق القطاع الاقتصادي ـ لا بصفتهم اتحاداً أوروبياً، ولا كدول قومية، كل على حدة، أن يلعبوا دوراً عالمياً حقيقياً إلى جانب الولايات المتحدة. بالتأكيد يبقى احتمال قيام سياسة أمنية ودفاعية أوروبية مشتركة تتطور بشكل ديناميكي، كبيراً بسبب الضغط المستمر للواقع. كما يسري ذلك مستقبلاً على دور متعاظم للاتحاد الأوروبي في معالجة الصراعات والأزمات الدولية بوسائل الدبلوماسية الأوروبية وعن طريق تنفيذ الاتحاد الأوروبي لمهام عسكرية ومدنية.

لكن طالما لم ينجز الاتحاد الأوروبي امتداده نحو الشرق وتكامله السياسي والإعداد لذلك مؤسساتياً ومادياً، فسوف تسيطر النظرة الداخلية الأوروبية والتراجع المستمر للاحتكاك الداخلي في النهاية على أجندته، برغم كل الضغوط الخارجية.

أما روسيا، القوة العظمى الثانية سابقاً، فتشكل أيضاً مزيجاً خاصاً ضمن الخليط العالمي الكبير. فهذه الدولة التي كانت وما تزال ـ حتى بعد سقوط الإمبريالية الروسية الكبيرة ـ أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، مع فارق كبير مع البلدان التي تأتي بعدها، فتعطي صورة مضللة: فهي ما تزال قوة نووية قائمة، وخطوات متعثرة إلى الأمام وحتى ركود في التحول الاقتصادي والديموقراطي، ومشكلات اندماج مستمرة بين أجزاء هذه البلاد الكبيرة، وتباينات إقليمية دراماتيكية وصراعات قومية تصل إلى حرب لا تريد أن تنتهي في شمال القوقاز، ومن ثم التهديد الذي يشكله الإرهاب الشيشاني. كم من الوقت سوف تحتاج روسيا من أجل تحديثها؟

وكم من الوقت سيستغرق انحدارها كقوة عظمى وتحت أي شروط سوف تتم إعادة النظر في ذلك؟ هذه الأسئلة ستبقى قضايا رئيسة من قضايا السياسة العالمية والأوروبية في القرن الحادي والعشرين. الهدفان الإستراتيجيان الأساسيان لروسيا هما الآن: أولاً: التحديث الشامل لاقتصادها ومجتمعها، ثانياً: تجديد سلطة الدولة وصعودها ثانية كقوة عظمى في القرن الحادي والعشرين. فتجربة التوازن في المرتبة مع الولايات المتحدة خلال عقود الحرب الباردة لن تنسى مدة طويلة وستقرر اتجاه البلد.

من حيث السياسة الخارجية أقدمت روسيا برئاسة الرئيس بوتين على خطوات إستراتيجية مهمة: فمن جهة نرى الانفتاح الاقتصادي والسياسي المستمر على الغرب، تجاه الولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك تحالف إستراتيجي جديد مع الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب الدولي. ومن جهة أخرى محاولة وضع أسس التحديث المستمر لدولة تعد واحدة من أكبر منتجي الطاقة ومصدريها في القرن الحادي والعشرين[48].

أما فيما إذا كان الاصطفاف الذي خلفته حرب العراق، والذي جعل روسيا، إلى جانب فرنسا والصين وألمانيا، في عداد منتقدي هذه الحرب، فستكون له آثار سلبية على العلاقات الروسية ـ الأمريكية فهذا أمر مشكوك فيه؛ لأن ما من شيء سيتغير على الانفتاح الإستراتيجي للسياسة الروسية تجاه الغرب من خلال أزمة العراق. ولا الولايات المتحدة سوف تسمح لنفسها أن تضع روسيا جانباً. فروسيا بلد من الضخامة بمكان بحيث لا يمكن تجاهله. ولا تزال قوية جداً، ومن ثم ذات أهمية كبرى بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية.

طبعاً يبقى خطر خلاف إقليمي بين روسيا والولايات المتحدة في دول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى. فالمصالح الإستراتيجية المتعلقة بالنفط والغاز يمكن هنا ـ سواء أكان ذلك حقول هذه المواد واستغلالها أو استجرارها بواسطة أنابيب النفط إلى الموانئ البحرية البعيدة (أي ما يسمى باللعبة الجديدة الكبرى) وتأمينها من خلال تحالفات وقواعد عسكرية وأحلاف ـ أن تؤدي من خلال المخاوف الروسية المتزايدة من التطويق، إلى مواقف إقليمية متصلبة بين القوتين الكبريين، ومن ثم إلى تصعيد التوترات الإقليمية. ولأسباب لا تقل عن ذلك، يمكن أيضاً أن تقوم تسوية إقليمية بين القوتين الأعظم ومصالحهما الإستراتيجية، تحدوهما المصالح العالمية العليا التي تتطلب قيام مثل هذه التسوية. أما مصلحة أوروبا فهي خيار إيجاد تسوية مصالح بين روسيا والولايات المتحدة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز.

تظل المسألة الأساسية المفتوحة في قضية التحديث الروسي ليست متى؟ بل بالدرجة الأولى كيف؟ إلى أي مدى سيكون هذا التحديث في روسيا ديموقراطياً وقانونياً؟ أو هل ستكون هناك مرة أخرى محاولة تحديث «تسلطي»؟ هل ستكون هناك ديموقراطية «موجهة» قليلاً؟ هل سيكون نوع من اقتصاد السوق «الموجه»؟ هل ستكون هناك «منطقة نفوذ» روسية كبيرة؟ أم هل ستكون في نهاية المطاف كل هذه الظواهر مجرد مراحل آنية ضرورية لتحديث ناجح في روسيا وصولاً فيما بعد إلى الديموقراطية ودولة القانون واقتصاد السوق؟ ربما كان المتفائلون والمتشائمون حيال وضع روسيا من حيث واقعية آمالهم المستقبلية في موقعين قريبين من بعضهما. بالنسبة لأوروبا، فإن للإجابة عن هذه الأسئلة بلا شك أهمية كبيرة. وهنا

سيتعلق الأمر بالدرجة الأولى فيما إذا كان الاتحاد الأوروبي الموسّع سوف يقيم علاقات إستراتيجية جديدة ودائمة مع روسيا، أي فيما إذا كانت مبادئ أوروبا الجديدة ستكون مقبولة من قبل روسيا أم لا. في كل الأحوال فإن لأوروبا مصلحة في التخلص من أي تهديد بالهيمنة من خارج حدودها وإلى الأبد، وهذه المصلحة تعني العودة إلى سياسة لا تتوافق مع أنماط «مناطق النفوذ» في العلاقة بين روسيا وأوروبا.

في شرق وجنوب آسيا توجد، بالإضافة إلى اليابان، قوى كبرى مثل الصين والهند بعدد سكانهما الأعلى في العالم، تشهد تصاعداً في النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية. تتطور هذه المنطقة بسرعة دراماتيكية، ولا ينطبق هذا الصعود على الاقتصاد فقط، بل ربما أكثر منه على السياسة[49].

ستسعى جمهورية الصين الشعبية بالدرجة الأولى لتصبح واحدة من أقوى الدول العظمى خلال القرن الحادي والعشرين[50].

وتضع قيادة البلاد هذه الأولوية الإستراتيجية في مقدمة أهدافها الأخرى. إن أرقام النمو الصيني خلال العقد المنصرم تعطي أقوى الانطباع، وكذلك أيضاً التطور التقاني وبناء إنتلتجنسيا بشرية[51]. وبشكل خاص تعتمد تجارة الصين مع الولايات المتحدة على معدلات نمو عالية بحيث تعد الصين الآن ـ بعد اليابان ـ من أهم الدائنين للولايات المتحدة[52].

ستُعدّ جمهورية الصين الشعبية واحداً من المنافسين المحتملين للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، لأن هذه البلاد: ونتيجة لضخامة

عدد سكانها الهائل، وامتداد مساحتها، ونموها الاقتصادي الواضح، وسعيها الحثيث لسد الفجوة التقنية، ووضعها السياسي كقوة نووية وعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومن ثم يبدو أن لديها كافة الشروط. يقول هنري كيسينجر: «إذا ما بقيت الصين على استقرارها الداخلي فستكون مؤهلة لتصبح قوة عظمى قادرة على تحدي الولايات المتحدة. لكنها لن تكون الوحيدة: فالهند والبرازيل وروسيا لديها مثل هذا الخيار، وقد تكون العقبات التي ينبغي تجاوزها أقل[53].

لكن بالطبع تبقى حتى الآن واحدة من قضايا المستقبل الأساسية بالنسبة للصين الشعبية من دون جواب، وهي كيف يمكن لهذا البلد أن يعيش دائماً مع التناقض المتزايد يومياً بين قاعدتها الاقتصادية القائمة على نظام رأسمالي غير محدود تقريباً، وبين دكتاتورية الحزب الشيوعي التي ما تزال قائمة. مثلها مثل روسيا، فإن لدى الصين مشكلة دراماتيكية في مسألة التحديث، حتى ولو أنها تختلف من حيث التركيب. وكما في روسيا أيضاً، سوف يبرز السؤال عن مستقبل الديموقراطية ودولة القانون كأهم قضية من قضايا التحديث[54].

مع ذلك تغلب لدى معظم الخبراء ـ بناء على ضخامة ديناميكية التطور الصيني وقدرة البلاد، التي قلما يمكن تقديرها ـ نظرة متفائلة. «إن من لا ينظر إلا إلى مشكلات الصين، فلن يكون إلا متشائماً. لكن هناك قوى هائلة تقف في مواجهة المشكلات الهائلة. فالصين في بداية تطورها ولديها إمكانية توسع هائلة، وسوف تستغل هذه الإمكانات، كما استغلتها خلال العشرين سنة الماضية»[55].

فالصين تتأهب لتحل في المستقبل القريب محل اليابان كقوة قائدة في منطقة شرق آسيا. فهل يمكن أن يتم ذلك دون منافسات قوية واحتكاكات؟

أما اليابان فسوف تحل مشكلات بنيتها الاقتصادية وتتجاوز الركود الاقتصادي. ومن الآن يطرح السؤال كيف ستجعل اليابان في نفسها قوة إقليمية وعالمية؟ وما هي الصيغة التي سوف يكون عليها التناقض الصيني ـ الياباني، أو تسوية هذا الخلاف؟

في كافة الأحوال سوف تكون لليابان أهمية أكبر بالنسبة للمصالح الأمريكية في شرق آسيا، أكثر مما هي عليه الآن، وذلك نتيجة للتنافس العالمي المتزايد بين الصين والولايات المتحدة.

تعيد منظومة دول شرق آسيا حالياً إلى الأذهان ما كان عليه وضع أوروبا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ففي تحليله السياسي لمنظومة الدول في العصر الراهن يصف هنري كيسينجر آسيا ــ وليس اعتباطاً ــ بأنها «عالم التوازن»[56] على نقيض «عالم الديموقراطيات» الغربي.

هناك تتم أقوى ديناميكيـة تحديث اجتماعية واقتصادية على مستوى العـالم مترافقة مـع تناقضات اجتماعية عميقة وأنظمـة سياسية لم تثبت حتـى الآن بأي شكل قدرتها على الإصلاح والتحول. يضاف إلى ذلك توجه يقتصر فقط تقريباً على سياسة المصلحة القومية التي تصل حتى التفكير في أنماط الهيمنة الإقليمية والتوضعات العالمية الجديدة. منافسات قومية مع مطامح نحو الهيمنـة، سباق تسلح يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار، والسيطرة المتنامية للأيديولوجيا القومية، والصراعات الإقليمية المستمرة بمخاطـرات نووية كبيرة في شبه الجزيرة الكوريـة وحول تايوان. كل ذلك

يشـكل الوقائع السياسية في هذا الجزء مـن العالم الذي ـ ونتيجة لذلك ـ لا يبشر باستقرار دائم. بالإضافة إلى ذلك تفكر القوى الكبرى الصاعدة في آسيـا ـــ كلها تقريباً ـ بالقوة النووية، أو حتى بأنماط من القوة العالمية. لكـن من جهة أخرى قلما لديها بنى وتقاليد أمن جماعي وتعاوني من أجل تسوية مصالحها ومنافساتها ومخاوفها.

وإذا ما تحدثنا اليوم عن أخطار سباق التسلح الإقليمي الكلاسيكي فإن ذلك ينطبق ـ وليس اعتباطاً ـ بالدرجة الأولى على شرق وجنوب شرق آسيا[57].

بالإضافة إلى تنافس القوى الآسيوية الكبرى يمتد حزام الأزمات في هذه القارة من المحيط الهادئ حتى البحر المتوسط. من الفيلبين وأندونيسيا مروراً بسريلانكا، ثم الصراع الهندي ـ الباكستاني على كشمير، وأفغانستان، وآسيا الوسطى، والقوقاز، وصولاً إلى صراعات الشرق الأوسط والأدنى والمغرب.

في أزمات هذه المنطقة ذات الأطراف المترامية تتشابك المنافسات الإقليمية بين الدول، والصراعات الإثنية، والأصولية الدينية، والإرهاب وتجارة المخدرات والسلاح، والمحاولات المستمرة للحصول على التقنيات الحاملة، ووسائل التدمير الشامل، وصولاً إلى الأسلحة النووية، لتشكل مزيجاً سياسياً واجتماعياً خطيراً. ويتحدد أمن أوروبا واستقرارها في المستقبل، إلى أبعد الحدود، من خلال الصراعات في هذا الجزء من آسيا. إن تحليلاً إستراتيجياً موضوعياً لتهديد الأمن الأوروبي سوف يأخذ خلال السنوات، بل خلال العقود القادمة، هذه المنطقة بالدرجة الأولى في الحسبان، لأن للمسائل الأساسية المتعلقة بالأمن الأوروبي دوراً حاسماً هنا.

توجد في هذه المنطقة أيضاً نسبة كبيرة من إنتاج النفط والغاز في العالم. بل فيها أضخم احتياطي من النفط والغاز معروف حتى الآن. هنا أيضاً سوف تشكل سباقات التسلح النووي الإقليمية، في ظل القوى العظمى الآسيوية الصاعدة، وبخاصة إذا ما امتدت حتى منطقة الشرقين الأدنى والأوسط، تهديداً مباشراً لمصالح الأمن الأوروبي، لأنها لن تسفر عن مجرد آثار سلبية على الاستقرار النووي العالمي ومجمل منظومة مراقبة التسلح، بل أيضاً عن تهديد مباشر للأمن الأوروبي.

منطقة شمال أفريقيا ودول المغرب، برغم أنها تنتمي إلى أفريقيا وليس إلى آسيا، هي أيضاً أجزاء من حزام الأزمات هذا، ومن ثم علينا أن نتعامل مع منطقة انكسار في السياسة العالمية، تمتد من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي، معظمها تابع لمنطقة انتشار الثقافة الإسلامية، وتضم حالياً أخطر الصراعات في السياسة العالمية. ولذلك ليس من قبيل المصادفات أن هذه المنطقة تشكل موطناً للإرهاب وقاعدته.

أما أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء فيهددها مصير قارة منسية في القرن الحادي والعشرين، فيمكن أن تزداد أزماتها الداخلية، وحروبها وصراعاتها وفك ارتباطها مع التطور العالمي، عمقاً.

فبرغم ضريبة الدم الكبرى التي دفعتها هذه القارة من خلال الحروب الأهلية والأوبئة، تبقى معدلات الولادات مرتفعة (نحو 5,2%، حيث ازداد عدد السكان بين عامي 1995 ـ 1998 إلى 8,642 مليون نسمة) والنمو الاقتصادي ضعيف، بل حتى سلبي في الكثير من الدول الأكثر فقراً، التي مزقتها الحروب الأهلية[58].

كما كان معدل زيادة عدد الفقراء، الذين لا يزيد دخل الفرد منهم عن دولار أمريكي واحد في اليوم أو دولارين كحد أقصى، أيضاً الأعلى بين عامي 1987 ـ 1998 في أفريقيا.

من أصل العشرة دول الأكثر فقراً في العالم هناك تسعة في أفريقيا. (أما الدول الأكثر غنى في العالم فهي ـ بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان ـ أوروبية. بينما نرى في عداد الدول العشر الأولى ـ إذا ما نظرنا إلى ذلك من خلال حجم الناتج الاجتماعي الإجمالي ـ بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان، أيضاً كندا والصين والمكسيك)(59).

من أصل عدد مرضى الإيدز في العالم الذين يبلغ عددهم ٣٤.٤ مليوناً. يعيش منهم ٢٤.٥ مليوناً في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، وهناك فقط ـ بسبب الإيدز بالدرجة الأولى ـ كما في أجزاء من الاتحاد السوفييتي السابق، تراجعت معدلات الأعمار، بينما ارتفعت هذه المعدلات في بقية العالم(60).

تشير هذه الأرقام والحقائق إلى أن أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية تزداد فقراً. ولذلك يجب أن نتوقع في المستقبل حدوث المزيد من الأزمات والصراعات. بالنسبة لأوروبا يعد ذلك، بغض النظر عن الاعتبارات الإنسانية، في عداد الأخبار غير المطمئنة؛ لأن هناك الكثير مما يجعل من القارة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين ذات أهمية متزايدة؛ لأن أفريقيا أيضاً تدخل في عداد الجوار الإستراتيجي لأوروبا.

إن عالم دول أفريقيا جنوب الصحراء ـ برغم مبادرة «الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا» (N E P A D) التي قدمها سياسيون

أفريقيون بارزون، وبرغم تأسيس «الاتحاد الأفريقي» ـ مشغولة الآن أكثر من أي وقت مضى بصراعاتها الداخلية والإقليمية. بدلاً من العمل معاً على حل مشكلة تراجع التنمية في القارة، وتأمين دور سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي فعال في العالم السائر على طريق العولمة.

في كافة الأحوال سيكون هناك قصر نظر خطير، غير مسؤول تاريخياً، وطيش يُحاسب عليه من وجهة نظر سياسية ـ أمنية، إذا ما شطبت أوروبا هذه القارة الجارة سياسياً واقتصادياً، أو حتى نسيتها وعَدَّتها غير مهمة للسياسة في القرن الحادي والعشرين.

إن مثل هذا الموقف، خاصة من قبل الأوروبيين، أي ترك القارة الأفريقية بشكل أو بآخر لمصيرها، سيكون ذميماً، وليس أخلاقياً فقط؛ لأن أوروبا لا تستطيع، ولا يجوز لها أن تتحلل من مسؤوليتها التاريخية عن الصراعات والكوارث في أفريقيا.

لكن أيضاً ولأسباب جيوسياسية، سيكون مثل هذا الموقف غبياً لأقصى الحدود؛ لأن أوروبا وأفريقيا قارتان جارتان، ولن تدع الأزمات والصراعات في أفريقيا جنوب الصحراء عالم دول القارة الشمالية الجارة دون التأثير عليها من مرور الزمن. لقد أوضح الحادي عشر من سبتمبر بشكل لا غموض فيه ولا لبس أن البعد الجغرافي في عالم متعولم قد أصبح محدوداً جداً[61].

إن شطب، ومن ثم تجاهل هذه القارة المترامية بكل مشكلاتها الهائلة، هكذا بكل بساطة، سيكون، نتيجة لذلك، رهاناً في منتهى الخطورة على الأمن الأوروبي في القرن الحادي والعشرين. والزعم بأن أزمات أفريقيا

وكوارثها لن تصل يوماً ما إلى العالم الأول، وبالدرجة الأولى إلى أوروبا، غير مبرر على الإطلاق[62].

بزوال نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا عام 1992 يمكن للمرء أن يلحظ أن المرحلة الثورية المناهضة للاستعمار والتحرر الوطني في أفريقيا قد انتهت.

وكثير من الدول الأفريقية تعاني حتى الآن من أن الأمر لا يتعلق بدول قومية نشأت تاريخياً، بل أوجدتها القوى الاستعمارية حسب مصالحها، ودون الكثير من المراعاة للوقائع التي تشكلت تاريخياً، ضمن حدود إثنية وصراعات دامت سنوات قليلة نحو نهاية القرن التاسع عشر. «في القرن التاسع عشر قامت حفنة من الدول، أغلبها على حدود شمال الأطلسي، بغزو بقية العالم غير الأوروبي بأسلوب ساذج، ومضحك» كما يؤكد، وبحق، أريك هوبسباوم[63].

آنذاك، وفي مرحلة «أوج الإمبريالية» بين عامي 1885 و1914 «جرى تقسيم أفريقيا كعملية صهر سياسي غير مسؤول لمئات المناطق المشبهة بالدول والكيانات القبلية في أربعين كياناً، بعملية ترسيم قسري للحدود»[64].

بعض الدول الأفريقية تعصف بها الآن مرحلة ثانية من التخلص القسري من الاستعمار «الداخلي» جعلت الدول التي صنعتها القوى الاستعمارية تنفجر في حروب أهلية. يمكن لهذه الصراعات في حالات متطرفة حتى أن تشكل خطراً على وحدة أراضٍ ومن ثم تماسك أو حتى وجود دولة من هذه الدول. وهنا تؤدي مصالح الشركات والدول الغربية، المتعلقة بالمواد الأولية في مرحلة ما بعد الاستعمار، حتى الآن دوراً خطيراً

في العديد من هذه الحروب والصراعات الداخلية. خاصة إذا ما تعلق الأمر بالنفط والماس والمعادن الإستراتيجية.

على الصعيد الاقتصادي يجب على معظم الدول الأفريقية أن تكافح ضد الانهيار، خاصة أن مواد أولية مهمة ومنتجات زراعية أفريقية (البن والقطن....) تكافح منذ سنوات في الأسواق العالمية ضد الهبوط المستمر في أسعارها، بينما يشكل ارتفاع أسعار النفط بين فينة وأخرى أعباء ثقيلة على الاقتصاديات الأفريقية الأكثر ضعفاً. وهناك تهديد آخر لمجمل القارة تقريباً، بالإضافة إلى تصدير المواد الأولية وبعض المنتجات الزراعية، ألا وهو انعزالها التام عن السوق العالمية، وعن تطور تكنولوجيا المعلومات الذي يتحكم بالمستقبل. يضاف إلى كل ذلك أن وجود أنظمة حكم استبدادية وغير كفأة في أفريقيا جنوب الصحراء هو أقرب إلى كونه قاعدة أكثر منه استثناء. فالفساد منتشر جداً، والإنتاجية الاقتصادية تبقى قليلة، والتعليم منخفض، والأمية مرتفعة، والأمراض المستوطنة مثل الإيدز تهدد البنيان الاجتماعي الداخلي لمجمل المجتمعات الأفريقية.

إلا أنه توجد في أفريقيا أيضاً مناطق ذات استقرار لافت، فيها نمو اقتصادي مستمر، وخطوات إلى الأمام في التعليم ومحو الأمية، وأمثلة ناجحة في القضاء على حروب أهلية مهلكة، وفي المكافحة الفاعلة لمرض الإيدز. وإذا ما حللنا أسباب هذه النجاحات لعثرنا على العوامل الأربعة نفسها، وهي:

أولاً: وجود حكومة «جيدة»، وإدارة ديموقراطية قادرة بقليل من الفساد، وقضاء مستقل قادر على الأداء.

ثانياً: استخدام فاعل للمساعدات المالية الدولية والتعاون من أجل التطوير.

ثالثاً: عدم تدخل المصالح الدولية، المتعلقة بالمواد الأولية، في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

رابعاً: عدم إثارة الحروب والصراعات، أي حصول إجماع وطني يمكن الركون إليه.

هذه التوجهات الإيجابية لبناء التوافقات الوطنية الناجحة وبناء المؤسسات الديموقراطية والتعافي الاقتصادي، تثبت أن الأمر في أفريقيا لا يتعلق أبداً بقارة بلا أمل، بل، ـ وعلى العكس تماماً ـ يمكن إيجاد بدائل للتطوير الإيجابي.

إن الاستقرار الداخلي والتعاون الإقليمي في السياسة والاقتصاد ودخول متزايد للصادرات الزراعية الأفريقية إلى الأسواق المتطورة لدول الشمال، ستكون له أهمية بالغة. هذا بالإضافة إلى قيادة «جيدة» للحكومة وبناء المؤسسات الديموقراطية والقانونية، والتعليم والتخصص، وكذلك التنوير الفاعل والوقاية من مرض الإيدز.

إن دعم مثل هذا التطور الإيجابي يجب أن يكون ـ خاصة بعد التجارب الأخيرة مع الإرهاب وأسبابه ـ جزءاً أساسياً من سياسة أمنية وقائية بعيدة النظر. فالاستثمارات في موضوع الأمن في القرن الحادي والعشرين ليست مكرسة فقط، أو بالدرجة الأولى من أجل الجيش وقدراته.

أما أمريكا الوسطى والجنوبية، القسم الجنوبي من النصف الغربي للكرة الأرضية، الذي يتبع أيضاً «عالم الديموقراطيات» حسب قول هنري كيسينجر، فتشكل حالياً صورة ممزقة.

هناك تطورات سياسية واقتصادية ملموسة في أجزاء من القارة، مترافقة ـ في الاقتصاد بالدرجة الأولى ـ بقابلية كبيرة للأزمات. وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى نتائج كبيرة يمكن اعتبارها تاريخية في مجال الدمقرطة في معظم دول أمريكا الجنوبية (إذ شهدت المكسيك مثلاً أول تناوب ديموقراطي على السلطة في منصب رئيس الدولة منذ 71 عاماً). كما انتهت حروب أهلية امتدت سنوات طويلة أو حتى عقوداً. وكذلك أنظمة دكتاتورية، باستثناء كوبا، وكولومبيا بوضعها الخاص جداً. وظهر إجماع وطني في العديد من دول أمريكا اللاتينية محل الحروب الأهلية المستمرة، وأصبح تداول السلطة عن طريق انتخابات حرة وسرية في العصر الحاضر أقرب إلى قاعدة منه إلى استثناء. كما سار أيضاً التطور الاقتصادي والاجتماعي ـ برغم اختلافه من منطقة إلى أخرى ـ سيراً إيجابياً.

أما المشكلة الكبرى في أمريكا اللاتينية فتبقى أمانة وفعالية المؤسسات الديموقراطية والاستقرار الاقتصادي المستمر.

ويبقى الوضع الاجتماعي لقسم كبير من السكان، كما كان سابقاً، متأزماً يتحكم فيه الفقر والبطالة والاستغلال والأمية ونقص التعليم. عام 1994 حدثت في المكسيك ما تسمى «أزمة تكويلا» للبيزو (العملة المكسيكية)، وفي يناير (كانون الثاني) 1999 جاء دور البرازيل في عملتها، وفي خريف عام 2001 حدثت أزمة نقدية ـ مصرفية في الأرجنتين، وهي واحدة من أغنى بلدان القارة في الإمكانات. هذا التاريخ القصير من الأزمات النقدية والسياسية والاقتصادية يوضح وضع المشكلة في أهم ثلاثة اقتصاديات في أمريكا اللاتينية بنمط وأسلوب دراماتيكيين.

تفتقر القارة بالدرجة الأولى إلى الاستمرارية في مجال السياسة الاقتصادية، وإلى المصداقية في السياسة المالية. تشيلي فقط اتخذت لنفسها تطوراً اقتصادياً خاصاً هو في الحقيقة أكثر ديمومة واستقراراً من الوضع لدى جيرانها. ولكن هذه البلاد ليست في عداد البلدان ذات الاقتصاديات الكبيرة في أمريكا اللاتينية.

حققت المكسيك، من خلال مشاركتها في منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية نافتا NAFTA مع الولايات المتحدة وكندا، استقراراً وديناميكية اقتصادية كبيرة. وكان من المفروض بتأسيس «منطقة التجارة الحرة للدول الأمريكية» FTAA أن يحقق نجاحاً كبيراً (مع أن توقيت ذلك بعام 2005 قد يدعو، وبحق، إلى الشك). عندها ستحقق كل القارة الشيء الكثير في الديناميكية الاقتصادية والاستقرار السياسي؛ لأن مثل هذه المنطقة للتجارة الحرة بين الدول الأمريكية سوف تخلق سوقاً داخلية ضخمة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، ومن ثم تغير من مراكز الثقل في الاقتصاد العالمي القادم إلى حد لا يستهان به. حتى أوروبا لا يمكنها أن تتجاهل هذا التطور.

برغم كل الصعوبات القائمة، والانتكاسات المتوقعة في المستقبل، فسوف تأخذ على الأقل أكبر دول أمريكا اللاتينية وأكثرها تطوراً مكانها في الاقتصاد العالمي خلال القرن الحادي والعشرين. ومن هنا، فإن أمريكا الجنوبية لن تكون معزولة عن العولمة وعن أهم التطورات التقنية.

فإذا ما تحقق استقرار المؤسسات الديموقراطية، وبناء اقتصاديات حديثة قائمة على العلم، فستتمكن القارة، بعلاقتها مع منطقة التجارة الحرة الأمريكية أن تصبح عامل نمو مهم في المستقبل. أما البرازيل

فلديها، نظراً لمساحتها الكبيرة وإمكاناتها الهائلة، العوامل الموضوعية التي تجعل منها قوة عالمية مستقبلية. لكن ما تزال لديها مشكلات داخلية ضخمة تتطلب الحل.

أما ثلاثي الأزمات الآنية: الأرجنتين وفنزويلا وكولومبيا، فيوضح المخاطرات الموجودة الآن، كما كانت سابقاً في تطور القارة، حتى ولو أن أسباب الأزمات في هذه البلدان ذات طبيعة مختلفة.

أما الشيء الذي يبقى مستوطناً في أجزاء من القارة، فهو العلاقة بين الإرهاب السياسي ومافيا المخدرات. فالإرهاب السياسي في أمريكا اللاتينية يموّل نفسه بالدرجة الأولى من خلال الاتجار بالمخدرات الذي يعود بأعلى الأرباح، بالإضافة إلى التهريب وتجارة السلاح والدعارة. وليست هناك حدود واضحة بين مجال الإجرام السياسي والإجرام العادي.

وطالما لا تُفتح أمام هذه الدول بدائل أخرى اقتصادية واعدة بالنجاح وفي الوقت نفسه يتوقف الطلب على المخدرات في دول الشمال الغنية، ومن ثم تتوافر إمكانية تحقيق أرباح كبيرة، فسوف يستمر خطر عدم الاستقرار نتيجة الإجرام المنظم في بعض دول أمريكا اللاتينية. طبعاً لا يقتصر تحدي الإجرام المنظم على بعض مناطق ودول أمريكا اللاتينية، ففي شبه جزيرة البلقان، وفي الشرقين الأدنى والأوسط، وفي أفغانستان وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وأفريقيا نجد المخاطر نفسها التي تهدد الاستقرار، والناتجة عن عدم وضوح المعابر الفاصلة بين الإجرام المنظم والتطرف السياسي، أو حتى وصولاً إلى الإرهاب. فالدول الضعيفة أو المنهارة تبدو هنا كملاذات خطيرة للتهديد، لا تؤدي فقط إلى مجرد إفساد الاقتصاد الشرعي والنظام السياسي في البلدان المعنية، وفي مجمل

المنطقة، بل تتعولم وتمتد إلى دول الشمال الغنية. وبينما ما تزال منطقة شرق وجنوب آسيا تتشبث إلى حد كبير بفكر نهاية القرن التاسع عشر بتنافسه بين القوى العظمى، تزداد أهمية تقليد آخر من زمن الحرب الباردة للنظام المستقبلي للمنظومة الدولية، ألا وهو تقاليد الأمن الجماعي وتوازن المصالح عن طريق التعاون الإقليمي بين دول ذات سيادة يصل حتى تكاملها جزئياً أو كلياً. وهذه عبارة عن محاولات متطورة بشكل أو بآخر للنظام الاقتصادي والسياسي والعسكري الجديد ضمن منظومات إقليمية مستقرة: في أوروبا مثلاً عن طريق توسيع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وفي أمريكا اللاتينية من خلال MERCOSUR ومجموعة دول الأنديز، وفي أمريكا الشمالية من خلال NAFTA (منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) وفي الأمريكيتين من خلال منظمة التجارة الحرة الأمريكية FTAA وفي جنوب شرق آسيا من خلال منظمة آسيان ASEAN وفي أفريقيا من خلال الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية) وفي غرب أفريقيا من خلال منظمة ECOWAS وفي جنوب القارة الأفريقية من خلال SADC. لكن مجموعة الدول المستقلة، أي الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي السابق فعلى العكس، إذ لها دور خاص، ومستقبلها متعلق بالنهج الذي ستتخذه روسيا، إما ترميم الإمبراطورية السوفييتية أو تعاون مصلحي حقيقي مع دول مستقلة فعلاً.

تحاول كل هذه المرجعيات الإقليمية، مهما اختلفت في التفاصيل أن تنظم التجارة والاقتصاد والصراعات السياسية وقضايا الأمن وصولاً إلى الأمن الجماعي، وحل الصراعات جزئياً أو كلياً، مع مراعاة المصالح المشتركة. وهذا يمكن أن ينطلق من منظمة سياسية غير متشددة من الدول عبر

منطقة تجارية حرة، أو سوق مشتركة، وصولاً إلى منظومة مشتركة للأمن أو حتى للدفاع، أو تشكل، وعلى غرار «منظمة الأمن والتعاون الأوروبي» منظومة أمن جماعي للدول الأعضاء، تقوم على معاهدات ونظم ومواثيق ومؤسسات مشتركة.

هذه الصيغة الأكثر تطوراً لمثل هذا النموذج لإقامة نظام إقليمي هو التكامل الدائم بين دول ذات سيادة في سوق مشتركة لها مؤسسات سياسية مشتركة حرة التصرف كلياً، أي ذات سيادة.

في الواقع يتعلق أمر مثل هذه التجمعات الإقليمية لدول ذات سيادة بزيادة تطوير التشكل الكلاسيكي للتحالفات بين الدول التي يتم تشكيلها مؤسساتياً لتبقى، وقد تصل في أقصى حدودها إلى قيام سياسات ومؤسسات عامة، أي تحقيق السيادة المشتركة.

مقابل الميل نحو التفتت، وتنافس القوى العظمى، يكتسب هذا المرتكز التنظيمي الإقليمي للتعاون، وصولاً إلى التكامل، أهمية عالمية متزايدة.

لكن كل هذه المرتكزات لم تتطور إلى نظام إقليمي جديد له قوة اقتصادية وسياسية مختلفة، باستثناء النظام الجديد في أوروبا، من خلال عملية التكامل للاتحاد الأوروبي، والتوسع السياسي الأمني لحلف الأطلسي. مع ذلك ترتسم هنا ملامح نشوء نموذج لنظام جديد، خاصة وأن المثال الأوروبي يمكن أن يكون له وظيفة عالمية رائدة يحتذى بها، إذا ما استمر على هذا النهج الناجح؛ لأنه عندما يتم إيصال التكامل الأوروبي بنجاح إلى النهاية، فسوف يكون للاتحاد الأوروبي (علاوة على النتائج السياسية والاقتصادية المباشرة لعملية التوحيد هذه، كمثال

إيجابي، كنموذج لنظام) تأثير على مناطق أخرى من عالم القرن الحادي والعشرين. لكن من ناحية ثانية، فإن القدرة على التماسك المنظّم عند معظم التنظيمات الإقليمية القائمة حالياً لم تتطور بعد (أيضاً باستثناء أوروبا) إلى درجة يمكن لعناصر حاملة للنظام الجديد لمنظومة الدول العالمية تحت سيطرة القوة العظمى للولايات المتحدة أن تنبثق عنها.

هذه الصورة الخاطفة للنظام الدولي لن تكتمل إن لم نأخذ في الحسبان أنه برغم توازي هذين الاتجاهين المختلفين فإن النظام العالمي محكوم بالدرجة الأولى، وقبل كل شيء، بالثقل الإستراتيجي للولايات المتحدة ومصالحها وسياستها.

ويتم التوزيع المختلف للقوة والموارد، بدءاً من القوة العالمية العظمى الوحيدة، أي الولايات المتحدة، بما يتناسب مع تراتب هرمي عالمي للقوى. وقد غرست الحرب في أفغانستان والعراق هذه الحقيقة في وعي الجماهير الواسعة. فالولايات المتحدة خرجت منتصرة من الحروب الثلاثة الكبرى التي وقعت في القرن العشرين، الحربين العالميتين الأولى والثانية ثم الحرب الباردة، وموقعها العالمي من حيث القوة هو وحيد من نوعه في التاريخ حتى الآن.

فبعد سقوط الاتحاد السوفييتي أصبحت القوة بيد الولايات المتحدة وحدها، ومن ثم هي أيضاً المسؤولة عن توزيع القوى على المستوى العالمي. لكن طبعاً برزت قوى جديدة تحتل مركزاً في النظام التراتبي مثل الصين، والهند، والبرازيل تطمح ـ من حيث الإمكانية على الأقل ـ إلى المشاركة في التشكيل العالمي الجديد كهدف إستراتيجي بعيد المدى لسياستها. روسيا

تدخل أيضاً ضمن مجموعة القوى العظمى، حتى ولو أنها في موقف متأزم، يبدو أن المخرج منه ليس قريباً كما سبق أن أشرنا.

بالنسبة لهذه القوى العظمى لعالم الغد يتعلق الأمر بقوى قارية أو شبه قارية، سوف تحاول تطوير إمكاناتها تطويراً كاملاً، من خلال طاقاتها الإستراتيجية وعدد سكانها، وامتدادها الجغرافي أو ثقل اقتصادها، أو على الأقل ستحاول خلال العقود القادمة أن تطور قدراتها التي تتجاوز المعدل العام إلى أبعد حد.

إن مطامح هذه القوى الصاعدة سوف تتسبب، في أسوأ الأحوال، بزعزعة ليست قليلة في منظومة الدول العالمية؛ لأنها ستكون ـ إقليمياً وعالمياً ـ مصدراً دائماً للمنافسات الخطيرة وعدم الاستقرار. وهذا ما تحدده بشكل خاص العلاقة بين طموحات هذه القوى ومصالح القوة الوحيدة العظمى في العالم، أي الولايات المتحدة.

ولذلك من المهم جداً أن نعرف فيما إذا كان استيعاب وتسوية هذا التنافس الإستراتيجي الجديد، الذي ترتسم معالمه من جانب القوى العالمية والإقليمية ضمن كيانات تعددية مقبولة، ممكناً، أو فيما إذا كانت هذه القوى الجديدة لن تتبع في منافستها إلا أهدافها الخاصة فقط، وتتخذ قراراتها كقوة عظمى وحيدة. فإذا ما وقع الخيار الأخير، فمن الممكن أن تنشأ عن هذا الوضع مقدرة هائلة على الصراع وعدم الاستقرار تؤثر على مجمل منظومة الدول. هذه الاحتمالات التي يمكن أن تطرأ ضمن منظومة الدول في المستقبل يجب ألا تسمح لأوروبا باتخاذ موقف اللامبالاة.

إذاً يجب على العالم في القرن الحادي والعشرين أن يرتب نفسه من جديد، مدفوعاً إلى ذلك بأزمات وصراعات ومنافسات وتحالفات ومصالح ومبادئ القوى المشاركة. والسؤال الأساسي عن الشكل المحدد لهذا النظام، ومن ثم المبدأ الذي سيسير عليه هذا النظام الجديد، ـ تعاونياً متعدد الأطراف multilateral أم تواجهياً وحيد الطرف unilateral ـ سوف يكون له تأثير قوي على السياسة الدولية خلال العقود القادمة. وبدهي أيضاً السؤال عن الضحايا البشرية والسياسية والاقتصادية التي ستقع نتيجة ذلك، وكذلك عن التكاليف.

لقد زالت الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة للتحول إلى تعددية قطبية منتشرة، لم تتبلور على أرض الواقع بعد، بل هي أقرب إلى التعبير عن نفسها من خلال مزيج (خليط) ملحوظ من عناصر فوضوية وعناصر منقولة عن نظام قديم محكوم بالموقع الفريد للولايات المتحدة ومصالحها العالمية ومسؤوليتها.

موضوعياً، توجد بعد الحرب الباردة بنية وحيدة الاتجاه (unilateral) للسياسة الدولية بآثارها التي تزداد وضوحاً.

وبناء على الموقع الفريد للولايات المتحدة، والضعف النسبي لبقية القوى العظمى في السياسة الدولية، أصبح للسياسة الداخلية للقوة الأمريكية العظمى والمصالح المؤثرة فيها، وكذلك للأفكار والمجموعات، تأثير متنامٍ على سياستها الخارجية التي قلما تقيم توازنها على المصالح والتوازنات المؤثرة من الخارج. يمكن لتأرجح التوازن هذا بين السياستين الداخلية والخارجية، الذي يتناسب دون شك مع المعطيات الموضوعية لتوزيع القوى

العالمي بعد انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، أن يؤدي بصورة متزايدة إلى اتخاذ قرارات وطنية، قد تجر معها بالنتيجة، وعلى الصعيد الدولي، سوء تفاهمات واحتكاكات، أو حتى صراعات. طبعاً من الخطأ الفادح أن نوجه لوماً يتصف بالذاتية للولايات المتحدة من هذا الواقع الموضوعي للتوزيع الدولي للقوة؛ لأنه لا يجوز مطلقاً أن نجعل الولايات المتحدة مسؤولة عن الضعف النسبي لشركائها ومنافسيها. إلا أن النتائج الموضوعية لعدم التكافؤ هذا في المنظومة الدولية هي في منتهى الخطورة.

سوف تتحدد المنظومة الدولية من خلال هذا التناقض الهائل بين تعددية وأحادية الاتجاهات: بين الموقع العالمي المتفرد لقوة عظمى وحيدة، والطموح نحو صيغة مشتركة للنظام الدولي.

لم يحقق انتهاء الحرب الباردة الأمل الذي برز آنذاك بقيام نظام جديد وعادل، وفي الوقت نفسه أكثر سلماً للعالم، إذ اتخذ التطور الاقتصادي طريقاً آخر مختلفاً كلياً. ففي الاقتصاد ـ بخلاف السياسة ـ برز نظام عالمي جديد، ولم يعد الصراع بين الشرق والغرب يتمثل في موضوع التسلح والقوة العسكرية فقط، بل أيضاً في ميدان صراع الأنظمة الاجتماعية المتنافسة.

في الحرب الباردة كان الأمر يتعلق دائماً أيضاً بنموذج أفضل للمجتمع والاقتصاد والاستهلاك، أي ما يسمى بـ «مناظرة ـ أو نقاش ـ المطبخ»[65] وإن بدا حتى الستينيات أن الأمر مختلف، فقد جاء الحسم بعد ذلك في السبعينيات لصالح أمريكا والغرب؛ لأن الاتحاد السوفييتي لم يكن قادراً على الإصلاح وعلى التحديث التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي، فسار على طريق الإفلاس الحقيقي.

أما نموذج السوق الغربية، الذي يقوم على الحرية الفردية والديموقراطية ودولة الدستور، فقد أثبت قدرته على التكيف والاختراع، برغم أزمات أسعار النفط والانتقادات الاقتصادية. ومع ثورة المعلومات التكنولوجية وبروز الحاسوب والإنترنت المرافق لهذه الثورة في الحياة اليومية للاقتصاد والمجتمع بدأ ازدهار دائم، وصل إلى الحد الأقصى من المضاربات المحمومة التي غيرت الاقتصاد العالمي بشكل دراماتيكي[66].

إن قطبية الرأسمالية والشيوعية، الحرية والمساواة، الديموقراطية والدكتاتورية، الاقتصاد الحر والاقتصاد المخطط، الفردية والجماعية، سيطرة القانون وسيطرة القوة، قد شكلت ـ بالإضافة إلى تنافس القوة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ـ البنية الأيديولوجية والثقافية للصراع بين الشرق والغرب. فالاشتراكية/الشيوعية لم تقم خلال ما يزيد عن 150 عاماً فقط بأداء دور البديل الثوري للرأسمالية، بل كانت بمنزلة عقيدة دينية لأتباعها، أي بديلاً سياسياً للإيمان. ولئن ساءت سمعتها، وتم دحضها من خلال حقيقة النهج السوفييتي الستاليني، إلا أنها استمرت حتى نهاية الستينيات، إلى أن استُهلكت القوة الإيمانية لهذه الأيديولوجية بشكل واضح.

ومن خلال هذه الفجوة التي خلفتها أيديولوجية الاشتراكية الشيوعية الثورية برز ـ في العالم الإسلامي على الأقل ـ شكل راديكالي وثوري للدين. لقد شهد القرن العشرون تطورين أيديولوجيين فجائيين: الطابع الإسلامي القوي والعنيد ضد الاتجاهات العلمانية من جهة، ومن جهة أخرى الانهيار الفجائي والشامل للماركسية[67].

وظهر أيضاً تيار أيديولوجي آخر في إيران بقيام الثورة الإيرانية عام 1979 وانتصار الخميني وجمهوريته الإسلامية على الشاه. وكانت هزيمة الجيش الأحمر في أفغانستان، التي انتهت بانسحاب آخر القوات السوفييتية عام 1989 نتيجة التحالف الأمريكي مع الإسلاميين(68)، أيضاً علامة مهمة في هذا التحول السياسي والأيديولوجي الكبير.

لقد أثبت نظام السوق الرأسمالية تفوقه الواضح على النظام الاقتصادي السوفييتي المبرمج، خاصة وأن عوالم الرغبات والأبعاد الطوباوية (المثالية) للاستهلاك اليومي من عالم السلع والخدمات التي توفرها اقتصاديات السوق الغربية، قد تحققت من خلال الكمية والنوعية والأسعار التي كانت وما تزال دون منافس.

بالنسبة للخرق الذي حققته العولمة، فقد كان لثورة تقنية المعلومات وتلازمها مع سقوط حدود المنظومات، وللجغرافيا السياسية الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة، الدور الحاسم.

فمن خلال بدء مرحلة جديدة عامي 1989/1990 أُرسيت وبشكل واضح وجلي، قواعد التحويلات من أجل العولمة الاقتصادية.

أصبح رأس المال، من خلال تشابك تقنيات المعلومات، الآن، بوصفه معلومة، قابلاً للاستثمار والسحب في كل مكان من العالم، وفي أجزاء من الثانية، وبالحد الأدنى من تكاليف المعاملات التجارية. ورأس المال موجود بوفرة، لكن ما ينقص هو إمكانات الاستثمار الريعي.

يتم التعامل بنحو بليون دولار أمريكي في البورصات اليومية في العالم. والمشاركة في هذه السيولات الاستثمارية والمالية تحدد ـ بالإضافة إلى

عوامل أخرى ـ تأمين رأس المال بشكل كافٍ وتكاليف مناسبة، ومن ثم المستقبل الاقتصادي لدولة ما في الاقتصاد العالمي.

إن هذه العولمة التقنية المعلوماتية لأسواق المال والبورصات هي الجوهر الحقيقي لما يُطلق عليه اسم العولمة؛ لأن توقع العائدات من عالم المال هو الذي يحدد شروط الاستثمار، ومن ثم السياسة الوطنية للاستثمار، وأسواق العمل والسياسات المالية والاجتماعية في كل بلدان العالم.

وتضع السوق المالية العالمية جميع اللاعبين الاقتصاديين المشاركين، وبخاصة الحكومات الوطنية، تحت ضغط موحد من قبل التعامل والمنافسة. وأصبحت الأهلية الائتمانية للدول في أسواق المال العالمية هي التي تقرر الآن مستقبل بلد ما أضعاف مما تقرره حكوماتها الوطنية وانتخاباتها. ومن هنا فإن الفصل المتعلق بسيادة الدول سوف يُكتب في عصر العولمة بشكل مختلف كل الاختلاف.

إن اصطلاح عولمة، وبصريح العبارة، ليس سوى التطبيق العالمي، واللا بديل عنه، لنموذج الاقتصاد والاستهلاك الغربي. وهذه في الوقت نفسه مسألة اقتصادية وثقافية، بنتائجها السياسية التي يجب عدم الاستهانة بها، وبالقدر نفسه، سواء أكانت سلبية أم إيجابية. وليست فقط الحقائق الاقتصادية الصعبة هي التي تتحدد من خلال عملية العولمة، بل، وبالدرجة الأولى أيضاً، أحلام وعوالم رغبات المليارات من البشر التي تشارك في هذه العولمة. والأهم أيضاً تلك التي لا تشارك وتريد أن يكون لها نصيبها أيضاً في ذلك، وبأي ثمن.

إن عالم الاستهلاك الغربي يتعمم مترافقاً مع العولمة والقدرة، ليس فقط على إشباع رغبات مليارات المستهلكين، بل أيضاً على إنتاج هذه

الرغبات. وهذا يؤدي إلى خلق تجانس بين ثقافات الحياة اليومية ذات الاختلافات الكبيرة، ومن ثم أيضاً إلى تسوية بين الفروق الثقافية القائمة من جهة، ومن جهة أخرى إلى رفض الثقافات التقليدية وشبه الثقافات. وعلاوة على ذلك تغير الثورة التقنية المعلوماتية في العوامل الأساسية للعملية الاقتصادية، ومن ثم أيضاً أنظمة التعليم ووسائل الإعلان والرأي العام، ومعها ثقافة الحياة اليومية.

والكاسب في عصر العولمة هو الاقتصاديات، التي تقوم بتعبئة العلم والإعلام والاتصالات والإبداع، بوصفها عوامل حاسمة في مسألة الإنتاجية، وتستطيع أن تستخدمها بنجاح في المنافسة العالمية.

كما أن القفزة التكنولوجية اللاحقة قد بدأت في الوقت الحاضر باتخاذ شكل واقعي ملموس، هو الثورة التقنية البيولوجية. وهذه سوف تغير العالم بشكل أكثر جذرية مما فعلته الثورة في مجال تقنية المعلومات. لكن أيضاً سيصبح للتخلف، ضمن عملية إعادة التشكيل على مستوى العالم، مفهوماً جديداً.

فمن لا يشارك في أسواق المال العالمية، ومن يتم إقصاؤه وعزله عن الثورة المعلوماتية التقنية، ومن هو غير قادر على المشاركة في التقسيم الدولي للعمل، سيكون من الصعب عليه أن يأخذ فرصته في هذا الاقتصاد الدولي السائر على طريق العولمة.

في اقتصاد مدفوع بالعلم يعد التعليم والتأهيل كل شيء، ومن ثم فإن الأمية ونقص التعليم كارثة كبرى؛ لأنها تحول على الدوام دون الولوج إلى الاقتصاد العالمي. وبناء عليه سنكون حالياً شهوداً على تقسيم جديد

للعالم، لا يشمل فقط الدول والمجموعات، بل يقسم، بشكل عرضي أيضاً، حتى المجتمعات القومية. ولا يمكن إدراك هذه الحدود اللامرئية الجديدة بين الرابحين والخاسرين في عملية العولمة، إلا بالتعليم والمعرفة والتأهيل. سيكون لتقسيم العالم على أساس هذه الحدود تأثير كبير على تشكيل المنظومة السياسية الدولية، لذلك فليس اعتباطاً أن القوى الطموحة هي بالدرجة الأولى التي تبذل جهوداً ضخمة ـ بوصفها دولاً آخذة في النمو الاقتصادي، لردم الهوة في مجال العلم والتأهيل بينها وبين الولايات المتحدة وأوروبا، لتتمكن يوماً ليس بالبعيد حتى من تجاوز الغرب.

يطلق على كل هذه العوامل في النقاشات الإستراتيجية اسم «القوة اللينة» أو المعنوية (Soft power)، كما عرّفها الاختصاصي الأمريكي في علم السياسة جوزيف.س.ناي (Joseph.S.Nye)[69]. وفي هذا المجال، أي في مجال «القوة اللينة» فإن للولايات المتحدة السيطرة التامة، فهي تستخدم معظم مستويات التقنيات المستقبلية ولها هنا أيضاً موقع فريد في الكثير من الحالات.

يتم تحديد القواعد السارية عالمياً في مجال الأسواق المالية في نيويورك وواشنطن، فالولايات المتحدة هي ـ وعلى المستوى العالمي ـ أهم سوق للاستيراد، مفضلة من قبل المستثمرين الدوليين. كما أن الدولار هو العملة العالمية الرئيسة. وتقنياً أيضاً فإن الولايات المتحدة هي التي تحدد التطور إلى أبعد الحدود.[70] والولايات المتحدة هي التي تقدم ـ وبفارق كبير مع من يليها ـ معظم الحاصلين على جائزة نوبل، ومن جامعاتها يتخرج الأوائل في العالم.

في صناعة السينما والتلفاز والموسيقى، والصناعة الغذائية، وتحديد الذوق العام واتجاهات الموضة، وفي كل مجال، تعد الولايات المتحدة في الطليعة، ومن ثم فهي التي صاغت ثقافة الحياة اليومية بعبارة Mc World.

وكل عالم الحاسوب الشخصي مرتبط تقريباً بشركة أمريكية وحيدة لبرامج الحاسوب (مع فارق كبير مع الشركات التي تليها، وهي أمريكية أيضاً) وهذا يعد إلى حد ما، رمزاً لسيطرة الولايات المتحدة حتى في مجال «القوة اللينة» أو المعنوية. كل ذلك يدخل في تركيب القماش الذي تحاك منه رؤى الرعب من العداء لأمريكا، القائم على أقصى درجات الأدلجة. لكن العكس هو الواقع. إنها مجرد الحقائق العارية، واقعية الأعداد والثبوتيات، عدم التكافؤ في توزيع القوة في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة. إن غض الطرف عن ذلك يؤدي إلى التضليل؛ لأن هذه السيطرة، أو هذا الموقع الفريد للولايات المتحدة المتمثل في عوامل «القوة اللينة» و «القوة القاسية»، لا تنبع من خطة متميزة إستراتيجية مبهمة للسيطرة على العالم، بل العكس، لأن عدم التكافؤ في توزيع القوة في العالم هو نتيجة قوة وديناميكية وإبداع وانفتاح المجتمع والاقتصاد الأمريكي على التكيف من جهة، ومن جهة ثانية نتيجة للضعف النسبي لشركائه، وكذلك لخصومه ومنافسيه. والعامل الثالث الذي لا يجوز أن نستهين بأهميته هو مصادفات التاريخ. كما أن جاذبية الثقافة الجماهيرية المتعولمة للأمريكيين غير المتاحة للمليارات من المستهلكين، والوعد الفعال بالتوفيق والحرية المرتبط بذلك، لا تعطي الحق بإلقاء اللوم على الولايات المتحدة وطريقة حياتها ومؤسساتها.

للعولمة ـ بوصفها تطبيقا لنموذج السوق الغربية على مستوى العالم ـ بعد معياري وثقافي، بل وسياسي ـ اجتماعي، تجلى بشكل خاص في دول أوروبا الشرقية السائرة في طريق التحول، وفي الدول التي كانت فيما مضى تشكل الاتحاد السوفييتي، وكذلك أيضاً في أزمة شرق آسيا في التسعينيات من القرن الماضي. ويمكن أن نجمل ذلك تحت اسم عملية الدمقرطة.

لا يمكن لاقتصاد سوق فعال، يقوم على تقنيات العلم والمعلومات أن يقوم ويستمر بنجاح دون مجتمع منفتح، أي دون دولة قانون قادرة على الأداء وتقسيم السلطات، ودون احترام حقوق الإنسان وصحافة حرة ومستقلة وتعددية سياسية ونقابات حرة، أي باختصار: دون حرية ودون نموذج لسلوك تسلكه عشرات الملايين من الناس وما لا يحصى من المؤسسات التابعة للدولة وتلك الخاصة، ديموقراطية فعالة، تقوم على سيطرة القانون. وقد عرّف جورج سوروس هذا «الصديق الموثوق» Alter ego المعياري ـ الثقافي ـ السياسي للعولمة الاقتصادية باصطلاح يعود للفيلسوف كارل هوبر Karl Hopper[71] بأنه «مجتمع مفتوح»[72].

لقد أظهرت أزمات تطور مختلفة حدثت فيما يسمى «بالأسواق الناشئة» صعوبة تحقيق اقتصاد سوق دائم ومستقر دون الإطار الثقافي والقانوني لمجتمع مفتوح، أو لا يمكن تحقيقه على الإطلاق. لأنه ما لم يستوطن في المؤسسات، وفي ملايين الأدمغة دائماً وبشكل ناجح، البرنامج الذي يشكل الخلفية، وهو «الديقراطية ودولة القانون» في سلوكهم المهني واليومي، فلن تتمكن البلدان الآخذة في النمو من اللحاق بركب مجتمعات اقتصاد السوق الغربية وديناميكيتها التقنية. فإذا ما حاول المرء أن يتبنى الجوانب التقنية والمالية فقط من النموذج الغربي، فإنه

يكون قد نسي الجوهر الأساسي لإنتاجيته، أي المجتمع المنفتح، القائم على المؤسسات الديموقراطية وسيطرة القانون، وعلى الإبداع والاستعداد للأداء لدى مواطنيه الأحرار. إن التبني الانتقائي للنموذج الغربي أي «نعم» للتقانة واقتصاد السوق. ثم «لا» للديموقراطية ودولة القانون، سوف لن يستمر طويلاً.

لا يمكن الأخذ بالنموذج الغربي إلا ككل، أو لا شيء. ومع ذلك لديه بلا شك عنصر مدمٌر. بالتأكيد يجب أن يتأقلم مع التقاليد التاريخية والثقافية ويتعدل على أساسها. ويحتاج، عند الانتقال من النماذج التسلطية الدكتاتورية إلى اقتصاد السوق والديموقراطية ودولة القانون، إلى مراحل تحول تختلف في مدتها وفي الأزمات المرافقة لها. لكن الجدلية الإيجابية للعولمة تكمن في حقيقة أن الضمان الدائم للاستثمار لا يمكن الحصول عليه إلا في دولة قانون ذات قضاء مستقل، وتقسيم السلطات ووجود إدارة فاعلة أي من دون وجود حقوق الإنسان والديموقراطية والقضاء الحر والصحافة الحرة[73].

بالإضافة إلى الفرصة الاقتصادية للعديد من البلدان الآخذة في طريق النمو هناك ما سمى بـ «دهاء العقل»[74] عند الأخذ بالنموذج الاقتصادي الغربي. أي عدم إيقاف التحديث الاجتماعي وعملية الدمقرطة والتنظيم القانوني للعلاقة بين السلطات.

فديالكتيكية العولمة هذه سوف تغير مجتمعات، ومن ثم أيضاً الوضع الداخلي في دول مهمة شيئاً فشيئاً، وتؤثر من خلال ذلك على سياستها الخارجية. لذلك فإن النتائج السياسية والقانونية والثقافية لهذا التطور

في دول أساسية آخذة في النمو هي عامل مهم آخر من عوامل صياغة السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين. إن الديموقراطية ودولة القانون، بالإضافة إلى المعرفة والإعلام، سوف تضع مجتمعة، الحدود الجديدة التي تفصل بين التطور والتخلف، ومن ثم العوامل الحاسمة للتوزيع الدولي للقوة والناتج الاجتماعي الإجمالي.

سوف تؤدي عولمة الاقتصاد الدولي، وبخاصة في آسيا، لكن أيضاً في أمريكا اللاتينية، ومن ثم في أكبر دول العالم مساحة وأكثرها سكاناً، إلى نمو اقتصادي قوي ومستمر. يضاف إلى ذلك مسألة عدد سكان العالم من حيث الزيادة الكمية، فسوف تستمر زيادة عدد السكان، ومن ثم يستمر النمو النوعي لحاجاتهم.

تأتي هذه النتيجة السارة، والمتعلقة بزيادة الرفاه لعدد سكان متزايد الآن وكما كان قبلاً، ضمن حقيقة تهدد النظام البيئي العالمي، أي الأرض، كما تهدد أنظمة بيئية إقليمية بتحميلها ما لا تطيقه.

إذاً، فإن شمعة التطور العالمي مشتعلة من طرفيها: الزيادة الكمية في عدد سكان العالم والزيادة النوعية لمتطلباتهم. إقليمياً برز التلوث يظهر على أنظمة بيئية بشكل واضح، مثل تلوث الهواء في المدن الكبيرة في دول آخذة في طريق النمو، والعالم الثالث، وكذلك بتلوث المجاري المائية وتعرية التربة والتصحر وتقلص مساحة الغابات.

كذلك ارتسمت أيضاً معالم حاجة اقتصاد القرن الحادي والعشرين المتزايدة للطاقة، التي يمكن أن تؤدي ليس فقط إلى صراعات كبرى حول التوزيع بنتائجها الخطيرة على منظومة الدول وعلى السلام والاستقرار،

بل يمكن أن يجر وراءه، بشكل حتمي تقريباً، عدم استقرار في المناخ العالمي، أو توسع المخاطرات النووية الدراماتيكي، بحيث يمكن التنبؤ في المستقبل بسيطرة إنتاج الطاقة المستخرجة من باطن الأرض، وكذلك الطاقة الذرية.

وحسب معلومات اللجنة الدولية للتغيرات المناخية التابعة للأمم المتحدة IPPC «سوف يكون للتسخين المستمر لجو الأرض نتائج خطيرة، لا يمكن التحكم بها على: الإنتاج الزراعي وتعدد الأنواع، ومخزون مياه الشرب، والسكن الإنساني وانتشار الأمراض مثل الملاريا والكوليرا. والدول الأكثر تضرراً من ذلك هي بالدرجة الأولى الدول النامية والدول الجزر»[75].

علاوة على ذلك تتوقع وكالة الطاقة الدولية IEA، نتيجة زيادة الطلب على الطاقة، «زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO2 في العالم بمعدل 36% حتى عام 2010 وإلى 70% عام 2030 ثم إلى 38 مليار طن. وثلثا هذه الزيادة متوقعة في الدول النامية. وتبقى هذه الانبعاثات هناك بمعدل 3 أطنان في العام، لكن مع ذلك أقل منها في الدول الصناعية (13 طناً في العام)»[76].

نتيجة العولمة وتأثيرات نتائجها البيئية المنظورة، فإن اتباع سياسة مناخية عالمية فعالة هي من أكثر الأمور إلحاحاً[77]. ولكن ما يحدث الآن هو العكس تماماً، إذ يبقى تطبيق بروتوكول كيوتو ـ المتعلق بحماية المناخ، والذي يحاول تنظيم قوانين انبعاث أهم ملوثات الغلاف الجوي، التي يتسبب بها السكان ـ مهدداً.

لقد تراجعت الولايات المتحدة عن مسؤوليتها وتتردد بعض الاقتصاديات الكبرى في الحد من انبعاث المواد الضارة؛ لأنها تخشى من الضعف الكبير لمعدل النمو نتيجة ذلك.

وهنا يجب إدراك تخلي الدول الغنية والمتطورة عن مسؤوليتها ببساطة: إن لم يقلل الملوثون الرئيسون في دول العالم الأول، فإن الدول الكبرى الآخذة في طريق التطور في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية سوف تضيف الانبعاثات الصادرة منها إلى الانبعاث العالمي، الأمر الذي سيؤدي إلى نتائج مدمرة على المناخ العالمي خلال وقت ليس ببعيد.

فإن لذلك اقتصاداً دولياً متعولماً، يعتمد بعضه على بعض ويستهدف النمو، يجب أن يعي مسؤوليته البيئية.

والصراع العالمي على التوزيع بين الشمال الغني والجنوب الفقير يؤجج هذا الصراع إلى حد كبير، طالما أن الشمال غير مستعد لاتباع سياسة اقتصادية واجتماعية وبيئية للتوزيع. وهنا بالضبط تتجلى أيضاً نقطة الضعف المادية الحاسمة للتوزيع الدولي للثروة في العصر الحاضر، بغضّ النظر عن المسؤولية الأخلاقية. لأن الأغنياء والفقراء على السواء مسؤولون عن النظام البيئي الكوني.

فإذا ما تعرض هذا النظام إلى أزمة، فبإمكان العالم الغني أن يتحمل ذلك قليلاً، لكن في نهاية المطاف سوف تصله الأزمات البيئية وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل خاص السياسية، ومن ثم يتعرض لعدم الاستقرار.

إن ضرورة وجود مسؤولية عالمية، بيئية واجتماعية، سوف تشكل تحدياً لمجمل المنظومة الدولية ومؤسساتها التي تتخطى الحدود القومية.

هذه المسائل سوف تشغل في المستقبل، ليس فقط حماة البيئة والمؤسسات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية ذات النوايا الحسنة، لكن لا حول لها ولا قوة، بل ستكون للمسألة العالمية للبيئة أهمية إستراتيجية، عامل «قوة صلبة» من الدرجة الأولى.

أما مدى ضعف استعداد مجموعة دول العالم في الوقت الحاضر لاتباع سياسة مستمرة، فيظهر من خلال موقفها من «أهداف الألفية» التي حددها رؤساء الدول والحكومات في «القمة الألفية» للأمم المتحدة عام 2000، وهي:

تخفيض عدد الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار أمريكي واحد في اليوم بمقدار النصف.

تخفيض عدد الذين يعانون من الجوع/ أو قلة التغذية بمقدار النصف.

التعليم الأساسي لجميع الأطفال. تحقيق تكافؤ الفرص للفتيان والفتيات في التعليم الأساسي وما بعده.

تخفيض معدلات وفيات الأطفال تحت سن 5 سنوات بمقدار الثلثين. (بناء على أرقام عام 1990).

تخفيض وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع. (بناء على أرقام عام 1990).

تخفيض عدد الإصابات بالملاريا والإيدز بمقدار النصف ومن ثم المتابعة.

تخفيض عدد الذين يعانون نقصاً في المياه النقية والمؤسسات الصحية إلى النصف (ثم الاستمرار في ذلك حتى الانتهاء منه عام 2025)[78].

تحدد هذه الأهداف ـ التي هي أصلاً «ميثاق اجتماعي» للعولمة ـ الحد الأدنى الاجتماعي للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، إن كانت هناك مصلحة حقيقية في حصول تطور سلمي مستمر، ينعكس فيها إدراك ضرورة اتباع سياسة عالمية مسؤولة، لا تزال حتى الآن مع الأسف غير ملزمة، لتعامل الدول والمؤسسات متعددة الجنسية.

وإذا ما نظرنا ـ مقارنة بذلك ـ إلى زيادة نفقات التسلح العالمية فسوف يتضح سريعاً أن النقاط الحساسة الحالية تهدد بالسير في الاتجاه الخاطئ. وهذا التطور ينطوي على خطر إستراتيجي كبير على السلام والاستقرار في القرن الحادي والعشرين.

الفصل الثالث

بين السيادة والتكامل

«اللهم، أعنّا على تقبل الأمور المفروضة علينا بطمأنينة، والجرأة على تغيير الأمور التي يمكن تغييرها، والحكمة على التفريق بين هذا وذاك».

راينهولد نيبور[79]

إن كيان الدول الحديثة، وكما نشأت عن الحروب الدينية في العصر المبكر للحداثة الأوروبية، هو أنانية السلطة، وهذا يعني ضمان الوجود الذاتي. فالأمن يقف على رأس مصالحها، سواء في العلاقات الداخلية أم الخارجية. والأداة المركزية لضمان أمن بلد ما هي قوته. وهذا يعني: كلما كان كيان الدولة أقوى ازداد شعوره بالأمان.

«السياسة الدولية هي، ككل سياسة، صراع على القوة. ومهما بلغت أبعاد أهداف السياسة الدولية في نهاية الأمر، إلا أن الهدف المباشر يظل دائماً هو القوة. ولعل الهدف الأسمى للقادة والشعوب هو الحرية والأمن والرفاه. أو حتى القوة نفسها. ويمكن التعبير عن هذا الطموح بمثل أعلى ديني أو فلسفي أو اقتصادي أو اجتماعي. فهؤلاء قد يأملون بأن تحقيق هذا المثل الأعلى يمكن أن يأتي من خلال القوة الكامنة فيه، من خلال تدخل قوى ربانية، أو من خلال التطور الطبيعي للمجتمع الإنساني. وقد يحاول

أيضاً الدنو من مثلهم الأعلى من خلال استخدام وسائل غير سياسية. مثل التعاون التقني مع أمم أخرى، أو من خلال المنظمات الدولية. لكن إذا ما حاولوا الوصول إلى أهدافهم بوسائل السياسة الدولية، فإن ذلك سيكون من خلال الصراع على السلطة»[80].

لكن السياسة الأمنية ليست بالتأكيد كل شيء في العلاقات الخارجية للدول؛ لأن سياستها الخارجية تشمل أيضاً ـ بالإضافة إلى السياسة الأمنية ـ مجمل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، والتطوير السياسي والقانوني والثقافي والعلمي. وكذلك أيضاً، وبشكل أكبر، العلاقات الاجتماعية، والعلاقات بين الناس، أي علاقة (ناس مع ناس).

مع ذلك، فإن كل السياسة الخارجية تبقى لا شيء من دون الجواب على المسألة الأساسية للأمن. فحتى الآن لا توجد قوة تقف فوق الدول أو دولة عالمية، يمكنها أن تلعب دور الحكم النزيه إلى حد ما بين الدول.

وعلى مستوى الدول يتحدد الأمن من حيث سياسة القوة بين ند ندّه.

فكل الدول عبارة عن تنظيمات سياسية من صنع البشر تمارس وتدير بقليل أو بكثير من النجاح دور احتكار السلطة في المجتمع. إذاً يمكن للدول أن تقوم وأن تزول.

يحكي لنا التاريخ في عمليات غزو أو عمليات تحرر من النير الأجنبي، عن دول، بل عن إمبراطوريات عظمى قامت ثم زالت بعد وقت طويل. لكن تأثيرات موجات الصدمة التي يحدثها سقوطها تظل مؤثرة أحياناً إلى ما بعد زوالها بزمن طويل، كما حدث في أوروبا مؤخراً في تسعينيات القرن العشرين، وفي الحروب على وراثة النظام الذي كان قائماً في يوغوسلافيا.

العديد من أسباب الصراع، في يوغوسلافيا السابقة كانت، ولا تزال، ميراث ثلاث إمبراطوريات منهارة: إمبراطورية هابسبورغ، والإمبراطورية العثمانية، ثم الإمبراطورية الروسية واستمراريتها على شكل الاتحاد السوفييتي.

كما سنرى أيضاً الآثار السياسية لموجات صدمة التفجير الداخلي الذي حدث في الإمبراطورية السوفييتية على مدى مرحلة طويلة قادمة. إذ يجد المرء لهذا الصراع جذوراً في أعماق التاريخ، حيث ما زالت آثار تقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى روما الشرقية وروما الغربية، والانقسام المسيحي المرافق لذلك، ماثلة حتى الآن.

تجد الدول، بوصفها صاحبة احتكار السلطة في منطقة معينة، في العادة أن تحديد حدودها يتم من قبل دول أخرى. وقلما تقيم الدول المتجاورة علاقة محايدة مع بعضها. بل غالباً ما تقيم تحالفات مع دول أخرى، وتتنافس مع بعضها بصورة مستمرة، على القوة والنفوذ والثروة والأرض، ويمكن أن تدخل بسهولة في صراعات حول هذه الأمور، يمكن أن تتطور إلى عداوات مكشوفة وأن تتصاعد لتصل إلى حرب بين دولتين سياديتين.

إن الحرب بين دولتين هي الرد العنفي لمسألة القوة بينهما، لكن الحرب بين الدول ليست على الإطلاق الشكل الوحيد للحرب(81)؛ لأن الحرب، بوصفها حسماً مسلحاً لمسألة القوة بين مجموعات اجتماعية كبيرة وتحالفات، هو أقدم بكثير من الدولة، كشكل من أشكال التنظيم السياسي.

وفي العصر الحاضر استقر الاحتكار الحكومي للسلطة. ومنذ أن آل احتكار السلطة للدولة هناك محاولات تزداد نجاحاً لتطبيق تنظيمات

قانونية لعلاقات الدول بعضها ببعض، وبخاصة في هيئة القانون الدولي. لكن لا توجد حتى أيامنا هذه مرجعية أممية عليا بإمكانها أن تطبق التعامل الخالي من العنف بين الدول تطبيقاً حقيقياً.

«إن حالة السلم بين أناس يعيشون متجاورين ليست هي الحالة الطبيعية، بل أقرب إلى حالة الحرب. ومع أنها لا تعني دائماً نشوب أعمال عدائية، لكنها تعني تهديداً دائماً. فالحرب يجب أن يوجد من يثيرها؛ لأن التخلي عن الأعمال العدوانية لا يعني عدم نشوبها، ودون أن يقوم بها جار على جاره (الأمر الذي لا يمكن أن يحدث إلا في ظرف قانوني) يمكن معاملة مَنْ يُعهد إليه بذلك على أنه عدو»[82].

هذه العبارات قالها عمانوئيل كانط في كتابه «حول السلام الأبدي» الصادر عام 1795 الذي كتبته قبل أكثر من مئتي عام، ترسم ـ نتيجة الوضع الراهن ـ صورة دقيقة للتحدي السياسي الحاسم لعالم القرن الحادي والعشرين السائر في طريق العولمة، أي مهمة تحقيق السلام على أساس القانون.

طبعاً هناك مرجعيات مثل محكمة العدل الدولية، التي يمكن للدول أن تمتثل لأحكامها. ولكن فقط إذا ما أرادت ذلك؛ لأن الامتثال لأحكامها مشروط بالإرادة السياسية الطوعية الحرة. وحده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو الذي يملك، بصلاحياته التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، الشرعية القانونية للتدخل في أعلى صلاحية اتخاذ القرار في الدول المستقلة، ولذلك يضع مجلس الأمن قانوناً دولياً جديداً، بقراراته.

طبعاً تبقى وسائل القوة لدى مجلس الأمن محدودة جداً. ولذلك يعمد إلى وسيلة قوة عن طريق دولة قوية أو تحالف دولي. بالإضافة إلى

ذلك تملك الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن حق النقض (الفيتو). تستخدمه دائماً حسب مصالحها لتعطيل مجلس الأمن. ومن ثم تظل أيضاً منظومة الأمم المتحدة في آخر الأمر لا تقوم على الحق، بل على القوة، وتلتزم بالمطلب السياسي للدول الخمس الأقوى التي لا يصدر أي شيء عن مجلس الأمن يتعارض مع مصالحها الوطنية والسيادية. مع ذلك هناك في النظام الدولي تحول يسير شيئاً فشيئاً نحو الابتعاد عن القوة و باتجاه ربط القوة مع القانون. وتخضع مسؤولية الدول وقياداتها السياسية أكثر فأكثر إلى نظام قانوني دولي مكتوب، بلغ أوجه في تأسيس محكمة الجنايات الدولية. إذاً يتم الانتقام للقانون عن طريق هذه المحكمة الدولية وضمن إطار اختصاصاتها القائمة على القوة والجرائم التي يتم ارتكابها باسم القوة السيادية والقائمين عليها، بموجب قوانين دولية وافقت عليها أكثر من ستين دولة. مع ذلك وبرغم كل هذه التطورات في تطبيق سيادة القانون لا تزال القوة هي التي تتحكم في معظم الأحيان بمنظومة الدول. وتبقى الدول هي التي تشكل المرجعية السياسية الأخيرة، ولذلك فهي ذات سيادة؛ لأنها تملك السلطة الأعلى وتمارسها.

إن دول منطقة معينة، أو دول قارة معينة، أو حتى دول العالم جميعها تتعامل نظرياً معاملة الند للند بشكل سيادي، ولا تختلف إلا في حجمها وقدراتها ومن ثم قوتها. وسيطرة القوة هذه في منظومة الدول التي تتعامل بها الدول صاحبة القوة، ومن ثم «المرجعيات الأخيرة» فيما بينها وتتنافس، تحمل في طياتها، بناء على مبدأ المساواة هذا، خطر الفوضى الكامنة في النظام[83]. لأن الأقوى هو الذي يهدد بتطبيق القانون والأنظمة.

في عالم الدول هذا، والقائم على القوة، بخطره الدائم بالفوضى المترتبة عليه، فإن أمن الضعيف من القوي وأمن القوي من الأقوى، وأمن الكثيرين من الطامحين للسيطرة، يظل في منتهى الأهمية.

فالأمن بوصفه أساساً للمصلحة الأولية لكل دولة من الدول، أي المصلحة في بقائها، يشكل في الوقت نفسه أساساً للعلاقات مع دول أخرى تخدم أيضاً بدورها هذه المصلحة.

فالدولة تحدد إذاً علاقاتها عن طريق مصالحها، وليس عن طريق المقولات العاطفية، مثل: صداقات، ولاءات، الشكر أو العداوة، الثأر والكراهية أو حتى عن طريق القضايا الإيمانية. هذا هو على الأقل التعريف الكلاسيكي الأوروبي للدولة. «ليس لدينا حلفاء دائمون. وليس لنا أعداء دائمون. مصالحنا هي الدائمة. وواجبنا هو اتباع هذه المصالح.» هذا التعريف الكلاسيكي لمصالح الدول الحديثة صاغه رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون في خطاب له في مجلس العموم في الأول من آذار (مارس) 1848[84].

يبقى توازن القوى حلماً ضمن هذا النظام الفوضوي، أما سيطرة إحدى القوى فهي الكابوس: لأنها تهدد بقلب المعادلة رأساً على عقب.

طبعاً يشترط هذا التأسيس الوحيد للدول وسياستها على قاعدة المصالح، وجود منظومة دول مجتمعة بشكل أو بآخر، يفكر ويتعرف فيها جميع اللاعبين في المنظومة السياسية نفسها وأسسها المعيارية ونفس المنطق والمصالح. إن أي تبدل للمنظومة، خاصة التغيير الثوري في منظومة الدول هذه من شأنه أن يؤدي حكماً إلى زعزعة التوجه البدهي

نحو المصالح في سياسة الدول. من هذه الأسباب مجتمعة يجب على السياسة الخارجية أن تتعامل، وبخاصة في قضايا أمن الدول من بعضها. وبالإجابة عن المسائل التي تتعلق بأمنها، غالباً ما ترتبط أيضاً خياراتها السياسية في العلاقات مع دول أخرى. لكن إذا ما احتل أمن دولة ما ضمن منظومة معينة دوراً مركزياً فسرعان ما يلح السؤال المباشر: ماذا سنفهم عند ذلك من كلمة «أمن»؟ وفيما إذا كان هناك فعلاً تعريف واضح أو ملزم يجعل جميع المشاركين في سياسة داخلية وخارجية معينة يتحدثون بنفس اللهجة.

«إن الطريق الوحيد للوصول إلى مثل هذه القوة المشتركة القادرة على حماية البشر من اعتداءات الغرباء، ومن الظلم المتبادل، وضمان أمنهم لدرجة يستطيعون بها أن يحصلوا على غذائهم من عملهم ومن ثمار الأرض ويعيشوا بكل رضى، هو نقل كل قوتهم وطاقتهم لشخص أو لمجموعة أشخاص، يقومون بتوحيد إرادة كل واحد منهم من خلال أغلبية الأصوات ليجعلوا منها إرادة واحدة..... إن ذلك أكثر من اتفاق أو ائتلاف، إنها الوحدة بينهم جميعاً في شخص واحد سوف يخلق عقداً يجمع كلاً منهم بالآخر.... وإذا ما تحقق ذلك. يطلق على هذا الكائن الجمعي الموحد باللغة اللاتينية اسم «دولة الله» وهذا هو قيام لوياتان الكبير. أو بعبارة أخرى عبد فانٍ نشكره بعد الله الحي الدائم على السلام والأمن الذي ننعم فيه. لأنه من خلال هذا التفويض الذي يحصل عليه من كل فرد في جماعة موحدة يضع تحت تصرفه من القوة والبأس بحيث يصبح من خلال الرعب منها، قادراً على توجيه إرادة الجميع نحو السلام والتعاون ضد أعدائهم الخارجيين..... وإن الذي يجسد هذه الشخصية يطلق

عليه اسم حاكم، وبيده كما يقال السلطة الحاكمة، وكل ما عداه يكون من رعيته. هذا ما يقوله توماس هوبس في كتابه «لوياتان»[85].

هذا التعريف الكلاسيكي للدولة الذي قدمته الحداثة، وكما نشأ في أوروبا عن الفوضى الدموية للحروب الدينية في القرنين السادس عشر والسابع عشر[86]، قام إذاً على قوة مركزية وحيدة، تسيطر على الأرض وعلى السكان الذين يعيشون عليها وعلى مصلحة هذه القوة في الحفاظ على نفسها وتوسيع سلطتها[87]. وبناء على ذلك يجب أن ينطلق كل مفهوم للأمن من هذه العوامل الأساسية، وهذا يعني تأمين السيطرة على الأرض. ومن هنا فإن مشكلات الحدود هي أكثر موضوعات السياسة الدولية حساسية، وفي الوقت نفسه أخطرها[88]؛ لأن قوة الدول تبدأ وتنتهي عادة على حدودها. فمن يريد القيام بهجوم عسكري، فعليه أن يخرق هذه الحدود، ومن يريد أن يغير في علاقات القوى بين الدول أو حتى أن يقلبها كلياً، فعليه أن يعدل من وضعها.

وبالدرجة الأولى يتم على الحدود بين دولتين ذات سيادة تبادل إثبات القوة بين الدول، وهذا الإثبات للقوة يعبر عن نفسه في فقدان النفوذ أو الأحرى كسبه، ولذلك كانت الحدود بين الدول ـ ولا تزال ـ ذات قوة انفجارية هائلة. كما أن سقوط وزوال قوة ما سرعان ما يُلاحظ غالباً على الحدود. خمسة عقود تقريباً كانت الحدود بين الشرق والغرب في ألمانيا وفي برلين حقيقة قاتلة، إلى أن سقطت هذه الحدود والرعب الذي كانت تسببه مع سقوط قوة جمهورية ألمانيا الديموقراطية والاتحاد السوفييتي في ليلة واحدة تقريباً.

أيضاً في الصراع الإسرائيلي ـ العربي يتعلق الأمر بالدرجة الأولى بالأرض ومن ثم بقضايا حدودية، وكذلك الأمر في كشمير، وفي شمال وجنوب القوقاز، وفي الصحراء الغربية وصراعات أخرى عديدة في الوقت الحاضر. على الحدود بين دول ذات سيادة تتحدد فعالية السلطة المركزية نحو الخارج، أي قدرتها على السيطرة، ومن ثم يتوجه التعريف الكلاسيكي لأمن الدولة نحو ضمان الحدود أو تعديلها لصالحها. وكل ما يضمن قدرة السلطة المركزية لدولة ما على السيطرة على أراضيها يعرّف بأنه أمن، وكل ما يشكل خطراً عليها يكون ومن ثم تهديداً لها.

هذا هو التعريف الكلاسيكي للدولة، والذي يبدو أن صلاحيته لوصف الواقع المعقد لمنظومة الدول في القرن الواحد والعشرين محدودة جداً.

إن الدولة الحديثة، وكذلك دول العصر الحاضر هما كلاهما وليدان أوروبيان. فهنا في أوروبا تم التفكير بهما لأول مرة في تاريخ الإنسانية وتحققا. وفي أوروبا شهدت هذه المنظومة أيضاً أوجها وأصعب أزماتها التي أوصلت إلى الحربين الأوروبيتين الكبيرتين على الهيمنة في القرن العشرين وتطورا إلى حربين عالميتين وإلى التغيير الجذري في توزيع القوة على المنظومة العالمية للدول.

بموازاة بروز الدولة القومية الأوروبية استمر في العصر الحاضر وجود الإمبراطوريات الكبرى التي تتجاوز حدود الدول القومية والمتجذرة في عصر ما قبل الحداثة، مثل إمبراطورية آل هابسبورغ والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الألمانية. ولكن مصير الإمبراطورية الألمانية القديمة وحتى زوالها النهائي عام 1806 أظهر أن الدول التي تقوم على

منطقة جغرافية محدودة بتمركز لكل السلطة في دولة ذات سيادة، قد بدأ منذ القرن الثامن عشر يصبح في أوروبا عاملاً مسيطراً ومتصاعداً.

ومنظومة الدول الأوروبية، كما تطورت على أساس الدول ذات المناطق المحددة منذ حرب الثلاثين عاماً ومعاهدة فيستفاليا للسلام عام 1648[89]، قامت على كيانات فردية لدول ذات سيادة، ألغت تمركز كل القوة الخاصة وما قبل الدولة لتحولها إلى نظام استبدادي لنظام إمارة في منطقة تتمتع بحدود وأرض تقوم عليها.

كان هدف هذا النظام هو منع قيام سيطرة فردية لقوة من القوى في القارة الأوروبية من خلال التحالفات المتبدلة، وفي أحسن الأحوال إقامة توازن للقوى في منظومة الدول الأوروبية، من شأنه أن يجعل هذه الهيمنة من جانب قوة واحدة أمراً مستحيلاً.

«مقابل نمو القوة وزيادة الوزن السياسي استطاعت القوى الأضعف أن تتوحد وتقيم تحالفات واتحادات. من هنا جاء مفهوم التوازن الأوروبي، بأن الاتحاد يخدم الكثيرين في الحد من الاستباحات» كما كتب المؤرخ الألماني ليوبولد فون رانكه عام 1833، مضيفاً: «في ظل الأخطار الكبرى يمكن للمرء بارتياح أن يثق بالروح الحارسة التي ما زالت تحرس أوروبا من سيطرة أي اتجاه منحاز وعنيف والتي وقفت في وجه أي ضغط تمارسه جهة معينة والتي أنقذت الحرية العامة بربط المجموع الذي أصبح من عقد إلى عقد أكثر التصاقاً»[90].

استمرت هذه المنظومة الكلاسيكية للدول الأوروبية، حتى بروز أربعة تغيرات علمانية كبرى في تاريخ الحداثة السياسية. وهي الثورة

الديموقراطية والتصنيع وقيام القومية[91] Nationalismns أو النزعة القومية، وعولمة فكرة الدولة القومية من خلال زوال الاستعمار.

مع الثورة الفرنسية عام 1789 بدأ السقوط النهائي لمنظومة الدول الأوروبية القديمة التي أطلق عليها وبحق: «النظام القديم»، ودخل أبناء الطبقة البورجوازية ومعهم الجماهير مسرح التاريخ، ومن ثم منظومة الدول.

وإلى أن قامت الثورتان الكبريان في القرن الثامن عشر، الثورة الأمريكية عام 1776 والثورة الفرنسية 1789، كانت السياسة الخارجية (باستثناء بريطانيا، حيث كان البرلمان هو الذي يحكم بها) امتيازاً مطلقاً لحكام الإمارات الذين كانوا يعينون دبلوماسييهم، وبخاصة جيوشهم النظامية من صفوف المرتزقة الذين حصلوا عليهم طوعاً أو قسراً. أما الشعب فلم يكن له حتى ذلك الوقت في أوروبا أي دور يُذكر في السياسة الخارجية للدول. فرنسا الثورية هي أول من قام بتعبئة الشعب ونادت إلى حمل السلاح باسم الدفاع عن الأمة (في 23 آب/أغسطس 1793 تم إدخال التجنيد الإجباري) من أجل صد جيوش التدخل الملكية، وبنجاح كبير[92].

وفي الوقت نفسه نشأت، مع انتصار هذه الثورة باسم الأمة، إيديولوجية ثورية جديدة، هي القومية (ذات الاتجاه القومي). كما أدخلت حروب الشعوب الأوروبية من أجل التحرر من سيطرة نابليون في ظل القومية الثورية، التي غيرت عالم دول أوروبا والحقائق السياسية فيها خلال المئة وخمسين عاماً التي أعقبت ذلك، تغييراً جذرياً. بعد الثورة الفرنسية الكبرى غيرت أيضاً الثورة الصناعية التي كانت تتلمس طريقها في أوروبا

وأمريكا الشمالية، بديناميكيتها التقنية ـ العلمية الهائلة، من البنية التحتية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية للسلطة[93].

لقد أوجدت الجيوش الجرارة الجديدة، وإيديولوجيا القومية الثورية، والثورة التكنولوجية ـ الصناعية في التقنية العسكرية وقدرتها التدميرية غير المعروفة مسبقاً في مجمل تاريخ الإنسانية، واقعاً سياسياً قائماً على القوة، زعزع المنظومة القديمة لدول أوروبا، ومن ثم دمّرها في نهاية الأمر.

فالحرب العالمية الأولى بالهول المرعب لمعاركها التي امتدت طيلة سنوات، حطمت البقايا الأخيرة والأوهام المتبقية من عالم دول أوروبا القديم ونظام سياسته الخارجية تحطيماً نهائياً. ولم يكن ذلك أقل مما قاله الرئيس الأمريكي «وودرو ويلسون» Woodrow Wilson وتحليله بأسلوب مؤثر، فشل نظام التوازن الأوروبي في أثناء الحرب العالمية الأولى، بقوله: قديماً درجت الحروب أن تكون نوعاً من نزهة وطنية يتم فيها كسب أو خسارة معارك مشرفة، وتكريم الأبطال القوميين، والجميع كان يشارك في المجد الذي تحققه الدولة..... ولكن هل يمكن لهذا الصراع الرهيب والضخم، وللدمار المنظم أن ينظر إليه من هذا المنظور، حيث الحقيقة الكبرى العجيبة، التي يجب أن يكون لقوة التخيل رد فعل عليها، هي المعاناة الإنسانية التي لا وصف لها؟ هل يمكن أن يكون هناك ثمة مجد يعادل التضحية بملايين الرجال، وهو الأمر المطلوب في الحرب الحديثة، من أجل غزو فيردون Verdun والدفاع عنها؟[94] [عاصمة أحد الأقاليم في شمال شرق فرنسا ـ المترجم].

بظهور سيادة الشعب من خلال الثورة الأمريكية، وبعدها بقليل من خلال الثورة الفرنسية دخل عامل ثوري جديد في العلاقات بين الدول في

عصر الحداثة. أما توجه دول أوروبا القومية، الذي كان حتى ذلك الوقت محكوماً بالمصالح، فقد تحول نتيجة هذا العامل الثوري لسيادة الشعب إلى مثل أخلاقية سياسية، بل إلى مضامين اعتقاد دنيوية. «فالجمعية الوطنية أعلنت باسم الأمة الفرنسية أنها تؤمن الأخوة والحماية لكل الشعوب التي تطمح إلى استعادة حريتها، وتكلف السلطة الناشئة بإعطاء الأوامر الضرورية للجنرالات، ليهبوا إلى مساعدة هذه الشعوب وحماية المواطنين الذين تعرضوا، أو يمكن أن يتعرضوا، للقمع نتيجة توجههم التحرري»[95]. جاء هذا الكلام في بيان الجمعية الثورية الصادر في باريس عام 1792.

لقد شُنت حروب حكومات النظام الاستبدادي من أجل المصالح الحقيقية أو المفترضة للدول والسلالات الحاكمة. أما الحروب باسم سيادة الشعب والأمة فتتطلب (على العكس) تبريرات أخرى إضافية. فهذه كان عليها أن تقوم بالدرجة الأولى على الأخلاق، أو على الأيديولوجيات المثيرة للعواطف، أكثر من حسابات المصالح السياسية الهادئة، لكي يمكن تعبئة الشعوب للحرب والموت. ومع أول الانتصارات العسكرية للجيوش الثورية خارج حدود فرنسا لوحظ هذا التناقض بين الأخلاق والمصالح[96].

عادت الاختراقات الحدودية والعنف المدمِّر الذي أحدثته الحروب الدينية ـ التي بدا أنه تم تدجينها من قبل الدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر ـ من جديد، ولو بصيغة دنيوية بشكل أقوى عنفاً في حروب عالم الدول الأوروبية. لقد بدأ عصر الشمولية يلقي أولى ظلاله.

بالنسبة لـ «كاسيمو دي ماديشي» تبدو مسألة السلطة بسيطة جداً:

«بـ «أبانا الذي» لا يقبض المرء على المجداف في يده»[97] ومنذ الثورتين الكبيرتين اللتين قامتا في القرن الثامن عشر تشكلت هذه «المسألة» لكن

بشكل معقد جداً، لأن سلطة الشعب والحرية والجمهورية كانت مبادئ ثورية زعزعت ما كان سائداً حتى ذلك الوقت من سير الدول على هدي مصالحها فقط. منذ ذلك الوقت كان على العلاقات بين الدول أن تزداد تعقيداً، على الأقل، حيث يتعلق الأمر بدول تأسست على مُثُل الثورات الكبرى. ولم يكن من السهل أبداً إيجاد تسوية، بين المُثُل الجديدة والمصالح القديمة التي لا تزال قائمة في سياسة الدول.

حتى الآن لا تزال هذه العلاقة المتوترة مستمرة في السياسة الخارجية للديموقراطيات الغربية. فمُثُل عليا كحقوق الإنسان من جهة، تتعارض مع المصالح، كالأمن والتجارة من جهة أخرى[98].

طبعاً لا تظهر هذه المشكلة تقريباً إلا في العلاقات بين الديموقراطيات والأنظمة المسيطرة أو حتى الدكتاتورية. لذلك فإن التناقض بين المُثُل والمصالح ليس بتلك الأهمية في العلاقات بين دول ديموقراطية تخضع للقانون؛ لأن هذا التناقض غالباً ما يتعلق بالسياسة الداخلية في المؤسسات، وفي الرأي العام القائم على الديموقراطية.

بالحادي عشر من سبتمبر ونتائجه طُرح السؤال فيما إذا كانت إجراءات وقائية ستتخذ في المستقبل للتعامل بين الديموقراطيات والأنظمة الدكتاتورية، أو ما يطلق عليها اسم الدول المارقة، قد تصل حتى شن الحرب الاستباقية، لتحل محل القانون الدولي المعمول به حتى الآن[99].

إذاً تم في نهاية القرن التاسع عشر تجاوز المثل الأعلى الأوروبي لتوازن القوى في منظومة الدول، من خلال الواقع، ونتيجة للتغيرات التي طرأت على المنظومة نتيجة الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى، ومن خلال

الجيوش الكبرى والثورة الصناعية، والعلمية ـ التقنية، وحل محله مزيج خطير من المخاوف والمنافسات والطموح نحو الهيمنة، أدى، عن طريق التسلح، إلى الحرب الوقائية، وأخيراً إلى عملية التخطيط العسكري الإستراتيجي الضخم وتنفيذه، ومن ثم إلى نشوب الحرب الكبرى بين القوى الأوروبية. وقد أدت المنظومة الكلاسيكية للدول الأوروبية لسلام فستفاليا في آب (أغسطس) عام 1914 إلى التدمير الذاتي ومن ثم إلى إبطال دور القوى الأوروبية الكبرى كقوى عالمية. منذ ذلك الوقت آل المركز العالمي الذي كانت تحتله أوروبا إلى قوتين غير أوروبيتين أفرزهما التدمير الذاتي لمنظومة الدول الأوروبية وخرجتا منتصرتين عام 1945، ألا وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

«قبل الحرب العالمية الثانية كان 80% من مساحة العالم و80% من سكان الكرة الأرضية تحت سيطرة القوى الغربية (الأوروبية) ثم انهارت الإمبريالية الغربية (الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والهولندية والبرتغالية) (بعد 1945) بسرعة سوف تصيب مؤرخي القرن الحادي والعشرين بالدهشة، وقامت أكثر من 120 دولة كأمم ذات سيادة. إنه مشهد تمثيلي جديد كلياً برز على المسرح العالمي. لقد انتهى عصر الإمبريالية، لكن لتحل محله مناطق النفوذ التي تتنافس عليها «القوى العظمى». ظلت إمبراطورية واحدة قائمة، وهي السوفييتية التي استطاعت أن تحافظ على دورها بل وتعززه، سواء جغرافياً أم سياسياً»[100].

أكملت الحرب العالمية الثانية عملية التراجع الأوروبية هذه، وفي الوقت نفسه جرّت معها انحلال الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية الكبرى[101].

فالقوى الاستعمارية الأوروبية تخلت خلال السنوات التي أعقبت عام 1945 عن مستعمراتها، وفي معظم الأحيان كانت مجبرة على ذلك نتيجة حروب شعبية أدت إلى خسائر كبيرة، لكن غالباً ما خلفت وراءها لهذه الدول المستقلة حديثاً أراضٍ تم تجميعها قسراً بحدود قام موظفو الإدارة الاستعمارية بترسيمها، ومن ثم خلفت تركة مسمومة على شكل صراعات عديدة داخل هذه الدول الفتية وبينها. كما خلفت أيضاً تركتها في الحكم وفلسفة الحكم والقانون، أي النموذج الأوروبي في الدولة والسيادة ومن ثم أيضاً التوجه القومي كفكرة ثورية[102].

لقد نقلت بقية مناطق العالم هذه البنية عن أوروبا، في الوقت الذي بدأ هذا الشكل ينحسر عنها[103]. وكان لهذه التركة التي خلفها الاستعمار الأوروبي المنهار نتائج لها أثرها فيما بعد، فمن خلال ذلك تمت عولمة النموذج الأوروبي للدولة مع انحسار الاستعمار وتشكيل العديد من الدول السيادية الجديدة في جميع قارات العالم. ظل هذا النموذج، مثله مثل مفهوم سيادة الدولة المرافق له، حتى الآن، يشكل العامل الحاسم في منظومة الدول العالمية. كما كان له دور مهم وحاسم في تشكيل الأمم المتحدة.

وإذا ما نظرنا من هذا المنظور فإن الأمر يتعلق بواحدة من سخريات التاريخ، وهي أن القارة العجوز أوروبا تتأهب حالياً لتجاوز هذا النموذج السيادي للدولة بالتكامل الاقتصادي والسياسي وإحلال القانون محل القوة، بينما العديد من دول العالم الثالث، أي المستعمرات الأوروبية سابقاً، تدافع بقوة عن النموذج الأوروبي الكلاسيكي القديم للسيادة. الأمر الذي لا يقل سخرية عن ذلك هو عندما يعيد المثقفون من المحافظين الجدد على الضفة الأخرى للأطلسي اكتشاف فكرة الإمبريالية التي تعود إلى

حقبة ما قبل الحداثة، لتحديد دور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في القرن الحادي والعشرين. لكن على الأقل في الجو العاصف لعالم الأفكار السياسية تبدو قوة الهيمنة الأوروبية غير مهيضة الجناح.

وبما أن الحرب هي في صميم الطبيعة البشرية، فقد كان من الضروري إيجاد السلام[104]. هناك دائماً مسألة أساسية في منظومة الدول الحديثة، وهي أن الأمن المتأزم لمختلف الدول يؤدي بها دائماً إلى منافسات وصراعات مع جيرانها: «فالدولة. كما يقال دائماً، تلاحق، كغيرها من الدول، شؤونها في ظل العنف الضاغط. وبما أن بعض الدول قادرة في كل وقت على استخدام العنف، فعلى بقية الدول أن تكون مستعدة لفعل ذلك أيضاً، أو أن تعيش تحت رحمة جيرانها الأقوى منها عسكرياً. حالة الحرب هي الوضع الطبيعي بين الدول. ولكن ذلك لا يعني أن الحرب تقع باستمرار، بل يعني أنه عندما تستطيع كل دولة أن تقرر بنفسها فيما إذا كانت ستستعمل العنف أم لا، يمكن أن تنشب الحرب في كل وقت»[105].

من حالة عدم استقرار أمن الدول المشروطة بالمنظومة، ازداد (ولا يزال) الخطر الدائم للمنافسات والحروب. وهنا يصطدم المرء بعنصر من عناصر منظومة الدول يمثل قوة تشتيت، بل في غاية الخطورة، يطلق عليها في علم السياسة اسم «المأزق الأمني». إن فوضى النظام ترغم جميع الدول على الوقاية والتسلح وعقد التحالفات. وكلما تسلحت ومارست الوقاية العسكرية والدبلوماسية، ازدادت مخاوف جيرانها الذين سيضطرون إلى رد فعل يتناسب مع الفعل»[106].

إذاً يؤدي البحث الدائم، والمدفوع بالخوف، عن الأمن، إلى مزيد من عدم الأمن وعدم الاستقرار. وعلى هذا الأساس، فإن منظومة الدول كانت

دائماً تتصف بعدم الاستقرار. فعلى مدى مجمل تاريخ هذه المنظومة كانت هناك عملية ربح وخسارة لمناطق وأقاليم. تركت هذه المسألة المفتوحة دائماً، والحيوية لأمن الدول، وحسب السبب، إمكانيتين فقط للرد، هما: الهجوم (التوسع) أو الدفاع (صد التوسع). ويعلمنا التاريخ أنه في العادة كان الهجوم هو الأنجح. ولكن هذه الحقيقة تغيرت مع تطوير القنبلة النووية وما تبعها من توازن للرعب. فمع بدء العصر النووي أصبح الدفاع الإستراتيجي، نتيجة حتمية الدمار المتبادل، مسألة لا بديل عنها. ولم يعد بالإمكان قيام حرب بين القوى النووية.

أعطى صعود روما، كقوة عالمية وحيدة في الأزمنة القديمة في منطقة البحر المتوسط والمناطق المجاورة، بحروبها الثلاثة ضد قرطاجة، أكبر، وفي الوقت نفسه، أنجح مثال داعب آمال مجمل التاريخ الأوروبي بفكرة الدول والإمبراطوريات. وينظر إلى تجميع السلطة، وإلى سياسة القوة والتوسع حتى عصرنا الحاضر، على أنه الشكل الأكثر فعالية لسياسة الدول الأمنية الموجهة نحو الخارج.

وكما تمثل المنافسة في السوق الاقتصادية المبدأ الأساسي المقبول بكل جوانبه، إلا أنه يتلازم مع الميل الضاغط نحو الاحتكار ـ وهذا يعني إلغاء المنافسة ـ إن لم يتم تنظيمها. وهذا ينطبق أيضاً على الدول السيادية التي دفعها، ولا يزال، اضطرارها للحفاظ على نفسها، إلى تجميع القوة، ومن ثم إلى بناء الإمبراطوريات. من هذا المنظور أيضاً نعود إلى روما التي قدمت مرة أخرى النموذج الأكبر للقرون اللاحقة وحتى العصر الأوروبي الحاضر. فلهذه النزعة التوسعية الكامنة في مصالح الدول للحفاظ على نفسها، بالطبع، تأثيرعلى منظومة دول الحداثة أيضاً .

وعلى أطراف عالم دول أوروبا وإمبراطورياتها الاستعمارية نشأت دول إقليمية تتسم بطابع خاص جداً وتفرد في الحجم. هما: روسيا والولايات المتحدة.

الولايات المتحدة نفسها كانت جزءاً من الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية، لكنها حصلت مبكراً جداً، بالطريقة الثورية، على استقلالها، واختطت لنفسها بعد ذلك تطوراً خاصاً بها غير مألوف.

كانت حرب الاستقلال ضد التاج البريطاني وبرلمان وست مينستر، أي الثورة الأمريكية عام 1776، في الوقت نفسه مقدمة للثورة الفرنسية الكبرى عام 1789، وقامت على نفس الأفكار العالمية للتنوير مثل أختها الفرنسية الصغرى. وحتى الآن تحدد هذه الجذور المشتركة لكلا الثورتين الكبريين للتنوير، النوعية التي تتميز بها العلاقات بين الولايات المتحدة وفرنسا.

تطورت كل من روسيا والولايات المتحدة إلى دولتين من نمط جديد كلياً، أي نموذج الدولة القارة. وكان ذلك تراتباً لم تعرفه منظومة الدول الأوروبية مسبقاً، فالولايات المتحدة توسعت طيلة قرن إلى قوة قارية وحّدت كل الدول التي كانت موجودة في أمريكا الشمالية (باستثناء كندا والمكسيك) في نظام ديموقراطي قاري واحد يمتد من الشاطئ إلى الشاطئ، في دولة اتحادية، لها لغة واحدة وعملة واحدة. بذلك تم خلق الشروط التي جعلت الولايات المتحدة خلال مدة لا تتجاوز القرن إلا قليلاً على تأسيسها، تتطور إلى قوة باسيفيكية وأطلسية في آن معاً.

أما روسيا فقد امتدت أيضاً، انطلاقاً من نواتها في شرق أوروبا حول موسكو، في جميع الاتجاهات. وجعل منها غزو كل من سيبيريا وآسيا

الوسطى ومنطقة القوقاز قوة آسيوية من جهة، وقوة أوروبية من جهة أخرى، نتيجة انفتاح بطرس الأكبر على الغرب وانتصاراته في حروب الشمال على السويد، وأصبحت عاملاً لا يمكن تجاهله في عالم دول أوروبا وحتى الآن. نحو الجنوب أدى التوسع الروسي إلى حروب دائمة مع الأتراك، ونحو الشرق انفتحت القارة الآسيوية التي تبدو أن لا نهاية لها حتى آسيا الوسطى على حدود الهند والصين، وأخيراً حتى المحيط الهادي البعيد.

مع هذه النوعية الجديدة من الدولة القارة، والقوة العالمية القادرة، لم يعد باستطاعة أوروبا التماسك. ولكن لم يؤخذ ذلك آنذاك في القارة العجوز بإمبراطوريتها الاستعمارية العالمية وصراعاتها على الهيمنة، مأخذ الجد. فقط من خلال توسعها الجغرافي تجاوزت كلتا القوتين القارتين كل الأحجام المعروفة سابقاً، هذا بغض النظر عن الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى للقوى الأوروبية التي امتدت إلى ما وراء البحار منذ القرن السادس عشر. لكن هذه الإمبراطوريات لم تكن لتقارن من حيث التوسع والامتداد بحالة روسيا القيصرية أو بالديموقراطية الكبرى، الولايات المتحدة. فكلتا الدولتين القارتين كانتا وما تزالان متأثرتين ثقافياً وسياسياً بجذورهما الأوروبية والأصل الأوروبي لنسبة كبيرة طاغية من سكانهما، وبعلاقة وثيقة جداً مع أوروبا. كما أن كلتا الدولتين قد جُرَّتا إلى حروب الهيمنة التي شنتها منظومة الدول الأوروبية، ثم تطورتا بشكل متوازٍ إلى قوتين ذات مطامح هيمنة عالمية. وكما جاء دخول روسيا والولايات المتحدة في السياسة الأوروبية في أوقات مختلفة وبنوايا ومصالح مختلفة. لكن منذ عام 1941 حاربت كلتا الدولتين معاً ضمن تحالف ضد ألمانيا الهتلرية.

كانت هذه الحرب ضد الرايخ الثالث حرب حياة أو موت بكل ما تعنيه الكلمة. وفي الوقت نفسه كانت أخطر حرب هيمنة أوروبية في التاريخ الحديث للقارة، وأكثرها دموية.

جعلت الهزيمة المنكرة للرايخ الألماني على يد القوى المنتصرة في 8 أيار (مايو) 1948، ما نتج عنها من انهيار وتقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال، من روسيا والولايات المتحدة قوتين مسيطرتين على نصفي القارة العجوز المقسمة، لكنهما لم تصبحا من خلال ذلك أبداً قوى أوروبية. فقد قسمت ألمانيا بين قوتين عالميتين غير أوروبيتين في الشرق والغرب، وبذلك زالت منظومة الدول الأوروبية القديمة نهائياً.

وقد كتب لودفيج ديهيو عام 1948: «يبدو لنا الآن أن اللعبة الكبرى قد انتهت، اللعبة التي حبست أنفاس أوروبا في العصر الحاضر ومن ثم العالم. يتضح ذلك بحق عندما نأخذ في الحسبان، مصير القوة المهيمنة المتقدمة، وكذلك مصير منظومة الدول الأوروبية. لقد شهدت هذه المنظومة آخر انتصار لها عندما استطاعت أن تحول دون قيام دولة من بين صفوفها باضطهاد حرية الآخرين. لكن هذا الانتصار كلفها حياتها و دفعته ألمانيا بهزيمتها. لقد بدا الأمر وكأن متبارزين قام كل منهما بطعن الآخر»[107].

لم يكن بإمكان قوتي الهيمنة الجديدة بعد عام 1945 أن تكونا أكثر اختلافاً مما كانا عليه خلال تاريخهما السابق. فقد نقل اثنان من الرحالة الفرنسيين في النصف الأول من القرن التاسع عشر للقراء الأوروبيين، صورة في منتهى التناقض لهاتين الدولتين القارتين الصاعدتين. إذ كتب أليكسيس دو تاكفيل عام 1835 عن الولايات المتحدة:

«يوجد في العالم بلاد، حيث الثورة الاجتماعية الكبرى التي أتحدث عنها، قد بلغت حدودها الطبيعية إلى حد ما، لقد حدث ذلك بأسلوب بسيط ويسير، أو يمكن أن يقال أيضاً: إن هذه البلاد قد سعدت بثمار الثورة الديموقراطية التي حصلت عندنا دون أن تقوم هي بهذه الثورة. لقد حرر المهاجرون الذين استقروا في أمريكا في مطلع القرن السابع عشر ـ وإلى حد بعيد ـ المبدأ الأساسي للديموقراطية من كل النظريات التي حاربها في مجمع أوروبا القديم، وغرسوه نظيفاً على شواطئ العالم الجديد. هناك يمكن أن ينمو بحرية ويعبر عن نفسه في القوانين متحداً بسلام مع تقاليد الحياة»[108].

فإذا ما كانت الولايات المتحدة بلداً ديموقراطياً قارياً يقوم دستورها على حرية الفرد، وعلى الشك بالمؤسسات الحكومية وسلطة الدولة، وعلى الوعد المثالي للسعي وراء السعادة، كانت الإمبراطورية الروسية على العكس تماماً في كل شيء. كان نظام الدولة في الإمبراطورية الروسية عبارة عن نظام استبدادي مركزي، حيث تمثل إرادة الحاكم كل شيء، وإرادة الفرد أقل من لا شيء.

«في روسيا يخضع كل شيء، وفي كل مكان للعنف والتعسف، وليس هذا بخافٍ. لقد كان الرعب من الطغيان ـ ولا يزال ـ هو السعادة الوحيدة التي عرفت هذه الحكومة كيف تقدمها لشعوبها.» كما أكد الرحالة الفرنسي أستولف كوستين في كتابه «ظلال ظلماء» وهو وصف رحلته إلى روسيا عام 1839[109].

وكتب في موقع آخر من الكتاب: «لا حدود للطغيان في روسيا. إلى هذا الحد يخشى من اللوم أو حتى من الصراحة. فالظالم أكثر ما يخشاه من

جميع الناس هو الصراحة، لا ينجو من السخرية إلا من خلال الرعب والسرية»[110] الحكم الفردي بدل الديموقراطية، والكرباج بدلاً من القانون، الإخضاع بدلاً من السعي نحو السعادة، هكذا يمكن تلخيص الفروق الرئيسة في الوضع الداخلي بين الإمبراطورية الروسية والولايات المتحدة.

هناك فرق آخر هو أن روسيا في امتدادها الأوروبي وفي آسيا الوسطى، ثم في هذا الجانب وذاك من القوقاز، قد اصطدمت بشعوب يملك بعضها ثقافات قديمة جداً وتقاليد خاصة بها.

من هذه الناحية لم يكن للإمبراطورية الروسية يوماً تجانس قاري كما هو متوافر للدولة والمجتمع في الولايات المتحدة، ولذلك ربطت داخل حدودها دائماً بين عنصري الدولة القارية والإمبراطورية الاستعمارية. لقد أثقل هذا التناقض على روسيا القيصرية، كما أثقل على الاتحاد السوفييتي. وكان أهم العوامل التي سارعت بزوال الاتحاد السوفييتي المتداعي عام 1992. كما لا يخلو الاتحاد الروسي الذي أعقب الاتحاد السوفييتي من هذا التناقض، الذي يظهر في الحرب المستمرة في الشيشان.

إن ما يسمى «بمسألة القوميات» ظلت مسألة مستعصية الحل على الإمبراطورية الروسية منذ بداية توسعها المظفر مروراً بثورة عام 1917[111]، حتى نهاية الاتحاد السوفييتي. وقد وُصفت الإمبراطورية الروسية من قبل الأمم المضطهدة، وآخرها منذ إعلان الثورة الفرنسية، بأنها سجن الشعوب، بينما بدت الولايات المتحدة لجميع المحرومين من حقوقهم والخائبين المهانين من جميع الأمم، وبخاصة الأوروبيين، كعالم جديد بحق، كعالم أفضل. إذ تأسست الولايات المتحدة على وعد ثوري

بالمساواة. كان تأسيسها يوتوبياً جديداً. بينما عُدَّت روسيا كضامن سياسي سلطوي لاستمرارية الاضطهاد القديم، كرابط فاشل بين الاستبداد الآسيوي والاستبداد الأوروبي. هذا ما كان يراه أيضاً في عصرهما كل من كارل ماركس وفريدريش إنجلز(112).

بدت الثورة الروسية عام 1917، ثورة أكتوبر البلشفية، لمعاصريها على أنها آخر ثورة كبرى لعصر التنوير الأوروبي، وإلى حد ما نهاية هذا العصر. لقد وعدت ليس فقط بالحرية والمساواة والأخوة، بل أرادت كثورة شيوعية ـ اشتراكية أن تعمم هذه القيم المدنية عن طريق القضاء على استغلال الإنسان من قبل الإنسان وإلغاء المجتمع الطبقي.

كان المطلوب تجاوز المرحلة البورجوازية بأزماتها الاقتصادية الخطيرة المتعاقبة بمجتمعها الطبقي واستغلالها للطبقات الدنيا وحروبها وإزاحتها بشكل حاسم. إذاً صاغت ثورة لينين أيضاً وعوداً مثالية، أي المساواة الشيوعية بين جميع أفراد المجتمع اللاطبقي والذي لا ملكية له. تحولت روسيا من خلال الثورة البلشفية إلى الاتحاد السوفييتي. وكان من المفروض أن تؤول الدولة والاقتصاد والثقافة والعلم للعمال والفلاحين (لكن في الواقع كان كل ذلك يؤول للدولة، ومن ثم لتقاليد الدولة الروسية ما عدا القيصر) وكان من المفروض أن يتم تطور الجنس البشري حسب خطة، وأن ينبثق عن المجتمع الشيوعي «إنسان جديد» خلف وراءه الأنانية والمنفعة الذاتية إلى الأبد. لكن هذه التجربة الأكبر من نوعها في التاريخ، والتي أجريت على بشر أحياء، فشلت فشلاً ذريعاً. فالتحديث الإرهابي الذي قام به ستالين ونظام المعسكرات «غولاج» حصد أرواحاً لا تحصى من الضحايا البريئة.

بخلاف مثالية «البحث عن السعادة» الذي دعت إليه الثورة الأمريكية، التي أسست دولة دستور ديمقراطية على «الشيكات والأرصدة»، كان الوعد السوفييتي ـ الروسي بالسعادة، توتاليتارياً (شمولياً).

تركزت كل السلطة لدى الدولة، لدى حزب، وأخيراً لدى شخص واحد. ففي ظل خليفة لينين، أي ستالين، انتهى ترميم استبداد القياصرة وازداد ذلك من خلال إرهاب الجماهير الذي اتخذ أبعاداً غير معروفة قبلاً لوحشية الدولة. والبلشفية، التي ادعت لنفسها القضاء الثوري على الاستبداد المتوارث، الذي مارسه القياصرة والثورة العالمية للمضطهدين من جميع الشعوب، لم تؤدِ إلا إلى إيصال الاستبداد إلى نقاط أوج جديدة من القسوة واحتقار الإنسان والقتل الجماعي، وليس إلى إمبراطورية الحرية والمجتمع اللاطبقي الموعودة.

برغم هذه التناقضات المحورية بين الولايات المتحدة وروسيا ظهرت في تاريخ هاتين القوتين أيضاً أمور مشتركة مهمة، أو على الأقل تطابقات مدهشة. كانت كل من الولايات المتحدة وروسيا/الاتحاد السوفييتي قوتين قاريتين غير أوروبيتين وأصبحت قوة كل منهما على مدى تاريخها ذات بُعد عالمي. لكل منهما جذور أوروبية قوية، لكنهما في الوقت نفسه قفزتا بعيداً متجاوزتين منظومة الدول الأوروبية. كلاهما تأسستا على ثورتين كبيرتين، وقامت شرعيتهما ـ ككيان دولة ـ على وعود مثالية بالتقدم والحرية. كلاهما تطور ـ من خلال الحرب العالمية الثانية والصراع ضد طموح هتلر في السيطرة على العالم ـ إلى قوة أوروبية وعالمية مهيمنة. كلاهما يؤثر حتى هذه اللحظة، وإلى حد كبير، على مسار السياسة العالمية وبخاصة على شؤون عالم الدول الأوروبية. وكلاهما تشكلان تركة منظومة الدول

الأوروبية، ولو أن الولايات المتحدة أصبحت الوريث الوحيد بعد انتهاء الحرب الباردة.

ترافق سقوط منظومة الدول الأوروبية الكلاسيكية في الحرب العالمية الثانية وتراجع أوروبا إلى ذاتها بسبب هذه الحرب وزوال الاستعمار، مع قيام نظام جديد في أوروبا والعالم قام على تراتب مختلف جداً، متجاوزاً أوروبا، متمثلاً فقط في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي: دولتان كل منهما بحجم قارة، قوتان عظميان، قوتان نوويتان وفضائيتان لكل منهما مطامح نحو الهيمنة الدولية.

أثبت هذا التراتب العالمي الجديد لقوة الدولة أنه لا يقتصر على التوسع الكمي لقوة الدولة الأوروبية، بل خلق نوعية جديدة لقوة الدولة؛ لأن هذه القوى «العظمى» أصبحت في الوقت نفسه ضامناً عالمياً للأمن والنظام في العالم، وبحسب المنطق، ضامناً أيضاً للاضطهاد العالمي. فالأمن في المنظومة الكلاسيكية للدول بني بالدرجة الأولى على التحالفات والتجهيز العسكري. إلا أن هذه الآلية المذكورة آنفاً أدت إلى مأزق أمني جعلت من الجهود التي تبذلها دولة للحفاظ على أمنها تشكل في الوقت نفسه تهديداً لأمن جيرانها ومنافساً، بحيث لا يتحقق الأمن في النتيجة، بل قلة الأمن وزيادة التوترات لتصل حتى التهديد بخطر نشوب حرب.

لقد شهد المأزق الأمني توتراً شديداً وعولمة في آن معاً، خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عندما أدى إلى قدرة تدمير نووي هائلة أفقد الجانب السياسي دوره نهائياً ولم يعد استيعابه يتم بمقولات سياسية، بل تقريباً فقط بمقولات عقديَّة.

في الوقت نفسه، ومع لعبة التسلح النووي المتصاعدة التي تزداد عبثيتها يوماً بعد يوم، ظهر الاستعداد لمحاولة حل تعاوني للمأزق الأمني. وبدلاً من ضمان الأمن من خلال الجهود الذاتية طرح موضوع الأمن من خلال التفاهم والتعاون والالتزامات المتبادلة والرقابة. من هذه النظرة تطور نظام عالمي لنزع السلاح، والحد من التسلح ومراقبة التسلح، من شأنه أن يخفف من خطر الصراعات العسكرية، استبعد كلياً تقريباً قيام حروب فجائية، وبشكل عام خلق مزيداً من الأمن والاستقرار الدوليين.

شمل هذا النظام لنزع السلاح والرقابة على التسلح المصالح المختلفة للقوى الكبرى وتلك الأصغر منها، الدول التي تمتلك أسلحة نووية وتلك التي لا تملكها ومن مناطق مختلفة.

وبدلاً من فوضى النظام، وضمان الأمن الفردي للدول، برز نظام «الأمن الجماعي» القائم على الضمانات التي توفرها المعاهدات، وعلى الشفافية والتحقق والرقابة.

أخيراً وليس آخراً قلص هذا النظام الأمني الجماعي أيضاً نفقات التسلح وخلق بذلك إمكانية استغلال القوى الموارد لصالح التوجه المدني بدل العسكري.

لقد سبق لنا أن ذكرنا آنفاً العوامل المهمة الأربعة التي هددت وزعزعت المنظومة الكلاسيكية للدول الأوروبية وتوازن قواها في الصميم. هذه العوامل هي: الديموقراطية، والتصنيع، والقومية، وانحسار الاستعمار. أدى العاملان الأولان بشكل خاص في الحرب العالمية الأولى إلى كارثة لم يشهدها العالم من قبل أسفرت عن نتائج فكرية ـ أيديولوجية، ومادية ـ سياسية. فقد كانت الحرب العالمية الأولى ساعة الولادة، سواء للتوتاليتارية

الأوروبية أم لفكرة «الحرب العامة»، وهذا يعني ترك الحرب على سجيتها وعدم وضع الحدود أمامها، بشكل مطلق. بالتأكيد كان هناك تفكير توتاليتاري منذ ما قبل 1914، لكن كحركة جماهيرية، وكنظام سياسي للسيطرة، كانت التوتاليتارية وثيقة الارتباط « بالكارثة الأولى في القرن العشرين» أي الحرب العالمية الأولى.

لكن برغم النجاح في صد الطموح الألماني نحو الهيمنة في أوروبا في أثناء الحرب العالمية الأولى لم تستخلص القوى المنتصرة العبر بشكل كافٍ من هزيمة ألمانيا. فروسيا البلشفية خرجت بعد عام 1918 من المنظومة الأوروبية بشكل نهائي عقب فشل عدة محاولات انقلابية شيوعية في وسط أوروبا في بداية العشرينيات، بينما كانت ألمانيا ملقاة على الأرض. لكن كلا الحالتين بدتا خادعتين خلال مدة زادت عن العقد من السنوات. فالولايات المتحدة انسحبت من أوروبا عسكرياً بعد الحرب العالمية الأولى. وشكلت معاهدة فرساي وجميع بقية المعاهدات التي عقدت في ضاحية باريس بعد عام 1919، منظومة أوروبية، لم تشمل ألمانيا ـ وهي عامل المخاطرة الأكبر في هذه المنظومة ـ ولم تجردها تجريداً حقيقياً من السلاح.

لم تكن معاهدة فرساي معاهدة سلام كافية؛ لأنها أرادت، وبأدوات غير صالحة، مجرد الحد من القوة الألمانية. فلا هي صاغت منظوراً أوروبياً لمصالح ألمانيا المشروعة من خلال تقييدها، ولا قلصت من قوة ألمانيا على المدى الطويل.

بعد الحرب العالمية الأولى تم إضعاف الإمبراطورية الألمانية عسكرياً واقتصادياً بشكل مؤقت، ومن ثم أهينت، الأمر الذي هيأ في السنوات اللاحقة أرضاً خصبة تغذي الروح الانتقامية الممعنة في التعصب القومي

عند القوى اليمينية الألمانية. وقد حرضت الحركة التوتاليتارية للاشتراكية القومية ـ وبنجاح ـ بهذه القومية المتطرفة التي بلغت أوجها بمعاداة إجرامية وقاتلة للسامية، ووجدت في تناقضات وتعجرفات النظام الهش الذي قام بعد الحرب، إمكانيات عديدة لاكتساب القوة بشكل متزايد.

في أهم الدول المنكسرة في الحرب العالمية الأولى، روسيا وألمانيا، لم تعقب الهزيمة مدة ناجحة للديموقراطية، بل أعقبها ميل شديد نحو التطرف، جاء التعبير عنه في ثورات وحركات تمرد ومحاولات انقلابية، وعدم استقرار عام وفي الحركات والنظم التوتاليتارية، البلشفية والفاشية (الاشتراكية القومية). كان التوجه نحو الدكتاتورية في التفكير والسلوك ـ الحرب الشاملة حسب لودندورف ـ واحدة من أهم نتائج الحرب العالمية في أقسام كبيرة من أوروبا، حتى على الصعيد الأيديولوجي والسياسة الداخلية. لقد بدأت مرحلة الفاشية الأوروبية.

أثبتت فكرة «الحرب العامة» بالفعل على أنها الفكرة السياسية الثورية الأصلية في مرحلة ما بين الحربين: لأنها كانت تهدف إلى التعبئة العامة، الفكرية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية لكل المجتمعات، من خلال أيديولوجية ثورية، وفي الوقت نفسه توتاليتارية. كل ذلك من أجل الصراع على أوروبا، ومن ثم السيطرة على العالم بهدي هذه الأيديولوجيا.

فالحرب العامة، كنتيجة للهزيمة في الحرب العالمية الأولى، تحولت إلى فكر توتاليتاري، ومن ثم إلى مجتمع توتاليتاري، لم ترض بأقل من إعلان العسكرة الكلية للمجتمع كبرنامج علمي لتستطيع تعبئة وتركيز القوى من أجل الانتقام الكبير. سار هتلر والحركة الاشتراكية القومية على هذا

البرنامج. وكان ذلك يعني الحرب مجدداً. لكن هذه المرة ليس فقط من أجل السيطرة على أوروبا، بل بدأت ألمانيا الاشتراكية القومية بالنضال من أجل السيطرة على العالم، والبقية معروفة.

ماذا حل بأوروبا وقواها التي كانت تتحكم بمصير العالم منذ القرن السادس عشر تحت هذه الشروط الجديدة، والمتغيرة كلياً بعد عام 1945؟

فبخلاف عامي 1919/1918 أبقت الولايات المتحدة على وجودها العسكري في أوروبا؛ لأن ستالين لم يفكر أبداً بسحب القوات السوفييتية من دول شرق أوروبا المحتلة، وخاصة من ألمانيا الشرقية.

بذلك انتهت منظومة دول أوروبا. لكن ذلك لا ينطبق أبداً على المخاطرة السياسية التي تعتمد على القوة التي تعني قوة هيمنة أوروبية جديدة للقوة البحرية الأنكلوسكسونية على جانبي الأطلسي.

كانت المملكة المتحدة القوة الأوروبية الوحيدة التي لم ينتصر عليها هتلر عسكرياً، وكانت في عداد القوى العظمى، سواء في المسرح الآسيوي الباسيفيكي أم الأوروبي للحرب، لكن الثمن بالنسبة لبريطانيا العظمى كان باهظاً، ألا وهو الخسارة النهائية لدورها كقوة عالمية قديمة، وتنازلها شيئاً فشيئاً عن إمبراطوريتها الاستعمارية شرقي السويس وأفريقيا.

وحلت الولايات المتحدة بعد عام 1941 محل بريطانيا كلياً في دورها المزدوج كقوة غربية رئيسة وكقوة بحرية عالمية.

وبعد تقدم روسيا الستالينية إلى وسط ألمانيا، ومن ثم إلى وسط القارة الأوروبية، كان القسم الغربي من أوروبا مرتبطاً كله تقريباً بضمان أمن تقدمه الولايات المتحدة.

ولم تستطع الدول الأوروبية بعد عام 1947 أن تقدم سوى إسهام متواضع في الوقوف بوجه الهيمنة السوفييتية.

طبعاً ظل واحد من المبادئ الأساسية لمنظومة الدول الأوروبية القديمة لم يفقد صلاحيته، حتى بعد عام 1945 أبداً وهو: من يملك ألمانيا يسيطر على وسط أوروبا، ومن ثم على مجمل القارة. والسيطرة على أوروبا تحسم في النتيجة الهيمنة على العالم.

هذا هو بالضبط الخطر الداهم منذ عام 1945 الذي شكله الجيش الأحمر الذي تقدم بعيداً نحو الغرب. إذاً استمر بقاء صراع الهيمنة الأوروبي بعد انهيار منظومة الدول الأوروبية القديمة وتحول إلى مسألة قوة حاسمة في الصراع العالمي الجديد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من أجل السيطرة. أدى هذا الصراع فيما بعد، وبسرعة إلى مرحلة جديدة من المواجهة، لم تتطور ـ في أوروبا على الأقل ـ إلى حرب ساخنة.

فبدلاً من ذلك جمّدت الحرب الباردة تقسيم أوروبا. وكان دائماً واضحاً للمشاركين خلال كل العقود التي دامتها هذه الحرب الغريبة أن أي محاولة لتغيير الحدود، بالقوة، بين هذين النظامين في أوروبا، سوف تسفر عن إشعال الحرب الكبرى، الحرب النووية بين الشرق والغرب، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

لم يسمح أي من الجانبين بأي تغيير في المنظومة ناتج عن سياسة داخلية في مناطق نفوذهما. بذلك تنطبق المقولة القديمة لسلام أوغسبورغ بين الأديان 1555، بين الكاثوليك والبروتستانت، بصيغة مستحدثة أيضاً على الحرب الباردة، وبناء على مميزات نظام القوى الرئيسة المنتصرة، فقد

تم تطبيق النظام السوفييتي في شرق وسط أوروبا، وتمت عملية دمقرطة في غرب أوروبا.

طبعاً كان هناك فرق كبير في النوعية: اعتمدت عملية «السَّفْيتة» (أي اتباع النظام السوفييتي ـ المترجم) على العنف والاضطهاد والسيطرة الأجنبية، وقامت عملية الدمقرطة على الحرية والدستور وتقرير المصير. بذلك يبدو أن تحليل فريدريش إنجلز حول روسيا قبل مئة عام تقريباً قد أصاب كبد الحقيقة، برغم أن فريدريش إنجلز هذا كان في إمبراطورية ستالين واحداً من الآباء الكنسيين لسياسة الاضطهاد الروسية ضد شعوب شرق ووسط أوروبا.

أدى تحقيق الأمن، للأوروبيين الغربيين، بما فيهم الألمان الغربيين، من خلال الوجود العسكري المستمر للولايات المتحدة ليس فقط إلى إعادة بناء اقتصادي فعال وعملية مستمرة للاستقرار الديموقراطي، بل أيضاً إلى ربط منافسات القوى القديمة، التي كانت في الماضي في منتهى الخطورة بين الدول الأوروبية، في نظام أمني عبر أطلسي «حلف الناتو» ربطاً دائماً بالمصالح الأمنية للولايات المتحدة.

وأكثر من ذلك، فمن خلال ضغط العدو المشترك في النصف الشرقي من القارة الأوروبية، ومن خلال القوة المفرطة للولايات المتحدة التي لا منافس لها، لم يتم فقط تحييد هذه المنافسات القديمة، بل وحّدتها مصلحة أمنية مشتركة متعددة الجنسيات لها منظمة سياسية وعسكرية متكاملة. إذاً بسبب التهديد الذي يمثله الاتحاد السوفييتي، وتحت الحماية العسكرية للولايات المتحدة، حدث تبدل أساسي للمبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين الدول الأوروبية الغربية. فبدلاً من المنافسة والمواجهة دخلت

مرحلة من التعاون والتكامل، وفي الوقت نفسه قدم هذا المبدأ الجديد للتكامل إمكانية ارتباط لم تكن معروفة قبلاً لألمانيا المنهزمة، التي ـ على العكس تماماً مما حدث في معاهدة فرساي للسلام ـ حصلت الآن على أفق جديد، أوروبي ـ أطلسي، للتكامل، ومن ثم استطاعت أن تتخلص نهائياً من دورها كـ «مدفع رخو» لمنظومة الدول الأوروبية.

اقترح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان عام 1950 تشكيل اتحاد مونتان، أوروبي غربي تأسس عام 1951 كـ «اتحاد أوروبي للفحم والصلب». وقد برهنت المصالح الاقتصادية ـ وبخاصة مصالح الصناعة الثقيلة ـ منذ تصنيع أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأنها كانت دائماً في منتهى الخطورة من حيث سياسة القوة؛ لأنها زادت من شدة التنافس الإستراتيجي بين القوى الأوروبية، خاصة بين فرنسا وألمانيا.

عُدَّت صناعة الفحم والصلب - وبحق - عاملاً أساسياً من عوامل التنافس الأوروبي الحديث؛ لأن كميات إنتاج الفحم والصلب، وكذلك وجود المناجم التي تنتج هذه المواد، كانت عوامل إستراتيجية من الدرجة الأولى. لذلك عُدَّ هذا السبب من أسباب الصراع منطلقاً لوضع حد لتنافس القوى، حسب فكرة روبرت شومان وسكرتيره جان مونيه، إذا ما أراد المرء أن يتجاوز واحداً من أهم أسباب التدمير الذاتي لأوروبا في القرن العشرين. بموجب ذلك لم يكن تحويل صناعة الفحم والصلب إلى مؤسسة مشتركة يهدف إلى أقل من الرغبة في حل المسألة الإستراتيجية للقوة بين العدوين اللدودين ألمانيا وفرنسا في قلب أوروبا وتحويلها من المجابهة إلى التعاون. ومن وجهة نظر عملية براغماتية كان ذلك في الحقيقة عبارة عن ثورة صامتة داخل منظومة الدول الأوروبية، ألا وهي بداية التكامل في

أوروبا. وكان ذلك في الوقت نفسه رداً على السؤال حول ما الذي سيأتي عقب انهيار المنظومة القديمة لسلم فيستفاليا وعقب نهاية غير منظورة للحرب الباردة.

كان اتحاد صناعة الفحم والصلب منطلقاً لخطط شومان ومونيه التي تطمح إلى أبعد من ذلك بكثير لتطبيق التكامل الاقتصادي لأوروبا الغربية على هيئة سوق مشتركة. وباتفاقيات روما الموقعة عام 1957 التي أدت إلى تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية بين فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، بدأت تباشير بزوغ عصر التكامل في اقتصاديات أوروبا الغربية. وقد ثبت أن ذلك كان بداية لتغير جذري ما زال مستمراً حتى الآن لمجمل منظومة غرب أوروبا. بل ولمجموع أوروبا بداية من عام 1989.

وإذا ما كان حلف الناتو عبارة عن مشروع أنكلوسكسوني، فإن مشروع إنشاء المجموعة الأوروبية المشتركة هو مشروع فرنسي، ليس له آثار جانبية غير مرغوب فيها، مثلاً أن تضع فرنسا منظوراً خاصاً على مستوى قارة أوروبا مقابل المنظور الأنكلوسكسوني الذي يشمل جانبي الأطلسي. باتحاد الفحم والصلب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية أرادت فرنسا أن تعيد تشكيل أوروبا سياسياً حسب مصالحها. وكان ذلك بشكل مختلف عن تشكيل حلف الناتو الذي سبق ذلك، أي ليس من دون ألمانيا، بل بالتعاون مع ألمانيا. وكان ذلك يعني للسياسة الفرنسية إلغاء العداء القديم والمر، المتوارث بين فرنسا وألمانيا (الغربية).

كان بالإمكان تأسيس حلف الناتو من دون ـ حتى ضد ـ ألمانيا الاتحادية. لكن لم يكن الأمر كذلك فيما يتعلق باتحاد الفحم والصلب أو المجموعة

الاقتصادية الأوروبية. وفي الواقع لم تنضم ألمانيا إلى حلف الناتو حتى عام 1955، بعد أن فشلت قبل ذلك مجموعة الدفاع الأوروبية، نتيجة الموقف الرافض للبرلمان الفرنسي، وإذا ما استطاعت، وأرادت فرنسا أن تلعب دورها المحدد عالمياً فقط مع أوروبا ومن خلالها، فإنها تحتاج من أجل ذلك إلى التوافق الفرنسي الألماني. وقد تطورت الظروف التاريخية بشكل مناسب لذلك؛ لأن ألمانيا الغربية قد أصبحت، نتيجة الهزيمة التامة للرايخ الألماني ومن ثم تقسيمه، في الواقع، شريكاً أدنى مرتبة في هذا الربط. هذه السياسة الأوروبية الجديدة التي اتبعتها فرنسا كانت تتوافق آنذاك مع المصالح الألمانية الغربية؛ لأن ألمانيا الغربية وضمن ارتباطها الغربي كانت أمام خيارين: التكامل العابر للأطلسي والتكامل الأوروبي.

وفي ظل الصراع العالمي الكبير على الهيمنة بين كلتا القوتين العظميين، وتحت مظلة ضمان الأمن الذي وفرته الولايات المتحدة، حدثت منذ خمسينيات القرن العشرين في منظومة دول غرب أوروبا المشكَّلة حديثاً، ثورة صامتة، وفي الوقت نفسه دراماتيكية، قلما حدثت قبل ذلك في التاريخ.

استعدت أوروبا ـ مسقط رأس الدول الحديثة وفكرة سيادة الدولة ـ وهي القارة التي ورطت العالم مرتين في القرن العشرين في حروب كارثية بسبب الشذوذ (الانحراف) عن هذه الفكرة، لجعل القسم الغربي منها يودع عصر الدولة القومية ذات السيادة.

لقد تجاوزت الدول ذات السيادة منافساتها وبدأت بالتنسيق بين عناصر مهمة من سيادتها من أجل التكامل في مؤسسات مشتركة جديدة.

كانت الصيغة الجديدة هي الأمن من خلال تخلٍّ جماعي عن السيادة، وقد نجحت. إذاً استطاع عالم دول أوروبا الغربية بذلك حل المنافسات

الأساسية لأعضائه حلاً دائماً، واتبع منذ ذلك الوقت مصالحه القومية الأمنية والاقتصادية معاً ضمن مؤسسات متكاملة. بذلك أصبح المصطلح الكلاسيكي للسيادة عملياً موضع الشك، وحل محله شيء جديد كلياً. فلم يتم مجرد تطوير الأمن الذاتي للدول باتجاه العمل الأمني المشترك وصولاً إلى التعاون الأمني، كما هي الحال في الناتو، بل وأكثر من ذلك بكثير، إذ تحول إلى نوعية جديدة، أي إلى أمن مشترك من خلال التكامل والتخلي عن مبدأ السيادة. إذاً تم تحديد معنى عبارة أمن في النصف الغربي من أوروبا بشكل مختلف كلياً، أي تكامل أمن الدول المشاركة ضمن نموذج ديناميكي يشمل جوانب عدة لسيادة الدول.

بالنسبة لأوروبا الغربية (وبدءاً من 1990/1989 بالنسبة لكل أوروبا تقريباً) بدأت، بهذه الثورة الصامتة لمنظومة دول، مرحلة لا مثيل لها من السلم الدائم لم تعرفها في كل تاريخها السابق.

وبرغم أن تشكيل الدول القومية، وبخاصة في غرب القارة الأوروبية، قد بدأ منذ العصر الوسيط المتأخر، لكن القرن الحقيقي لتشكيل الدول القومية في أوروبا هو التاسع عشر، الذي كانت الثورة الفرنسية هي الباعث له «في البدء كان نابليون» بهذه العبارة المستعارة من سفر التكوين في الكتاب المقدس بدأ توماس نيبرداي كتابه الضخم حول التاريخ الألماني في القرن التاسع عشر(113).

وفي الواقع أثبت الكورسيكي العظيم المتربع على عرش التاج الإمبراطوري الفرنسي أنه الوريث وفي الوقت نفسه مصدّر الثورة العظيمة التي قامت بها 1789، وعلى أنه الثوري الذي تأثرت به كل أوروبا من خلال حروبه التوسعية في كل أنحاء أوروبا، والمحرض الرئيس للحركات الوطنية.

فحيث وصلت الجيوش الفرنسية كانت تنشر أفكار الثورة الفرنسية وقيمها. وأدخلت في الوقت نفسه إصلاحات داخلية في مقدمتها الإصلاح العسكري، وإصلاح القضاء وإقرار الدستور. فمن خلال حروب نابليون بدأ الدفع الثوري للتحديث في كل أنحاء أوروبا، الذي لم يعد باستطاعة الانقلاب الرجعي بعد عام 1814، والحلف المقدس للأمير مترنيخ ضد الثورة البورجوازية، والحركات الوطنية، أن يسيطر عليه ويتحكم فيه. وبرغم أن جميع الوطنيين تقريباً خارج الحدود الفرنسية، كانوا يكرهون نابليون، وفي الوقت نفسه كانوا معجبين به أكثر مما كانوا كارهين له، أراد نابليون وفرنسا من الحركات الوطنية لمعظم الشعوب الأوروبية أن تقتدي بهما. وهكذا أصبح القرن التاسع عشر قرن تشكيل الدول القومية وأيديولوجيتها القائمة على التوجه القومي. على أوروبا المتكاملة أن تتصدى حالياً لكل تناقضات المصالح المختلفة للدول الأعضاء القديمة والجديدة وتحديات الوضع الدولي، وبخاصة للثقل الهائل لتقاليد الدول القومية، كما كان الأمر عليه في كل أنحاء أوروبا منذ القرن التاسع عشر.

بدأ تشكيل الدول القومية متأخراً جداً في مناطق معينة تقع شرقي نهر الراين، في ألمانيا وإيطاليا وعلى ضفاف نهر الدانوب ونهر فايكسل وفي البلقان. وبشكل مختلف عنه في الدول القومية الغربية الأقدم في القارة، أدى، منذ البداية، التشكيل الذاتي الإثني للأمم والدول القومية الناشئة دوراً كبيراً، وبخاصة هناك، حيث سادت الإمبراطوريات الكبرى على مزيج ملوّن من الشعوب، ثبت أن ما يسمى بـ «المسألة القومية» المحملة بالأعباء اللغوية والدينية والإثنية، شديدة الانفجار وخطراً على تماسك وديمومة هذه الإمبراطوريات متعددة الجنسيات التي كانت سائدة في مرحلة «ما قبل الحداثة».

وبما أن القوميات والمجتمعات الدينية لم تعش في مناطق خاصة بها فقط، بل كانت تضم أيضاً ودائماً أقليات يمكن أن تشكل أكثرية في مناطق أخرى، قلما كان بالإمكان ـ عند تشكيل دولة قومية ـ وضع حدود لغوية ـ إثنية ـ دينية، دون حدوث مآسٍ مرعبة مثل المجازر والإبادة الجماعية والتشريد. وهذا ما كان ـ ولا يزال ـ ينطبق بالدرجة الأولى على البلقان، ولكن ليس على البلقان وحده.

إن الوجه المظلم الذي لا قرار له لتشكيل الدول القومية الأوروبية متوافر بكثافة وتشكيل مختلفين في تاريخ العديد من الدول القومية في كل أنحاء أوروبا تقريباً. فربما، ولهذا السبب، كان للبلقان ـ والمقصود هنا بالدرجة الأولى يوغسلافيا ذات القوميات المتعددة ـ بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة أهمية خاصة للتطور اللاحق على منظومة الدول الأوروبية الجديدة القائمة على التكامل(114).

لقد جلبت نهاية الصراع بين الشرق والغرب كسباً كبيراً في مجال الاستقرار والحرية لأجزاء كبيرة من أوروبا. والكاسب الأكبر من السلام والحرية في هذه الوقفة التاريخية كانت ألمانيا المقسمة. والعكس يمكن أن يقال عن التطور في البلقان. كانت يوغسلافيا ـ المقصود هنا بالدرجة الأولى أكبر جمهورياتها وأكثرها سيطرة صربيا ـ بالإضافة إلى روسيا البيضاء، الدولة الأوروبية الوحيدة التي بقيت فيها بعد 1989/1990 سيطرة الحزب الواحد للحزب الشيوعي وبقي فيها أيضاً نظام الاقتصاد الموجه قائماً بالقوة لم يتغير من خلال الديموقراطية واقتصاد السوق، بل من خلال وقوع في القومية والنظام الاستبدادي. فقد ركزت جميع النخب السياسية لجميع الشعوب المكونة ليوغسلافيا، بلا استثناء تقريباً، على

القومية، ومن ثم على انفصال الجمهوريات المكونة للدولة. وهذا الأمر لن يتوقف في النتيجة عند إعادة ترسيم الحدود من جديد.

فإعادة ترسيم الحدود يمكن أن تتم سلمياً عبر المفاوضات. أو عبر الحرب وما يرافقها من قتل وتشريد الأقليات (الأمر الذي حدث عدة مرات في يوغوسلافيا وبأشكال عديدة). كما أن التشيك والسلافيين لم يريدوا بعد عام 1990 أن يعيشوا معاً في دولة واحدة، لكنهم حلوا مسألة انفصالهم بطريقة أخرى، أي بأسلوب «عصري» يتناسب مع أوروبا التكامل، وهو طريق المفاوضات.

أما النخبة في صربيا فقد عمدت إلى العنف والحرب، إلى الماضي الذي انتهى عام 1945، أي أوروبا في حقبة المد القومي.

في جنوب يوغسلافيا، في مقاطعة كوسوفو الصربية، وفي جمهورية مازيدونيا (مقدونيا)، فقد ظلت مشكلة أخطر بكثير من المغامرة الكبيرة المتمثلة في ترسيم للحدود في قلب يوغسلافيا.

أكثر من 90% من سكان كوسوفو كانوا ومازالوا ألباناً. وكانت طموحاتهم القومية في يوغسلافيا المتداعية تتجاوز حدودها. فإن لم تعد هذه الأقلية الألبانية في جنوب يوغسلافيا يوماً ما ترى مستقبلها ضمن حدود الدولة، بل تسعى للانضمام إلى ألبانيا والأجزاء من مقدونيا ذات الأغلبية الألبانية لتشكل معاً «ألبانيا الكبرى»، فإن ما يسمى «بالمسألة الألبانية» لن تهدد مجرد التماسك الداخلي ليوغسلافيا، كما فعل أيضاً يوغسلافيون «داخليون» آخرون ـ الصرب والسلوفينيون والكروات والمقدونيون ومسلمو البوسنة ـ بل أصبح التوجه القومي الألباني بذلك يشكل تهديداً للحدود الدولية في هذه المنطقة برمتها.

إذاً كان الخطر المنطلق من المسألة الألبانية من نوعية أخرى تهدد استقرار مجمل منطقة غرب البلقان أكثر من المسائل الوطنية الداخلية الأخرى، ولذلك حمل معه منذ البداية خطر التدويل. ولن تسلم كل من ألبانيا وبلغاريا وتركيا واليونان من مثل هذا الصراع. وبسبب مصالحها الحيوية، وكذلك أيضاً بسبب المشاعر التاريخية القوية المتجذرة في أعماق الدول المشاركة، فإنها لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه تغير محتمل للحدود الدولية في جنوب يوغسلافيا. بالإضافة إلى ذلك يجب ألا ننسى أن الأمر يتعلق بالنسبة لتركيا ببلد عضو في حلف الناتو، وفي اليونان بعضوية الاتحاد الأوروبي والناتو أيضاً، ومن ثم فإن الصراع لن يمكن حصره في منطقة، ناهيك عن تعقيدات دولية أخرى وأخطار تهدد السلام والاستقرار في كل منطقة جنوب شرق أوروبا، كل ذلك سوف يؤدي إلى صراع عالمي كبير بين بلدان هذه المنطقة على ترسيم جديد للحدود. كان من الممكن أن يجد البلقان نفسه مجدداً بعد 80 عاماً في وضع مجابهة كما حدث في حربي البلقان 1913/1912[(115)]، ويهدد بحرب بلقان كبرى ثالثة[(116)].

لم تحل يوغسلافيا الشيوعية في عهد تيتو الصراعات القومية، بل فقط قمعتها بالعنف. «هكذا نشأ نظام استبدادي قام على نظام فيديرالي. إنه تناقض بحد ذاته. واستمر تماسك يوغسلافيا طالما كان مؤسسها، كشخصية رمزية قوية، على قيد الحياة، وكان التأثير من الخارج قوياً بما فيه الكفاية»[(117)].

لقد لعبت الروح القومية (القوموية) دوراً سياسياً متعاظماً باستمرار في جميع الجمهوريات المكونة ليوغسلافيا بعد رحيل تيتو في الثمانينيات. لكن الأزمة الكبرى انطلقت من أكبر جمهوريات يوغسلافيا السابقة وأكثرها

سكاناً. من صربيا ورئيسها سلوبودان ميلوزيفيتش الذي أطلق نمر القومية الصربية الكبرى[118] من عقاله ـ ولأسباب شخصية ـ لفرض سيطرته. ميلوزيفيتش نفسه لم يكن أبداً قومياً يؤيد صربيا الكبرى، بل كان شيوعياً محباً للسلطة، رأى في القوميات، المنفرط عقدها في آخر الثمانينيات، فرصة لتثبيت مطامحه الشخصية إلى السلطة بالاعتماد على خارطة صربيا الكبرى. وبشكل واضح وجلي بدا أنه لم يعد مقتنعاً بمستقبل يوغسلافيا الاتحادية مجتمعة، وخلص من ذلك إلى نتيجة أن جميع الصربيين يجب أن يعيشوا في دولة واحدة، ومن ثم يجب إلحاق مناطق سكناهم بصربيا، وهذا يعني ترسيم حدود جديدة لصربيا. فالمناطق التي يشكل الصربيون أغلبية سكانها في كل من كرواتيا والبوسنة، مع بعض الترتيبات الإضافية، يجب ضمها بالقوة إلى صربيا. ومنذ البداية أدت كوسوفو في جنوب صربيا دوراً في منتهى الخصوصية. فالكنيسة الصربية والأمة الصربية يرون أن مهدهم التاريخي هناك، حتى ولو أن ألبان كوسوفو يشكلون هناك في العصر الحديث الغالبية العظمى من السكان. حصلت مقاطعة كوسوفو الصربية في ظل حكم تيتو على حقوق كبيرة للحكم الذاتي، ضمن إطار دستور جمهورية صربيا اليوغسلافية. لكن صربيا، وبعد مواجهة عنيفة بين القوميين الصرب وسلطات الحكم الذاتي، التي يشكل الألبان غالبيتهم في المقاطعة، جردتهم من هذه الحقوق.

بخطابه الشهير والتاريخي بمناسبة زيارة له إلى كوسوفو في نيسان (أبريل) 1987 (وكان آنذاك نائباً لزعيم حزب عصبة الشيوعيين الصربيين)[119] التزم سلوبودان ميلوزيفيتش بشكل واضح بالقومية التي تنادي بصربيا الكبرى.

تم إلغاء الحكم الذاتي للمنطقة، وفرض نوع من نظام الفصل العنصري الصربي في كوسوفو بقبضة حديدية، واضطهدت الأغلبية الألبانية ثقافياً وسياسياً مدة تزيد عن العقد، بذلك بدأت عملياً الحرب للسيطرة على كوسوفو، بما فيها تدويل حروب يوغسلافيا القادمة من أجل التركة، والمرتبط بذلك(120).

لم يكن تورط يوغسلافيا في حروب انفصالية بين القوميات المتصارعة حتى الموت، والتشريد وأعمال العنف، التي لم يعد من الممكن إيقافها في أوروبا، هو وحده التحدي الأخلاقي والإنساني لأوروبا والغرب بشكل عام، بل جاء أيضاً بأخطار سياسية حقيقية على النظام الأوروبي.

طبعاً أظهر رد فعل أهم الدول الأوروبية الغربية على نشوب الحروب اليوغسلافية حول التركة، مدى خضوع هذه الدول للأفكار المتعلقة بسياسة القوة التي كان يبدو أنها انتهت، والمبنية على منطق توازن القوى في أوروبا القديمة.

كان بإمكان المرء عام 1991 أن يتوصل إلى فكرة أن ما جرى في يوغسلافيا لم يكن صنيع أوروبا المتكاملة، بتاريخ نجاحاتها الذي امتد على مدى ما يزيد على ثلاثين عاماً، وبمصالحها المشتركة وسياسة تتكامل بشكل متزايد، بل من صنيع تحالفات ومنافسات المنظومة القديمة المتداعية لدول أوروبا الزائلة.

وقفت برلين وفيينا إلى جانب كرواتيا، بينما وقفت باريس ولندن إلى جانب بلغراد. وبذلك بدا أن الاصطفافات السياسية الأوروبية التي تعود لعام 1914، والتي انّمحت منذ أمد طويل، قد عادت للانبعاث من جديد،

فكان لهذا التراجع التاريخي في موقف أهم القوى الأوروبية تجاه القوميين اليوغسلافيين المتفجر نتائج وخيمة؛ لأنها حالت دون سياسة غربية أو أوربية متماسكة حيال يوغوسلافيا مدة طويلة.

كان جديراً بسياسة غربية بعيدة النظر وذكية أن تهدف، إما إلى حياة مشتركة في يوغسلافيا ضمن شروط جديدة مثل: دستور جديد للبلاد مع ضمانات دولية، أو «الطلاق» المنظم برعاية دولية مع التخلي عن العنف. وأمام كلا الخيارين يجب ـ تحت التهديد بالتدخل العسكري ـ فتح الطريق أمام يوغسلافيا إلى بروكسل، أو في حالة «الطلاق»، أمام الدول التي كانت من مكوناتها، لكن بتعهدات ووعود واضحة.

بدلاً من ذلك بقيت سياسة الغرب ـ وبالدرجة الأولى الأوروبيين ـ أسيرة تناقضات تاريخية مبهمة وباردة، بل أحياناً مؤججة للصراع. وكان لهذه السياسة غير الحاسمة والمتأرجحة نتائج وخيمة على ملايين البشر في يوغسلافيا، وبخاصة على البوسنيين، وأدت في الوقت نفسه إلى وعود الحرب في أوروبا.

أدت سياسة الاعتراف تجاه كرواتيا والبوسنة التي قادتها بالدرجة الأولى ألمانيا[121] والنمسا، وكذلك سياسة التمسك بوحدة يوغسلافيا، كما هي سياسة باريس ولندن، إلى مأزق سياسي، كلف أكثر من مليون شخص في البوسنة ممتلكاتهم ووطنهم، وأكثر من 200 ألف نسمة حياتهم. هذا بالإضافة إلى الاغتصاب الجماعي والويلات بحق الناس الأبرياء. فبعد تدمير مدينة فوكوفار الكرواتية في شرق سلافونيا على يد الصربيين، وبعد قصف دوبروفنيك من قبل ميليشيات صرب البوسنة أصبح واضحاً أن

ميلوزيفيتش وأنصاره في كرايينا في شرق سلافونيا وفي البوسنة والهرسك كانوا مصممين بحزم على تحقيق أهداف الروح القومية لصربيا الكبرى بأشنع أشكال العنف وبالحرب والتشريد. وأخيراً كان على الغرب أن يقرر اتباع سياسة تدخل قوية، تؤازرها قوة عسكرية[122]، كما فعل أخيراً بعد سنوات في البوسنة عقب مذبحة سريبر ينيتشا. آنذاك، وبعد تدمير فوكافور، ربما كان يمكن للأخطار، وبخاصة لعدد الضحايا البريئة، أن يكون أقل بكثير؛ لأن الحرب كانت لا تزال في مراحلها الأولى.

لقد كان من الواضح أنه لو حققت حروب ميلوزيفيتش من أجل صربيا الكبرى نجاحاً، فإنها ستؤدي إلى جريمة سياسية تبلغ حد محاولة الإبادة الجماعية مجدداً ليس في أوروبا فقط، بل وعلاوة على ذلك سيتحدد أفق مستقبل مجمل المنطقة من قبل ميول قومية حربية. لقد تحدّت سياسة حرب ميلوزيفيتش من أجل صربيا الكبرى أهم مبادئ المنظومة الجديدة للدول الأوروبية التي قامت عليها بعد عام 1945 بكل وحشية وطرحت عليها السؤال المتعلق بالقوة: من الذي سيحدد مستقبل البلقان: التعصب القومي أم أوروبا القائمة على التكامل؟

هذا هو بالضبط السؤال الذي تدور حوله حروب التركة اليوغسلافية.

لكن هذه المسألة لم يكن من الممكن مع الأسف الإجابة عنها ـ كما تظهر الأحداث ـ إلا من خلال حربين. في الواقع كانت سياسة ميلوزيفيتش هي إعلان حرب على أوروبا التكامل، وعلى حلف الناتو، وعلى الاتحاد الأوروبي. أوروبا الجديدة هذه وقفت بالضبط ضد هذا التوجه القومي الحربي الذي دمر كل القارة في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين.

فالغرب (بما فيه الغرب الباسيفيكي)[123] بدا وكأنه لم يستوعب إعلان الحرب هذا، ولمدة طويلة، أو ببساطة لم يكن يريد أن يستوعب ذلك؟

بدلاً من ذلك حاولت أوروبا أن تتبع طريق الإقناع، طريق المفاوضات السياسية، والحلول السياسية، واتفاقات وقف إطلاق النار التي لم يتم التقيد بها أبداً، واستخدام جنود الأمم المتحدة ذوي التسليح الخفيف والذين لا يملكون سلطة انتداب قوية ولا أسلحة ثقيلة. ونتيجة لذلك قلما باستطاعتهم فعل شيء.

بعكس ذلك، إذ وصلت هذه الحروب القومية الخاطئة في واقعها ونتائجها في يوغسلافيا، التي لم تكن ترغب في الوصول إلى سياسة التهدئة إلى أوجها عندما قام بعض التابعين لجيش صرب البوسنة بالتعرض لجنود الأمم المتحدة وأخذهم رهائن.

كان القتل الجماعي بحق آلاف الرجال عقب الاستيلاء على منطقة سريبرينيتشا الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة وكلهم من المسلمين البوسنيين من الصبيان حتى الشيوخ على يد جنود صرب البوسنة التابعين لـ «ملاديك»[124] هو العامل الذي قلب تفكير الغرب إلى التدخل العسكري القوي، وأخيراً إلى اتفاقية دايتون التي كان عليها إنهاء الحرب في البوسنة، وفي الوقت نفسه الكشف عن جريمة الحرب في كوسوفو.

أما في البوسنة وكرواتيا فقد قام ممثلو الصرب بشن الحروب الإقليمية. ولذلك استطاع ميلوزيفيتش أن يقدم نفسه في مفاوضات دايتون كحليف للغرب، ككفيل للمصالح الصربية «المعقولة» والذي استطاع أن يعيد القوى الأكثر راديكالية إلى التعقل وإلى اتفاق موثق. وفي الوقت نفسه كانت بلغراد

منذ البداية ليست فقط القوة التي تمارس للسياسة، بل أيضاً المنظمة للعمليات العسكرية، ومن ثم القوة المسؤولة عن حروب صربيا الكبرى.

وكان واضحاً للمراقبين الأبعد نظراً، ومنذ عقد اتفاقية دايتون التي كان عليها أن تنهي الحرب في البوسنة بشكل دائم، مباشرة، بأن ميدان المعركة سوف ينتقل بسرعة إلى كوسوفو؛ لأن دايتون لم تتطرق إلى مصير الأكثرية الألبانية في كوسوفو.

من هنا كان على سياسة عدم استخدام العنف التي اتبعتها الأغلبية الألبانية في المنطقة أن تتبدل بسرعة؛ لأن دايتون أبلغت رسالة واضحة:

أولاً: إن يوغسلافيا القديمة لم تعد موجودة، وثانياً: لم يعد الوصول إلى الأهداف الوطنية ممكناً بوسائل تخلو من العنف، بل باستخدام العنف فقط. وفي كوسوفو لم يعد الأمر يتعلق بحرب يشنها الصرب بالنيابة في دولة يوغسلافيا الاتحادية المتصدعة، بل كانت المنطقة أقرب إلى جزء معترف به دولياً وفي القانون الدولي من صربيا. وهنا تصرفت القيادة اليوغسلافية الصربية بمسؤولية جلية ومباشرة بنفسها، من خلال استخدام الجيش والبوليس الخاص والجهاز الأمني والمجموعات شبه العسكرية. لكن لم تختلف الطرق عن تلك التي تم استخدامها في كرواتيا أو البوسنة: فمن خلال الإرهاب الوحشي أُرغم السكان غير الصربيين على النزوح ومصادرة ممتلكاتهم وتخريب مؤسساتهم الثقافية ـ الدينية ورموزهم. ومن ثم تم تغيير الواقع الديموغرافي إلى الأبد. وقد سبق أن سار ميلوزيفيتش على السياسة نفسها في كوسوفو تجاه الأغلبية الألبانية، بعد أن عمد هؤلاء إلى السلاح للتحرر من الاضطهاد الصربي والانفصال عن صربيا.

فشلت أخيراً المفاوضات، التي لا حصر لها، بين ممثلين عن الولايات المتحدة والدول الأوروبية وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي مع بلغراد، فشلت أمام حقيقة أن ميلوزيفيتش لم يكن يرغب في حل سياسي؛ لأن انقطاع دورة الأزمة والحرب سوف يشكل خطراً مباشراً على سلطته وعلى حاشيته في صربيا، وبعد عقد سلم حقيقي ستصبح النتائج الكارثية وتكاليف سياسة العنف القومية التي اتبعها ميلوزيفيتش ظاهرة للعيان في صربيا، ولن يكون بمقدوره أن ينجو سياسياً ومدة طويلة من يمين الصدق. فاعتمد بدلاً من ذلك في كوسوفو على الاضطهاد الدائم للأغلبية الألبانية وبطرق وحشية. وفي حال بدأ الكوسوفيون بالتمرد العسكري، فقد كان جاهزاً لطردهم.

يجب على المرء أن يضع نتائج هذه السياسة أمام ناظريه: عشرات آلاف القتلى، وأعمال وحشية مرعبة، ومئات الآلاف من اللاجئين الذين أضافوا أعباء على الدول المجاورة، وبالتأكيد سوف يزيدون من عدم استقرار مقدونيا ذات التوازن الإثني الهش أصلاً.

إن تشريد الألبان من كوسوفو إلى ألبانيا ومقدونيا سوف يؤدي أيضاً إلى تدفق الشباب من اللاجئين إلى المعسكرات الموجودة هناك، والتي يمكن أن تشكل هدفاً لجميع أنواع الراديكالية، وبخاصة الإسلامية، والإجرام المنظم.

وعلى ضوء الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) وعلى تجارب أفغانستان وكشمير والشيشان وإرهاب القاعدة يتضح مدى الخطر الذي يمكن أن ينمو في معسكرات اللاجئين هذه، المليئة بالشباب الألبان المسلمين، على أوروبا.

بالتدخل الناجح لحلف الناتو في كوسوفو تم قطع الطريق على ربط جنوب شرق أوروبا بحزام الأزمات العربي ـ الإسلامي، الأمر الذي كان له أهمية فائقة بالنسبة لأوروبا، على الأقل بعد خريف عام 2001.

بالنسبة للتدخلات العسكرية للغرب في البلقان يتعلق الأمر بالدرجة الأولى بأهداف إنسانية، من أجل الحيلولة دون حدوث مجازر أخرى وأعمال وحشية مرعبة، ومنع تدفق اللاجئين من خلال مكافحة أسباب النزوح. بالتأكيد أدَّت أيضاً المشاركة المباشرة، لعشرات الملايين من مشاهدي التلفاز الغربيين يوماً بيوم بهذه الحروب ـ أي ما يسمى بتأثير محطة سي.إن.إن CNN ـ دوراً سياسياً يجب عدم الاستهانة به. بالتأكيد لم يكن الأمر يتعلق أبداً بمبدأ جديد للتدخل الإنساني، فقد تم التعويل طويلاً على سياسة التهدئة الخطيرة تجاه ميلوزيفيتش. وقد طرح خلال عشرسنوات من حرب التركة اليوغسلافية السؤال السياسي الأساسي، وهو فيما إذا كانت باستطاعة أوروبا في نهاية القرن العشرين الإقدام على مخاطرة وتحمل نتائج تشكيل دول قومية بأسلوب دموي وعلى ترسيم حدود بالقوة، ومن ثم النظر إلى هذه الحروب في يوغسلافيا السابقة دون أن تحرك ساكناً.

كان الجواب عن هذا السؤال ولا يزال، هو: لا.

إن الحروب لا تحل مشكلات إن لم تؤدِ، عن طريق القوة، إلى نظام سلمي جديد يتطلب من الوقت والجهد أكثر مما تتطلبه الحرب نفسها.

فالتدخلات الغربية في حروب التركة اليوغسلافية أنهت هذه الحروب بشكل دائم، لكن على حساب المسؤولية الغربية عن النظام الجديد على المدى الطويل، ومن ثم أيضاً الوجود الأمني طويل المدى للغرب في مجمل المنطقة.

يمكن للمرء أن يصف كوسوفو والبوسنة على أنها محميات أوروبية ـ غربية. لكن هناك فرق كبير بينها وبين المحميات القديمة. فلا بروكسل (أي الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو) ولا نيويورك (أي الأمم المتحدة) اتبعت في هذه المحميات مصالحها في مجال القوة أو الأرض، بل التزمت بسياسة التهدئة، التي ستقود هذه المحميات إلى التكامل في النظام السلمي الأوروبي القائم، ومن ثم في أوروبا التكامل.

فقط بوجود عسكري ومدني غربي طويل المدى، أصبح (عام 2001) من الممكن الحيلولة دون حرب مدمرة أخرى في إحدى الجمهوريات التي كانت من مكونات يوغسلافيا، بشكل وقائي، ألا وهي مقدونيا، وإرغامها على حل سياسي. هذه السياسة بالضبط هي التي كان من المفروض اتباعها قبل ذلك بعشر سنوات خلال عامي 1992/1991. طبعاً لم يكن هذا النجاح الوقائي ممكناً إلا لأن التدخل العسكري الغربي قام على ثلاثة عناصر من أجل نظام إقليمي جديد: خيار إستراتيجي، والتصميم العسكري ثم الاستعداد للانشغال بالموضوع على المدى الطويل.

الخيار الإستراتيجي هو المنظور المتعلق بكل منطقة البلقان وصولاً إلى أوروبا المتكاملة وإلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. من هذا المنظور دخلت سلوفينيا كأول دولة من الدول التي كانت جزءاً من يوغسلافيا عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وسوف تتبعها دول أخرى.

بالنسبة للتصميم العسكري للغرب، فقد وضع على محك التجربة من خلال وجود القوات المستمر، الذي أصبح لا يمكن الاستغناء عنه من أجل أمن واستقرار كل المنطقة. وقد أتاح الانخراط السياسي والإداري والاقتصادي والمدني الشامل للدول الغربية، وبخاصة للدول الأعضاء في

الاتحاد الأوروبي، تحقيق نجاحات كبيرة في البناء وخطوات متقدمة نحو الاستقرار، وذلك برغم الأخطاء والانتكاسات والعقبات التي برزت.

إن بلقان عام 2004 يختلف في نقاط مهمة إيجابية عن العلاقات في المنطقة نفسها خلال العقد المنصرم.

فالآن يتعلق الأمر بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من أجل الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي. ولم يعد الأمر يتعلق بتشكيل دول عن طريق القوة وترسيم حدود وحروب بين القوميات.

إن الإجرام المنظم يشكل الآن الخطورة التي يجب أن تؤخذ بالجدية أكثر من عودة التطرف القومي المستعد للعنف، بغض النظر عن جميع المسائل التي لا تزال مفتوحة وصعبة الحل في كوسوفو والمشكلات غير المحلولة في البوسنة. كما أن التوازن الإثني في مقدونيا ما زال هشاً ـ برغم الخطوات الإيجابية إلى الأمام ـ.

هناك تحدٍ سياسي إستراتيجي مشابه لما واجهته القوى الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عاد في التسعينيات للظهور ـ ولو بدرجة أقل ـ في البلقان: كان المطلوب عقب الهزيمة العسكرية التي لحقت بفكر قومي لا يقيم كرامة للناس، وعلى أساس ضمان أمن مستقر، إتاحة الإمكانية لعملية إعادة بناء طويلة المدى للمجتمعات والاقتصاديات المدمرة، ومن ثم لخلق نظام يقوم على الحرية والتخلي عن العنف والتسامح والديموقراطية وسيطرة القانون واقتصاد السوق الاجتماعي.

لم يكن السلام الدائم في أوروبا ليتحقق بصورة أكثر بساطة وأقل تكلفة لمجتمعات ديموقراطية. هذه هي صيغة الدرس المستوحى من الحرب ضد

الوحشية الهتلرية، ومن الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي وحروب التركة اليوغسلافية. فإذا ما أريد للسلام بين الديمقراطيات ومجتمعاتها المنفتحة أن يكون دائماً، فإن ذلك يتطلب نظاماً مشبعاً بالحرية، يقوم على موافقة كل المشاركين، ويساوي بين مصالحهم من أجل المنفعة المشتركة، وقادراً على الدفاع ضد الهجمات على هذا النظام الأمني.

أخيراً تصدمنا ديالكتيكية التاريخ بعد انتهاء الحرب الباردة وصدمة الحادي عشر من سبتمبر بحقيقة أن الرد الإستراتيجي على التحديات التوتاليتارية والقومية في أوروبا في القرن الحادي والعشرين، ينطبق على المستوى العالمي. فالإرهاب هو أولاً وبالدرجة الأولى ليس تهديداً عسكرياً، بل هو تهديد سياسي واجتماعي وثقافي ـ أخلاقي. يستهدف هذا الإرهاب الناشط على مستوى العالم، أولاً وقبل كل شيء، شكل المجتمع الحر والمتسامح للديموقراطية الغربية. إنه يريد ـ مثله مثل أي إرهاب ـ خلق الخوف والرعب ومن ثم استفزاز العنف المتّروي والأعمى للرد، ليصل إلى أهدافه الإستراتيجية في حرب استنزاف إرهابية بمزيد من الوحشية والبطش الذي لا يقيم حرمة للإنسان، عن طريق سلسلة من الهزائم التكتيكية.

إن الحرب على الإرهاب، كما هو ضد أي شكل من أشكال التوتاليتارية، لن يحسم إذاً فقط من خلال التفوق العسكري، بل وقبل كل شيء من خلال الأخلاق، والقيم المقنعة، والبدائل الاجتماعية الأفضل.

ولذلك أيضاً، فإن تمسك الغرب المتين بقيمه الأساسية هو الشرط الأساسي في هذه الحرب، لمقاومة ناجحة للإرهاب والعنصر الثاني هو نظام دولي يقوم على القيم المشتركة والتوافق والتعاون والمشاركة

في البناء، ليس نظام الإكراه أو قيام الإمبراطوريات العالمية. بل نظام يمكن أن يتيح لأكبر عدد ممكن من الدول ومواطنيها المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تشكيل عالم العولمة. والعنصر الثالث هو القرار السياسي الحازم والقوة العسكرية للقضاء على هذا الخطر التوتاليتاري الجديد للإرهاب وتدمير شبكاته وأيديولوجيته إلى الأبد. وباتحاد هذه العناصر الثلاثة في رد إستراتيجي يكمن هذه المرة أيضاً سر نجاح الديموقراطيات الغربية كما سبق أن نجح قبلاً في تعامله مع الأنظمة الشمولية التي قامت خلال القرن العشرين.

أما منْ يطالب الآن، بناء على التحدي التوتاليتاري الجديد للإرهاب الإسلامي، بتغير الإستراتيجية، الذي هو مجرد عودة تاريخية إلى سياسة القوة الأوروبية الكلاسيكية. ونظامها ضمن الظروف المتعولمة للقرن الحادي والعشرين، فإنه يستعد لنسيان هذه التجربة. أما إن كان ذلك سيبرهن على ذكاء وبعد نظر، وواعداً بنجاح دائم، فهذا أمر يمكن ـ وبحق ـ أن يكون مشكوكاً فيه.

الفصل الرابع

هوبس إزاء كانت -
« سخرية التاريخ الأمريكي»[125]

« وبذلك، فإن أمريكا هي بلاد المستقبل التي ستتجلّى لنا فيها ، في القادم من العصور، أهمية تاريخ العالم. هي البلاد التي يحنّ إليها كل من سئم مخازن التسليح التاريخية في أوروبا القديمة. ألم يقل نابليون: تزعجني أوروبا القديمة هذه».

ج.و.ف. هيغل[126]

وضعت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 موضوع النظام العالمي الجديد على رأس قائمة مواضيع السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين. وهذا لا يعني - حتى في ظروف العولمة الحالية - إلاّ طرح مسائل الحرب والسلم، والأمن العالمي والاستقرار الدولي، والنزاعات الدولية، مجدّداً على بساط البحث. لم يعد من الممكن تأجيل الإجابة الجدّية ذات التأثير العالمي عن هذه المسائل التي تؤجل منذ أكثر من عقد ونيّف، اللهم إلا إذا كانت القوى الدولية الرئيسة مستعدة لترتضي أو تطيق مغامرات أمنية تتعرض لها شعوبها ومؤسساتها الديمقراطية وتتحمل هذه المسؤولية. إن الإجابة عن هذه المسألة المركزية حول الشكل المستقبلي للنظام الدولي، ليست أمراً بسيطاً بالطبع، إن الإجابة عن هيكلية النظام السياسي العالمي

في المستقبل أمر شديد التعقيد. إننا نتكلم هنا عن تَحدٍّ تاريخي لا يمكن تحقيقه في أفضل الحالات، إلا بتجاوز صراعات وأزمات دولية شديدة.

وهكذا، فإن مسألة النظام الدولي الجديد القادم تشمل القوى العالمية واللاعبين الدوليين بالإضافة إلى التوجهات التنموية الإقليمية والعالمية الكبيرة. في المنظومة الدولية وفي الاقتصاد العالمي إلى جانب القوى المرحلية التاريخية المختلفة، التي قد تبعد عن بعضها أحياناً قروناً طويلة. إلى ذلك فإن المدة الزمنية التي تحتاجها الإجابة عن مسألة النظام الجديد في الواقع السياسي تتطلب عقوداً لاسنوات معدودات، ولذلك فإن الوصول إلى حلّ لهذه القضية يتطلب بُعد نظر إستراتيجي سياسي وقدرة على الصبر والجَلَد. وهكذا، كيف ستكون بداية التعامل مع مسألة عسيرة ومعقدة وبعيدة المدى كمسألة النظام العالمي الجديد؟ يستحسن أن تكون البداية من قمة هرم المنظومة الدولية، لأننا نتعامل، قبل كل شيء، مع السلطة وتحويلها إلى نظام سياسي دولي. وبذلك تكون مسألة النظام العالمي في المستقبل أولاً وقبل كل شيء آخر، مسألة دور القوة العالمية الوحيدة في النظام الدولي الحاضر، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

ليس دور القوة العالمية الوحيدة بالتأكيد المسألة الوحيدة التي يمكن الوصول عَبرُ إيجادِ حلٍّ لها، إلى المنظومة الدولية الجديدة في القرن الحادي والعشرين . ولكنها قطعاً إحدى المسائل الحاسمة: لأن قوة الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغت أبعاداً ليس لها سوابق في تاريخ البشرية. وسيكون بلا ريب ذا أهمية كبرى، مفهوم هذه القوة العالمية الوحيدة لدورها المستقبلي في النظام العالمي الجديد فيما يخص النزاعات والتهديدات المختلفة والمطالب السلطوية والمصالح والتحالفات والعداوات

الأيديولوجية والسياسية والمؤسسات والمعاهدات التي تؤثر على المنظومة الدولية وتعطيها من ثم شكلها وتسهم في بنائها.

يتجلّى البديل الأساسي واضحاً أمام الأعين: هل ستعد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها متعددة الجوانب؟ هذا يعني: هل ستعد الولايات المتحدة نفسَها القوة العالمية الوحيدة في النظام السياسي الدولي الحالي إلى جانب كونها جزءاً من هذا النظام وقواعده وقوانينه؟ هل ستخضع لهذا النظام كما تفعل الدول الأخرى وتشعر نفسها مرتبطة به وبقواعده وأسسه، بالرغم من وضعها المتفرّد البارز ودورها القيادي؟ هل ستستفيد الولايات المتحدة من هذا النظام وتعد نفسها جزءاً متكاملاً معه؟ أو أنها ستعد نفسها مفردة تقف خارج مجموعة قواعد هذا النظام الدولي؟ هل ترى الولايات المتحدة نفسها، بناءً على قوتها الإستراتيجية وقِمَمِها و «اختيارها التاريخي»، مختلفةً عن الآخرين، وتمثل «العالم الجديد» حقّاً، كأقدم ديمقراطية في العصر الحديث ومعقل الحرية الحصين، تعيش وفق قواعدها الداخلية الخاصة وتبني سياستها الخارجية وفق مصالحها الذاتية؟ أي كقوة لا تعيش عملياً وواقعياً ضمن المنظومة الدولية ولا تعد نفسها جزءاً منها، بل تتصرف كقوة خارجية عن هذه المنظومة، أو قل جانبية، تستخدمها وفق مصالحها وميزاتها السلطوية البراغماتية؟

هل ستسير الأمور حقاً نحو تقسيم ثنائي جديد للعالم؟ هنا العالم القديم مع منظمة الأمم المتحدة، الذي لا يستتر تحت تمسّكه بعدم المساس بمبدأ السيادة الدولية، من وجهة نظر أمريكية، وفي أنحاء واسعة من هذا العالم، إلا الدكتاتورية والاضطهاد والحقد والحروب والإرهاب والاسترضاء والفساد. ومن ناحية أخرى العالم الحديث الذي تخلت فيه

كل الولايات منذ ما يزيد على مئتي عام، عن سيادتها لصالح الاتحاد، وتوحدت سياسياً واقتصادياً وثقافياً تحت راية الولايات المتحدة الأمريكية. تلك الأمة التي تكونت من مهاجرين من كل أمم الأرض وشعوبها، ذلك الاتحاد السيادي الذي شكلته خمسون ولاية في القارة الأمريكية الشمالية، تخضع لإرادة سياسية واحدة يضعها رئيس منتخب ومجلسان منتخبان للنواب والأعيان، بالاستناد إلى إعلان الاستقلال والدستور، وبناءً على أسس ومبادئ لا على أعرافٍ وتقاليد وتاريخ. ألم يَسر هذا العالم الحديث منذ أيامه الأولى على أسس الحرية والعدالة ومبادئ الديمقراطية والملكية الخاصة والسعي نحو السعادة؟ ألم يَبْنِ على ذلك ازدهاراً يأخذ على المرء أنفاسه ويحقق صعوداً إلى مستوى القوة العالمية منقطعة النظير؟

هل يصح إذاً أن يخضع هذا العالم الحديث لأعراف العالم القديم وقوانينه؟ ألا يمكن أن يعرّض حرية حركته أو ربما حريته للخطر أو يفقدها في النهاية؟ ألا يمكن أن يتعرض للخطر أيضاً دور الولايات المتحدة الأمريكية التاريخي كحصن عالمي منيع للديمقراطية والحرية؟ أليست غالبية هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومعظم أجزاء القانون الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والتقييد الذاتي لسلطة الولايات المتحدة، في النهاية خطوطاً متعددة متشابكة يسعى أقزام النظام السياسي العالمي البائد ليقيدوا بها «جيليفر» التاريخ العالمي الذي اسمه الولايات المتحدة الأمريكية ويقمعوه أو يكبتوه بها؟ ألم تكن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر دليلاً واضحاً على ذلك؟

قد تبدو البدائل التي نفصلها هنا متطرّفة أو مبالغاً فيها. ولكن الخطابات السياسية والمقالات الافتتاحية والتعليقات السياسية والندوات

الإستراتيجية والمنشورات على جانبي الأطلسي، مليئة بهذه الأفكار الموضوعة بكل جدّية. صحيح أن كل هذه الأفكار والتصورات كانت موجودة قبل أيلول/سبتمبر 2001، ولكن تحليلات كهذه لم تكن توضع إلا حول الجماعات الهامشية من الأصوليين والمحافظين الجدد في التيار الرئيس البراغماتي للمحافظين في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن لذلك تأثير كبير على سياسة البلاد الرسمية. إلا أن الوضع تغير تماماً بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، إذ أصبحت تلك الجماعات الهامشية السابقة تمثل التيار الرئيس الرسمي. هاجم الإرهاب الحديث الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها، ولم يكن ذلك سبباً لِقَلْب التفكير الإستراتيجي والتفكير الذاتي للطبقة السياسية في البلاد وحسب بل كان ذلك أيضاً سبباً لانقلاب أهم في الحالة الشعورية السياسية الثقافية للأمة الأمريكية.

فقد كان المفهوم الديني الوهمي حول «الأرض الموعودة» أحد العوامل الأساسية في أساطير تأسيس الولايات المتحدة. ويعكس هذا المفهوم التجربة التي تكاد تكون خيالية، لعشرات الملايين من القادمين من العالم القديم والذين خلّفوا وراء ظهورهم كل الحروب والاضطهاد وكل البؤس والجوع وكل الأمور الأخرى التي كانوا يعانون منها في بلدانهم الأصلية، بمجرد أن وطئوا الأرض الأمريكية[127] إلى ذلك فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية لأجيال عديدة من اللاجئين والملاحقين سياسياً هي الأرض الموعودة التي تعني لهم الحماية والحرية والسلام والازدهار. هذه التجربة الوهمية التي تتمثل في تمثال الحرية القائم في مرفأ نيويورك. كانت هذه «التجربة الأمريكية» صحيحة حتى بدايات عصرنا الحاضر، إذ كانت القارة الأمريكية الشمالية مترامية الأطراف وقليلةَ السكان

ومحاطة بالأطلسي والهادي، بالإضافة إلى المحيط المتجمد الشمالي، بعيدةً كل البعد عن نزاعات المناطق الأخرى من هذا العالم. فقد كانت كل الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، باستثناء حروب الحدود في القرن التاسع عشر، وبعد نهاية الحرب الأهلية سنة 1865، خارج حدودها، لا بل فيما وراء المحيطين الكبيرين.

تجربة غير اعتيادية تعصف بمشاعر الأمن الذاتية لكل الأمة الأمريكية، حتى تصل إلى أعماق الذاكرة الجماعية. إنها حقيقة أنّ شكلاً جديداً من الحروب، يتمثل في الضربات الإرهابية غير المتكافئة التي استطاعت أن تتجاوز المحيطين الكبيرين وتخترق الحدود: لتصل إلى أهدافها في مراكز حساسة من البلاد وسكانها. هذه القوة العالمية الوحيدة التي لا تستطيع أن تقف عسكرياً أمامها أي دولة أخرى أو حتى ائتلاف مُعادٍ لها، وذلك لقدراتها الإستراتيجية اللانهائية ولتفوقها التقني الواضح، هذه الأمة التي هي أقوى أمة لا في الحاضر وحسب بل في التاريخ أيضاً، تجد نفسها الآن وقد طالها الإرهاب في عقر دارها بوسائل بسيطة ولكن لها قوة التدمير الشامل. وهكذا أصبحت هذه «الأرض الموعودة» البعيدة عن نزاعات العالم وأحقاده، فجأة أرض معركة لا مثيل لها في كثير من بقاع الأرض الأخرى لا في الحاضر ولا في الماضي. وقد شكلت هذه الحقيقة صدمة عاطفية ـ إستراتيجية، قلبت جذرياً رؤية غالبية الأمة من صفوة الشعب وسواده، حيال هذه التهديدات والأزمات التي تجتاح العالم.

وهكذا وجدت هذه القوة العالمية نفسها تحت نيران هجوم عنيف ووجب عليها أن تدافع عن نفسها إزاء هذه التهديدات الجديدة الفعلية لأمنها القومي، وتخرج من ظلمة هذه «الحروب» الإرهابية الصغيرة إلى العالم

مقتنعة أن الهجوم خير وسيلة للدفاع[128]. فمن تهاجم؟ وأين تهاجم؟ من هو العدو وضد من ستتوجه في هجومها؟ ما هي أهداف هذه الحروب؟ وبأي إستراتيجية وتكتيك وسلاح ستنفذ هذه الحروب؟ وأي أبعاد مكانية وزمانية ستفتحها هذه «الحرب ضد الإرهاب»؟[129] كان الشيء الوحيد الثابت الذي ظهر سريعاً، أنّ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لن تصبر في المستقبل على أي أخطار معنوية أو تسمح بهجوم جديد بالطائرات على بروج البناء العالية في المدن الأمريكية الكبرى لتنفيذ عمليات قتل جماعي إرهابي، أو ربما بحصول عمليات إرهابية إجرامية قد تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل.

لم يَعنِ ذلك من ثم أقل من عزم الولايات المتحدة على مكافحة أسباب هذا الخطر الإرهابي بشكل مباشر؛ حتى تتخلص من هذا الخطر نهائياً باستخدامها لقوتها العسكرية الهائلة أوّلاً. كان التحديد المكاني لهذا الخطر واضحاً: فأسبابه موجودة بشكل واضح في الشرقين الأدنى والأوسط، في حزام الأزمات الإسلامي العربي. وهكذا بدا جليّاً أنّ الولايات المتحدة لا يمكنها ولا تريد أن تقبل الوضع القائم الخطير بالنسبة لها في الشرق الأوسط، وهذا يعني أنها ستستخدم كل طاقاتها وإمكاناتها الإستراتيجية؛ حتى تغير هذه الحالة الراهنة. لذا كانت النتيجة الإلزامية لإستراتيجية السياسة الأمريكية، التي كان شعارها بكل بساطة «لا حادثة مماثلة للحادي عشر من أيلول/سبتمبر بعد الآن»، هي أن القوة العظمى العالمية الوحيدة ستغير سياستها الخارجية التوازنية الرامية إلى الحفاظ على الوضع القائم، إلى سياسة خارجية ثورية ترمى إلى قلب الوضع القائم في هذه المنطقة بشكل جذري.

«لا نستطيع أن ندافع عن الولايات المتحدة وعن أصدقائنا بأن نأمل بحصول الأفضل. كما لا نستطيع أن نثق بكلمة أولئك الطغاة الذين يوقعون رسمياً على معاهدات عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ثم يخرقونها منهجياً. وإذا انتظرنا حتى تصبح هذه التهديدات حقيقة واقعة يكون الانتظار قد طال بنا أكثر مما ينبغي. فالدفاع عن الوطن وصد الصواريخ المعادية جزءٌ أساسي من أمننا وأولية حاسمة للولايات المتحدة. ولا يمكن أن نكسب الحرب ضد الإرهاب من موقع الدفاع مطلقاً. يجب أن ننقل المعارك إلى أرض العدو ونفسد عليه خططه ونقاوم أخطر التهديدات قبل أن تصبح حقيقة واقعة. فالعمل والإقدام هو الطريق الوحيد للوصول إلى الأمن في هذا العالم الذي نعيش فيه». هذا ما قاله الرئيس جورج دبليو بوش في كلمة له في وستبوينت في بداية صيف سنة 2002[130]. ولا عجب بعد سماع كلمات الرئيس الأمريكي الواضحة هذه أن نرى بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، تحوُّلاً عميقاً في السياسة الخارجية لقوة عالمية محافظة إلى أخرى ثورية[131]. لقد كانت هذه الخطوة ولا تزال، ذات نتائج بالغة، ليس للولايات المتحدة الأمريكية فقط، وإنما لكل المنظومة الدولية ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين.

ليس الانتقال من سياسة خارجية محافظة إلى سياسة ثورية، أمراً جديداً في تاريخ الولايات المتحدة. بل على العكس، فقد نشأت هذه الدولة على التقاليد التي لا تزال حيّة حتى اليوم، والتي كانت أساس الثورة الديمقراطية الأولى في العصر الحديث بقيمها وتفاؤلها السياسي. ولم تتخلَّ الأمة الأمريكية مطلقاً، سواءً في سياستها الداخلية أو الخارجية، عن مطلب يبدو، من وجهة نظر أوروبية، مثالياً لا بل خيالياً. «إذا كان هناك

من أمرٍ حفّز أمريكا، فهو الاعتقاد الراسخ بأنّ تجاوز التاريخ أمر ممكن وأنّ العالم إذا أراد السلام حقّاً، فما عليه إلا أن يتبنّى الأسس الأخلاقية للولايات المتحدة.[...] كما أثبتت المسيرة الأمريكية خلال السياسة العالمية، أنّ الإيمان أقوى من التجربة»[132]. إنها واحدة من حالات سوء الفهم النموذجية الأوروبية لأمريكا منذ صعودها إلى موقع القوة العظمى كوريثة «لائتلاف مترنيخ المقدس» الإصلاحي في النصف الأول من القرن التاسع عشر في أوروبا. العكس كان ولا يزال هو الصحيح. لقد برهنت أمريكا بالتأكيد، بعد أن أصبحت قوة عظمى، مرات عدة على رضاها وقبولها للوضع الراهن ودافعت عنه بكل الوسائل. ولكن وجهة النظر هذه لا تعبر إلا عن نصف الحقيقة على الأغلب فيما يخص السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال تعمل في التطبيق العملاني السياسي والحضاري والاقتصادي والاجتماعي، أحياناً كثيرة ضد الوضع الراهن. لقد مارست هذه الدولة سياسة خارجية تسعى لتغيير الحالة الراهنة بتطبيقها لمبدأ مونرو ضد القوى الأوروبية الاستعمارية في حينه وفي مواجهة هتلر والإمبراطورية اليابانية وفي رفض الاستعمار الأوروبي وفي مراحل طويلة من الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي. وبالرغم من سياسة المصالح في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال والخطأ الكبير في فيتنام، وبالرغم من سياسة تخفيف حدة التوتر في السبعينيات من القرن الماضي تجاه الاتحاد السوفييتي، فقد بقي الانتقال إلى سياسة خارجية تقلب الأوضاع الراهنة رأساً على عقب، خياراً واقعياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[133].

لا تتضح عواقب هذه التغيرات الشاملة في التوجهات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بشكل فعلي وشامل، إلا بعد أن تتم الإجابة عن مدى التغيير الذي طرأ على «أساسيات» الديمقراطية الأمريكية. بأسلوب آخر في السؤال: هل حقيقة وصول هذه الحرب الجديدة في القرن الحادي والعشرين إلى عقر دار الولايات المتحدة والقضاء على حصانتها خلف محيطين كبيرين، قد خلّفت صدمة عابرة فقط، أم أن هذه التجربة ستترك أثراً دائماً على المجتمع الأمريكي وبنيته السياسية وتغير طابع الولايات المتحدة وخصائص ديمقراطيتها ومن ثم تغيير تقويمها لنفسها ورؤيتها للعالم تغييراً دائماً؟. في أي اتجاه ستتحرك الولايات المتحدة إذاً؟ وبالإجابة عن هذه الأسئلة يرتبط تطور ما يسمى اليوم «الغرب». وليست هذه الإجابات مهمة جداً لأوروبا ولمستقبل العلاقات الأطلسية وحسب وإنما هي أيضاً في غاية الأهمية لحلفاء أمريكا الآخرين وللنظام العالمي القادم، وبذلك لمنظومة الدول الشاملة. ومما يزيد في صعوبة الإجابة عن هذه الأسئلة، حقيقة أنّ الإجماع حول السياسة الخارجية، الذي كان عامل تماسك بين تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية[134] المختلفة، في أثناء عقود الحرب الباردة، قد انتهى مع نهايتها ولم يحلّ محلّه حتى الآن عامل ترابط أو تماسك جديد آخر.

تطوّرت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية في حالة من التناقض بين توجّه داخلي منعزل على نفسه وممتد على مدى القارة الأمريكية الشمالية من ناحية، وبين اتّباع مذهب التدخّل المبني على قاعدة أخلاقية، لا يحدد السياسة الخارجية للبلاد وفق مصالحها وحسب وإنما أيضاً على أسس القيم الدولية والأخلاقية وعلى الوعي بالرسالة

التي أتت بها الثورة الأمريكية، وبين هذين المذهبين ـ مذهب الانعزالية ومذهب التدخّل ـ تحركت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال تتحرك حتى اليوم بحركة نوّاسية. «لقد قامت الشخصية الفردية الاستثنائية التي ادّعتها الولايات المتحدة لنفسها طيلة تاريخها، إلى مبدأين متضادين في السياسة الخارجية: أولاً تستطيع أمريكا أن تعتدّ بقيمها على أفضل وجه فيما إذا أوصلت الديمقراطية في البلد ذاته إلى حالة من الكمال لتصبح منارة لبقية العالم. وثانياً ترى أمريكا نفسها، بناءً على هذه القناعة بقيمها، مُلزمةً بالقيام بحملات حول العالم. وبين الرغبة في الحفاظ على ماضٍ سليم والرغبة في مستقبل يسعى إلى الكمال، تجد أمريكا نفسها متأرجحة في التفكير بين مذهب العزلة والشعور بالواجب»[135].

وهكذا تطور دور هذه القوة العظمى منذ الحرب العالمية الأولى من خلال جدلية هذا التناقض بين العزلة والتدخل. إلا أنه كان للسياسة الداخلية المسيطرة قاعدة قوية تكبح جماح السياسة الخارجية. فلا الشعب الأمريكي ولا حضارة البلاد وتقاليدها الديمقراطية تتناغم أو تتوجه نحو الإمبريالية، ولا تزال هذه الدولة حتى اليوم، بالرغم من دورها التاريخي الفريد كقوة عظمى، تتوجه بغالبية مواطنيها نحو الداخل. وقد حالت هذه الجدلية الأمريكية المميّزة في التقاليد السياسية الخارجية بالذات دون أن تؤدي السلطة الهائلة المتنامية للولايات المتحدة الأمريكية في أي مدة من الزمن، إلى تأسيس إمبراطورية فعلية بسيطرة مباشرة. وعوضاً عن ذلك فقد بسطت القوة العظمى سيطرتها على العالم بشكل ذكي عن طريق سياسة الأحلاف البارعة التي حاولت، بكل صبر وتجلّد، أن

تصل إلى ضمان مصالحها عن طريق ربطها بمصالح الشركاء الأضعف والأصغر على قاعدة جماعية(136). ليس بلوغ المصالح بشكل مباشر وبكل تصميم، بغريب على الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك ففي كل مكان حاولت فيه السياسة الخارجية الأمريكية أن تخرج عن مبدأ السيطرة الذكية وتحقق مطالبها بالسيطرة العسكرية، سرعان ما كانت تتخبط في مشكلات وأزمات كبيرة وصلت أحياناً إلى حد الهزيمة المنكرة. وليس الرأي العام الأمريكي حتى اليوم، مستعداً لتقبّل التوجّهات الإمبريالية، المستمرة بالرغم من التنامي الهائل لقوة أمريكا.

يمكننا إلى حد كبير وببعض الحق، أن نصف الديمقراطية الأمريكية «بالجمهورية الإمبريالية»(137)؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل قوة عالمية عظمى بلا منازع بسلطتها وبوضعها الاستثنائي. فالولايات المتحدة الأمريكية لا تمارس سلطة مباشرة خارج القارة الأمريكية الشمالية ـ عدا بعض الاستثناءات القليلة ـ ولكنها تعتمد على سيطرتها بوساطة القوة(138). وعلى خلاف الإمبراطوريات التقليدية، فلم يكن تأسيس هذه القوة القارّية تحت اسم الولايات المتحدة الأمريكية، وِفْقَ قواعد السيطرة الإمبريالية التي تعتمد على قوة مركزية شاملة، وإنما كان بناء هذه الدولة وفق مبادئ الاتحاد الديمقراطي بين جمهوريات حرة ومتساوية اجتمعت في دولة اتحادية على أساس من المبادئ والمؤسسات المشتركة يجمعها دستور واحد يحترمه الجميع. نستطيع بالتأكيد أن نعد الامتداد القاري وتطور القوى والجهد الذي بذلته الولايات المتحدة، صفاتٍ إمبريالية، إلا أن المبادئ الأساسية التي تأسست هذه الدولة عليها لا يمكن عَدُّها إلا معاكسة لكل ما هو إمبريالي(139) «فنحن الأمريكيين قد تربّينا على مفاهيم العداء

للتقاليد الإمبريالية والعسكرية. فآباؤنا وأسلافنا أتوا إلى هذه البلاد؛ هرباً من الظلم والفساد وسياسة القوة في الممالك والإمبراطوريات الأوروبية... والقوة العالمية تعني للأمريكيين منذ زمن بعيد، السيطرة على الشعوب الأخرى وإخضاعها لمشيئتها ضد إرادتها. وهذه هي النظرية المعاكسة لكل المثُل والقيم التي تأسست عليها أمريكا، وهي جوهر الفساد في العالم القديم، الذي كان يأمل الأمريكيون أن يذهب أدراج الرياح في ضوء نهجنا ومُثُلنا»[140].

ولهذا السبب بالذات لا يخطر للمرء أن يتكلم عن إمبراطورية أمريكية، على عكس ما هو الحال عليه بالنسبة لروسيا أو الصين، ولكن الكلام يكون عن «اتحاد» أمريكي. وقد قال أليكسيس دو توكفيل باقتضاب: «الولايات المتحدة دولة اتحادية وليست جمهورية فقط»[141] فمساحتها الواسعة الشاسعة والتركيز الهائل للقوة، بالإضافة إلى طابعها ذي التنوع الأممي، هي بالتأكيد ثلاث من خصائص الإمبراطوريات، ولكن الصفة الحاسمة في هذا المجال هي في مبدأ الحكم في هذه الدولة، بمعنى أن هناك مركزية إمبريالية في الممارسة المباشرة للسلطة[142]. وفي هذه المسألة الأساسية من مبادئ الحكم تظهر الهيكلية المتضاربة تماماً مع نفسها، للولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا نظرنا إلى نشوء بعض الإمبراطوريات المهمة في التاريخ من وجهة النظر هذه، فإننا نتبيّن ثمن الإمبراطورية سريعاً وبشكل جليّ: فهو الاحتلال والاستعباد. ففي التاريخ القديم فشلت أثينا في الحرب البيليبونية في محاولتها لفرض هيمنتها على الإغريق كلهم، وهذا ما نجحت فيه مقدونيا بعد عدة عقود، تحت حكم فيليب الثاني وابنه الإسكندر. واستطاع

الإسكندر الكبير بعد سنوات قليلة، أن ينتصر على الإمبراطورية الفارسية ويضع أسس إمبراطورية مقدونية ـ هيلينية لم تعمّر طويلاً، ولكنها امتدّت من بلاد الهيلينيين إلى مصر وإلى نهر الهند. وبموازاة ذلك نهضت مدينة روما في القسم الغربي من العالم القديم، واستطاعت بدايةً أن تسيطر على إيطاليا، ومن ثمّ أخضعت لهيمنتها منطقة البحر المتوسط وأوروبا الغربية بأسرها؛ لتبقى «الإمبراطورية الرومانية» هذه موحدة لقرون عديدة. كذلك الأمر بالنسبة للإمبراطورية الصينية التي أخضع قيصرها الأول من سلالة ـ شين ـ الحاكمة، سنة 221 ق.م. الممالك الست التي كانت قائمة آنذاك، إلى سلطته بكل وحشية ووحّدها في إمبراطورية واحدة، كنشوء كل الإمبراطوريات الأخرى في تاريخ الإنسانية. مع ذلك، فهناك بعض الإمبراطوريات التي نشأت نتيجة سياسة مصاهرة العائلات الحاكمة وكان اعتمادها أقل بوضوح، على العنف والسيطرة كإمبراطورية آل هابسبورغ التي دامت طويلاً. ومن الطبيعي أن سياسة حكيمة للمصاهرة تتكامل مع الإستراتيجية الإمبراطورية من هيمنة واستعباد وتساعدها على استخدام أقل لسياسة القوة، لكنها لا يمكن أن تكون عوضاً عنها أو بديلاً لها.

كانت الإمبراطورية - ولا تزال - تعني السيطرة وإخضاع الشعوب وضمّ بلاد واسعة تحت وحدة سياسية مهيمنة تستخدم العنف والقوة. ولم يحدث مرة أن ارتبطت أي إمبراطورية في التاريخ بأفكار الحرية والمساواة؛ لأن هذه الأفكار تعني معارضة مبدئية وأساسية لسياسة القوة التي تفرضها كل إمبراطورية. وقد حاول نابليون أن يتجاوز هذا التناقض ولكن فشله في ذلك كان ذريعاً، فالحرية والمساواة والرغبة الحرّة بالانضمام إلى وحدة أكبر على أسس دستورية، هي كلها مبادئ مناقضة للمفهوم الإمبريالي.

والولايات المتحدة الأمريكية بالذات تعتمد على هذه الأسس والمبادئ. كما يمكننا أن نتبين مدى شدة الصدمة بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على خلفية أن مثقفين من المحافظين الجدد[143]، وفي سياق هذا التغير الحاسم في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، قد عدُّوا «الإمبراطورية» الأمريكية نتيجة إستراتيجية للتطورات التي شهدتها القوة الأمريكية ووضعتها في مركز اهتماماتها وتحليلاتها. ولكن من يعرف التاريخ الأمريكي يعرف مدى عدم معقولية فكرة الإمبراطورية الأمريكية. وحتى لو تركنا الأبعاد الجغرافية والسياسية الهائلة لهذه الإمبراطورية جانباً، والتي إن تحققت فلن تضم أقل من ستة مليارات من البشر وما يقرب من مئتي دولة، فإن هذا الاتجاه في التطور يتطلب أولاً انقطاعاً جذرياً مع المبادئ المقدسة للديمقراطية الأمريكية. فمن ناحية، يقول الواقعيون: إن مجرد فكرة هذه القطيعة مع الأسس الديمقراطية للولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز كل الأوهام السياسية التي لا قرار لها وتستقر بعيداً عن الواقع الملموس. إلا أنّ المتشائمين يقولون من ناحية أخرى: إن روما ـ القدوة الرائعة ـ قد عايشت قطيعة من هذا النوع في تاريخها قبل أن تقف الإمبراطورية الرومانية على قدميها.

فلنتابع للحظة أخرى، فكرة الإمبراطورية الأمريكية، إذ إن روما ابتدأت مسيرتها الإمبراطورية أيضاً كجمهورية. وقد أدّت الفتوحات الخارجية إلى هزّات داخلية جذرية في جمهورية روما، فقد وقعت المؤسسات النامية في الجمهورية تدريجياً في مآزق خطيرة تفجرت في عدد من الحروب الأهلية التي دمرت الجمهورية في النهاية، وقادت إلى شكل سلطوي سياسي جديد في روما، ألا وهو إمبراطورية القياصرة. وهكذا لم يعد هناك دور للمواطن

العادي وللمؤسسات التقليدية الجمهورية السابقة في السيطرة على مقدّرات روما، بل تولت ذلك الجيوش الفاتحة المنتصرة وقوادها. وهكذا انتقلت الجمهورية الرومانية عبر صدامات دموية إلى قيصرية عسكرية، حيث استلم القائد المنتصر زمام الأمور أخيراً وأصبح الحاكم الأوحد الذي عدَّ نفسه «إمبراطوراً في إمبراطوريته» التي كان الجيش يحميها ويوسعها بفتوحاته. وهنا، على أبعد تقدير، تنتهي القواسم التاريخية المشتركة بين النفوذ الحالي السياسي لأمريكا وبين الإمبراطورية الرومانية، في الفضاء السياسي.

كتب بيتر بيندر في مقارنته الرائعة بين تاريخ روما القديم وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحاضر، يقول: «لقد وصلت أمريكا الآن إلى الدرجة الأولى من نفوذها العالمي. فهي تستطيع أن تقوم تقريباً بكل ما تريده برغم احتجاج أكثر من نصف العالم، وحتى الدول العظمى ليست قادرة على أن توقفها عن ذلك. أما الدرجة الثانية من النفوذ العالمي التي وصلت روما إليها، فلا تزال أمريكا بعيدة عنها: فهي لا تستطيع أن تُلزم الجميع بالقيام بما تريده. وليست الولايات المتحدة قادرة على إنشاء إمبراطورية كالرومانية، فالسلم الأمريكي لا يعود إلى تاريخ يمتد إلى قرون عديدة كما كان السلم الروماني. أما إذا كان ممكناً إطلاق تسمية الإمبراطورية أو الاكتفاء بتسمية القوة العظمى، على هذه القوة الهائلة التي تمتلكها أمريكا، فهذا يتعلق بالأمريكيين وفهمهم لأنفسهم وسلوكهم في المستقبل، كإمبرياليين أو كقوة عظمى تفرض نظامها على العالم»(144). ولكن حتى النماذج الإمبريالية الناجحة والمعتدلة في التاريخ المعاصر، كالإمبراطورية البريطانية، ما كانت لتخطر على بال لو لم تجرِ تغييرات جذرية على أسس الديمقراطية الأمريكية، ناهيك عن تنفيذها عملياً.

تختلف الولايات المتحدة جوهرياً عن غيرها من الدول أو الممالك العظمى في أسسها السياسية الاجتماعية. فهذه الأمة لم تؤسس على شرعية نمت وأتت من ظلام التاريخ عبر قرون طويلة، وإنما نشأت عن عملية تأسيس سياسية دينية تربط بين الإيمان والعقل والتطهّرية المتزمتّة والتنوير. لا بل أكثر من ذلك، فقد تأسست الولايات المتحدة عن عمد مغايرة لمبدأ العالم القديم وللشرعية التاريخية ولمبدأ الشرعية السلطوية الأوروبية التاريخية. لذلك كانت أكثر ارتباطاً من كل الدول الأخرى ذات القاعدة التاريخية، بالقدرة على التكامل فيما بين متطلبات تأسيسها الأخلاقية الدينية. فالجمهورية الأمريكية هي دولة تسيطر عليها الحكمة والعقل وترتكز على القيم الديمقراطية والتنوير، بمعنى الحرية[145]، وكذلك على مبادئ المذهب البروتستانتي، بَلْ قُلْ الديانة المسيحية[146]، وليس على الشرعية التاريخية.

لذلك، فإن توجُّه الفكر السياسي في الولايات المتحدة نحو القيم ومفهوم الأمة، أقوى بكثير من الفكر التاريخي. وعملية التأسيس هذه القائمة على الدين والعقل، تحث الضمير الأمريكي لاستخدام كل طاقاته: لتكون هذه الأمة مختلفة عن كل الأمم الأخرى. وفي الحقيقة، فإن قناعة الأمة الأمريكية بكونها أمةً «مختارة»، تجد أسسها العملية في عملية التأسيس هذه[147]. فإذا حدث وتخلّت الولايات المتحدة عن قيمها الأساسية لصالح إمبراطورية تعتمد على سياسة القوة، وهذا لن يحدث إلا في ظروف اضطرارية، فإنها تكون قد تخلّت عن نفسها، ومن ثم تكون قد وضعت قدراتها التكاملية في الداخل وقدراتها القيادية في الخارج، جدّياً في مهب الريح[148].

لقد كان مؤسسو الأمة الأمريكية واعين منذ البداية لهذه الأخطار التي تتمثل في عودة عن المبادئ السياسية الدينية التي اختطتها هذه الأمة لنفسها. لم يجعل جون وينثروب[149]، أول حاكم للمستعمرة الإنكليزية ماساتشوستس، «المدينة على التلّ»[150] فقط، أسطورة التأسيس الأمريكية، وبذلك أيضاً قواعد الإحساس بالتفوق على الآخرين والشعور باختيارهم على غيرهم «القدر الواضح» [151]، وفق النموذج الإنجيلي، وإنما أشار أيضاً في البدايات الأولى لما أصبح لاحقاً الولايات المتحدة، إلى عدم القدرة على التخلّي عن الواجبات الناتجة عن ذلك تجاه هذه «الأمة الجديدة المميزة»:

«...وبناء على تفاهم متبادل، ومن خلال عناية إلهية خاصة وبموافقة كنائس السيد المسيح، يتم الكشف عن مكان للتعايش والاجتماع تحت شكل حكومي مناسب دنيوياً وكنسياً. ويجب أن يتقدم الاهتمام بالأمور العامة في مثل هذه الأحوال، على كل الاعتبارات الخاصة؟!.

وإذا أعطى الله أمراً فإنه يطلب الحفاظ عليه بكل دقة. وهكذا تتمثل الأمور بيننا وبين الله. ومن أجل ذلك أخذ علينا عهده.[...] ولكن إذا أهملنا بعض المواضيع، التي هي الأهداف نفسها التي طرحناها، وخالفنا الإله وسقطنا إلى الدرك الأسفل وبعنا أنفسنا إلى هذه الدنيا الزائلة وانسقنا وراء شهواتنا ورحنا نسعى لتحقيق أمور كبيرة لنا ولأولادنا، فلا شك أن الربّ سيغضب علينا وينتقم من شعب كهذا حنث بعهده، ويجعلنا ندفع ثمن خُلفِنا بهذا العهد.

وهكذا، فإن الطريق الوحيد للنجاة من هذه العاقبة وأن نسعى لتأمين ذريتنا، هو أن نتّبع طريق ميشا، بأن نستقيم في عملنا ونحب الرحمة

ونتواضع لله عز وجل. ويجب أن نكون في هذه العملية رجلاً واحداً. وهكذا نستطيع الحفاظ على الرباط بين العقل والسلام. وهذا مدعاة لسرور الرب بكونه إلهنا وإقامته بيننا لنرى المزيد من حكمته وقدرته ووجوده وحقيقته، أكثر مما كنا نعرف من قبل. وسنكتشف أن إله إسرائيل بيننا إذا استطاع عشرة من رجالنا التغلّب على ألف من أعدائنا، وسوف نمجدّه ونحمده؛ حتى يقول رجال الأجيال القادمة: إن الربّ خلقهم كأولئك الموجودين في «نيو إنغلاند»، إنكلترا الجديدة. ويجب أن نضع أمام أعيننا أننا نستطيع كمدينة فوق تلّة، حيث تتركز أعين الناس علينا وعندما نتصرف أمام إلهنا بغير وفاء فيما أخذ عهدنا عليه ونجعله بذلك يحرمنا من مساعدته، نصبح حينذاك أسطورة أو اسماً لامعنى له أمام العالم بأسره. وبذلك نفتح أفواه الأعداء للكلام بالشر عن الطرق التي تقود لله تعالى وعن كل المؤمنين به. ونسبب الخجل للكثير من عباد الرحمن المؤمنين فيحولون صلواتهم شتائم علينا، حتى نخسر بلادنا التي نتحرك عليها»[152]*.

ويمكننا أن نتعرف على مدى قوة تأثير أساطير تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية حتى اليوم من حقيقة أن الرسالة التي قدّمها جون وينتروب منذ أمد طويل، لا تزال ترن في الآذان حتى اليوم، بالنظر إلى التحديات المزدوجة للولايات المتحدة عبر موقفها القطبي الواحد وتهديد الإرهاب لها.

ومن الواضح أن كل نظريات ما يسمى «الإمبريالية الليبرالية»[153] متأثرة بالقوة الهائلة للولايات المتحدة ولموقفها الفريد الذي لا يجاريها فيه أحد، وتتجاوز الولايات المتحدة بذلك سريعاً كل الأسباب التاريخية

* هذا الكلام فيه من الجرأة على الله - عز وجل - ما فيه. وهو يعبر عن معتقد الكاتب غير الصحيح (المصحح).

لانهيار الإمبريالية الأوروبية: أي امتداد القومية الأوروبية وعولمتها، هذه القومية التي أثبتت أنها أقوى قوة تاريخية تجاه الإمبراطوريات. وقد فشلت الإمبريالية الأوروبية بسبب جدليّتها الباطنة بين السيطرة وحرية تقرير المصير. فأوروبا لم تصدّر في حقبتها الإمبريالية قوتّها وسيطرتها وحسب، وإنما صدّرت أيضاً أفكار السلطة الشعبية وتقرير المصير ومُثُلَهما العليا. وقد أدّى هذا التناقض الباطن في الإمبريالية الأوروبية الحديثة بين الواقع الاستغلالي والمُثُل الديمقراطية التنويرية، إلى تصدير القومية الثورية، التي انتشرت في كل مكان في أوروبا، بدءاً من الثورة الفرنسية الكبرى. أما بعد سنة 1917 فقد تبنّت حركات التحرر المعادية للإمبريالية، تدريجياً أفكاراً اشتراكية ـ شيوعية، ولم يكتفوا بذلك بل انضموا أيضاً إلى الشيوعية العالمية الثالثة؛ لأن الاشتراكية الثورية اتجهت، قبل كل شيء، إلى مناهضة الإمبريالية الأوروبية. وقد بقيت هذه الحركات المناهضة للإمبريالية، والتي تكافح لنيل حق تقرير المصير وسيادة شعوبها، حركات قومية ثورية حتى بعد انتصارها. وقد أدّت جدليّة الإمبريالية الأوروبية هذه، خاصة في الدول التي كان لها سابقاً تقاليد الدولة السيادية، أي في آسيا، إلى ظهور أول حركات التحرير القومية الثورية الناجحة. هذا بالإضافة إلى الخسارة العسكرية للإمبريالية الأوروبية في الحرب العالمية الثانية ضد اليابان، هذه الخسارة التي أظهرت لشعوب المستعمرات الأوروبية الضعف العسكري وأبطلت أسطورة عدم القدرة على هزيمة الإمبريالية الأوروبية.

لذلك، فمن المرجح أن إمبريالية أمريكية «ليبرالية» سوف تجد نفسها على الأغلب، قبالة قومية ثورية مكافحة، في كل مكان تعتمد فيه

على استخدام القوة العسكرية المباشرة لتنفيذ مطامعها بالسيطرة، وسيكون احتمال الخسارة، حتى بالنسبة للقوة العظمى الوحيدة، احتمالاً عالياً جداً. إن عولمة القومية الثورية ليست نتيجة الإرث الأوروبي في العصر الحديث، بل إن عولمة القيم الديمقراطية تعود غالباً ـ باستثناء الهند ـ إلى التقاليد الأمريكية. وبخلاف الإمبراطوريات الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن أمريكا مقيّدة إلى حدّ بعيد اليوم في استخدام قوتها العسكرية الساحقة؛ لأن استخدامها في الوقت الحاضر يخضع إلى ضرورات تشريعية مختلفة تماماً. ويزيد من ذلك أيضاً بشكل مثير، سرعة وصول التقارير الإخبارية العالمية إلى كل أنحاء المعمورة، والاتصالات الحديثة وخاصة القوة الهدّامة لشبكة الإنترنت. وهكذا، فإن إخضاع الشعوب الأخرى باستخدام البطش والقوة العسكرية المتفوقة دون أي مبالاة، لم يعد احتمالاً سياسياً واقعياً؛ لأن شرعية هذا الأسلوب قد أُلغيت مبدئياً بسبب عولمة القيم الغربية. وثمن ذلك هو فقدان الشرعية وهذا ثمن عالٍ لم يعد مُسوَّغاً. ولا بد من حصول سيناريوهات كارثية في المستقبل قبل أن يمكن إزالة هذه الحدود المعيارية.

لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية حتى اليوم حبيسة التناقض النوعي المبدئي بين السلطة الإمبريالية والهوية الأمريكية، بين موقف واقعي أحادي القطب وبين معاداة المجتمع الأمريكي للإمبريالية وقواعدها. إلى ذلك يأتي التعقيد الكبير للمهمة؛ لأن القوة الوحيدة العظمى نفسها تنظر إلى تنفيذ سيطرتها الإمبريالية العالمية (ولو كان ذلك بائتلاف مع بعض المؤيدين) بقطبية واحدة، على أنه عمل خطير لا تضمن نجاحه. بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة، لو نجحت في ذلك، فسترى نفسها أمام

حركات مقاومة دينية وقومية ثورية غير متناظرة، وهذا ما يبدو مستحيلاً في الواقع. إن هذه الأفكار والنقاشات ليست جديدة في التاريخ الأمريكي، بل هي قائمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ دور أمريكا كقوة عظمى عالمية بالظهور. وإذا غمسنا رؤوسنا في خزائن الكتب، فإننا لن نصطدم بالنقاشات حول إمبراطورية أمريكية في خمسينيات القرن الماضي وستينياته فقط، بل هناك أيضاً «نبوءات» عبّرت بشكل واضح وقوي، مع بدايات الحرب الباردة، عن المفاهيم العقلية الأمريكية الأساسية وعن التناقضات السياسية لهذه الأمة: (سَنُجرّ خلال ذلك إلى موقف تاريخي سيزول فيه فردوس أمتنا الداخلي لصالح جهنم عدم الاستقرار العالمي، كذلك سيتطرق الشك إلى قناعتنا بالتوافق التام بين الفضيلة والرخاء، اللتين ورثناهما عن أسلافنا «الكالفينيين» و«الجيفرسونيين» [نسبة إلى كالفين وجيفرسون]، نتيجة الحقائق التاريخية القاسية.

فشعورنا بالمسؤولية تجاه المجتمع العالمي خارج حدودنا هو من الفضائل، ولو كان الدافع إلى هذا الشعور، ولو جزئياً، يعود إلى تفهّم حكيم لمصالحنا. إلا أن هذه الفضيلة لا تضمن لنا راحتنا ولا ترفنا أو رخاءنا. وسنزداد فقراً بسبب المسؤولية التي نتحملها تجاه العالم. فتحقيق أمانينا يمتزج بخيبات الأمل وبالإيذاء). كانت هذه نتيجة دراسات مستفيضة أجراها عالم الشريعة المسيحية الأمريكي راينهولد نيبور سنة 1953[154]، مع أن هذا النص يبدو وكأنه كُتب في الوقت الحاضر، ففي ذلك الوقت كانت بداية مرحلة استمرت خمسة عقود من الخلافات والنزاعات العالمية مع الاتحاد السوفييتي السابق، ولم يؤدّ هذا الجدال منذ ذلك الوقت، لا إلى بناء إمبراطورية أمريكية ولا إلى تراجع انعزالي. بل العكس، فقد أدّى ذلك إلى تعاون عالمي طويل الأمد وناجح مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إلى ذلك، فهناك الكثير من الإشارات في الوقت الحاضر، إلى أن النظام السياسي الدولي سيتغير جذرياً في القرن الحادي والعشرين: بسبب التغيرات الجماعية الكبيرة للعولمة والترابط المتنامي عالمياً في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا والمعلوماتية، وبسبب عولمة كل النزاعات تقريباً. صحيح أن الإنسان لا يتطور أنتروبولوجياً في سياق تاريخه إلا ببطء، إلا أن قدراته وطاقاته الإنتاجية بالإضافة إلى النظام السياسي المبني على ذلك، تخضع لتحول أسرع بكثير. وتجري هذه التغيرات بالذات على نطاق جذري وواسع في الوقت الحاضر. أما عملية الانتقال المهمة التي تمر بها المجتمعات الدولية حالياً فستتعرض، بلا ريب، إلى الكثير من الأزمات والنزاعات، ولا نستبعد كوارث سياسية كبيرة وحروباً، في سياق ما هو متوقع من خلال نظرة واقعية للأمور. ومن أجل ذلك بالذات، يحسن بالمرء أن يحاول مستقبلاً أن يتعظ من التاريخ لا أن يبقى أسيراً له، فالتاريخ لا يعيد نفسه، ولا يمكننا أن نكتشف مستقبلنا في ماضينا. ولن تظهر خلافة جديدة في العالم الإسلامي العربي ولسنا قاب قوسين أو أدنى من نشوء إمبريالية ليبرالية أمريكية جديدة. وإذا كان لا بد للمستقبل السياسي في العقود القادمة، أن يختار بين هذين البديلين، فإن الغرب سيكون منذ اليوم خاسراً.

كذلك، ومن وجهة النظر هذه، فإنه من المستغرب أن يبتعد فكر المحافظين الجدد في الولايات المتحدة إلى هذا المدى عن الجذور العقلية والفكرية وأسس نظام الجمهورية الأمريكية. بل الأعجب من ذلك كيف يمكن أن يكون هؤلاء المفكرون والمثقفون مستعدين بلا أي حرج، ليعتمدوا في أفكارهم على التراث اللاديمقراطي، بل الاستبدادي في التاريخ الأوروبي،

ليحددوا من وراء ذلك دور أمريكا في عالم القرن الحادي والعشرين. ويكاد المرء يقول: إن هذا الفكر لم يعد محافظاً: لأنه على طريق وضع أسس مذهب المحافظين الأمريكيين عملياً، جانباً[155].

ويقسم أحد المفكرين الأوائل في السياسة الخارجية من المحافظين الجدد، روبرت كاغان، في كتابه «القدرة والعجز»[156] العالم الحاضر سياسياً إلى وسطين مختلفين جداً من وجهة نظر سياسية: فالوسط الأول هو وسط السلم والدبلوماسية والعدالة والحفاظ على الاتفاقيات والرخاء. وتحمي القوة العسكرية الأمريكية هذا «الفردوس مابعد التاريخي» كما يقول كاغان، وسيستمتع به اتحاد أوروبي ضعيف القوة السياسية وستستسلم لوهم يقول: إن العالم يتألف بشكل رئيس من الحِملان، لا من الذئاب أو الضباع أو بنات آوى[157]. ويعتمد هذا العالم الذي يكلؤه الله برعايته، نظرياً على إيمانويل كانت وكتابه «السلام الأبدي» (1795)، هذا الفيلسوف الذي حاول في هذا الكتاب أن يضع، خلافاً لكل التجارب السياسية في عصره، أسساً فلسفية لشروط دوام السلام بين الأمم ذات السيادة. وباختصار يمكن تسمية هذا العالم، وسطَ الوهم السياسي السلطوي.

أما وسط كاغان الثاني في العالم الجديد، فيتّبع شروطاً وقواعد أخرى مختلفة تماماً: هنا تسيطر القوة الغاشمة ويسري المبدأ القاتل: «الحق ما سن القوي بسيفه، فلسيفه التحليل والتحريم». وهنا في هذا الوسط أيضاً ينمو التراث الماركسي اللينيني التقليدي ويستمر، حيث تتقدم القوة على الحق. وهنا ينظر إلى الأمور القانونية وكأنها مسائل سياسية، يؤيد ذلك الجملة الشهيرة التي أطلقها ماو تسي تونغ: «السلطة السياسية تأتي عبر فوّهات البنادق»[158]. ففي هذا الوسط تخضع الحقوق والاتفاقات للقوة،

ويكون القرار بيد السلطة العسكرية التي تنذر بالويل والثبور وعظائم الأمور، وهنا يُصنّف المارقون من أمثال صدام حسين وأسامة بن لادن وكيم يونغ إيل، وهنا يضطرم الكفاح ضد محور الشرّ وتدور الحروب حول الاستعباد وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب والنصر أو الهلاك. وهنا أيضاً، في هذا الواقع السياسي العالمي وبعيداً عن الأوهام الأوروبية حول السلام الدائم، نجد أيضاً لعبة القوى الكبرى السياسية لحفظ مصالحهم الإمبريالية وتوزيع سلطتهم عالمياً وإقليمياً في القرن الحادي والعشرين. وهذا هو وسط الواقع السياسي السلطوي(159).

في هذا الوسط من الواقعية الجافة للسلطة والقوة، لا يوجد مكان على الإطلاق لأفكار جميلة، كأفكار إيمانويل كانت وفلسفته التنويرية. وإنما السيطرة هنا لأفكار توماس هوبس، المفكر الكبير في مجال اللويثان الكبير [وحش بحري شرير، مذكور في الكتاب المقدس]، مجال الدولة الاستبدادية: «لا يجوز أن نستمر في الاعتقاد أن الأوروبيين والأمريكيين يتشاطرون النظرة نفسها إلى العالم أو أنهم يعيشون في العالم نفسه. ففي مسألة القوة الحاسمة ـ في موضوع تأثير القوة وأخلاقياتها والرغبة بها ـ تتباعد الآراء كثيراً بين الأمريكيين والأوروبيين. فأوروبا تتحوّل عن القوة، أو لنقل: إنها تبتعد عنها، إنها تدخل عالماً مغلقاً من القوانين والقواعد ومن العلاقات بين الأمم والتعاون الدولي، إنه فردوس ما بعد التاريخ، للسلام والرخاء النسبي، بما يتناسب مع تحقيق (السلام الأبدي) لكانت. وعلى العكس من ذلك، تبقى الولايات المتحدة الأمريكية أسيرة التاريخ وتمارس السلطة في عالم «هوبس» الفوضوي، الذي لا يأبه للأعراف أو القوانين الدولية، والذي يتعلق فيه الأمن الحقيقي والدفاع

وتنمية النظام الليبرالي بوجود القوة العسكرية الهائلة واستخدامها»[160]

ويرى روبرت كاغان أن هذا الاختلاف بين أوهام السياسة السلطوية في شكل «فردوس ما بعد التاريخ» وبين واقع السلطة في التاريخ، هو سبب الاتساع المستمر في الهوة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وأوروبا: «في مجال المسائل الأساسية الإستراتيجية والعالمية، نجد الأمريكيين يتصرفون تصرف القادم من المريخ [مارس إله الحرب] والأوروبيون قادمون من الزهرة [فينوس إلهة الحب]. لم يعد بينهم من القواسم المشتركة إلا القليل وهم مستمرون بالتباعد عن بعضهم»[161].

يعتمد كاغان غي تحليله للنظام الدولي الحاضر على نسبية تاريخية للقِيَم، تراها الدول الضعيفة أداة دفاع عن القانون الدولي وعن التعددية ومؤسساتها ذات القيمة السياسية السلطوية القليلة، وكذلك عن حرية تمَّ التفاوض عليها أو شراؤها. كانت الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة في أزمنة سابقة، ولذلك اتَّبعَت أسلوب اللين في سياستها الخارجية. بينما كانت القوى الأوروبية قوية ومن ثم تصرفت بشكل إمبريالي أو على الأقل بأسلوب سلطوي مهيمن، وحاولت أن تفرض قانونها بقوتها. أما اليوم فنرى الآية وقد انقلبت تماماً[162]، ولذلك نرى الحياة على جانبي الأطلسي منذ نهاية الحرب الباردة، أو بالتحديد منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001، مختلفة في عالَمين متمايزين في السياسة الدولية.

لقد أخطأ كاغان. وهو نفسه لا يستطيع أن يتعامى عن الحقيقة التاريخية من أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية هي التي أدت إلى إنشاء المؤسسات التعددية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، وكذلك الاتفاقيات الأمنية ذات المسؤوليات التاريخية والأهمية الكبرى، كمنظمة

حلـف الأطلسي (الناتو)، منــذ نهاية الحرب العالميــة الثانية، حيث كانت الولايــات المتحدة تمتلــك قوة عسكريــة وسياسية لا مثيل لهــا في العصور الفائتــة، وتسيطــر اقتصاديــاً وتقنيــاً في العديــد مــن أصقــاع الأرض. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان مــن خصائص السياسة الخارجية للولايات المتحــدة ورؤاها التــي كانت تستند في تلك الحقبــة إلى نظرة عالمية تعتمد علــى المُثُل والمصالــح، أن تُشَرْعِنَ تدريجياً النظــام العالمي الذي كان حتى ذلك الوقت قائماً على القوة السياسية للدول السيادية الكبرى. وأهم دليل علــى ذلك يتجسّد في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاتفاقيات الدولية المختلفة والمتعــددة التي أصبحت اليــوم بالطبع نواة القانون الــدولي السائد حالياً وأساس المنظمات التعددية.

لم تسمح الحرب الباردة ولا ازدواجية النظام العالمي آنذاك، بأن يعمل نظام الأمم المتحدة مطلقاً بشكله الصحيح. كذلك لم تقم منظمة الأمم المتحدة، ولا القانون الدولي بدور حاسم في المواجهات التي دارت لنحو خمسة عقود بين النظامين العالميين في الشرق والغرب. كذلك لم تكن قوة أمريكا العسكرية الهائلة وحدها قادرة على حسم الموقف. كانت القِيَم والقوة أساساً للعالم «الغربي» بعد سنة 1947. وهذا المزيج من كليهما هو الذي جعل الانتصار على الاتحاد السوفييتي ممكناً. مع ذلك وبرغم كل نقد واحتجاج، فقد أثبت نظام الأمم المتحدة أنه أكثر قدرة وأكثر نجاعة، من سَلَفِه، نظام عصبة الأمم. ويُعَدُّ إنشاء منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى عملية التوحيد الأوروبي وإعادة بناء كل مرة ألمانيا واليابان وتكاملهما مع المجتمع الدولي وإنشاء الحلف الأطلسي، عملاً رائعاً أنتجته السياسة الخارجية الأمريكية و «جيلها العظيم».

وحتى كاغان، فقد وافق على ذلك وقال: «بالطبع كان (الغرب) في الحرب الباردة يمثل الخيار الديمقراطي الليبرالي لقسم كبير من البشرية، هذا الخيار الذي كان يمثل الخيار المعاكس لمن هم خلف جدار برلين. أمّا هذه الضرورة الإستراتيجية والأيديولوجية والنفسية الملحّة التي كانت برهاناً على وجود «غرب» موحّد حقاً، فقد سقطت مع سقوط جدار برلين ومع وقوع تمثال لينين في موسكو»[163]. ولكن كاغان، الذي كان يستطيع في هذا السياق، أن يعطي جواباً حاسماً حول مستقبل الغرب، نراه هنا قد امتنع عن الجواب أو هرب إلى غمغمات الأحادية الأمريكية دون أن يدخل في تفصيل تبعات هذه الأحادية على الولايات المتحدة الأمريكية والنظام السياسي العالمي في القرن الحادي والعشرين.

إلا أن المقارنة الفكرية التاريخية بين هوبس وكانت لا تأتي إلا بتعليل نظري للفرق المزعوم الحاسم في الفهم الأساسي للسياسة الخارجية بين أوروبا والولايات المتحدة. فقد عاش هذان الفيلسوفان في قرنين مختلفين وواجها تحديات مختلفة، كما أسس الأحدث منهما، وهو كانت، على أفكار الأقدم. كان هوبس متأثراً إلى حد بعيد بخبرات الحروب الدينية الداخلية في إنكلترة في عصره ومن ثم فقد كانت أفكاره مطبوعة بمخاوف الحرب الأهلية. ولذلك نحصر تفكيره قبل كل شيء أو بشكل كامل تقريباً، حول إمكانية التغلب على الحروب الأهلية الدينية والابتعاد عنها نهائياً، أي بإنشاء الدولة المطلقة، دولة هوبس الجبّارة. «فالدولة، بمفهوم هوبس، هي الدولة القادرة على قمع الحروب الأهلية بالقوة»[164]. أما كانت، فكان تعامله مع الحروب التي لا نهاية لها بين الدول ذات السيادة، وكانت المسألة لديه تتلخص في إمكانية التغلب على هذه الحروب الدولية، ومتى وكيف يمكن ذلك، لصالح نظام عالمي يتمتع بسلام دائم.

«كان هوبس، حينما يتكلم عن الحرب، يضع أمام عينيه الحروب الأهلية والحروب الدولية دائماً، ويقتصر بمعالجته التفصيلية على كيفية تحويل الحرب الأهلية إلى سلم أهلي، ولم يكن يسعى لتحويل الحروب الدولية إلى سلام دولي. فقد اقتصر على السعي إلى السلام في بلاده الأنكلوسكسونية ولم يجرؤ على تناول السلام بين الدول، فالغيلان لا يقبلون بينهم غولاً أكبر. وهكذا فقد كان إيمانويل كانت، هو الذي اعتمد قبل غيره، على هوبس، وعَدَّ الخلاف بين الدول حالة حرب طبيعية. ومن هذه النظرة انتقل إلى الهدف الأساسي من فلسفته للسلام. وكما نرى فإن كانت، هو المفكر المكملّ لهوبس الذي يعمل على الإفادة مع نتاجه الفكري. فبينما حطَّم هوبس، الفيلسوف الكبير المعادي للإقطاع، القانون الدولي العالمي الذي وضعه (الفلاسفة المتكلّمون) الحديثون، لمجتمع عالمي، استمر المواطن العالمي كانت، على المنهج العقلي لسلفه وخطط للوصول إلى حالة من السلام العالمي تتمازج فيها حقوق الإنسان مع حقوق المواطن العالمي ومع القانون الدولي»[165].

لقد أعطى كانت المفهوم الذي استخدمه تحت اسم «السلام الدائم» على خلفية واقعية الحروب الدولية في عصره، معنىً غامضاً ساخراً. وهذا ما يتضح من إشارته إلى مصدر مفهوم «السلام الدائم» في الجملة الأولى من أطروحته الشهيرة: «إذا كان هذا العنوان الساخر موجوداً على لافتة مطعم هولندي، وعليها رسم كنيسة، فهل يهتم بذلك الناس بشكل عام أو رؤساء الدول بشكل خاص، الذين لا يكتفون من الحروب، أو أن ذلك مجالٌ لاهتمام الفلاسفة الذين يحملون أحلاماً جميلة؟ هذا ما سنتركه بلا بحث الآن»[166]. كان لمفهوم «السلام الدائم» عند إيمانويل كانت، مفهوم

مزدوجٌ قاسٍ وسياسي في الوقت نفسه: فإما تصل الدول ذات السيادة إلى نظام سلمي دائم أو يحل محله نظام المقابر. لقد برهن كانت على أنه أيضاً فيلسوف واقعي كبير لا يقل في ذلك عن توماس هوبس، ولو كان من العسير على كانت أن يتصور في حينه الواقعية المخيفة في القرن العشرين. فقد تجاوزت قبور «فِردان» وقبور ضحايا معارك الحروب الأوروبية التي لا عدّ لها ولا حصر، وأهوال أوشيفِتس أيضاً، أسوأ ما كان يمكن أن يحلم به أستاذ الفلسفة في كونيغسبرغ أو يتصوره من مخاوف وأمور مروعة، بسنوات ضوئية.

وإذا كان روبرت كاغان يبغي في النهاية حقاً أن يجعل من تصوره لتقسيم الغرب إلى غرب هوبسياني (نسبة إلى هوبس) وهو الولايات المتحدة الأمريكية، وغرب كانتي (نسبة إلى كانت) وهو أوروبا، أكثر من صورة عملية لخلافات سياسية مهمة في العلاقات ما بين ضفتي الأطلسي، فإنه يكون بذلك قد خطّ بلا ريب، مساراً واعداً. فتوماس هوبس بحث عن جواب على الخراب والتدمير والفوضى التي خلّفها الحروب الأهلية الدينية. وإذا ذهب المرء بعيداً في تفكيره حول هذه الحقيقة الأساسية التي تتجلى بضرورة التغلب على الفوضى والحروب بين الدول عبر قوة وحيدة مهيمنة، فإننا نصل إلى النتيجة الحتمية بوجوب التخلي عن النظام العالمي القديم مع بداية القرن الحادي والعشرين؛ لأننا دخلنا في عصر الحروب الأهلية الدينية العالمية. أما العواقب الأبعد فتتمثل في التوجه نحو سياسة داخلية عالمية أي إلى نوعية جديدة من النظام العالمي بتشكيلته التعددية الملزمة، وليس نحو سياسة القوى التقليدية والأحلام الإمبريالية وإستراتيجية أحادية القطبية ذات قوة خارقة.

يشير كاغان بحق إلى ذلك الفارق الرئيس بين أوروبا وأمريكا الذي يمكن وصفه بأنه فارق السلطة السياسية[167]. أين ينحصر هذا الفارق بالضبط؟ إنه ينحصر في الجواب عن السؤال الأزلي حول كل ما هو سياسي: ماذا تعني السلطة؟ هل تنشأ السلطة من ذاتها بذاتها؛ لأن المرء يملكها ولأنها موجودة ويمكن استخدامها؟ أو أن أقوى سلطة، ولو كانت ذاتية النشوء، تخضع لمبادئ الحرية والقواعد القياسية والمبادئ الأخلاقية وتحتاج للشرعية بالموافقة عليها؟ فلا الأوروبيون طوّروا أنفسهم لمثاليين تخلّوا عن السلطة ولا الأمريكيون إلى مكيافيلليين متكالبين على السلطة. ولا تزال مبادئ الحرية والديمقراطية ودولة القانون واقتصاد السوق والمجتمع المدني ذاتها سائدة على ضفتي الأطلسي. كذلك النظرة العالمية ليست مختلفة بشكل فعلي. ولكن هناك اختلاف أو تحوّل في المنظور والآفاق المستقبلية بين كلا الجانبين. ويعود ذلك كله بالتأكيد إلى الأسباب التي أوضحها روبرت كاغان: لقد «تأمركت» أوروبا بفكرها وممارستها للسياسة الخارجية بعد الكوارث التي أصابتها في القرن العشرين، كما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، أكثر «أوروبيّة». فأوروبا تفكر اليوم في سياستها الخارجية بشكل معياري يعتمد على أسس وقواعد، أما الولايات المتحدة فاتخذ تفكيرها منحى سياسة القوة. وبالتأكيد ليس دور القوة والضعف، والارتقاء والانحطاط، وامتلاك السلطة وعدمه، دوراً ثانوياً، ولكن ليس ذلك فقط. وهنا يخطئ كاغان من جديد.

لم تغير أوروبا في أسلوب فكرها في السياسة الخارجية بسبب انحدار قوتها السياسية فقط، وإنما، وقبل كل شيء، بسبب ما عانته من الكوارث العلمانية للحربين العالميتين في القرن الماضي أيضاً، بالإضافة إلى العواقب

الوخيمة والفتاكة للقومية، بالارتباط مع نظام دولي يعتمد على القوة فقط. وقد قاست أوروبا، وفي مقدمتها ألمانيا، لا من ضعف في سياسة القوة وإنما من تحرر السلطة من كل رادع قانوني وأخلاقي وتناميها حتى أصبحت رعباً مطلقاً. ومن هذه الناحية فإنه ليس من المعقول أن نبحث عن الأوروبيين في كوكب «الزهرة»، وإذا كان لا بد من ذلك يمكننا أن نصفهم بأنهم من «بقي على الحياة من سكان المريخ». كلا، إن التجربة الأوروبية المميزة بتدميرها السلطوي الذاتي، لم تكن نتيجة سياستها السلطوية وإنما كانت نتيجة ضعفها المعياري. أما ما كان ولا يزال من ارتباط معياري للسلطة في أمريكا، فلم يكن واضحاً في أوروبا (وهنا أيضاً في ألمانيا بالدرجة الأولى). فالتوازن والهيمنة هما العاملان اللذان يميّزان نظام الدول الأوروبية وليس المعايير والمقاييس والمبادئ القانونية والأخلاقية. ولهذه الأسباب بالذات، قاومت السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداياتها وبكل شدة، انتقال نظام التوازن الأوروبي للقوى المتنافسة، إلى القارة الأمريكية الشمالية وراهنت، عوضاً عن ذلك، على الاتحاد القاري[168].

وقد أبرز كاغان هذا الاختلاف في التقيد بالمعايير والمبادئ بين أمريكا وأوروبا، من خلال اعتماده على أفكار هوبس ورفضه لأفكار كانت في هذا المجال. كان كانت فيلسوف العقل التنويري، الذي كانت فلسفته، كما هي واضحة في كتابه «نحو السلام الدائم»، أقرب بكثير إلى المؤسسين الأصليين للدستور الأمريكي، من هوبس، «نبيّ» الدولة المطلقة.وإذا ألقينا نظرة دقيقة على تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من حيث تقاليدها العقلية التاريخية التي لا تزال تحتفظ بها حتى اليوم، فإنه من غير المعقول أن نعُدَّ توماس هوبس «المتنبئ» الأساسي لرؤية المحافظين الجدد

العالمية في القرن الحادي والعشرين. أما إيمانويل كانت، فيتكامل بفلسفته بكل سهولة، مع التقاليد السياسية الأمريكية. أما توماس هوبس، فعلى العكس من ذلك، إذ كان سيشترط التخلي نهائياً عن هذه التقاليد والعمل بعكسها. فلا يزال المفهوم الثنائي «الحرية والديمقراطية» هو الفلك المركزي المعياري الذي يدور فيه التفكير السياسي والواقعية السياسية في الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة كانت ولا تزال، مبينة على نظام يحد من استخدام السلطة ويمنع وصولها إلى المطلق. كذلك فإن السلطة التاريخية الفريدة لهذه الأمة التي لا مثيل لها، تستند حتى اليوم، على فرادة مبادئها وقِيَمها. وهذا ما لا يتناسب مع أفكار هوبس ولا مع فكرة إنشاء امبراطورية أمريكية.

كانت الولايات المتحدة منذ أكثر من مئتي عام ضد الواقع الاستبدادي الأوروبي في دول الإمارات ذات الحكم المطلق التي تأسست في القرنين السابع والثامن عشر، وطوّرت مبادئها الأساسية ودستورها السياسي بما يتعاكس تماماً مع الواقعية «الهوبسية» في أوروبا. «نحن، شعب الولايات المتحدة، نسعى إلى استكمال اتحادنا وتحقيق العدالة وضمان الاستقرار الداخلي وإعداد العدة للدفاع عن بلادنا ونسعى للصالح العام ونحافظ على سعادة السلام لنا ولأبنائنا، ونضع هذا الدستور للولايات المتحدة الأمريكية»[169]. لم تكن هذه المقدمة العامة التي نص عليها الدستور الأمريكي أقل من إعلان حرب السيادة الشعبية الأمريكية، على الدول المستبدة ذات الحكم المطلق في أوروبا، ومن ثم كانت أيضاً رفضاً مبدئياً للعالم الدولي، كما يفهمه توماس هوبس.

وعلى عكس الولايات المتحدة، كان على أوروبا أن تبدل أنظمة الحكم في دولها بشكل جذري بعد عام 1945، وتجدد، بشكل يكاد يكون ثورياً، مبادئها الفكرية والعقلية، إذا أرادت مستقبلاً تنعم فيه بالسلام والحرية. إذ إنه على عكس الولايات المتحدة الأمريكية، كانت أوروبا، منذ اتفاقية سلام وسنغاليا، تعيش تحت الأنظمة الاستبدادبة «الهوبسية». أما الثورة الفرنسية وعصر ازدهار القوميات والثورة البلشفية الروسية والثورة القومية الاشتراكية (النازية) الألمانية، فقد زادت أنظمة الحكم في أوروبا استبداداً وشمولية وصلت إلى حد السلطة المطلقة الإرهابية. ولكن عالم توماس هوبس الأوروبي هذا لم يلبث أن دمّر نفسه ذاتياً. لذلك وجب تجديد منظومة الدول الأوروبية، التي تشكل مصدراً دائماً لمحاولات إحداث التوازنات بين الدول وللمطالبة بالهيمنة وشن الحروب. وهكذا تشكل الاتحاد الأوروبي على أساس مبدأ مختلف بشكل جذري، ألا وهو مبدأ التكامل. وهنا يتضح فرقٌ آخر مهم، عن الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تكن بحاجة إلى تجديد بنيتها، بل كانت أمام مشكلة التوافق مع وضعها كقطب واحد عالمي في ظروف سياسية سلطوية لم تعرفها فيما سبق من تاريخها. وبعبارة أخرى، كان على أوروبا أن تعيد ترتيب نفسها، بينما يُطلَب من الولايات المتحدة الأمريكية إعادة ترتيب العالم من جديد، وهذان بالتأكيد، منطلقان مختلفان.

يعرف الأوروبيون أنه لا يمكن الاستغناء عن السلطة الأمريكية من أجل استتباب السلام والاستقرار عالمياً وإقليمياً، بل وحتى داخل أوروبا ومن أجلها. كما يعرفون أيضاً أنه لا غنى عن القوة العسكرية لحفظ هذا العالم من المخاطر في القرن الحادي والعشرين، وأن هذا العالم لا تسكنه

الحِملان فقط. إلا أن هذا القرن الذي لا يزال يحبو في بداياته بمخاطره وصراعاته الجديدة، يطرح السؤال مجدداً حول موضوع المبادئ السابقة للسياسة الخارجية: ماذا يعني الأمن؟ وكيف يمكن نشره وضمانه؟ كانت الحرب الباردة كفيلة وحدها بقطع كل العلاقات المبدئية مع التاريخ السابق لها، هذه الحرب التي كانت تُدار «افتراضياً» وانتهت أخيراً كذلك[170]. إن السبب في هذا التغيير الشكلي من حالة الحرب إلى حالة «اللاحرب واللاسلم»، يعود بلا ريب إلى عدم إمكانية شن حرب نووية؛ نظراً لقوتها الفتاكة ولعواقبها المدمّرة. وقد أوجد التقدم التقني العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نوعية سياسية جديدة، جعلت من علاقة التكاليف بالفائدة المرجوة من صراع مسلح بين القوتين العالميتين النوويتين، خلف كل اعتبار سياسي. وبذلك أدى سباق التسلح من ناحية إلى بلوغ الإجراءات الاحتياطية العسكرية قمة غير مسبوقة في تاريخ الدول وتبع ذلك من ناحية أخرى، تحول جذري في أشكال هذه الاجراءات. وبلغ الأمن العسكري خلال الحرب الباردة وتحت منطق الردع، حداً لا يمكن تنفيذه في الواقع، وإنما يستخدم للتهديد فقط. فتحوّل الحرب إلى حقيقة واقعة ضمن هذه الشروط، يعني نهاية كل أشكال الأمن العالمي. في كارثة حقيقية نووية حرارية شاملة ليس لكل الأطراف المتحاربة فقط. وهناك تحوّل مشابه للواقعية ومفهوم الأمن، يتجلى الآن أيضاً في التطور الاقتصادي والتقني.

إذا لم ننطلق من النظرية الساذجة التي تقول: إن العولمة الاقتصادية هي مؤامرة أمريكية أو غربية، بل إن الأمر عملية تاريخية تتجسد فيها الضرورة الموضوعية للتطور الاقتصادي والتاريخي، فسرعان ما تبين أن

الترابط المتبادل في النظام السياسي الدولي، سيزداد بشكل درامي مثير. فالدول العظمى لن تلجأ في القرن الحادي والعشرين إلى خيار الصراع المسلح، لا بسبب العواقب الكارثية للأسلحة النووية فقط، بل إن تشابك المصالح الاقتصادية والتقنية في الاقتصاد المعولم والقدرات التدميرية السياسية الاقتصادية لتفكك اقتصادي جديد محتمل، سوف يرفع ثمن الخيارات العسكرية بين الدول العظمى إلى درجة لا مسوّغ لها.

إن التطورات التي تجري حالياً وتُعِد لدخول العملاقين الآسيويين بالأعداد الهائلة لسكانهما، في نظام السوق والاستهلاك الغربي، وتؤدي من ثم إلى دخول الاقتصاد العالمي، سيعزز من هذا الاتجاه بشكل مثير وينتج نوعية جديدة من الاقتصاد والسياسة العالميين.

اقتصر الأنموذج الغربي للاقتصاد والسياسة، بالارتباطات العديدة لنموه، على كونه برنامجاً لأقلية لا تتجاوز العشرين بالمئة من البشرية. ودخول الهند والصين إلى اقتصاد السوق العالمي سيحول هذه الكمية الجديدة إلى نوعية جديدة ، وسيصوغ من برنامج الأقلية، برنامج أغلبيته حضارياً واقتصادياً، إذا ما قيس العدد الجديد بالنسبة إلى مجمع سكان المعمورة. أما إذا كانت هذه النوعية الجديدة في الاقتصاد العالمي، مع مراعاة الموارد العالمية المحدودة والأوضاع اللامنطقية الواضحة في أنموذج الاستهلاك الغربي، فستنجح حقاً، أو أن أنموذج السوق والاستهلاك الغربي لن يستطيع بعد ذلك الوصول إلى «حدود نموه»، ويضطر لذلك ، للخضوع لتحولات نوعية، فهذا ما لا تمكن الإجابة عنه اليوم بشكل تجريبي. إلا أن الأرقام والتوقعات تشير إلى الخيار الثاني بكل وضوح.

وعلى أي حال، فإن العولمة الاقتصادية وعواقبها وكذلك الوقائع ومفاهيم الحرية والسيادة في القرن الحادي والعشرين، ستخضع لعمليات تحول درامية. إذ من الصعب أن نتصور أن بنية منظومة الدول الأوربية الآفلة وأصنافها المعتمدة منذ سنة 1648، بمفهومها عن السيادة ونظرية التوازن وسيطرة الأمن العسكري، ستكون صالحة لبناء مستقبل واقعي عالمي في القرن الذي بدأناه. إن مجرد التصور أن زيادة الأعباء على منظومة بيئية محدودة كالأرض، عبر اقتصاد عالمي مختلف تماماً نوعياً وكمياً، قد تؤدي إلى صراع سياسي عسكري جديد حول مناطق النفوذ، نتيجة نقص الموارد وزيادة تكاليفها، هو تصور مثبط لا شك. لأن المنتصر المفترض في صراع كهذا سيجد نفسه في عالم القرن الواحد والعشرين المعولم إن عاجلاً أو آجلاً، مرتبطاً بأوثق العرى مع الخاسر المفترض، بحيث تقضي العواقب السلبية على هذا النصر في وقت قصي، لا بل ستعمل ضده.

إذاً كيف يمكن أن يعرف الأمن في القرن الواحد والعشرين؟ يجب أن يبنى الأمن السياسي والاقتصادي والمؤسساتي على التعاون والتوافق قبل أي أمر آخر: لأن خيارات المواجهة أو ربما الحرب،ستزداد تكاليفها حتى تصبح «لا خياراً» أو « خيار الخاسر مع الخاسر» الذي لا يخرج منه طرف إلا خاسراً.

لقد ازداد عدد سكان العالم ونمت دوله وتطورت اقتصاداته القومية وتقنياته واحتياجاته إلى درجة أن ذلك كله أدخل بُعداً جديداً وأدى إلى الارتباط المتبادل بين الجميع ،وهذا ما أدى قصراً إلى التعاون.كذلك لا يمكن السيطرة على المغامرات والمخاطر في النظام السياسي الدولي للقرن الحادي والعشرين، بعيداً عن التعاون والرقابة الدوليين وعن المؤسسات

الدولية الفاعلة متعددة الأطراف والجنسيات وعن احترام المبادئ والقيم. كذلك فالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والكوارث البيئية والأوبئة والدول المنهارة وموجات اللاجئين والإبادة العنصري، كلها تحديات للأمن القومي والعالمي يجب أن تخلّف وراءها مفهوم الأمن العسكري وتتخلى عن مفهوم السيادة الوطنية.

ولهذه الأسباب لن تسعف «الزهرة» ولا «المريخ» إذا كان الأمر يتعلق بإعادة ترتيب شامل وجذري للمنظومة العالمية بكاملها. أما القوة الإستراتيجية العسكرية التقليدية فهي وإنْ لم تفقد قيمتها نهائياً في القرن الحادي والعشرين، فإن قدرتها على إيجاد حلول لضمان المصالح الوطنية وتثبيت استقرار المنظومة الدولية، ستضعف وتصبح ليست كافية. وسترى المنظومة الدولية السياسية نفسها، أما ضرورة التلاؤم مع العولمة الاقتصادية والتقنية والبيئية، فلن يكون هذا الترتيب الجديد الضروري للعالم ضمن إطار بعث عالمي جديد لنظام التوازن الأوروبي القديم وانعكاساته السلطوية في الهيمنة وردود الفعل الناتجة عنها. بل الأرجح أنّ الدلائل تشير إلى تحول جذري في المنظومة العالمية ومؤسساتها. وهذا نوع من «الانعطاف الكوبرنيكي»[171] (بالنسبة للعالم كوبرنيك) في المنظومة الدولية يعلن عن نفسه في مطلع القرن الحادي والعشرين: ليخلف وراءه النظام العالمي القديم الذي بنيت على أساسه منظومة الدول الأوروبية القديمة وفق اتفاقية سلام وستفاليا.

أما السؤال الحاسم فيبقى حول كيفية حدوث التحول في المنظومة العالمية، وهل سيتم ذلك بشكل سلمي أم بشكل عنيف. وجواب هذا السؤال يأتي قطعاً من الغرب وفي مقدمة الولايات المتحدة وأوروبا: لأن النظام

الاقتصادي والدولي القائم، هو أيضاً، بالإضافة إلى العولمة، صنيعة الحداثة الغربية. فلا الولايات المتحدة كقوة عالمية عظمى ولا أوروبا قادرتان كلٌّ على حدة على إجراء هذا التحول، ولا بد من التكاتف إذا أراد الغرب أن يعرّف منظوره الإستراتيجي المشترك الجديد في ظل ظروف هذا القرن(172). وإذا لم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لا القوة ولا العزيمة لوضع توافق إستراتيجي حول تشكيل القرن الحادي والعشرين، فإن هذا التطور سيمر بأزمات ويكون مليئاً بالعنف، على عكس فيما إذا كان لدى هذين القسمين الأساسيين من الغرب، القوة والعزيمة وبعد النظر للتوصل إلى هذا التوافق. وهذا لا يستثني مناطق وقوىً أخرى من التعاون، بل على العكس، فإذا استطاعت القارة الأفريقية الهائلة والمترامية الأطراف، أن تسير عبر «الاتحاد الأفريقي» وبالرغم من أزماتها العديدة التي تبدو غير قابلة للحل، على طريق الوصول إلى منظومة تعاونية وجماعية للأمن المستقبلي، فيكون هذا تطوراً ذا قيمة كبيرة. كذلك ينطبق الشيء نفسه على أمريكا اللاتينية وعلى جنوب شرق آسيا وعلى روسيا أيضاً، إذا استطاعت ألاّ تحصر انفتاحها الإستراتيجي على الغرب، على الناحية الاقتصادية فقط، بل تتعداه إلى الانفتاح الديمقراطي والدستوري والاجتماعي.

من المؤكد أن الدول لن تحل نفسها في القرن الحادي والعشرين لصالح حكومة عالمية واحدة وكذلك فإن مفهوم الأمن العسكري لن يزول. ولا بد من أن تستمر كل عناصر المنظومة الدولية هذه، إلا أن مفهومها سيتغير وتنشأ عناصر أخرى تكتسب أهميتها تدريجياً، فحينما تتغير المفاهيم التقليدية للأمن والسيادة نوعياً، فإن البنية الشاملة للنظام السياسي

الدولي، التي ترتبـط بها، سوف يطالها التغيير النوعي أيضاً. ويؤدي تغير كهـذا حتمـاً إلى إنشاء مؤسسات جديـدة أو إلى صياغـة جديدة لمفاهيم المؤسسـات القائمة. وإذا كانت هذه الفرضية الأساسية صحيحة، وهي أنه إذا كان النظام العالمي الاقتصادي والمنظومة الدولية، ستُدفعان إلى تعاون أوثق فأوثق؛ نتيجة أمور موضوعية ملزمة، والتعاون إذاً سيكون موضوعياً، الفئـة المركزية لمعقولية هذا النظام الجديـد، فستتحول الفئتان الأخريان اللتـان تتفرعـان منها، الأمـن والسيـادة، إلى مؤسسات تعاونيـة وسيادة مشتركة. وتكامُـل المؤسسات والسيادة هو الشـكل المتقدم لهذا التطور في القرن الحادي والعشرين الذي يرتكز على الضرورة الحتمية للتعاون.

كذلك هناك تحوّل نوعي آخر في النظام العالمي له تأثيرات مثيرة، ألا وهو الدمقرطة. صحيح أنه مع نهاية الحرب الباردة لم تسقط كل الدكتاتوريات والحكومات المطلقة في كل مكان، ولكن هناك الآن ديمقراطيات ليبرالية ومجتمعات منفتحة كما لم يكن ذلك من قبل على مَرّ التاريخ. كما تغير مفهوم السلطة في جوهر مضمونه مع الانتشار العالمي للديمقراطيات الليبرالية. ففي النظام الدولي القديم كان مفهوم السلطة ذاتياً: السلطة تأتي من أفواه البنادق. فمن كانت القوة بيده وضع القواعد ونفّذ مُراده [وهذا ما عبر عنه الشاعر الكبير بدوي الجبل بقوله:

الحق ماسـنّ القوي بسيفه

فلسيفه التحريم والتحليل (المترجم)]

أما اليوم، فلا تعتمد السلطة بشكل رئيس على مفهومها الذاتي، بل أصبح الاعتراف بالسلطة توافقياً، وهذا يعني أن شرعنة السلطة بالموافقة

عليها قد أصبحت تدريجياً جزءاً أساسياً من السلطة ذاتها في نظام دولي يزداد ديمقراطية.

يعود الفضل في هذا التطور، تاريخياً بشكل رئيس إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والمرتبطة بالمبادئ والقيم، حيث أصبح النظام الدولي أكثر ديمقراطية وخضوعاً للقوانين والتزاماً بها، وأصبح المفهوم ذا قولٍ فصل. ومع هذا التطور نحو الديمقراطية تبدأ تباشير تحول عميق الجذور للسلطة والأمن والسيادة، وبذلك يتحول النظام بكامله كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. كما يتغلغل الإلزام الموضوعي بالتعاون والتوافق في قرن العولمة، في الفئات الموروثة عن النظام السياسي الدولي وفي وقائعه أيضاً ويدفعها في تطورها إلى الأمام. وإذا لم تكن هناك ردة فعل على هذا الضغط الناشئ عن التحولات التي تجري في الأعماق السياسية للمنظومة الدولية، تتناسب مع التحولات التي تتم على بُنى النظام العالمي ومؤسساته، فإن الطاقات الناتجة عن هذا الضغط باتجاه التحول، سوف تقود إلى سوء متزايد في الأداء الوظيفي لكل النظام، وستضيع معقولية التعامل وقدراته. وهذا ما نستطيع أن نلاحظه بشكل واضح في النظام العالمي الحالي.

الفصل الخامس

أوروبا وأمريكا والعلاقات الأطلسية

«مشكلة أوروبا أنها تعيش في عالمين: عالم السياسة الواقعية اليومية وعالم الحُلم بمستقبل أفضل. والمهمة الصعبة في ذلك تتجلى بالتمسك بالحُلم مع عدم جواز التغاضي عن أخطار الحاضر الواقعية. أما التحدّي الأكبر فهو تطوير سياسة خارجية مشتركة».

جيريمي ريفكين(173)

هل يمكن للمرء حقاً أن يستفيد من عِبَر الماضي؟ لقد أعاد المؤرخ الأمريكي آرثر م. شليز ينغر الابن حديثاً، طَرْحَ هذا السؤال القيم الذي لم يجد جواباً شافياً حتى اليوم، لا من السياسة ولا من العلوم التاريخية، بالارتباط مع المسوّغات السياسية المريبة لحرب العراق ومسارها. ولا يزال فشل الديمقراطيات الغربية تجاه هتلر في ثلاثينيات القرن الماضي يجري ذيوله حتى اليوم ويؤثر على الخلافات الحالية حول الحرب والسلام. ويشير شلزينغر، استناداً إلى الخبرات الشاملة على أنقاض سياسة التهدئة الفاشلة في ميونيخ سنة 1938، إلى عدم إمكانية فصل الأحداث التاريخية المتطابقة عن بعضها تماماً. ويستشهد هنا بما يأتي من الفصل الذي يتحدث عن اتفاقية ميونيخ، من مذكرات ونستون تشرشل: «يجدر بنا وضع بضع قواعد أساسية في الأخلاق والسلوك؛ حتى تكون وازعاً ودليلاً في المستقبل. ولا يمكن لأي حالة من هذا النوع أن تُقوّم منفصلة

عن ارتباطاتها» ثم يصف شليزنيغر الخبرات التي تمت الاستفادة منها في أعوام الخمسينيات على مثال ميونيخ: «بعد ستة عشر عاماً على ميونيخ وحينما تكلم الرئيس آيزنهاور عن المقارنة مع ميونيخ؛ ليقنع البريطانيين بالتعاون مع الأمريكيين لمساعدة الفرنسيين في الهند الصينية، لم يجد أذناً مصغية لدى تشرشل، الذي رفض مقارنة آيزنهاور، وهذا لم يمنع خَلَفَهُ في رئاسة الوزراء بعد عامين، أن ينظر إلى جمال عبد الناصر والشرق الأوسط وكأن الظروف لا تزال مثل عام 1938، ويقحم بلده في مغامرة السويس، وفي هذه المرّة كان آيزنهاور هو الذي رفض المقارنة مع ميونيخ. وتوضح هذه الحالات الإصرار الجائر لمزاج يتعامل مع السياسة من خلال عموميات تقليدية وتاريخية، تؤخذ من الماضي بشكل غير سليم وتطبق آلياً على المستقبل»[174]. وأخيراً يصل شليزينغر إلى استنتاج لايبشر كثيراً بالخير، ألا وهو «أنّ مجموعة الأخطاء التي ارتكبت باسم اتفاق ميونيخ قد تفوق الخطأ الأساسي الذي حصل سنة 1938»[175].

ليس من الضروري أن يتبنّى المرء الاستنتاج المتشائم حتى يصل إلى القناعة بأنه لا توجد أجوبة قابلة للتعميم، عن السؤال القديم حول دروس التاريخ الماضي. إذ إنه من المؤسف ألا يعرف المرء فيما إذا كان قراره السياسي مبنياً على درس ناجح من دروس التاريخ، أو أنّ هذا القرار ناتج عن فهم خاطئ للعِبرة التاريخية، أو إذا كان قد أسيء استخدام هذا الدرس أيديولوجياً لأسباب غير مبرّرة، إلا بعد تنفيذ القرار. فالقرارات السياسية كلها تخدم المصالح، ولذلك تكون غالباً موضع جدلية حادة. هذا إلى أن المعرفة التاريخية تنظر دائماً إلى الوراء لا إلى الأمام. ويكون تأثير كل قرار سياسي مفتوحاً على المستقبل من حيث نتائجه ومن ثم فهو

لا يعتمد مطلقاً على مجرد المعرفة، وإنما يجب أن يكون اعتماده أكثر أو أقل على مقاربات مقنعة.

لقد طرح السؤال حول إمكانية الاستفادة من دروس الماضي مباشرة عبر الحرب ضد العراق وعبر مسوّغاته المضلّلة والانقسامات السياسية التي أثارتها هذه الحرب في الغرب. وهنا استشهد مؤيدو الحرب في بلاد ما بين النهرين بأقوال تشرشل والسياسة التوافقية في ميونيخ ضد مناهضي هذه الحرب. ولكنْ ثبت بطلان هذه الإشارات التاريخية في ضوء الأحداث الجارية. يعود النقاش في الأمور السياسية الخارجية الواقعية، على ضفتي الأطلسي، غالباً وبسهولة إلى التاريخ، لعدم وجود منظور إستراتيجي ثابت عند الغرب، مثال ذلك محاولة تفسير الوضع المتفرد للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية عظمى، وهذا ما لا سابقة له في التاريخ. كذلك الحرب ضد الجهاد الإرهابي والنظام العالمي المستقبلي والخلافات حول أسباب الحرب على العراق.

نجد خلف هذه المطالب الشرعية والتوضيحية المستندة إلى إشارات تاريخية، وفي الوقت نفسه، خوفاً عميقاً لدى كل أصحاب القرار في الغرب، نظراً لعدم وضوح الوضع الراهن ولسبب مستقبل يبدو مخيفاً. وفي الحقيقة بحث المسؤولون على جانبي الأطلسي عن حلول إستراتيجية جديدة لتحديات القرن الحادي والعشرين، ويزعمون أن كل جانب يستطيع الاستغناء عن الجانب الآخر، إما لأن أوروبا ضعيفة أو لأن الولايات المتحدة الأمريكية ذات قوة استثنائية. إلا أن الطرفين في الوقت نفسه، يعرفان جيداً أن انفصالهما عن بعضهما يعني خسارة لهما كليهما، ومن ثم يعني نهاية الغرب بأسره، وهذا مالا يتحمل مسؤوليته أي من الطرفين.

تشكل العلاقات الأطلسية المستقرة والقضاء الديمقراطي المبني على اقتصاد السوق، العمود الفقري لأمن الأوروبيين والأمريكيين الشماليين، وإذا كانت هناك محاولة فعلية للتشكيك بهذا المكسب التاريخي الذي قام على أكتاف ضحايا عديدين، أو إذا كان هناك من يسعى لِمَحوِهِ بنقص الاهتمام تدريجياً أو بترتيب خاطئ للأولويات، فسيكون ذلك خطأ إستراتيجياً كبيراً، لا بل حماقة تاريخية. إلا أنّ هذه العلاقات لن تتحسن قطعاً فيما إذا تمَّ اللجوء إلى قناعات طقسية روتينية وتم التخلّي بذلك عن الضرورة التي لا تُرَدّ، لإعادة تنظيم جديد للمفاهيم. لأن الهوة ما بين ضفتي الأطلسي سوف تتسع والعلاقات ستزداد تآكلاً إذا لم يقم أصحاب القرار على جانبي الأطلسي، بتجديد العلاقات الأطلسية على أساس توافقي شامل وجديد. وهكذا نرى أن تطوراً كهذا الذي نتخوف منه ليس في صالح أوروبا ولا في صالح أمريكا الشمالية؛ لذلك لا يجوز أن يحصل مطلقاً.

هناك العديد من الأمور الرئيسة المشتركة بين الأوروبيين والأمريكيين، ولكنهم يؤسسون في وعيهم الجماعي على خبرات وتجارب تاريخية مختلفة تماماً. لذلك فهم يستجيبون على نفس التهديدات والمخاطر بردّات فعل غالباً ما تكون متفاوتة، لا بل أحياناً متعاكسة. وهذا قد يقود على الجانبين إلى عدم فهم صحيح (قد يصل حتى الرفض)لردات فعل الجانب الآخر، ما يؤدي إلى مجموعة متشابكة من حالات سوء التواصل السياسي والانفعالي. ومع كل هذه الاتهامات والمواقف المتضاربة على جانبي الأطلسي، لا يتجاوز الأمر في النهاية بعض الامتعاض والاستياء وفتور المشاعر ضمن العائلة السياسية الحضارية الواحدة، التي لا تستطيع

التخلي عن بعضها في النهاية، شأنها شأن كل العائلات الأخرى، إذا أراد المرء أن يتجنب الأضرار الكبيرة على كل أفراد العائلة. وخاصة أن هذه العائلة الأطلسية تتقاسم الهموم والمخاوف التي يثيرها المنظور الفوضوي المؤلم بسبب اضطراب العالم السياسي الراهن. ولذلك يلجأ المرء بين الحين والآخر للبحث عن مُتّكأٍ يعتقد أنه يمنحه الأمان، ويعود إلى ماض مشرق، إلى فترات الازدهار في تاريخ الغرب؛ ليأخذ منها الدروس والعبر الواقعية أو الموهومة.

هناك سببان موضوعيان لهذا الوضع الشعوري السياسي السلبي في المجتمعات الغربية: عمق التحول الذي حدث سنة 1989/1990 وعدم إمكانية المقارنة التاريخية مع الوضع الراهن للنظام العالمي. وتبين لنا الدراسة التحليلية للنظام الدولي الحالي، بشكل مباشر، الخصائص البارزة التي تجعل المقارنة التاريخية عقيمة. يبدو أن وضعاً جديداً فريداً قد نشأ منذ التحوّل الكبير لعام 1989/1990، يتجسد في تكامل تقني اقتصادي عالمي، فريد من نوعه، ويظهر في المكانة العالمية المنفردة لقوة عظمى ليس لها قطب مقابل، وفي عدم تناظر سلطوي سياسي ندر وجوده قبلاً، بين لا عبين حكوميين وغير حكوميين. وهذا بعضٌ من العوامل والتغيرات الجديدة، لا تزال الاستمرارية، من وجهة نظر كمية، راجحة في النظام السياسي العالمي، ولكنّ العوامل الجديدة تسوّغ الشك بأننا حالياً شهودٌ على تغييرات جذرية وتحوّلات عميقة الأثر في النظام الدولي. وتتميز هذه التغييرات بأنها حالة لا سابق لها في تاريخ الدول. ولا تتضح هذه الحقيقة في مكان في هذا العالم كما هي الحال في العلاقات الأطلسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

فإذا تابعنا تطور النظام العالمي الحالي على مدى ثلاثة القرون ونصف القرن الماضي نجد سريعاً أن هذا النظام كان نتيجة عولمة نظام الدول الأوروبية في القرن العشرين عبر حربين عالميتين واستقلال المستعمرات ونهاية الحرب الباردة. وقد أسهمت بدفع العولمة إلى الأمام بعد سنة 1945، قوتان عالميتان تسعيان إلى السيطرة على العالم، وهما الولايات المتحدة الأمريكة والاتحاد السوفيتي الذي انهزم وتفكك في هذا الصراع الثنائي. ولكن لا يبدو مع ذلك، أن نهاية هذا النظام ذا القطبين، قد أدت ببساطة إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، حتى ولا إلى إمبراطورية أمريكية. وهذا يعني استمرار النظام الراهن تحت شروط المنتصر السلطوية السياسية. بل الأرجح أنّ هذا النظام قد تلقى ضربة قاسية في داخله، وضعت الجميع، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، أمام صعوبات كبيرة في توجهاتهم.

كانت أوروبا هي من أسهم بشكل أساسي في تشكيل النظام الدولي العصري. فالانتشار العالمي للقوى الأوروبية هو الذي حدد عالم العصر الحديث ووضع هيكليته. ومع أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد مارست منذ البداية سياسة خارجية توسعية، وخاصةً في قارة أمريكا الشمالية، فإنها لم تدخل السياسة العالمية بشكل واضح إلا بعد تثبيت دورها كقوة وحيدة في أمريكا الشمالية. ولكنّ دخول الولايات المتحدة في السياسة العالمية تم على خُطا واضحة وضعها النظام الأوروبي. وحتى نستطيع أن نفهم مشكلة الولايات المتحدة والصعوبات القائمة في العلاقات الأوروبية الأمريكية بشكل أفضل، نستخدم صورة تيّار قوي يجسّد النظام الدولي الأوروبي الذي يتوسع عالمياً أكثر وأكثر.

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية ميدان السياسة العالمية، عندما ألقت بنفسها في هذا التيار التاريخي الذي توجهه أوروبا بنزاعاتها منذ نهاية القرن التاسع عشر وبشكل تام منذ سنة 1917 حينما انخرطت في الحرب العالمية الأولى. ولكن الولايات المتحدة لم تضع بديلاً ذاتياً للجو العاصف سياسياً في أوروبا، مع أنها حاولت أن تعطي هذا الانطباع دائماً في سياستها الخارجية بسبب الطابع الخاص لتأسيسها. لكن هذا التيار في التاريخ الأوروبي القوي، هو الذي حدد منذ بداية العصر الحديث، شروط تطور النظام الدولي، واتبع بذلك بُنىً ومصالح محددة المعالم بوضوح. لقد كانت الولايات المتحدة عاملاً رئيساً، طيلة القرن العشرين، وحققت نجاحاً كبيراً في التيار التاريخي الأوروبي وحددت مسيرته المستقبلية إلى حد كبير وبشكل متزايد. إلا أنّ هذا التيار وصل إلى نهايته فجأة مع تفكيك الاتحاد السوفييتي.

ولكن التسعينيات «الذهبيات» من القرن العشرين، استطاعت مع ذلك أن تعطي لبعض الوقت في الغرب عامة، هذا الانقطاع الثوري في النظام الدولي. ولكن من الواضح اليوم أن التيار العانّي لهذا النظام الدولي الأوروبي العالمي، قد ضاع في مستنقع توسّع التاريخ العالمي، مستنقع في تاريخ الدول مليء بالأفاعي الخطيرة والبعوض والحيوانات المتوحشة. ويبدو هذا المستنقع بلا بداية ولا نهاية ولا يمكن معرفة اتجاه الماء إلا بصعوبة متناهية بسبب الضباب المتصاعد فوق هذا الماء. وهكذا فقد أخذ يزداد وضوحاً يوماً بعد يوم أن التحول العميق الذي حصل 1990/1989، لم يؤدّ إلى نهاية النظام العالمي ثنائي الأقطاب الذي تركزت دعائمه في مؤتمر يالطة، وحسب، بل إن هذا الانعطاف كان ذا أثر عميق. كذلك وصل

النظام الدولي الأوروبي الذي استمر قرابة ثلاثة قرون ونصف القرن، إلى نهايته مع سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفييتي.

وفي الحقيقة، فإن نظرية انتهاء النظام الأوروبي القديم في عامي 1989و1990، تفسر العديد من المشكلات الخلافية في العلاقات على ضفتي الأطلسي. إذ كانت ردة فعل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، على هذا الانعطاف الحاد في تاريخ النظام الدولي، متمايزة بشكل كبير عن الأخرى نتيجة المفاهيم المختلفة والحالة الموضوعية: فالولايات المتحدة التي أصبحت القوة العالمية العظمى الوحيدة حققت نفسها بسبب هذه القوة غير المسبوقة، في هذا الوضع الأحادي الموضوعي، على عكس الأوروبيين الذين حققوا أنفسهم في تحوّلٍ تجاوز الأمة الواحدة: ليعطي مفهوماً جديداً لسيادتهم التي وجدوها في الاتحاد الأوربي. ومما يلفت النظر بشكل متزايد الوضوح، أهمية استمرار الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من قوتها المتفردة، في تفاعلها بشكل رئيس مع ميزات النظام الدولي الأوروبي، ومن ثم مع منطق هذه المنظومة من الدول.كانت الولايات المتحدة في الحقيقة ما بين عامَي 1945و1989 ورثة النظام الأوروبي، إلا أن النظام المستحدث بعد ذلك بقي في جوهره دون تغيير.

حصلت الثورة الحقيقية في النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبذلك حلّت مركزية أحادية القطب محل الهيمنة العالمية ذات القطبين الاثنين. ولكن ليس لهذه الحالة سابقة في تاريخ النظام العالمي. وإذا اقتصرنا على المنطق الموضوعي لثورة النظام العالمي الحالي، يكون التخطيط لنظام عالمي جديد وتنفيذ هذا المخطط من أولى مهمات الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون النظام حينئذ مبنياً على المركزية العالمية لقوة عظمى واحدة.

على أنّ ذلك لا ينطبق إلا في الحالة الموضوعية للنظام الدولي، فقد بحثنا في الفصل السابق عدم إمكانية تأسيس إمبراطورية أمريكية، ومن الطبيعي أن تنطبق هنا أيضاً كل الأسباب المذكورة هناك. وستكون تحديات هذه المركزية الأحادية العالمية كبيرة جداً وشرعيتها منقوصة، إضافة إلى أنّ المفاهيم الذاتية لأغلبية الشعب الأمريكي، وكذلك تقاليده ومبادئه، لا تسمح بسهولة بنجاح مثل ذلك المشروع. وهكذا تعلّل الضرورة الموضوعية واللاإمكانية الذاتية، تناقضاً يصعُب حلُّه في الوضع الإستراتيجي الحالي للولايات المتحدة كقوة عالمية وحيدة، وهذا له تداعياته الخطيرة، سواء على التنظيم أو على الفوضى في هذا النظام العالمي. وليس وصف هذا التناقض وتحديده ردّاً على السؤال المُلِحّ حول تنظيم جديد للعالم، إذ لا يستطيع الإجابة عن ذلك إلا الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية وحيدة، وإلا فإنّ الأمور ستبقى على ما هي عليه من التناقض الحالي في واقع النظام العالمي، وهذا ما يؤدي من ثم إلى زيادة احتمال وقوع الصراع والأزمات وشيوع الاضرابات بشكل كبير وخطير.

تفاعلت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث مرات في القرن العشرين، مع المخاطر التي هددت النظام العالمي، بمشروع تنظيمي كبير يعتمد على قاعدة مؤسساتية وسياسية واقتصادية ومعيارية أسْمَتْه «الإستراتيجية العليا» ونجحت في ذلك مرتين. فالرئيس وودرو ويلسون أوجد عصبة الأمم ردًّا على المخاطر التي هددت النظام الدولي الأوروبي من خلال الحرب العالمية الأولى. أما فرانكلين د.روزفلت فقد عمل على تطوير نظام الأمم المتحدة ردًّا على الحرب التي شنتها ألمانيا النازية للسيطرة على العالم، هي والإمبراطورية اليابانية، في الحرب العالمية الثانية. كذلك

أنشأ الرئيس هاري س. ترومان مع وزير خارجيته جورج مارشال، في بداية الحرب الباردة، منظومة ذات هيكلية تحالفية سياسية عسكرية، ضد الأخطار التي تهدد أوروبا الغربية ومناطق أخرى، من الاتحاد السوفييتي، وكان حلف الأطلسي (الناتو) وخطة مارشال في صلب هذه الهيكلية. وربما كان على الولايات المتحدة، كقوة عالمية رائدة، أن تبذل جهداً أكبر الآن ردًّا على الشمولية الحديثة والعولمة، إذا كانت تود أن تدفع عنها بنجاح كل الأخطار الإستراتيجية التي تهدد أمنها.

ونظراً لجسامة هذه المهمة التي تتمثل في إيجاد نظام عالمي جديد، فإنّ من المسوّغ طرح السؤال فيما إذا كانت دولة واحدة مثل الولايات المتحدة، التي لا سابقة لها بهذا القدر من القوة قادرة وحدها، بمصادر قوتها وشرعيتها، على التصدي لهذا التحدي. حقاً هناك شكوك جديدة بقدرة الولايات المتحدة على ذلك؛ لأن تلاشي التيار التاريخي الأوروبي يلقي بتأثيراته السلبية في هذا الأمر بالذات. فروسيا والصين والهند واليابان والبرازيل وقوى أخرى عديدة، ستكون بين اللاعبين الرئيسين أو المهمين على الأقل، إذا لم نقل من المعارضين، في عملية بناء نظام عالمي جديد. لكنّ أوروبا قوية وموحدة ولديها شعور فطري وحسّ سليم للتاريخ ولروابطها الوثيقة في القيم والاهتمامات مع الطرف الآخر للأطلسي، هي وحدها القادرة على القيام بدور شريك حقيقي. وهكذا فإن من يتصدى لهذه التحديات هو الغرب ككل، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

أليس الوضع الأحادي للولايات المتحدة في نهاية حالة «استثنائية» في التاريخ؟ إلا أن النظرية الشائعة ترى الوضع الحالي غير نموذجي ومعارضاً للنظام القائم، ولكنه سيصبح مسيرته في سياق التاريخ. وسيكون هناك،

على أبعد حد في منتصف القرن الحالي، توازن جديد للقوى بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، وربما مع قوىً عالمية أخرى. قد يكون ذلك صحيحاً ويصبح أمراً واقعاً، إلا أن هناك عوامل مهمة تشير إلى أن التطورات الحالية في النظام الدولي ليست واقعة عارضة أَمْلَتْها المصادفة. إذْ إنّ الأوروبيين أيضاً موجودون في حالة من الفرادة التاريخية، وربما كان ذلك بالنسبة لهم أهم مما هو للأمريكيين، فأوروبا هي الآن في عملية انخراط دول قومية ذات سيادة في اتحاد أوروبي شامل، وهذه حالة لا سابقة لها أيضاً في التاريخ الأوروبي.

مرّ الاتحاد الأوروبي في العقود الماضية بتحولات جذرية. وكان ذلك نتيجة قرارات ذاتية من ناحية ونتيجة تحديات جديدة من ناحية أخرى. فأوروبا التي كانت تضم خمس عشرة دولة أصبح عدد أعضائها خمساً وعشرين دولة منذ الأول من شهر أيار/مايو 2004. وبذلك فقد تجاوزت أوروبا بكل تأكيد، تقسيم القارة الذي استمر لخمسة عقود في أثناء الصراع بين الشرق والغرب وذلك كل عوائقه وعقابيله. وهكذا تشكلت سوق داخلية واحدة تجمع ما يفوق 450 مليون نسمة. فالنقد الموحد، والسوق الداخلية مع حرية انتقال الأشخاص والسلع، والخدمات المالية والعامة والاجتماعية، وتفكيك الحدود الداخلية، ومنح الجنسية الأوروبية الواحدة، بالإضافة إلى سياسة خارجية وأمنية منسّقة ومشروع الدستور الأوروبي الذي يجذّر الحقوق الأساسية والمؤسسات الأوروبية الديمقراطية، تشكل كلها تحولات واضحة في الاتحاد الأوروبي تمت خلال أعوام محدودة. ويستطيع المرء أن يسافر اليوم على أي حدود، والأهم من ذلك أنك تستطيع استخدام النقد الواحد أينما كنت في الاتحاد، وربما أصبحت الرحلة بالسيارة من

إستونيا في الشرق إلى البرتغال في الغرب، ممكنة بالطريقة نفسها بعد أقل من عقد. ومن يعرف تاريخ أوروبا إلى أي مدى تجسدت هذه الثورة في النظام الدولي الأوروبي، في التحولات الجذرية في الحياة اليومية الأوروبية في بداية القرن الحادي والعشرين. ولا ننسى أنه لم يمر بعد سوى ستة عقود على نهاية الحرب العالمية الثانية، التي دمّرت أوروبا إلى حد كبير وتركتها مِزَقاً.

كان التحوّل الأهم بلا منازع. هو توسع الاتحاد الأوروبي الآخِر في الأول من أيار/مايو 2004، لأن هذه الخطوط التي تجاوزت الستار الحديدي السابق هي التي جعلت الاتحاد الأوروبي اتحاداً أوروبياً «شاملاً» بعد أن كان حتى ذلك الوقت، وبتأثير واقعي للحرب الباردة التي قسّمت أوروبا، اتحاداً أوروبياً «غربياً». وقد تبين سريعاً أن هذا التوسع الذي يبدو كمّياً، من خمس عشرة إلى خمس وعشرين دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، له أيضاً تأثيرات وعواقب نوعية واسعة: لأن هذا التوسع الكبير دفع بالاتحاد الأوروبي بشكل حاسم، إلى تحمل مسؤوليات الإستراتيجية التي أعطت عملية التوحيد الأوروبية بعداً جديداً.

ظهر الاتحاد الأوروبي في البداية، وكأنه مجموعة اقتصادية، إلا أن ذلك كان في ظاهر الأمر فقط. أما الهدف الحقيقي، فقد كان منذ بداية الاتحاد هدفاً سياسياً، ألا وهو تطبيق مبدأ التكامل بين كل دُوَله. أما سيادة الدول الأعضاء فقد كان يفترض أن توجد في أجزاء مختلفة، حيث يتم العمل في أجزاء السيادة الوطنية للدول الأعضاء من خلال مؤسسات مشتركة وِفق قواعد وأسس يُتفق عليها. كانت البداية مع صناعة المناجم ولحقتها السوق المشتركة والسوق الزراعية. وهكذا، فقد كان تكامل

المصالح الاقتصادية في خدمة هدف سياسي رفيع منذ اللحظة الأولى، وهذا الهدف هو الضمان لأمن دائم بين الدول الأعضاء، وبشكل خاص بين العدوين اللدودين القديمين ألمانيا وفرنسا.

ومن سخرية القدر، من وجهة النظر الحالية، أن يقف خيال الولايات المتحدة الأوروبية وراء التكامل الأوروبي، ومن ثم تكون الرؤية الأمريكية الأساسية حول تجاوز عقبة القوميات المختلفة وراء هذا التكامل أيضاً، كما تحقق ذلك منذ أكثر من مئتي عام في قارة أمريكا الشمالية بتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية وتوسعها حتى أصبحت أمراً واقعاً ذات قوة وذات نفوذ كبيرين. وكما لو كان القصد زيادة هذه السخرية، كان هناك رجلا دولة كبيران فرنسيان، يملكان الجرأة والقوة وبُعدَ النظر، استطاعا أن يضعا تصوراً لولايات متحدة أوروبية ويبدأا عملياً بتنفيذ الفكرة، بعد الدمار الذي عمّ أوروبا في مرحلة القوميات الأوروبية، وبعد أن دمرت أوروبا نفسها في حربين عالميتين بعد انهزام الرايخ الألماني الكبير تحت قيادة هتلر، ونظراً للتهديد القادم من الإمبراطورية الروسية الكبرى بقيادة ستالين.

ومن يبحث عن مسوّغ دائم وفلسفي معياري، وفي الوقت نفسه مشبع بالخيالات والأوهام السلطوية السياسية، لغرب متجدد في القرن الحادي والعشرين، يجد ضالّته هنا لا ريب. فالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية هما عماد التعاون على جانبي الأطلسي، ولا يرتكزان على نفس قيم ومبادئ ومعايير التنوير المسيحي في الغرب وحسب، بل لهما أيضاً الرؤية المستقبلية نفسها في الرد على الأزمات السياسية في العصر الحاضر، ألا وهي رؤية تكامل السيادة الذي يتجاوز القوميات المختلفة. ويؤدي عدم

التوافق الزمني بين هاتين العمليتين الثقافيتين السياسيتين الكبيرتين، في واقع الشركاء الأطلسيين، بالإضافة إلى الاختلاف في الخبرات التاريخية وإلى تراجع واضح في السياسة السلطوية، إلى مشكلات وخلافات سياسية لم تندلع حول أزمة الطرق وحسب. ولكن كانت هذه الأزمة هي الأبرز بين كل المشكلات الأخرى التي دفعت الخلافات بين جانبي الأطلسي إلى الظهور بجلاء تام.

حينما نتابع هذه الرؤية التاريخية، لا يعني ذلك مطلقاً أننا نتخطّى الاختلافات الثقافية والاجتماعية والتاريخية القائمة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. فقد تأسست الولايات المتحدة قبل مئتي عام «جزيرة» بعيدة قارية الأبعاد تكاد تكون بلا ماضٍ تاريخي، ضمّت ثلاث عشرة ولاية يسكنها نحو مليونين ونصف المليون أتوا إليها من مختلف أنحاء أوروبا.[176] أما أوروبا فهي على العكس من ذلك، عامرة بالتاريخ ومليئة بدول قومية قديمة تفتخر بها، وهي أكثر فخراً بالتعددية القديمة في اللغات والثقافات، وتضم اليوم ما يزيد على 450 مليون نسمة. أما عملية توحيد هذه القارة فتتم بشروط القرن الحادي والعشرين بتعقيد ومشقة بالغين. ومع ذلك، وبالرغم من كل هذه الفروق المهمة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تتشاركان من حيث المبدأ، بنفس الرؤية المستقبلية. وستظهر أهمية هذه الحقيقة بشكل أوضح وأجلى في المستقبل.

إلا أنه بالإضافة إلى ذلك، توجد خلافات مهمة ذات عواقب وآثار بعيدة في الرؤية التوحيدية لكل من أوروبا وأمريكا، إذ إن تأسيس الولايات المتحدة ثم عملياً على شكل إعراضٍ عن العالم الأوروبي في حينه وكان في البداية انفصالاً اتخذ شكل العزلة. فقد أدارت الولايات المتحدة الأمريكية الفتية

في المرحلة الأولى بعد تأسيسها، ظهرها للعالم الأوروبي في ذلك الوقت وتوجهت بأنظارها إلى الحدود المفتوحة لذلك «الغرب» الفسيح. أما عملية التوحيد الأوروبية العسيرة فكانت على النقيض من العمل الانعزالي، إذ كانت محاولة لتجاوز الحمّى القومية بشكل نهائي؛ لتستطيع العودة تحت شروط مختلفة تماماً، لتقوم بدور لاعب أساسيّ على المسرح العالمي، إلى ذلك فإن عملية التوحيد لغالبية الدول السيادية في القارة الأوروبية في عصر العولمة، تتم بتكوين أبعاد دولية جديدة، لا في أوروبا وحسب، بل في مناطق عديدة أخرى من العالم، كنوع من التحدي. لذلك فإن الرسالة السياسية التي تبعث بها أوروبا إلى الدول غير الأوروبية، تختلف عن عملية تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، فعملية التأسيس ليست إعراضاً عن الآخر وإنما نموذج معقول له. ومما يؤكد هذه الصفة النموذجية لعملية التوحيد الأوروبية حقيقة أنّ أوروبا كانت ولا تزال بالنسبة لكل البلدان غير الأوروبية، القارة السيادية بامتياز. فهنا نشأت الدولة العصرية ووصلت إلى نقاط قوة وانحدرت إلى نقاط ضعف، وهنا في هذه القارة هاجت القوميات وماجت وعادت فهدأت، كما لم يحصل ذلك في مكان آخر. وحينما تعمل أوروبا اليوم على تحقيق أحلامها التكاملية التي تتجاوز القوميات، ووضعها في إطار من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجديد، تكون هذه العملية أهم بكثير لعالم القرن الحادي والعشرين المعولم، من عملية التوحيد التي جرت في أمريكا الشمالية منذ ما يزيد عن مئتي عام.

ولكن من يعرف الحياة اليومية في الاتحاد الأوروبي، ومن يطّلع على مصاعب التوازنات المصلحية الأوروبية بسبب البيروقراطية الأوروبية

التي لا تزال تحتاج إلى الكثير من التنظيم والتدبير، ومن عايش التراخي والخمول في عملية اتخاذ القرار في بروكسل وخَبِرَ في الوقت نفسه مصاعب القبول الكبرى للمؤسسات الأوروَبية لدى شعوب دول الاتحاد، يكون محقاً بطرح السؤال حول مدى إمكانية أن تصبح الوحدة السياسية واقعاً في يوم من الأيام، وذلك نظراً لحجم المقاومة وللتركيز على الشعور القومي الذاتي وتعدد الثقافات واللغات والتقاليد الموروثة. إلا أننا حين نضع هذا الرصيد السلبي مقابل الإيجابي مما حققه الاتحاد الأوروبي من تقدم وخدمات باهرة منذ تأسيسه، كوضع أسس لسلام دائم وللأمن والحرية ودولة القانون والديمقراطية والتسامح وحماية الأقليات وتذليل مصاعب الحدود الفاصلة بين دول الاتحاد، بالإضافة إلى ازدهار اقتصادي غير مسبوق وتقّدم تقني علمي وتأمين اجتماعي والمحافظة على البيئة والقوة المتزايدة لسياسة الاتحاد الخارجية، نرى أن الميزان يميل بوضوح نحو الناحية الإيجابية.

كان الاتحاد الأوروبي، ولا يزال المشروع التاريخي لتجاوز الحروب الأوروبية دون رجعة. وقد مرّت أوروبا في ثلاث مراحل من التكامل: بدءاً من المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ونقرأ في المادة الأولى من الميثاق الدستوري الأوروبي ما يأتي: «(1) بناءً على رغبة المواطنات والمواطنين في الدول الأوروبية، في بناء مستقبلهم سوية، يشكل هذا الميثاق الدستوري أساساً للاتحاد الأوروبي الذي توكل له الدول الأعضاء اختصاصات تمكّنه من العمل على تحقيق الأهداف المشتركة. وينسق الاتحاد سياسة الدول الأعضاء لخدمة هذه الأهداف ويمارس المسؤوليات الممنوحة له من الدول الأعضاء بأسلوب جماعي. (2) ويبقى الاتحاد مفتوحاً أمام كل الدول الأوروبية التي تحترم قِيَمَهُ وتلتزم بتطبيقها مع الدول الأخرى»[177].

وهكذا، فإن هذا الاتحاد لا يقوم على أساس سيطرة دولة أو بضع دول على الدول الأعضاء الأخرى وإنما يقوم على التفاهم كمبدأ وعلى «المساواة بين الدول الأعضاء أمام الدستور»[178] سواء كانت هذه الدول صغيرة أو كبيرة، غنية أو فقيرة، عضواً جديداً أو قديماً. كما ينطبق ذلك على المساواة بين مواطني الاتحاد جميعاً أمام الدستور. إلا أن هذه القاعدة لا تعني أبداً تسوية كل الفروق الواقعية القائمة بين الدول الأعضاء. فمن المدهش أن مبدأ المساواة هذا الذي ينص عليه الدستور الأوروبي يقوم على عنصر من اللامساواة الذي نص عليه الدستور عمداً؛ حتى يمكن تطبيق مبدأ المساواة أصلاً بوساطة تباين نسبي على حساب الدول الكبيرة الأعضاء في البرلمان الأوروبي وفي مجلس الاتحاد. وينطبق هذا التفاوت أيضاً على تقويم أصوات مواطني دول الاتحاد في انتخابات البرلمان الأوروبي، حيث تكون نسبة تمثيل الدول الكبرى في الاتحاد أقلّ من الدول الأصغر والصغرى، في توزيع المقاعد البرلمانية على دول الاتحاد. ولولا هذا التنازل الاختياري من قبل الدول الكبرى الأعضاء عن المساواة الشكلية، لما كان بالإمكان ضمان تمثيل صحيح وعادل ضمن هذه الرابطة الأوروبية الشاملة الممتدة من ألمانيا إلى مالطة ومن فرنسا إلى قبرص ومن بولونيا إلى إستونيا.

وهكذا يتفرّد الاتحاد الأوروبي بهذه الصفة المميزة التي ليس لها مثال في التاريخ الحديث. فمبدأ المساواة في التمثيل في الاتحاد الأوروبي لا يمكن تطبيقه إلا عبر تفاوت بنّاء بين الدول الأعضاء وكذلك بين مواطني الاتحاد. وبعبارة أخرى: فإن الدول الأعضاء الكبرى وشعوبها يقبلون ويتفهّمون إضعاف تمثيلهم لصالح الدول الأعضاء الصغرى وشعوبها. وهنا يتجسد

السر الحقيقي لنجاح التكامل الأوروبي. لا بل أكثر من ذلك فهنا يظهر جوهر التحول الجذري في تطور نظام الدول الأوروبية الذي يعني عملية التكامل الأوروبية. وقد كان اقتراح الاتحاد الأوروبي منذ بدايته مشروعاً معاكساً للهيمنة وأساليبها. ولذلك فقد طور الاتحاد الأوروبي، من خلال عملية التكامل الأوروبية، شكلاً مناقضاً تماماً للسيطرة أو الهيمنة على الآخر، ومن ثم آليةً لتوازن السلطة الداخلية، التي تُؤثر الدول الصغرى وتوازن ثقلها السياسي تجاه الدول الأعضاء الكبرى. وهذا ما يتناسب أيضاً مع عمليات الانتخاب الجديدة في دستور الاتحاد الأوروبي[179].

وكما ذكرنا سابقاً، فإن طبيعة فكرة الوحدة الأوروبية كانت سياستها منذ بدايتها، الحفاظ على سيادة مشتركة لكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولو تنازل الاتحاد عن هذا الحق سواء في طبيعته أو في امتداده الجغرافي، كلّياً أو جزئياً، لأصبح الاتحاد نفسه موضع شك. ولو كان الاتحاد يعتمد على كونه سوقاً داخلية كبيرة. وعلى حكومة وطنية متعاونة سياسياً دون أي تكامل سياسي عبر مؤسسات أوروبية قوية، لما كان لهذا الاتحاد أي منظور مستقبلي، ولكان يهبط إلى مستوى منطقة تجارية أوروبية حرة، ويضع كيانه بنفسه تحت خطر عدم الاستمرار. وهنا في هذا التصور بالذات يكمن الخطأ الكبير الذي يقع فيه الأوروبيون المتشائمون، وينطبق ذلك أيضاً على كل الأفكار التي تدعو لقيام أوروبا «كوجبة منتقاة على القائمة» وهذا يعني فكرة أنّ كل دولة من الدول الأعضاء تستطيع اختيار مرحلة التكامل التي تود المشاركة فيها، وتتخلى عن المراحل التي لا ترغب بها. وسيقود ذلك من ثم إلى تفكك أوروبا إلى مجموعات مختلفة تنتعش فيها المنافسات القديمة في النظام الأوروبي تحت مظاهر جديدة

وبفقد حاد للاحتكاكات. وقد قدمت أزمة العراق والخلافات الناتجة عنها بين الدول الأوروبية مثالاً حّياً على هذا العقد المحتمل في الاحتكاك بين الدول ومن ثم إلى إضعاف الاتحاد الأوروبي ذاته بذاته.

ولكن الاتحاد الأوروبي، من ناحية أخرى، لن يأخذ في المستقبل المنظور طابع الدولة الاتحادية؛ لأن ذلك لا يتلاءم مع رغبة أكثرية دول الاتحاد وشعوبها من ناحية؛ ولا ينسجم مع الواقع التاريخي الحضاري الأوروبي من ناحية أخرى. «كانت أوروبا تاريخياً وستبقى مبدئياً أوروبا القوميات والأمم بالرغم من كل العوامل المشتركة التي تجمع دولها وشعوبها. ولا يمكن إلغاء تاريخ وخلافات وتبايُن بين الأمم ولغات متعددة، دامت قرابة ألف وخمس مئة عام، بعملية بيروقراطية ـ من فوق ـ أو ـ من الخارج ـ، وليس هذا هو المطلوب أيضاً»[180]. ومرة أخرى يشكل هذا الحلم بدولة اتحادية أوروبية خطأ الساعين إلى التكامل الأوروبي التام، لأنه ليس من الممكن تحقيق تكامل سياسي مستديم في الواقع السياسي الأوروبي الحالي، بين دول ذات بُنىً مختلفة وتباينات حضارية تاريخية واسعة. ولا يمكن أن تستمر عملية التوحيد الأوروبي إلا إذا أخذت هذه التقاليد في الحسبان. فقبول اتساع هذه العملية شرطٌ لعمقها وليس العكس. وقد نجح ميثاق المعاهدة الدستورية الأوروبية في هذه المهمة بالذات، وهنا يتجسد إنجازه التاريخي الكبير.

يدفع التطور التاريخي التكامل الأوروبي السياسي بوتيرة عالية، ولكن هذا التوقع لا ينفي قيام بعض الأزمات المؤقتة أو ربما الشديدة أيضاً، في عملية التكامل، كما ظهر مثلاً في الفشل في الحصول على الموافقة على الدستور الأوروبي في أكثر من دولة. لأن التاريخ، وهذا يعني الضغط المتراكم جرّاء

التحديات العالمية والإقليمية ونتيجة التطورات السياسية والاقتصادية، سوف يلزم الاتحاد الأوروبي بهذا التكامل الذي هو أيضاً في صالح الاتحاد ودُوَلِه. وقد قاد الثبات والصمود السياسي لدى كل دول الاتحاد وكذلك قصورها الذاتي عن الصبر على هويتها التاريخية الحضارية، نهائياً مع توقيع معاهدة الدستور الأوروبي، إلى شكل من أشكال التكامل السياسي الذي يرتكز على بنية دستورية متوازية للمؤسسات الأوروبية وعلى وعيٍ بالذات من قبل الدول الأعضاء. وقد تلاءم وضع الميثاق الدستوري مع هذه البنية؛ لأنه حصل توافق على وضع ميثاق أساسي أوروبي، لأول مرة بمشاركة ممثلين للبرلمانات الوطنية والحكومات الوطنية وكذلك للبرلمان الأوروبي والمفوّضية الأوروبية. وهذا المربع المؤسساتي في الاتحاد الأوروبي يقابل تماماً البنية الدستورية الموازية المثبتة في معاهدة الاتحاد. لذلك ليس من المستغرب أن تحاول المعاهدة الدستورية الأوروبية ـ إلى جانب ميثاق الحقوق الأساسية الذي يضمن الحقوق الفردية لمواطني الاتحاد ـ تعديل العلاقات بين الاتحاد والدول الأعضاء؛ لأن في ذلك تتجلى المهمة الدستورية الأساسية.

ولذلك أيضاً سيبقى الواقع الأوروبي، ولزمن طويل، متأثراً بل وخاضعاً للهويات الوطنية والأوروبية. ويعكس هذا الشكل من الموازاة الدستورية بين ما هو وطني وما هو أوروبي، واقع التكامل الأوروبي الذي يرتكز على سيادات وطنية متعددة لدول أعضاء قوية تقوم بدورها بكل ثقة في النسيج الدستوري للاتحاد الأوروبي: أوروبا ودول عضو في الاتحاد، جنسيات أوروبية ووطنية، مؤسسات أوروبية ووطنية، وأخيراً ديمقراطية أوروبية ووطنية. ونلمس من هذه الناحية أن الاتحاد الأوروبي يعمل على تقديم عمل تاريخي

جديد، وهو أن يكون اتحاداً فريداً من نوعه، كما لم يحدث من قبل في تاريخ الدول. فإذا قارنّا البنية الدستورية الأوروبية مع الواقع الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية، يتبيّن لنا أن الاتحاد الأوروبي أكثر فيدرالية، ومن ثم أكثر لا مركزية مما هو عليه وما كان عليه في الولايات المتحدة. وحتى إذا افترضنا أن رئيس اللجنة الأوروبية ورئيس المجلس الأوروبي اجتمعا في شخص واحد، وهذا ما لا يمنعه الميثاق الدستوري الأوروبي، فإن رئيساً أوروبياً كهذا ستكون له صلاحيات مؤسساتية أقل بكثير من الرئيس الأمريكي؛ لأن دور الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيكون أكبر بوضوح من دور الولايات الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية. فالولايات المتحدة الأمريكية تبقى دولة اتحادية فعلية بينما يبقى الاتحاد الأوروبي على عكس ذلك، بدستوره دون مستوى الدولة الاتحادية وفي الوقت نفسه أكثر من اتحاد عادي لمجموعة من الدول ـ وهذا ما قصدناه بقولنا: اتحاد قائم بذاته وفريد من نوعه.

لقد أدّى التنظيم السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي وخبرات التكامل الأوروبي في الواقع الحياتي للأوروبيين، سياسياً إلى تكوين نوع من الهوية الأوروبية، التي تتكامل مع الهويات الوطنية الأخرى لدول الاتحاد الأوروبي. وعلى أي حال فإن هذه الهوية الأوروبية لم تتكون نتيجة للخبرات اليومية العملية ولواقعية المؤسسات الأوروبية وحسب، وإنما ترتكز بتكوّنها أيضاً على تلك التجارب التاريخية المختلفة التي كانت تحدد علاقات كل من الأمم المتعددة بأوروبا حتى وقتنا الحاضر. ونستطيع حتى اليوم، ولو بشكل غير دقيق، أن نميز بين أربعة اتجاهات تقليدية يتكون الاتحاد الأوروبي اليوم من مجموعها. ويشكل تفاعلها مع بعضها، إلى جانب القيم الأوروبية

الأساسية[181] والمصالح المشتركة، هذه الهوية الأوروبية. كما ظهر ذلك واضحاً على التوافق الدستوري في الميثاق الأوروبي. وهكذا تشكل الدول الست المؤسسة (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ) الاتجاه أو الخط التقليدي الأول. فقد طُبعَت هذه الدول بطابع نظام الدول الأوروبي الأسبق بالإضافة، إلى الحربين العالميتين في القرن العشرين. لذلك أرادت هذه الدول أن تتجاوز العداوة التقليدية الفرنسية الألمانية المشؤومة على مدى قرون عديدة وتضع خلف ظهرها كل تلك المعارك والحروب الأوروبية التي لم يكن هدفها إلا بسط السيطرة على الآخرين. ويمكننا لهذا السبب، أن نطلق على هذه الدول ببعض الحق اسم «أروبيي المعارك». وهم اليوم حملة أختام فكرة الوحدة الأوروبية وضامنو استمرار التكامل الأوروبي. فقد بدؤوا أولاً بالهيئة الأوروبية للفحم والصلب، وأسسوا المجموعة الأوروبية الاقتصادية وأعطوا زخماً لعملية التكامل: حتى يصلوا إلى توازن ألماني فرنسي دائم. إذ كان هدف التكامل الأوروبي ولايزال، هو الحصول على ضمان لسلام دائم للدول المؤسسة في أوروبا (الغربية). ولا تزال هذه الدول حتى اليوم المحرك الأساسي لعملية التكامل الأوروبي، ولا يعني ذلك بالطبع، استثناء الدول الأعضاء الأخرى. وليست هذه الدول المؤسسة فعّالة في كل مستويات التكامل في الاتحاد الأوروبي وحسب، وإنما قدّمت ولا تزال تقدّم حتى اليوم، مبادرات جديدة وتدفع التطور إلى الأمام.

أما الخط أو الاتجاه التقليدي الثاني فيرتكز على تجارب بريطانيا والدول الإسكندينافية التاريخية المختلفة تماماً. ولهذه الدول عادة، بناءً على موقعها الجيوسياسي، تاريخ أكثر حظاً من دول القارة الأوروبية المركزية. فها هي المملكة المتحدة لها توجهاتها الحضارية والجيوسياسية

المختلفة؛ نظراً لتاريخها المجيد المظَفَّر. تدّعي هذه الدول بحق أنها صاحبة ديمقراطيات قديمة وناجحة، وكانت تتمتع بتطور متقدم في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية التقنية قبل عضويتها في الاتحاد الأوروبي، ولذلك فهم منذ دخولهم في الاتحاد يفيدون أكثر مما يستفيدون. لقد كان دخول هذه الدول في عضوية الاتحاد الأوروبي مسألة تعقُّلٍ وحكمة عملية، ولذلك يمكن أن نصف هذه المجموعة بأنها «الأوروبيون الحكماء». ولكنّ الارتياب الأوروبي يجد دعامة كبيرة له في هذه البلدان نتيجة أسباب مفهومة: لأن تاريخ هذه الدولِ الوطني المليء بالنجاحات والتفوق كان ولا يزال للكثير من شرائح هذه الشعوب، القيمة السياسية والاقتصادية المضافة بالنسبة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وهي قيمة مطلقة ويصعب غالباً إيصالها إلى مفهوم جميع الشرائح. إذ تُعَدُّ كل خطوة نحو التكامل في الاتحاد ـ ترافقها خطوة أخرى في التنازل عن السيادة الوطنية ـ غالباً خسارة في السيادة غير ضرورية تُضعف الديمقراطية الوطنية ومن ثم هي خطوة مرفوضة؛ لأنها بالإضافة إلى ذلك تنازل لصالح بيروقراطية بروكسل وتُفهم على أنها وصاية مشكوك بصحة ديمقراطيتها. إلا أن فنلندا تختلف عن الدول الإسكندنيافية الأخرى، نظراً لموقعها الجيوسياسي الحساس ولتاريخ استقلالها الوطني المختلف. لذلك ليس من المستغرب أن نرى فنلندا تسهم كبلد إسكندينافي وحيد، في كل خطوات تكامل الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الاتحاد النقدي.

وتشكل دول البحر المتوسط الاتجاه التقليدي الثالث، وهي التي يتسم انضمامها إلى أوروبا المتكاملة، بالتغلب على التخلّف الاقتصادي والفاشية والحروب الأهلية والدكتاتوريات العسكرية. وترتبط هذه الدول مع

الاتحاد الأوروبي بالاستقرار الديمقراطي والازدهار الاقتصادي والتقدّم الاجتماعي، وهذا يعني تحديثاً ناجحاً للدولة والاقتصاد والمجتمع. وقد أسهمت هذه التجارب والخبرات التحررية في تكوين مشاعر عاطفية لدى هذه الدول الأعضاء، مرتبطة بعملية التكامل الأوروبية وبالاتحاد الأوروبي. وهكذا يمكن أن نطلق على هذه المجموعة صفة «الأوروبيين الأحرار».

أما التوجه التقليدي الرابع والأخير حتى حينه، فيتكوّن حالياً من خلال انضمام الدول الشرقية في وسط أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي. ويتطور هذا التوجه من خلال تجارب هذه الدول الأعضاء الجديدة، التي عانت لعقود طويلة تحت ضغوط الاتحاد السوفييتي السابق والحرب الباردة وتقسيم أوروبا. إلا أنه لا يزال من السابق لأوانه أن نطلق صفة دقيقة على هذا الخط التوجهي ضمن الاتحاد الأوروبي، لأن ملامح هذا الخط لم تكتمل بعدُ في انسجامها مع الحياة اليومية الأوروبية. إلا أن المرء يلحظ اليوم أن تجارب دول البحر المتوسط قد تعيد نفسها هنا أيضاً، بالارتباط مع شعور قوي بالانتماء الأطلسي نتيجة للواقع الجيوسياسي الذي لا يزال حرجاً حتى الآن ونتيجة الضغوط السوفييتية السابقة. ومن المتوقع أن يضطر المرء مستقبلاً للتمييز بين مجموعة «الأوروبيين الأحرار» في أوروبا الجنوبية وبين مجموعة «الأوروبيين الأحرار» في أوروبا الشرقية.

لا يعطي مخطط هذه الاتجاهات التقليدية الأربعة سوى صورة تقريبية، بطبيعة الحال: لأنه ليس بالإمكان تصنيف كل الدول الأعضاء في أحدها. ومع ذلك فهي تشكل نموذجاً كافياً لتحليل كل المشكلات والصعوبات القائمة حالياً في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك عملية تصديق دستوره، بالإضافة إلى استشراف احتمالات وإمكانيات التكامل الأوروبي مستقبلاً،

بشكل جيد. يمكن أن يأسف المرء على ذلك أو يستحسن، ولكن واقع الاتحاد الأوروبي لا يسمح بأي تطوّر أو نموّ خارج هذه الاتجاهات التقليدية. وسنؤكد مرة أخرى على شيء آخر، ألا وهو أن هذه الاتجاهات الأربعة سوية هي التي تكوّن ما نسميه الهوية الأوروبية؛ لأنها تتناسب مع التجارب التاريخية للأمم التي تسهم الآن في بناء الاتحاد الأوروبي، وتشكل الواقع السياسي والحضاري لهذه الأمم. ومع ذلك فبين هذه الاتجاهات التقليدية شيء من التضارب أو الاختلاف، وهي بذلك تحدّ نوعاً ما، من احتمالات التوافق الأوروبي، ولكنها شكّلت ولا تزال تشكّل الهوية الأوروبية إلى جانب أمور أخرى، فهي تحدد بشكل واضح أيضاً المسيرة المستقبلية للتكامل السياسي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما وتتضح الهوية السياسية للاتحاد الأوروبي بشكل أساسي حتى الآن، في ثلاثة أبعاد: أولاً في التاريخ وثانياً في الحكمة الاقتصادية العملية وثالثاً في الحرية والديمقراطية والتقدّم الاجتماعي. ومع سقوط الستار الحديدي ابتدأ بُعدٌ رابعٌ للاتحاد الأوروبي بالتشكّل ـ أوّلاً ببطء شديد لايكاد يظهر، ومن ثمَّ أخذ يزداد أهمية منذ وقت قريب نتيجة الوضع العالمي وتوسّع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق، هذا البُعد الذي يجب أن يُدعى البُعد الإستراتيجي لأوروبا، وهو يتطور نتيجة الضغط الموضوعي للمصالح الاقتصادية والأمنية.

منذ تأسيس حلف الناتو والاتحاد الأوروبي وحتى نهاية الحرب الباردة كان في أوروبا الغربية توزيع واضح للمهام، فبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن الأمن والدفاع عن طريق حلف الناتو كان الاتحاد الأوروبي مسؤولاً عن الازدهار الاقتصادي والتقدم. وما قيل في ذلك الوقت بحق ألمانيا الغربية بأنها عملاق اقتصادي وقزم سياسي، كان ذلك

منطبقاً على الاتحاد الأوروبي أيضاً. ففي بداية التسعينيات من القرن الماضي فشل الأوروبيون سياسياً وعسكرياً بشكل ذريع حينما تولوا مهمة حل الأزمة اليوغسلافية ومنذ ذلك الوقت كان هذا التحدي الإستراتيجي الجديد للاتحاد الأوروبي واضحاً، فالولايات المتحدة الأمريكية توجهت بعد انتهاء الحرب الباردة توجّهاً جديداً جذرّياً بالابتعاد عن أوروبا، ومن ثم زاد اعتمادها على نفسها حتى إنه لم يعد بالإمكان التخلي عن سياسة أمن ودفاع أوروبية خاصة. وبينما ذكرت معاهدة ماستريخت 1992 هويةً أمنية ودفاعية أوروبية، تبنّت معاهدة أمستردام 1997 هذا البعد الإستراتيجي الجديد للمرة الأولى، ولو كان ذلك بصيغة عامة. وأطلق على هذا النص اسم بيان بيترسبرغ لدول الاتحاد الأوروبي الغربية[182]، ولذلك كان الكلام دائماً اعتباراً من هذا الوقت، عن «مهام بيترسبرغ» فيما يتعلق بسياسة الأمن الأوروبية[183].

إلا أن المشكلة السياسية الحقيقية بدأت مع التناقض القائم منذ زمن طويل بين البريطانيين والفرنسيين حول التوجه الأطلسي من جهة والتوجه الأوروبي الغربي من جهة أخرى بالنسبة للسياسة الأمنية، هذا التناقض الذي أعاق كل تقدم فعلي لسياسة الدفاع والأمن الأوروبية. ولم تُخترق تلك الإعاقة إلا في قمة سانت مالو[184] البريطانية الفرنسية في 3-4 كانون الأول/ديسمبر 1998. وفي أثناء الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي وفي اجتماع المجلس الأوروبي في 3-4 حزيران/يونيو 1999 في كولونيا ثم تعميم هذه الاتفاقية الثنائية بين بريطانيا وفرنسا على المجموعة الأوروبية وأصبحت بذلك السياسة الأوروبية للدفاع والأمن. «فتح صراع كوسوفو الطريق إلى الإسراع في تبنّي اتفاقية سانت مالو على نطاق أوروبي. وقد كان مسعى

الرئاسة الألمانية موفقاً في هذا السبيل وأمكن نقل هذه المبادرة الثنائية إلى المستوى الأوروبي، وأعيد تشكيل الهوية الدفاعية الأوروبية على شكل سياسة أوروبية للأمن والدفاع»[185]. وقد حصل هذا مع «تصريح المجلس الأوروبي حول تعزيز سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة»[186]، والتي تم إقرارها في كولونيا من قبل رؤساء الدول والحكومات.

أما حالات الدفاع التقليدية، فقد بقيت في عهدة الحلف الأطلسي، كما كانت بالنسبة للدول المنتمية إلى هذا الحلف وبقيت موضوعاً سيادياً للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغير المنتمية إلى هذا الحلف. إلا أن الاتحاد الأوروبي احتفظ لنفسه في «إعلان كولونيا» بحق التحرك الوقائي ضد الصراعات وبإدارة الأزمات. «نحن أعضاء المجلس الأوروبي، نؤكد بكل تصميم على أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يقوم بدوره على المسرح العالمي دون أي قيود. ونرى من أجل ذلك أن يُعطى الاتحاد الأوروبي كل الإمكانيات والوسائل الضرورية؛ ليستطيع القيام بمسؤولياته فيما يتعلق بسياسة الدفاع والأمن الأوروبية بكل حرية وبشكل صحيح»[187]. ومن أجل ذلك «يجب أن يكون لدى الاتحاد الأوروبي إمكانية التصرف الذاتي بالاعتماد على إمكانيات عسكرية واقية وأن يكون لديه الوسائل والاستعداد لاتخاذ القرار بالتدخل في الأزمات الدولية دون الإضرار بإجراءات الحلف الأطلسي»[188].

كان ذلك مستوىً جديداً لتحركات الاتحاد الأوروبي العسكري والمتعلقة بالأمن. «نحن عازمون الآن على البدء بخطوة جديدة في بناء الاتحاد الأوروبي»، وهذا مما ذُكر أيضاً في إعلان كولونيا[189]. وقد ارتبط هذا المستوى التعاملي، على خلفية تغيرات الوضع الجيوسياسي في أوروبا وجوارها، مع ذلك العنصر التاريخي الإستراتيجي الذي ارتبط منذ بداياته

مع عملية التوحّد الأوروبي؛ ليصبح بُعداً جديداً. كان الأمن بالنسبة لأوروبا منذ تأسيس الحلف الأطلسي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في أعوام الخمسينيات من القرن الماضي، أهم بكثير لها من الأمن العسكري. وفي أثناء الحرب الباردة والتهديدات التي كان الاتحاد السوفييتي يطلقها آنذاك بقوته العسكرية الهائلة برز العامل العسكري في الأمن الأوروبي، إلا أنه في الوقت نفسه كان التكامل الذي بدأ آنذاك في الدول المتبقية من نظام الدول الأوروبية الغربية، أهم بكثير. وربما كان الخطر الخارجي الداهم قد غطى على هذه الحقيقة إلى حد بعيد. ولكن هذا البُعد السياسي الإستراتيجي للتكامل الأوروبي أصبح واضحاً بعد زوال التهديدات السوفييتية.

ومرة أخرى دخل البلقان في أزمة لم يظهر فيها الضعف الأوروبي العسكري الإستراتيجي فقط وإنما برزت أيضاً القوة السياسية الإستراتيجية الأوروبية أيضاً. بالتأكيد كانت الأعمال العسكرية للحلف الأطلسي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في كوسوفو في ربيع 1999 السبب المباشر والحاسم في سقوط ميلوشيفيتش. وخلافاً لما حصل في البوسنة، وبينما كانت العمليات العسكرية ما زالت جارية، ثم تطوير جواب سياسي إستراتيجي غربي طويل الأمد، بناء على مبادرة أوروبية، استطاع أن يمنع عودة البلقان إلى النزاعات القومية الخطيرة، بالرغم من بعض الصعوبات والنكسات. وهذا ما أدّى لاحقاً إلى إحلال السلام. ولكن هذا القرار الجيوسياسي الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، كان يخبئ في طيّاته وعداً لكل دول هذه المنطقة، ولو على المدى الطويل، بالانتماء إلى الاتحاد الأوروبي وبالتكامل مع الأمن الأطلسي. وبهذا انتقل الاتحاد الأوروبي من إدارة الأزمة إلى التصرف الإستراتيجي.

أخذ هذا المنظور الإستراتيجي الطريق نحو أوروبا وإلى الغرب بشكل عام، شكلاً واقعياً لدول البلقان ولأول مرة من خلال «حلف الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا» الذي عُقد آنذاك. وكان هذا الحلف يتمحور حول المنظور التكاملي مع الاتحاد الأوروبي ومنظور الانضمام إلى الحلف الأطلسي. ويبرهن هذا التوازي في منظور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي وانتظار ذلك من قبل دول أوروبا الجنوبية الشرقية، على أن التوجه نحو الغرب عامةً أو أوروبا خاصةً لا يشكل أي تناقض، لا بل على العكس فالتوجهان مكملان لبعضهما بشكل إلزامي وكذلك لايجوز إهمال هذا الواقع التجريبي في التحليل الموضوعي لمستقبل العلاقات الأطلسية ومستقبل الغرب. وقد كانت الصيغة السياسية الإستراتيجية لمشروع الوحدة الأوروبية تتلخص في شعار «الأمن عن طريق التكامل». وقد فتحت هذه الصيغة الطريق واسعاً أمام توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق بشكل نهائي، هذا البعد الأوروبي الإستراتيجي الجديد، لم يَعُد يعتمد فقط على الضرورات التاريخية والمصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وإنما كذلك من الآن وصاعداً، على الضرورات الجيوسياسية للأمن الأوروبي. كما نَجَمَ عن ذلك بشكل طبيعي، مسؤولية أمنية وسياسية خارجية جديدة للاتحاد الأوروبي، تتطلّب إستراتيجية أمن ذاتية وإمكانيات عسكرية ذاتية. ومنذ ذلك الوقت يتشكل البعد الإستراتيجي الجديد للاتحاد الأوروبي، من العناصر الآتية: الأمن من خلال التكامل، ومصالح جيوسياسية ذاتية، وسياسة أمنية وخارجية مشتركة، وقدرات عسكرية.

طرح توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق موضوعين أساسيين فيما يتعلق بعملية تكامل هذا الاتحاد. أولهما فيما إذا كان التوسع الكبير

للاتحاد الأوروبي لا يتناقض مع تعميق العلاقات ضمنه، وثانيهما يتعلق بوضع حدود لأوروبا يقف عندها امتداد الاتحاد. الجواب عن السؤال الأول إيجابي بوضوح طالما أن التوسع قَدْ تَمّ. بالتأكيد أصبحت أوروبا أكثر تعقيداً وأشد صعوبة ولكن ذلك لا يعني على الإطلاق أن التكامل صار مستحيلاً. وهذا ما تظهره الخبرات الواقعية حتى الآن في الاتحاد الموسع. لقد فشل الاتحاد الأوروبي القديم الصغير الذي كان مكوّناً من دولة فقط، مرتين باتخاذ قرار بتحمّل نتائج تعميق العلاقات مع الدول التي كانت آنذاك على قائمة الانتظار لدخول الاتحاد الأوروبي. كانت أولاهما سنة 1997 في أمستردام والثانية سنة 2000 في نيس. وفي كلا المؤتمرين لم يكن اتخاذ قرار حول المسائل المهمة ممكناً وتم تأجيل دراستها. أما الاتحاد الأوروبي الجديد المكوّن من 25 دولة فقد احتاج إلى اجتماعين اثنين، ولكن بفاصل ستة أشهر فقط، حتى استطاع إقرار الاتفاقية الدستورية الأوروبية التي لا تترك مجالاً لتأجيل البت في المواضيع المهمة بعد الآن.

كذلك هناك حجة أخرى مهمة، فالاتحاد الأوروبي لن يسمح بتقسيمات مصطنعة في القارة الأوروبية، إذا لم يكن هناك ضرر كبير من عدم السماح بها. ففكرة الوحدة الأوروبية لا تسمح بتقسيم جديد دون أن تعرض «روحها» للخطر. وانقسام أوروبا إلى منطقة مركزية وأخرى تحيط بهذا المركز سيكلف أوروبا ثمناً باهظاً، ومع ذلك فقد حققت دول الاتحاد الأوروبي تشابكاً اقتصادياً متيناً في سوقها الداخلية واستطاعت توحيد النقد في اثنتي عشرة دولة منها. وبذلك لا تسمح المصالح الاقتصادية المشتركة بتعريض السوق الداخلية ولا تعريض الاتحاد النقدي للأخطار. وقد يؤدي ذلك إلى شعور بعض الدول بردة فعل ضد السيطرة تؤدي

بدورها إلى إضعاف الاتحاد. وإذا نظرنا إلى الواقع الأوروبي فسنرى أن توسع الاتحاد نحو الشرق كان ضرورة تاريخية وسيخلق ظروفاً لا تمكن العودة عنها. وحتى لو لم توقع كل الدول على دستور الاتحاد فسيبقى هناك اتحاد من خمس وعشرين دولة على أساس معاهدة نيس.

ولم يبقَ اليوم الكثير من سياسات الاتحاد الأوروبي التي لم يتم تنظيمها، فالسوق الداخلية والوحدة النقدية وزوال الحدود بين الدول الأعضاء وكذلك فضاء الحرية والأمن والسياسة الخارجية والدفاع، كل ذلك سياسات تم تنظيمها باتفاقيات داخل الاتحاد الأوروبي مثلها مثل السوق الداخلية والسوق الزراعية المشتركة. أما نظام معاهدة شينغن فلم يكن ممكناً إلا خارج معاهدات الاتحاد الأوروبي؛ لأن فضاء الحرية والأمن وزوال الحدود الداخلية لم يكن قد تم تثبيته آنذاك. وحتى هذه المجالات التي لم يتم إشغالها من قبل الاتحاد الأوروبي فقد أصبحت تنتمي إلى الماضي؛ لأنها أُدرجت في نظام اتفاقيات الاتحاد.

من ناحية أخرى تفيدنا الخبرة أننا سنرى في المستقبل الكثير من التجمعات الكبيرة تضم دولاً أعضاء فيها ترغب بالتكامل مع بعضها ضمن نظام من المعاهدات والاتفاقيات[190]. وإذا كانت هناك أكثريات تستطيع العمل ضمن الدستور وتستطيع استخدام الحق الذي تكفله المعاهدات «للتعاون المُعَزَّز»[191]، أو «التعاون المنهجي»[192] في المجال العسكري، فإن مفهوم المركز أو الطليعة يصبح بلا معنى وتنقلب الظروف بذلك رأساً على عقب؛ لأن إمكانية تكوين مجموعات طليعية قد تم تثبيتها في الدستور على شكل مؤسسات اتحادية لتصبح بذلك أداة تكاملية. لذا لا بد من التفكير في تجاوز تكوين أقليات ضمن الاتحاد مستقبلاً نظراً للخطوات التكاملية المتوقعة، وكيف يُمكن أن توجد الآليات اللازمة لحلول طويلة الأمد.

ريثما يتم التكامل المادي نهائياً لا بد أن تكون هناك سرعات مختلفة في بعض الدول الأعضاء. وهكذا نجد أن الواقع الحالي يمثل أوروبا ذات السرعات المختلفة. لأنه ليس باستطاعة كل دول الاتحاد، وقد لا يكون برغبتها أيضاً، أن تشارك في كل خطوات التكامل الأوروبي. لقد أوجدت الوحدة الاقتصادية والنقدية باستخدامها اليورو، حقيقة تكاملية في صلب السيادة مما جعل الدول الأعضاء التي انتقلت إلى استخدام اليورو ـ «مجموعة دول اليورو» ـ تحظى بوزن مهم لقدرتها على استخدام الضغوط السياسية والاقتصادية لتدفع المجموعة كلها لخطوات تكاملية أوسع. ولا مجال لحَلّ آخر: لأن الثمن سيكون حينذاك فشل الاتحاد الأوروبي.

هناك أمر آخر لا بد من التمعن والتفكير فيه، فأوروبا ذات السرعات المختلفة لا تستطيع الاستمرار على هذه الشاكلة إلا ما كانت هذه الظروف تشكل عملية انتقالية قبل الوصول إلى الهدف المنشود. فإذا استمر الاتحاد بدوله الخمس والعشرين في هذه البنية ذات السرعات المختلفة، فستنشأ حينذاك قوىً نابذة كثيرة بفعلِ التأثيرات المختلفة نتيجة الفروق التاريخية، وهذا ما سيؤدي مع الوقت إلى إنقاص قدرات الاتحاد إلى حد بعيد وتصبح الدول ومواطنوها غير قادرين في البنية وفي اتخاذ القرار، على اللحاق بالمجموع وتهتز أسس مشروعية هذا الاتحاد.

إن أهمية التصديق على دستور الاتحاد الأوروبي بالغة الضرورة بالنسبة لمستقبل أوروبا وكل دول الاتحاد ومواطنيه. ففشل الدستور سيؤدي إلى المراوحة في المكان ويعيق التقدم لا بل يشكل عائقاً أمام كل تكامل مستقبلي ضمن الاتحاد الأوروبي وتهدد القوى النابذة الاتحاد في بنيته. لم تكن مصادقة دول الاتحاد كلها على الدستور الأوروبي مضمونة بعد، حين

نشر هذا الكتاب. ولكن حتى لو لم تتم المصادقة من قبل الجميع فستنشأ حالة غريبة؛ لأن الدول الأعضاء ستتعامل بناءً على الاتفاقيات القانونية والإمكانيات المتوافرة اليوم، وهذا يعني أن دستور الاتحاد سيبقى ساري المفعول، حتى يُعلن فشله بشكل نهائي.

وتشير الوقائع الحالية إلى أن العودة إلى اتفاقية نيس التي لا تزال سارية المفعول ستكون ضارة بمصالح الاتحاد الأوروبي ودُوَله. لذلك لا بد من المصادقة على هذا الدستور، ولو بعد عدة محاولات؛ لأنه لا بديل آخر جدياً له. ويجب التنبيه إلى أن خطر فشل دستور الاتحاد لم يَزُل حتى الآن.

وقد يتحقق هذا الخطر إذا استمرت بعض الدول الأساسية المؤسسة أو مجموعة كبيرة من دول اليورو، برفض هذا الدستور بشكل نهائي. وسيؤدي هذا الوضع إلى نشوء أسوأ الأزمات في تاريخ الاتحاد الأوروبي، لا بل قد يؤدي أيضاً إلى عودة المشاعر القومية وهنا ستكون هذه العودة قاتلة للاتحاد الأوروبي. إن عودة المشاعر القومية لن تؤدي بالضرورة إلى عودة نظام التوازن القديم؛ لأن السوق الداخلية والمؤسسات المشتركة وكل الخطوات التكاملية الأخرى التي تمت على أسس اتفاقية نيس وما تبعها من اتفاقيات أوروبية ستبقى قائمة، إلا أن احتمال تشكّل مجموعات ضمن الاتحاد على المدى المتوسط قد يؤدي إلى نشوء عمليات تنافس داخلية دائمة. وستكون هذه المجموعات الأوروبية الصغيرة مرتبطة بالسوق الداخلية ومتنافسة ومختلفة في السياسة. ولا تشكل في هذه الحال «نواة تكاملية» أو «أوروبا ذات السرعات المختلفة» وإنما ستكون عبارة عن «زوارق نجاة» سياسية نتيجة فشل الدستور الأوروبي. وهكذا تصبح أوروبا ضعيفة إلى حد كبير في زمن يعيش فيه العالم تغيرات دراماتيكية. ويمكن

أن نقول منذ الآن: إن الدوافع القوية للتغيير لن تجعل العالم ينتظر أوروبا حتى تحل مشكلاتها الداخلية. إما أن تكون أوروبا عاملاً رئيساً في تشكيل هذه التغييرات العالمية أو يكون الأوروبيون كلهم خاسرين، أوروبا القديمة والحديثة، الغنية والفقيرة، والمتفائلون والمتشائمون.

أما السؤال الثاني الذي طرحه التوسع نحو الشرق فهو موضوع حدود القارة الأوروبية. وليست الإجابة عن هذا السؤال سهلة كما قد يظن بعضهم. فقد حدد الدستور الأوروبي ـ أو ما يسمى المعاهدة الدستورية الأوروبية ـ ثلاثة شروط للانتماء إلى الاتحاد الأوروبي «الاتحاد مفتوح لكل الدول الأوروبية التي تحترم قِيَمَهُ وتلتزم بالإسهام في تقدّمه»[193]. والشرطان الأخيران مذكوران في الدستور فيما ما يسمى «معايير كوبنهاغن»[194]. وهما معرّفان هناك ويطبقان من قبل لجنة الاتحاد في عمليات طلب الانتساب وفي الحياة اليومية في الاتحاد ودُوَله. أما الانتماء فليس محدداً. ما هي الدول الأوروبية؟ وهذا يقود إلى نقاشات وجدل لا آخر له حول الأبعاد السياسية والجغرافية لأوروبا. أين تبدأ أوروبا وأين تنتهي؟ وعدم القدرة على وضع الحدود الجغرافية السياسية للقارة الأوروبية يعود إلى عدم الوضوح في الواقع الجيوسياسي لهذه القارة. فالقارة الأوروبية هي القسم الغربي من الكتلة الأوروآسيوية، وبينما لها حدود طبيعية من الغرب لا نجد لها حدوداً طبيعية من الشرق، بل تتماهى هذه الحدود بالانتقال إلى القارة الآسيوية.

وضع الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول منذ عقود طويلة صيغة لهذه المشكلة بقوله: «تمتد أوروبا من الأطلسي إلى جبال الأورال»[195]. ولكن حتى هذه الصيغة لم تعد واقعية الآن. غرباً الأطلسي وجنوباً البحر

المتوسط وشمالاً البحر القطبي. كلها حدود جغرافية طبيعية للقارة الأوروبية. ولكن أين تنتهي أوروبا في الشرق؟ سلسلة جبال الأورال ونهر الأورال حدود وضعية اعتباطية ويزيد في الطين بلّة كونها تقع في وسط روسيا. فما الحل إذاً مع روسيا؟ وما الحال مع أوكرانيا؟ وما هو الوضع عليه في مضيق البوسفور وتركيا؟ وقد قال يورغن ميتلشتراس[196] بحق: «من يريد أن يحدد أوروبا جغرافياً فقد أضاع أوروبا». وإذا كان تحديد أوروبا جغرافياً ليس كاملاً من كل نواحيه فكيف يمكن تحديدها تاريخياً، دينياً ثقافياً؟ إن كل محاولة من هذه المحاولات تظهر سريعاً أن تحديد أوروبا، ومن ثم تعريفها ليس ممكناً من ناحية وحدها. والأفضل في ذلك العودة إلى تعريف ميتلشتراس الواقعي والخيالي في آن واحد.

لا يبقى لدينا أخيراً من كل هذه الاحتمالات للتعريف الذاتي الأوروبي إلا أن نلجأ إلى حل عملي وواقعي، وهذا يعني أن نعد الحدود السياسية الجغرافية ممتدة وفق المصالح المشتركة والمفهوم السياسي القِيَمي لأوروبا. ليس لأوروبا حدود طبيعية في الشرق، لذلك سيبقى تحديدها هناك أمراً فيه نوع من المغامرة. وعلى أي حال فلن يمكن وضع الحدود الشرقية لأوروبا إلا على أسس سياسية، ترتبط من خلالها العناصر المعيارية مع المصالح الجيوسياسية ومع مراعاة عناصر التاريخ والثقافة والدين أيضاً.

إن عدم الاستقرار في الرأي حول وضع الحدود الشرقية لأوروبا سيؤثر بشكل أو بآخر على توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق وينتقل بتأثيره على الفضاء السياسي لتتوتر علاقة الاتحاد الأوروبي بكل من روسيا وتركيا[197].

روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، وهي جغرافياً أوسع من كل الأبعاد الأوروبية وتمتد عبر شمال آسيا كله لتصل إلى سواحل المحيط الهادي وإلى مضيق بيرينغ على أبواب ألاسكا. ومع أن روسيا مرتبطة بعمق مع الحضارة الأوروبية والمسيحية الأورثوذكسية، فإن انتشارها الواسع وتاريخها السياسي يتجاوز كل الأُطُر الأوروبية. روسيا واحدة من أكبر القوى العالمية وهي أكبرها مساحة واتساعاً، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند والبرازيل. وتعد هذه القوى الخمس، بمساحتها الجغرافية الواسعة وعدد سكانها الكبير مجموعة ذات خصوصية مشتركة خلافاً للدول الأخرى. أما كندا وأستراليا اللتان تمتدان جغرافياً على مساحة واسعة فلا يساعدهما عدد سكانهما القليل على الانتماء لهذه المجموعة. وهكذا ولهذا السبب وحده لا بد وأن يوضع موضوع انضمام روسيا إلى الاتحاد الأوروبي خارج كل احتمال. لكن صعوبات العلاقات الإستراتيجية بين أوروبا وروسيا لا يمكن أن تحلّ بهذه السهولة، إذ تشكل روسيا، منذ العهد القيصري» عاملاً حاسماً في نظام الدول الأوروبية. وهكذا فإن أي طريق يسلكه هذا الجار العملاق سيكون ذا أهمية بالغة لمستقبل أوروبا وأمنها.

وهنا يطرح السؤال نفسه. هل ستنجح عملية التحديث والتطوير الاقتصادي أو أن هذه الدولة ستعود إلى الأوضاع القومية الاستبدادية؟ إن مصالح أوروبا تتماشى ولا شك مع الافتراض الأول ولكن حتى لو أصبح الاحتمال السلبي واقعاً، فإن الاتحاد الأوروبي مضطر للحفاظ على علاقات «إستراتيجية» وثيقة مع روسيا حيث تكون الحدود مفتوحة إلى حد بعيد، للناس والسلع والأفكار ولا بد من تشابك اقتصادي وحضاري واجتماعي،

وبذلك تقوم حالة من التجاوز البُنْيَوي لكل احتمالات الأخطار المتبادلة. وهذا يقف بالتأكيد على رأس قائمة المصالح الأوروبية. ولكن ذلك كله يتطلب حتى يتم نجاحه، دولة روسية حديثة ديمقراطية دستورية ذات أوضاع اقتصادية واجتماعية عصرية. ويجب أن تعرف دولة روسية كهذه أن علاقة إستراتيجية جيدة مع الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن تستمر إلا بالتخلي عن كل النزعات السلطوية أو الإمبريالية.

ليست هذه النوعية الجديدة المستهدفة من وراء علاقة إستراتيجية جيدة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، حُلماً بعيداً عن الواقعية، بل هو هدف قابل للتحقيق من خلال سياسة جراحية، ومن الطبيعي أن تحتاج هذه العلاقة إلى تعاون أيضاً في مجال الحلف الأطلسي وفي منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. وعلى أي حال فإن هذه العلاقات الإستراتيجية لا يمكن أن تدوم وتتطور في خط إيجابي سليم إلا إذا قبلت كل من الجهتين الأهداف الإستراتيجية المختلفة للجهة الأخرى. وسيكون الربح حينذاك للجهتين.

إن الشراكة الإستراتيجية الدائمة بين أوروبا وروسيا تحتاج حتماً إلى مبادئ جديدة تؤسس عليها هذه الشركة وتتطور. ولا يمكن أن تبقى مبادئ نظام الدول الأوروبية القديم، قاعدة يُبنى عليها. ويمكن تعريف هذه النوعية الجديدة بمفهومين سلبيين وهما محاربة السيطرة ومحاربة الإمبريالية. كما يمكن تعريف هذه النوعية الجديدة بشكل إيجابي بالقول: إنها تشمل مبادئ التخلي عن استخدام القوة والحرية والديمقراطية والقانون واحترام الحدود وحق تقرير المصير. فهذه هي المبادئ الأساسية التي يمكن على أساسها بناء نظام دول أوروبية جديدة يتجاوز القوميات ويتشكل جنباً إلى جنب مع التكامل الأوروبي.

تقع بين روسيا والاتحاد الأوروبي ثلاث دول مستقلة هي أوكرانيا وروسيا البيضاء ومولدافيا. فمولدافيا واقعة تحت انقسام داخلي، فسكان المنطقة الواقعة إلى الشرق دنيستر= ترانسنيتمريا، يميلون بأغلبيتهم إلى روسيا وأوكرانيا، وروسيا البيضاء يحكمها نظام ديكتاتوري مستبد، أما أوكرانيا فهي منذ استقلالها، تسير على خط ديمقراطي هش، واقتصادها قليل الدينامية. وبالرغم من أن التطورات الداخلية في هذه الدول الثلاث مختلفة عن بعضها، فقد تم التوافق بين روسيا وأوروبا على أن هذه الدول تقرر مستقبلها بنفسها وليس نتيجة ضغوط لمناطق تأثير جديدة.

مع انتصار الثورة الديمقراطية البرتقالية في أوكرانيا وإعادة الانتخابات مرة أخرى في 26 كانون الأول/ديسمبر 2004 في ظروف حرة وعادلة، استطاعت المبادئ الأساسية للديمقراطية ودولة القانون أن تثبت أقدامها. وهذا أمر ذو أهمية حاسمة ليس فقط للتطورات المستقبلية في أوكرانيا ولكن أيضاً لصالح العلاقات الإستراتيجية بين روسيا وأوروبا. ففي أوكرانيا تتلاقى روسيا وأوروبا وهذا ما ظهر واضحاً في الأحداث والتطورات الأخيرة، فغرب البلاد يتطلع نحو أوروبا، وشرقها وجنوبها يتطلعان نحو روسيا. وهذا ما استدعى القول إن المنظور المستقبلي السيادي لهذا البلد ليس سهلاً في أي اتجاه اتجهت. ولا يمكن أن تحلّ مشكلة هذه الدولة إلا بالتمسك بمبادئ الاستقلالية ووحدة أراضيها وحق تقرير المصير ديمقراطياً.

أما علاقات الاتحاد الأوروبي مع تركيا فهي قائمة على أسس مختلفة تماماً. ولا يمكن مقارنة تركيا مع روسيا بأي شكل من الأشكال، لا من ناحية امتدادها الجغرافي ولا من ناحية حجمها السكاني، صحيح أن نسبة

نمو السكان في تركيا عالية وسيفوق عدد سكانها على المدى المتوسط عدد سكان ألمانيا التي هي أكبر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ديموغرافياً. ومع ذلك فإن تركيا لا تزال على سطح «المكانة الأوروبية» ولم تدخلها بعد. وإذا اعتبرنا أن تعريف الدستور الأوروبي ينطبق عليها كدولة أوروبية، فإنّها يمكن أن تعد في أحسن الظروف لها فرصة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلاً شريطة أن تطبق كل معايير كوبنهاغن الضرورية لهذا الانضمام. إن الخلاف حول تركيا داخل الاتحاد الأوروبي لا يعود بالدرجة الأولى إلى وضعها الجغرافي وحجمها السكاني وإنما إلى تاريخها ووضعها الحضاري الجيوسياسي. هل يمكن للاتحاد الأوروبي أن يكون له حقاً حدود مع سوريا والعراق وإيران ودول جنوبي القوقاس؟ هل تبقى هذه هي أوروبا؟ ألا تنتمي تركيا كبلد إسلامي كبير بحضارته الدينية إلى الشرق الأدنى والأوسط بالدرجة الأولى؟ ألم تكن تركيا على مدى قرون عديدة قوة إمبريالية امتدت سلطتها العثمانية على الشرقين الأدنى والأوسط؟ ألم يكن سلطانها في إستنبول خليفة المسلمين؟. هل يمكن أن تكون الخلافة العثمانية قوة أوروبية بعد غزواتها واحتلالها أصقاعاً من أوروبا؟ ألم تكن على العكس من ذلك، تشكل خطراً على أوروبا لقرون عديدة؟ هل يمكن حقاً أن تستطيع تركيا الدخول في عملية التكامل مع أوروبا الحديثة بالرغم من التغيرات التي طرأت عليها في العقود الماضية بعد تأسيس كمال أتاتورك لتركيا الحديثة طالما لا تزال إلى حد كبير بلداً إسلامياً شرقياً؟ ألا يمكن أن توقف تركيا في النهاية عملية التكامل السياسي بأسرها؛ لأن أوروبا معها تصبح كبيرة جداً والبعد الحضاري والسياسي والاقتصادي بين الجانبين كبير جداً؟ هل يمكن للاتحاد الأوروبي أن يستوعب دولة مثل

تركيا بتقاليدها الحضارية الدينية وبوضعها الجيوسياسي وبحاجتها التي لا تزال كبيرة إلى التطور والتقدم دون أن يكون ذلك فوق طاقة أوروبا ودون أن يكون هذا مصدر خطر دائم للمشروع الأوروبي؟ ألا يكون الامتداد السياسي والحضاري والجغرافي مصدر خطر على الاتحاد الأوروبي؟ هذه هي الأسئلة التي يطرحها مناهضو انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر، ولا شك في أنها كلها محقة وجديرة بالاهتمام والدراسة. لذا لا بد من الإجابة عنها إذا كان علينا أن نجيب عن السؤال الأساسي الذي يقف خلف كل هذه الأسئلة، ألا وهو: أين تنتهي القارة الأوروبية في جنوبها الشرقي؟ هل عند الحدود الشرقية لبلغاريا واليونان أم عند الحدود الشرقية لتركيا؟

إذا حاولنا أن نرتب هذه الأسئلة الكثيرة المحرجة نجد أنها تتمحور حول اعتراضات من وجهة نظر تاريخية وحضارية ودينية واقتصادية وجيوسياسية ومن وجهة نظر السياسة التكاملية أيضاً. وهكذا نلاحظ من الوهلة الأولى أن الجدل حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لا يستند بالدرجة الأولى على وقائع وعلى مصالح أوروبية وطموحات واقعية، ولكنه يقوم على «قناعات» تاريخية حضارية تحتوي على مشاعر نفسية سلبية. كذلك فإن هذا الجدل ينطلق أيضاً من فرضية خاطئة وبالتحديد من عامل زمني في الموقع الخاطئ. ولنبدأ بالوقائع لا بالمشاعر والعواطف. الواقع أن الأمر حتى الآن، لا يتعلق بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بل يدور حول ترشيحها للانضمام ومن ثم حول احتمال انضمامها. ويحدد الاتحاد الأوروبي هذه العملية بمعرفته لكل الصعوبات العملية الكبيرة التي تقف أمام تطور تركيا، وبمعرفته للشكوك الأوروبية المتنامية حول ضرورة

وضع شروط واضحة وتحديد محاور زمنية طويلة الأمد، بالإضافة إلى صراحة تامة عند اتخاذ قرار الانضمام أو عدمه.

قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في 16-17 كانون الأول/ديسمبر 2004 بدء المفاوضات مع تركيا ضمن الشروط الآتية: الانضمام هو هدف هذه المفاوضات ولكن العملية ستبقى «عملية ذات نهاية مفتوحة» لا تكون «هذه النهاية مضمونة إيجابياً منذ البداية»، لذلك «لا وجود لآلية انضمام ذاتية» كما ستستغرق المفاوضات 10-15 عاماً على الأقل وستتولى لجنة من الاتحاد الأوروبي الإشراف على تطبيق معايير كوبنهاغن وتوثق ذلك بتقرير سنوي، كما أن التقدم في المفاوضات يتعلق بالتقدم في تطبيق معايير كوبنهاغن. ولمجلس الاتحاد الحق بتجميد المفاوضات مؤقتاً أو قطعها نهائياً إذا كان تقرير اللجنة سلبياً أو إذا أصبحت المفاوضات على شفا الفشل نتيجة عدم وجود الأسس الضرورية. إلى ذلك يمكن فرض قيود شديدة إلى دائمة على حرية انتقال الأشخاص. ويجب على تركيا، إضافة إلى ذلك، أن توقع على شمول الاتفاقية الجمركية الأوروبية لجمهورية قبرص قبل بدء المفاوضات رسمياً في أيلول/سبتمبر 2005[198].

وجهة نظرٍ مهمة أخرى تمثلها مصالح الاتحاد الأوروبي. لا أحد ينكر الأهمية الإستراتيجية لتركيا وعمليات التحديث الشاملة التي تجري فيها، بالنسبة لأوروبا، حتى أشد المناهضين لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي يعترفون بذلك. كما لا يشك أحد في ضرورة علاقات متينة بين تركيا والاتحاد الأوروبي وأن ذلك مصلحة أوروبية. وهناك تتكلم الوقائع التجريبية أيضاً لغة واضحة: إن مجرد عمليات إعداد تركيا للقبول بالتفاوض معها من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كانت سبباً في

تطورات كانت حتى ذلك الحين ضرباً من الخيال. فإلغاء عقوبة الإعدام وإلغاء محاكم أمن الدولة والإصلاح الشامل لقانون الجنايات بما في ذلك منع التعذيب، وإبعاد دور الجيش ونفوذه عن السلطة إلى حد بعيد وتحسين حقوق الأقليات والسماح باستخدام اللغة الكردية والإذاعات الكردية وما شابه. إلى ذلك قبلت تركيا في المفاوضات التي جرت مع الأمم المتحدة حول قبرص، بحل وسط، وهذا ما كان يبدو لعقود طويلة غير ممكن. وبالإضافة إلى ذلك فقد حصل اتفاق دائم مع اليونان سيؤدي إلى حل كل المشكلات الإستراتيجية التي لا تزال عالقة بينهما في بحر إيجة وفي شمال شرق البحر المتوسط.

للمنظور الأوروبي بالنسبة لتركيا من حيث ديمقراطيتها وتطويرها لدولة القانون والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أثر كبير في التحديث والانتقال إلى صف الدول المتقدمة، وهذا بالضبط ما هو في صالح الجانبين الأوروبي والتركي. فنقل تركيا إلى وضع تصبح قادرة فيه على مجاراة الأوروبيين في كل النواحي، هو الهدف الحقيقي الإستراتيجي للاتحاد الأوروبي، ومن المدهش أن هذا هو رأي من يوافق على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ومن يناهض ذلك أيضاً. أما هل سيكون ذلك ومتى سيتم، فسيكشف المستقبل عنه. لذلك لا بد من الصراحة في هذه العملية ووضوح الشروط الضامنة التي وضعها الاتحاد الأوروبي ليس ضاراً لأحد على الإطلاق. لم يعانِ الاقتصاد التركي يوماً من الأيام تحت تأثير الاشتراكية على نمط الاتحاد السوفيتي السابق، واقتصاد تركيا اليوم موزع على قطاعات مختلفة قادر على المنافسة في الأسواق العالمية. إلى ذلك تعرف تركيا جيداً أن عليها أن تثبت أقدامها في التوازنات الاقتصادية

الإقليمية بغض النظر عن منظورها الأوروبي، إذا كانت تود أن تبقى قوية في عالم العولمة في القرن الحادي والعشرين.

إن النقد الذي يتعلق بمنظور انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، الذي هو عبءٌ محتمل على السياسة التكاملية الأوروبية، يتركز على أن الانضمام الكامل لهذا البلد إلى الاتحاد سيعني النهاية الحتمية لتكامل سياسي لاحق بالارتباط مع تغيير طبيعة الاتحاد الأوروبي ليصبح منطقة اقتصادية غير ذات ترابط قوي، ومن ثم فإنه سيجعل من المستحيل الاستمرار في التكامل السياسي بعد الانضمام. إن الشك بالتأثير السلبي لانضمام هذا البلد الكبير جغرافياً وديموغرافياً، هو سبب كافٍ لدى المعترضين على الانضمام التركي.

وهكذا يمكن أن ينشأ لدينا الانطباع بأن مؤيدي التكامل الأوروبي يسقطون الكثير من المشكلات على انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وفي الحقيقة فإنه لا توجد شكوك جدّية في انتماء تركيا إلى أوروبا لدى الفريقين المؤيد والمعارض. أما مشكلة الصعوبات المحتملة من تضخم الاتحاد الأوروبي فقد طرحت من قبل عام 2004 عند توسع الاتحاد إلى الشرق الأوروبي.

هناك نقد آخر لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ألا وهو الوضع الجيوسياسي لهذا البلد. فلاشك أن القسم الأكبر من مساحة هذه الدولة يقع في آسيا وليس في أوروبا. إلا أن الوضع الجيواستراتيجي هو الذي جعل تركيا تنضم إلى منظمة الحلف الأطلسي وإلى المجلس الأوروبي. وقد كانت أسباب الارتباط الوثيق بين تركيا وبُنية الأمن الأطلسي في مرحلة الحرب الباردة ومرحلة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، ذات طبيعة

جيوسياسية وجيوإستراتيجية بكل وضوح. وهذا ما أدى في تلك المرحلة إلى توقيع اتفاق التعاون بين لجنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية في ذلك الوقت والجمهورية التركية في 12 أيلول/سبتمبر 1963. حينذاك وعد الديمقراطي المسيحي فالتر هالشتاين، الذي كان أول رئيس للجنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تركيا بالقول: «تركيا تنتمي إلى أوروبا، وهذا يعني أن علاقة دستورية تربطها بالمجموعة الأوروبية [...] ولا بد أن يأتي اليوم الذي تتم فيه الخطوة الأخيرة: تركيا يجب أن تصبح عضواً كامل الحقوق في المجموعة الأوروبية. وهذه الرغبة وهذه الحقيقة اللتان نتوافق عليهما مع أصدقائنا الأتراك، تمثلان أقوى تعبير ممكن لما يجمع بيننا»(199). هذا هو القول الذي كان ساري المفعول آنذاك وهو يتجدد دائماً على مدى العقود.

كانت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في أثناء الصراع بين الشرق والغرب بحاجة إلى تركيا لضمان أمن الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي قبالة الاتحاد السوفيتي. ولهذا السبب الجيوسياسي كان من غير الممكن التخلّي عن تركيا من أجل ضمان أمن أوروبا الغربية. وهذا هو السبب الحقيقي للموافقات الباكرة التي أعطتها المجموعة الأوروبية لتركيا. وبما أنه، من وجهة النظر التركية ومنذ أيام ثورة كمال أتاتورك، ثم توجّه البلاد إلى المنظور الأوروبي في تحديث البلاد وعَصْرَنَتِها، ولأن هذه العملية لم تنته في الداخل التركي حتى الآن، فإن ارتباط تركيا مع الاتحاد الأوروبي سيكون النهاية الناجحة لعملية دامت نحو ثمانية عقود حتى الآن. وإذا أصيبت تركيا بخيبة أمل من الجانب الأوروبي فإنها ستعود إلى الضياع بين خيبة الأمل والرغبة بالمستقبل الأوروبي وبين القومية التركية والعودة إلى التوجهات الشرقية الإسلامية.

إن تركيا بوصفها بلداً أوروبيّاً قلباً وقالباً، ستكون بالنسبة لأمن أوروبا في القرن الحادي والعشرين ذات أهمية كبرى. صحيح أن الخطر الروسي على أوروبا أصبح قليل الاحتمال؛ لأن التوجهات تسير إلى تعاون روسي أوروبي مستقبلي. كذلك لن يشكل الازدهار الاقتصادي للصين ـ وربما الهند بعد حين ـ خطراً داهماً على أوروبا ولو كانت ستتأثر حتماً بعوامل سياسية اقتصادية وأخرى سياسية أمنية، ولكنها لن تشكل خطراً داهماً. إلا أن أمن أوروبا سيتأثر بلا شك وإلى حد كبير، في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين بالتطورات التي تحصل في الشرقين الأدنى والأوسط وفي دول البحر المتوسط. إن موضوع الأمن الأوروبي سيتحدد في حوض البحر المتوسط، فهل سيكون هناك تعاونٌ أو ستكون مواجهة؟! وهنا سيكون لتركيا العصرية والأوروبية دور كبير في الجوار الإستراتيجي لأوروبا، فهل ستتمكّن دول الشرقين الأدنى والأوسط ودول المغرب من أن تُوائِمَ بين عملية تحديث وعصرنة شاملة وطويلة الأمد وبين التغلّب على الصراعات الإقليمية وتجاوز الأخطار النووية والإرهابية كجوابٍ عن الجهاد الإرهابي؟!

ليس لأوروبا ـ بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 ـ إلا أن تراهن على وضع خريطة لتحديث جوارها الشرق أوسطي، لضمان مصالحها الإستراتيجية والأمنية. وإذا كانت المسألة الجيوسياسية التي تتعلق بالحدود التركية مع كل من إيران والعراق وسوريا، عائقاً جدّياً أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن أهمية هذه الحقيقة الجيوسياسية قد اتخذت اتجاهاً معاكساً. وإذا كانت أوروبا ستكتفي بحدودها الشرقية الجنوبية كحدود أوروبية تنتهي عند رومانيا وبلغاريا

وقبرص، بعد انضمام هذه الدول إلى الاتحاد، فإن ذلك سيكون قصر نظر وعدم تقدير جدي. على الاتحاد الأوروبي أن يسعى إلى الاستفادة من كفاءاته وطاقاته الإستراتيجية ومن خبراته الواسعة لإجراء عملية تحديث وعصرنة واسعة شاملة للمنطقة كلها على أساس من الشراكة على المدى الطويل، لأن مصالحها الأمنية ستكون دوماً تحت تأثير أزمات الشرق الأوسط. لأجل ذلك كله فإن تركيا هي الجسر المناسب والدائم لذلك والذي يجب أن يتم تأمينه وتقويته.

إلا أننا لسنا بحاجة إلى المبالغة والقول كما يقول روبرت كاغان: «إن السياسة الخارجية الحقيقية الأوروبية هي سياسة التوسع»[200]، كذلك لا يمكن رفض هذه النظرية قطعياً. إن السياسة التوسعية الأوروبية ستصل حتماً نهايتها خلال العقدين القادمين. إلا أن الطاقات التحديثية لن تكون قد انتهت، بل ستكون جواباً حقيقياً عن تحديات العولمة المستمرة وعن الأخطار الجديدة للإرهاب الدولي. تطوير الاقتصاد والمجتمع والحضارة على مبادئ الديمقراطية الليبرالية ودولة القانون والحريات الفردية والمجتمع المنفتح واقتصاد السوق، هذه كلها مجتمعة تشكل الجواب الإستراتيجي الوافي للغرب عن أزمات التحديث والتطوير المتعددة، وحتى في مناطق أخرى، اعتماداً على السلطة الذاتية للحضارات الإقليمية والشراكة الحقيقية. ولا يمكن أن نسجل نجاحاً باهراً في هذا المجال للقارة الأوروبية العتيقة. لقد كان لتوسع الاتحاد الأوروبي دور في إعطاء هذا الاتحاد مجالاً أوسع للحركة ولكن أوروبا في النهاية أمام تغيرات داخلية تختلف مع طبيعة شعوبها ولغاتها وحضارتها، وبذلك عكس غرائزها القومية الخطيرة، لتصبح مجتمعاً متنوعاً من طراز كبير. ويتضح منذ اليوم أن

ذلك سيكون نتيجة لمعدلات الولادة المتدنية وأن هذا سيؤدي إلى انحسار في عـدد السكان وتغير ديموغرافي بـين 2010 و2020، إذا لم تكن أوروبا حقاً قـد ابتدأت بالسقوط في حدود منتصف القـرن الحادي والعشرين. إلا أن أوروبا مـن ناحية أخرى ستكون في وضع جيـد في الاقتصاد المعولم بفضل سياسـة التوسـع والسـوق الداخلية الكبـيرة التي بوساطتهـا سيحل محل «سياسة الجوار الأوروبي»(201) الجـوار الإستراتيجي مع روسيا واتفاقيات التعاون مع دول حوض المتوسط والمجال الإستراتيجي الأوسع الذي يشمل الشرقـين الأدنى والأوسـط حتى جنوبي القوقاس بالإضافـة إلى أفريقيا. إلا أن التحـدي الكبير الذي سيقابله الاتحاد الأوروبـي أو أوروبا الواحدة، سيكون ناتجاً عن التغير الديمغرافي ومن ثم مسألة الهجرة إليها.

على عكس ذلك تماماً، فقد حلّت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المسألة تماماً منذ وقت طويل، فالولايات المتحدة هي أمة من المهاجرين وستستمر الهجرة إليها بشكل متزايد حتى نحو منتصف القرن، وهذا ما لا يستدعي نمواً اقتصادياً واسعاً فقط وإنما أيضاً سيساعد بمداخيله المتنامية على تمويل التطوير المتزايد للقوة الأمريكية إلى مستوًى عالٍ، كما ستنمو الطاقات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. أما أوروبا فعلى العكس من ذلك، إذ إنها ستضطر نتيجة الحركة المعاكسة إلى الكفاح ضد الخسائر في عملية النمو. وكما قلنا فإن الاتحاد الأوروبي سيعوض عن مشكلة تراجع النمو السكاني بامتداد السوق الداخلية، ولكن ذلك لا يعني حلاً لمشكلة الهجرة. وستكون مشكلة الهجرة أشد خطراً إذا أخذنا في الحسبان أن الهجرة ستكون محدودة من دول شرق الاتحاد الأوروبي بسبب عدم ارتفاع نسبة الولادات، لا بل لانخفاضها، كما أن الهجرة، من

أمريكا اللاتينية ستكون على الغالب مقتصرةً إلى حد بعيد على إسبانيا لأسباب تاريخية. وبذلك تتوجه أنظار أوروبا إلى الجنوب والجنوب الشرقي وهذا ما يزيد الجدل انفجاراً، لأنه بذلك تتدخل عوامل حضارية دينية بتبعاتها السياسية وستكون ذات تأثير لا يمكن توقع نتائجه. ومع ذلك فإن على أوروبا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تواجه هذه الحقائق الديمغرافية ولا تغمض العين عن تأثيراتها السياسية والاقتصادية والحضارية والإستراتيجية.

ولنعد الآن إلى مستقبل العلاقات الأطلسية وإلى الشريكين غير المتماثلين على ضفتي الأطلسي، أمريكا وأوروبا. فمن ناحية نظرية يفترض أن يكون هذا الزوج مثالياً ويكمل الطرفان بعضهما، أي إن قدراتهما ونقاط ضعفهما تتكامل بين «القوة المتينة» للشريك الأمريكي و«القوة اللينة» للشريك الأوروبي. ولكن كما سبقت الإشارة، فإن ذلك يقتصر على الصعيد النظري، أما حقيقة الأمر فإن الشريكين على ضفتي الأطلسي يشبهان زوجين دفعهما السن الكبير إلى الصمت أغلب الأحيان أما إذا تكلما فسيدفعهما ذلك إلى خلافات مؤلمة. ولكن هل يجب أن يبقى ذلك كذلك؟ حقاً ليست هذه العقدة الأطلسية قابلة للحلّ؟

ليست الصراعات وسوء التفاهم على جانبي الأطلسي ذات طبيعة نفسية وإنما تعود إلى وجود حقائق ووقائع مختلفة. الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العالمية الوحيدة، حجمها يمتد على مدى عالمي وتهديداتها واقعية، أما منافسوها على نطاق عالمي فقد ابتدؤوا يطلون من خلف الأفق في شرق وجنوب شرق آسيا. أما أوروبا فمداها لا يتعدى حدودها، وسيكون الاتحاد الأوروبي في أحسن حالاته ولوقت طويل منطقة

إقليمية واسعة بين الأطلسي والهند وأفريقيا وروسيا. إن أوروبا ليست قادرة بعدُ على أن يكون لها دور سلطوي عالمي؛ لذلك فسيكون ارتباطها السلطوي العالمي عن طريق شراكتها الأطلسية مع الولايات المتحدة، القوة العالمية الوحيدة، سريعاً عبئاً عليها. وقد كان المحور الأطلسي منذ بدايته مائلاً لكفة الولايات المتحدة التي كانت هي الأقوى عسكرياً خلال سنوات الحرب الباردة. ومع ذلك فقد ازدادت هذه الهوة العسكرية اتساعاً بعد نهاية الحرب الباردة. ليس ذلك كله إلا تطوراً موضوعياً يزيد من أعباء الحلف الأطلسي، وفي الحقيقة فإن هناك تغيرات جذرية قد حصلت في العوامل الموضوعية للعلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا.

إن الأوضاع الجديدة تستدعي عادة تحالفات جديدة، إلا أن الوضع الجديد لم يؤثر لحسن الحظ، على التحالف بين ضفتي الأطلسي، صحيح أن الواقع الجديد تغير تماماً ولكن لأسباب موضوعية وإلزامية، وربما كان ذلك عائداً إلى التعقيدات الناجمة عن الوضع العسكري آنذاك. لا يمكن إنكار الطابع السياسي العسكري لحلف الأطلسي ولكن هذا التحالف يعود ببنيته إلى حقيقة التهديد العسكري الذي كانت أوروبا الغربية تتعرض له من قبل الاتحاد السوفيتي السابق. وربما كانت سيطرة الناحية العسكرية على العلاقات الأطلسية طيلة سنوات الحرب الباردة، هي ما أدى إلى تغيير النظرة إلى جوهر العلاقات الأطلسية، أي إلى ذلك الارتباط السياسي الحضاري والاجتماعي بين الولايات المتحدة وأوروبا.

لا شك بأهمية المصالح الاقتصادية والمصالح الأمنية الإستراتيجية، ولكنها لا يمكن أن تعَدَّ أساساً لمرونة العلاقات الأطلسية واستمرارها. ولذلك يمكن الافتراض أن عنوان الحلف الأطلسي الذي يستمر هذا الحلف

بسببه وله، هو العامل السياسي العسكري. وهذا ما يحدد بالمعنى الواسع للكلمة، مفهوم الغرب بمعناه السياسي والاقتصادي والحضاري. ولولا هذا التحالف الأطلسي، وهذه العلاقات الشاملة بين أمريكا وأوروبا لما كان هناك غرب ولكان العالم بشكل آخر. ولا يعني الارتباط الأوروبي الأمريكي عبر شمال المحيط الأطلسي اتحاداً سياسياً عسكرياً فقط، بل هو يعتمد في الحقيقة بقرارة ذاته على الحضارة المشتركة. الديمقراطية الليبرالية ودولة القانون والحريات الفردية والمجتمع المنفتح واقتصاد السوق، كلها عوامل تشكل سوية أعمدة هذا التحالف الأطلسي. أما التحالف فهذا يعني أن الخطر داهِمٌ فعلاً.

إن التمسك بالبُنى والمؤسسات التابعة لهذا الحلف والاقتصار على فهمهم من ناحية عسكرية فقط، سيضع هذا التحالف في وضع صعب ودائم يؤدي إلى بروز عدم التوازن في المصالح والقدرات العسكرية لأوروبا كقوة إقليمية تسعى إلى التوسع. وهذا قد يؤدي إلى تشويه الحلف الأطلسي وإلى سوء تفاهم وعدم ثقة عبر الأطلسي. ويتهم الأوروبيون الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تستخدم الحلف الأطلسي «صندوق أدوات» تستخدمه حسب حاجتها. وهذا ما يؤدي إلى خطر حدوث تغيرات في طبيعة الشركة ويضع الحلف كله على المدى المتوسط في منطقة الخطر. وبالمقابل يتهم الأمريكيون أوروبا بأنها تستفيد من السياسة الأمنية وتمارس سياسة انفصال عن الولايات المتحدة بالقدرات العسكرية التي يبنيها الاتحاد الأوروبي ذاتياً وبالمعايير الجديدة التي يستخدمها هذا الاتحاد. ويزيد الطين بلّة بعد ذلك كله عند التفكير بمستقبل أوروبا في عالم متعدد الأقطاب. إن نتائج هذا التطور منظورة في المدى القريب، فبالرغم من

الانتماء الأطلسي والتعابير البلاغية التي يسعى الطرفان للمحافظة عليها، سيستمر هذا الحلف بفقدان مضمونه ويبدأ بالتآكل. ونظراً لهذا الوضع المؤسف فإن بداية جديدة للتحالف الأطلسي يجب أن تبدأ من الإجابة عن سؤالين أساسيين: هل تريد الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في تحالفها مع الأوروبيين؟ وهل يريد الأوروبيون أن يتحدوا مع الولايات المتحدة الأمريكية أو ضدها؟ في الجواب عن هذين السؤالين تتبلور معالم مستقبل الغرب. وإذا كان جواب الجهتين عن السؤال الموجه إلى كل منهما إيجابياً، فعند ذلك فقط يمكن الحديث عن مستقبل للغرب في القرن الحادي والعشرين.

نبدأ بجواب السؤال الموجه إلى أوروبا. إنّ تفاهماً ومن ثم توحّداً أوروبياً ضد أمريكا، لا يعني فقط أن الغرب سيكون في مهب الريح بل يعني أيضاً اغتراراً بالقوة واعتزازاً مُسْرِفاً بالنفس من قبل الأوروبيين يؤدي حتماً إلى الفشل. لا يجوز أن تنسى أوروبا أن الفكر الاتحادي فيها مرتبط أوثق الارتباط بالمدنية الغربية. فعملية الوحدة الأوروبية تتجذر في قرارين حاسمين: الضمانة الأمنية الأمريكية وفكرة التكامل الفرنسية. ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية، بمجرد وجودها في أوروبا، تؤدي إلى التوازن مع المخاوف الأوروبية وتشكل بذلك عنصراً موازناً غير مرئي في كل البنية الأوروبية الاتحادية. إلى ذلك فإن أمنَ أوروبا متحدة لا يستغني عن ركيزة له في أمريكا الشمالية وليس باستطاعة أوروبا أن تضمن أمنها تجاه الأخطار المستجدة أو التقليدية بشكل سليم كما يمكنها ذلك بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك تجب مناقشة مسألة التعددية القطبية، هذا المفهوم الذي يثير الاهتمام حالياً في العلاقات ما بين ضفتي

الأطلسي. وإذا كانت التعددية القطبية تعني فك الارتباط الأوروبي عن العلاقات الأطلسية فإن ذلك سيسبب ضرراً بالغاً لأوروبا. أما إذا كان ذلك مجرد وصف للنظام العالمي المستقبلي في نطاق غرب جديد يجمع بين أمريكا وأوروبا في اتحاد أطلسي حديث، ويكون عاملاً أساسياً في التشكيل الجديد، فإن هذا المفهوم لن يكون خطراً على العلاقات ما بين ضفتي الأطلسي. والحجة الأخيرة في هذه المسألة هي أن أوروبا ستخسر قواعدها الذاتية في حالة توحدها ضد الولايات المتحدة الأمريكية، هذه القواعد الضرورية لها من أجل موقعها في القرن الحادي والعشرين، وبتعبير آخر في «غرب» هذا القرن.

والآن إلى جواب السؤال الموجه إلى أمريكا. فالولايات المتحدة لديها القدرة بلا ريب على إيقاف عملية الوحدة الأوروبية. ويتم بذلك الدخول في وضع يدفع إلى انقسامات جديدة داخل أوروبا تؤدي إلى ظهور نواة أوروبية ضعيفة تحيط بها مجموعات محلية أكثر ضعفاً، ما يعني أوروبا ضعيفة بكاملها، ستصبح عاجلاً أو آجلاً كرة تتقاذفها مصالح غير أوروبية. وهذا يؤدي إلى خطر أمني كبير يتهدد الولايات المتحدة الأمريكية على الضفة المقابلة لها من شمال الأطلسي. كذلك فإن الشرذمة الأوروبية ستزداد سوءاً في هذه الحالة لتصبح هذه القارة عبارة عن دول قومية صغيرة لا تستطيع تثبيت أقدامها في عالم القرن الحادي والعشرين، ما يؤدي بالتبعية إلى أن تكون سبباً في مخاطر كثيرة لأمريكا أو تكون عائقاً لها في أحسن حال ولكن لا كلام عن شراكة بينهما بعد ذلك. فلا يمكن أن يكون شريكاً عالمياً أو حتى إقليمياً مفيداً ومؤثراً إلا أوروبا متحدة. كذلك نتطرق هنا إلى التعددية القطبية، فرفض الولايات المتحدة لإتمام

عملية التكامل الأوروبي سيكون حافزاً ولا ريب، إلى نشوء تلك التعددية القطبية بكل عواقبها السلبية التي تؤدي إلى انهيار تدريجي للغرب. أما التعددية القطبية التي تقوم على أساس وحدة جديدة للغرب فلا تتعارض مع المصالح الأمريكية. وأخيراً فإن الحجة الأهم هي ما قلناه عن أوروبا. فستشهد أمريكا بعينين مفتوحتين كيف ستتهاوى إستراتيجياً بشكل تدريجي إذا لم تتمسك بالقاعدة الغربية الأساسية. وكما أن أوروبا تحتاج الغرب كذلك تفعل أمريكا. وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية مع أخذ صفاتها التاريخية الواضحة في الحسبان، تحتاج بلا ريب لاتحاد أوروبي موحد وقوي.

إن جهود الاتحاد الأوروبي للوصول إلى استقلالية أمنية سياسية سبَّب مخاوف في الولايات المتحدة الأمريكية مِن أن يكون ذلك سعياً وراء فك الارتباط بين الضفتين، ولكن التعاون الناجح بين حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي يزيل هذه المخاوف. كذلك كانت مهمات الاتحاد الأوروبي في أفريقيا تعتمد على أساس من التعاون التام مع الولايات المتحدة الأمريكية. إن أي محاولة تجديد شاملة للتعاون الأطلسي لا يمكنها بعد الآن أن تتجاهل الواقع الديناميكي للاتحاد الأوروبي. فأوروبا لم تعد تتشكل اليوم من مجموعة من الدول القومية ذات السيادة وإنما من اتحاد أوروبي يزداد تكامله اتساعاً وعمقاً. وأي تحديث للتعاون ما بين ضفتي الأطلسي يجب أن يأخذ هذا التغيير الحاسم على الجانب الأوروبي في الحسبان في التعاون المؤسساتي. وتؤكد الحقائق البسيطة هذه الوقائع المتغيرة، فبعد جولات التحديث الأخيرة للحلف الأطلسي وللاتحاد الأوروبي نجد الصورة على الشكل الآتي: لم يبق من دول الحلف الأطلسي إلا دولتان فقط هما إيسلاندا

والنرويج لم تنضما بعد إلى الاتحاد الأوروبي أو أنها في وضع الانتظار لهذا الانضمام، أما من دول الاتحاد الأوروبي فلا يوجد إلا ست دول ليست منضمة للحلف الأطلسي، وهي: السويد وفنلندا وأيرلندا والنمسا وقبرص ومالطة، علماً بأن الدولتين الأخيرتين فقط ليستا مرتبطتين ببرنامج «الشراكة من أجل السلام» مع الحلف الأطلسي. ومن الطبيعي بعد ذلك كله أن تنشأ علاقات مؤسساتية جديدة بين المنظمتين بدل أن تبقيا في عمليات غيرة وتنافس بينهما. إن نوعية جديدة كهذه من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي ستكون دون شك، عنصراً أساسياً لتحالف أوسع وأشمل بين ضفتي المحيط الأطلسي.

لكن هناك أولويّة لا يصح أن نغفل عنها، وهي التي تتعلق بنقص «القوة المتينة» في أوروبا. فبالرغم من أهمية مفهوم الأمن الأوروبي الموسع في القرن الحادي والعشرين وبالرغم من أهمية كل العناصر المدنية الأخرى فإن هذه الإستراتيجيات تبقى حبراً على ورق إذا لم تكن هناك إمكانيات عسكرية مناسبة إلى جانبها؛ لأن تنفيذ القرارات السياسية وضمانها لا يمكن دون هذه الإمكانات. لذلك لا بد من التغلب على النواقص في الإمكانات العسكرية الأوروبية بغض النظر عما تدعو إليه الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الموضوع؛ لأن هذا من صلب المصالح الأوروبية الأمنية. لقد كان هنري كوبر محقاً عندما قال: «إن الهوة بين أوروبا والولايات المتحدة لا تتجلّى فقط في الإمكانيات وإنما أيضاً في الإدارة. فقد حان الوقت لأوروبا لتعيد النظر في أوضاعها، فليس من المقبول أن يعتمد 450 مليون أوروبي على 250 مليون أمريكي لحمايتهم، فالحماية لم تكن يوماً مجانية»[202]. ولكن هذا يعني أن على الأوروبيين أخيراً أن يخضعوا بُناهم

العسكرية القديمة القومية إلى عملية التكامل في القارة الأوروبية ويوجهوا إمكاناتهم العسكرية لتكون قادرة على مجابهة الأخطار والتهديدات الجديدة ويحدّثوا مسؤولياتهم ويمولوها من أجل الأبعاد الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي ومن أجل متطلبات علاقات أطلسية متجددة وشاملة.

إن التشكيل الجديد لعلاقات أطلسية شاملة ولدفع قوي وتنشيط لعمليات التوحيد الأوروبية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يعطي إعادة الهيكلية السياسية للغرب دفعاً حاسماً. فالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عالمية وأوروبا المتوحدة في طريقها لتصبح قوة عالمية أيضاً تربطهما علاقات أطلسية جديدة في نطاق حلف أطلسي متجدد يشكل حلقة الوصل السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالارتباط مع المفهوم الأمني. وهكذا يكون الغرب مستعداً لمواجهة كل التهديدات والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في القرن الحادي والعشرين، بنجاح، ويكون لديه القدرة والفرصة أيضاً لتشكيل نظام عالمي جديد على أساسٍ من القيم العالمية.

الفصل السادس

«التحول الكبير» والشرقان الأدنى والأوسط[203]

«يمكن التغلب على العقبات، أي البنى القاصرة من مخلفات الماضي. وعلى الشعوب العربية أن تزيل هذه البنى الاجتماعية والاقتصادية لكن وقبل كل شيء السياسية، أو بالأحرى أن تقوم بإصلاحها؛ لتأخذ مكانها الذي تستحقه في عالم ألفية المعرفة».

تقرير عربي حول التطور البشري[204]

لقد حدد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، ومن دون أي أوهام المنطقة التي ينطلق منها الخطر الأكبر على أمن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ومن ثم على الغرب عامة.

إنها المنطقة التي تشكل لب حزام الأزمات الإسلامية التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، أي منطقة الشرقين الأدنى والأوسط. وقد أكد «تيموثي غارتون آش» وبحق، أن «مصالح أوروبا وأمريكا الأساسية في الشرق الأوسط هي في مطلع القرن الحادي والعشرين أقرب إلى بعضها من أي وقت مضى». فمن الناحية السياسية أظهرت هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) مصلحة مشتركة عميقة وبأسلوب جديد. صحيح أن الشرق الأدنى قريب من أوروبا قرب أمريكا منها، وفي

الجيواستراتيجية الكلاسيكية يمكن لهذا البعد المكاني أن يجر إليه بعداً سياسياً، لكن أسامة بن لادن ومن معه قد أظهروا أن المحيط الأطلسي يمكن أن يكون أضيق من البحر المتوسط؛ لأن الإرهاب في عصر «العولمة» ينشط عالمياً أيضاً[205].

في الشرقين الأدنى والأوسط يوجد أكبر احتياطي من النفط والغاز في العالم، وفي الوقت نفسه قدر متصاعد من عدم الاستقرار السياسي، والحصار المضروب على النمو الاقتصادي ـ الاجتماعي. تقترن هذه العوامل بنمو سكاني سريع وبصراعات إقليمية خطيرة، وأيديولوجيات شمولية معبأة دينياً، بالإضافة إلى الإرهاب وأنظمة حكم استبدادية وطموحات نووية لبعض القوى الإقليمية، لتتحول إلى مزيج سياسي متفجر، يمكن أن يقود إما سلمياً إلى تحول جذري وتحديث هذه المنطقة، أو إلى انفجار الموقف بشكل عنيف. وسيكون من شأن هذا الخيار السلبي أن يجر معه على المنطقة المعنية وعلى الغرب أيضاً نتائج كارثية. وأما الخيار الثالث، أي الحفاظ على الحالة الراهنة فلا يمكن أن يستوعب ضغوط التحول المتزايدة بصورة دراماتيكية، فمنذ الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) تأكد من وجهة نظر غربية بأن التمسك بالوضع الراهن في هذه المنطقة يعني في الوقت نفسه قبولاً لمخاطرات كبيرة جداً، قلما يمكن التنبؤ بنتائجها.

من الشرقين الأدنى والأوسط ينبثق تهديد ثوري شمولي متزايد للغرب يستخدم وسائل إرهابية دون أي اعتبارات، ولن يتورع أبداً عن استخدام أسلحة تدمير شامل بدائية إذا ما وصلت مثل هذه الأسلحة إلى أيدي هذه المنظمات الإرهابية. ولن يجدي تجاه هذه المجموعات أي منطق للردع،

بل المكافحة الفاعلة هي فقط التي يمكن أن تحول دون حدوث مثل هذا التطور. طبعاً تواجهنا هنا واحدة من المسائل الإستراتيجية الأساسية الراهنة التي لا بد أن يتم البحث فيها بين أوروبا وأمريكا. هل تعني «المحاربة الناجحة» استخدام وسائل عسكرية بالدرجة الأولى تصل إلى حد شن الحرب الوقائية كأداة لخلق نظام إقليمي جديد؟[206] أم يجب ألا يُفهم من ذلك إلا مرتكزاً واسعاً للتحول تقتصر فيه المكافحة بالوسائل العسكرية على الإرهاب فقط، أي الحرب دون تفويض من خلال قرار لمجلس الأمن الدولي فقط بهدف الدفاع المباشر عن النفس، بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة؟[207]

ولكن ما العمل تجاه هذه الأخطار الجديدة أو تجاه خطر الإبادة الجماعية للشعوب عندما يقف مجلس الأمن عاجزاً؛ لأن دولة أو أكثر من الدول التي تتمتع بحق النقض (الفيتو) قد تحول دون فعالية المجلس؟

مثل هذه المسائل وغيرها يجب أيضاً أن يتم النقاش حولها ـ وحسب الإمكانية ـ يجب التوصل إلى إجماع، أو على الأقل إلى تقارب في المواقف بين الدول الغربية(أو حتى داخل المجتمع الدولي) ،اذا ما أراد المرء إيجاد أسس لنظام عالمي جديد.

بموازاة ذلك هناك في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط ما تزال نزاعات مستمرة منذ عشرات السنين حول إقامة دول قومية، ومن ثم نزعات حدودية مرافقة لها ، تعود إلى مرحلة تفكك الإمبراطوريات الكبرى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .

نذكر هنا بالدرجة الأولى أن الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني يمثل مركز الصدارة في هذه المنطقة من مناطق الأزمات، وكذلك أيضاً منطقة القوقاز

على تخومها الشمالية، وكشمير في أقصى شرق هذه المنطقة والصراع حول الصحراء الغربية في الطرف الغربي من حزام الأزمات. فمنطقة القوقاز ما تزال تهزها حتى الآن النتائج المتأخرة للغزو الروسي وتفكك الإمبراطورية الروسية الكبرى التي أطلق عليها اسم الاتحاد السوفييتي. أما صراع الصحراء الغربية فهو نتيجة لانحسار الاستعمار الإسباني المتأخر، وما يزال ذلك يثقل على العلاقات بين الدولتين المغاربيتين، الجزائر والمغرب. والصراع بين الدولتين الجارتين الهند وباكستان حول كشمير هو نتيجة تراجع الإمبراطورية البريطانية عن شبه القارة الهندية. أما الصراع الإسرائيلي الفلسطيني فيعود إلى السبب الأساسي، أي الانسحاب الذي بدأته بريطانيا آنذاك من منطقة «شرقي السويس».

كل هذه الصراعات، مهما اختلفت أسبابها التاريخية المحددة وتنوعت درجة التهديد التي تمثلها، لها قاسم مشترك وهو أنها قامت في زمن انحسار الاستعمار وما رافقه من قيام دول قومية، وما زالت إلى الآن تفتقر إلى الحل. مأساة أفغانستان وحدها تصب في خانة أخرى، لأنها تعود فقط تقريباً إلى إرث الحرب الأهلية علاقة غير مباشرة بالصراع حول كشمير.

يُظهر لنا التاريخ المأساوي لأفغانستان بشكل خاص أنه لا يمكن تحقيق السلام الفعلي في هذا البلد وإعادة بنائه دون تدخل طويل الأمد وفي الوقت نفسه عسكري ومدني من قبل المجتمع الدولي والغرب. فقط الوجود طويل الأمد للمجتمع الدولي هو الذي يضمن «تأسيس أمة» ناجح، قادر على تحييد أي قوى إقليمية أو وطنية، من شأنها أن تعيد البلاد مجدداً وبعد مدة وجيزة إلى الحرب الأهلية وإلى مأساة تدوم عشرات السنين.

إن الخطوات التي تحققت في بناء الديموقراطية، وفي إعادة البناء المادي خلال بضع سنوات من خلال الوجود الخارجي ومن خلال المساعدة، تعطي أفضل الانطباع نظراً لوضع البلد: بعد العملية الدستورية الناجحة وبعد إجراء أول انتخابات رئاسية حرة سوف تنتهي عملية التجديد الديموقراطي التي بدأت في بيترسبرغ Petersberg القريبة من بون Bonn بالانتخابات البرلمانية القادمة. تمارس الحكومة المركزية التي أُقرت شرعيتها بالوسائل الديموقراطية رقابتها على معظم أنحاء البلاد. وتسير عملية إعادة البناء إلى الأمام بنجاح. كما أن الوضع الأمني قد تحسن بشكل عام برغم استمرار بعض التهديدات الإرهابية.

أما أكبر تحدٍ لأفغانستان الديموقراطية، فيبقى متمثلاً في الزراعة المكثفة للمخدرات وما ينتج عنها من أخطار جسيمة على استقرار البلاد ومؤسساتها. وعلاوة على ذلك، فإن هذه البلاد تقدم مثالاً ناجحاً لاستخدام قوات الناتو والتعاون الغربي. ومن مثال أفغانستان يمكن الاستنتاج بأنه حتى ولو استمر الادعاء بالبقاء على المصالح الجيوسياسية التقليدية، إلا أن الدافع الإستراتيجي الحقيقي يكمن الآن ـ بخلاف ما كان عليه في القرن العشرين ـ في الحيلولة دون انهيار دولة ومن ثم وجود ملاذ آمن للإرهابيين وفي التسوية ومنع قيام منافسات إقليمية خطيرة، والحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية.

ولكن لنعد إلى لب حزام الأزمات، إلى الشرق الأوسط. في صراع الشرق الأوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين يمكن لنا تتبع استمراره في حقل دائم التغير من حقول السياسة العالمية.

بدأ هذا الصراع حقيقة بقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، أي تقسيم منطقة الانتداب الفلسطينية في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948. وتأسيس دولة إسرائيل في 14 أيار (مايو) 1948. في ذلك اليوم انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين. وفي 15 أيار (مايو) 1948 بدأت الجيوش العربية هجومها على إسرائيل لإزالة هذه الدولة القومية اليهودية الوليدة من الخارطة. لكن هذه المحاولة فشلت وأدت إلى هجرة جماعية للشعب العربي الفلسطيني. فمنذ الساعة الأولى على ولادة دولة إسرائيل أصبح وجود هذه الدولة مهدداً من قبل جيرانها بشن الحرب. كان هذا الصراع آنذاك جزءاً من المرحلة الأخيرة من مراحل الاستعمار الأوروبي. استمر هذا الصراع وتحول منذ خمسينيات القرن العشرين إلى جزء من المواجهة بين الشرق والغرب. وبدا في سنوات ما يسمى بـ «توزيع أرباح السلام» بعد انتهاء الحرب الباردة أنه يقترب من اللحظة التاريخية للحل السلمي، ليصبح الآن جزءاً من «الحرب ضد الإرهاب».

في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تحارب الطرفان منذ البداية، وحتى الآن على المنطقة نفسها، واتخذت حركتان قوميتان موقفاً عدائياً تجاه بعضهما. وقد تم شحن هذا الصراع القومي من خلال بعده الإسرائيلي ـ العربي الذي جعله يتسع سياسياً، واقترن بالدرجة الأولى بأماكن دينية ذات رمزية عالية مثل جبل الهيكل في القوس، وأماكن أخرى أيضاً في الضفة الغربية. وقد ساعد هذا العامل إلى حد كبير في زيادة تعقيد هذا الصراع، لأن الأماكن الدينية التي تحمل رمزية معينة تحول إلى حد كبير دون التوصل إلى حلول وسط براغماتية. إذاً فالصراع في الشرق الأوسط يسير على ثلاثة مستويات في آن معاً: المستوى القومي والمستوى الإقليمي

والمستوى الديني، وهذا ما يجعل حل هذا الصراع في غاية الصعوبة. وطبعاً يبقى وصف جوهر هذا الصراع بأنه مواجهة بين شعبين على الأرض نفسها قاصراً ما لم نضف عليه أن الجانب الإسرائيلي هنا ومنذ اللحظة الأولى كان عليه أن يناضل من أجل وجوده، وليس فقط وجوده كدولة، بل أيضاً وجوده القومي والوجود الفردي لمواطنيه. وهذا هو بالضبط السبب الذي جعل إسرائيل أمام خيار واحد هو «سياسة القوة». طالما أن الأمر يتعلق منذ البداية بمسألة دقيقة كمسألة الوجود.

هذه الحقيقة الأساسية لصراع الشرق الأوسط ـ التهديد العسكري المستمر منذ اللحظة الأولى لوجود دولة إسرائيل وما نتج عنه من اضطرار إسرائيل لاتباع «سياسة القوة» إذ لا خيار آخر أمامها ـ طالما وجدت، وما تزال، الدعم المستمر من قبل جيرانها ومن قبل المجتمع الدولي.

إن دولة إسرائيل كوطن قومي لكل اليهود من شأنها أن تضع حداً نهائياً لكل ما تعرض له الشعب اليهودي المشتت خلال قرون من اضطهاد وحرمان من الحقوق والاحتقار والملاحقة من أجل القتل.

كانت هذه هي الفكرة الأساسية للصهيونية التي صاغها تيودور هرتسل نتيجة العداء للسامية الذي نشأ وقوي في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر تقريباً. وإنها لمأساة تاريخية فظيعة أن جاء قيام دولة إسرائيل بعد بضع سنوات على قتل ستة ملايين يهودي أوروبي على يد ألمانيا النازية[208].

لذلك بالضبط، فإن مسألة الوجود بالنسبة لإسرائيل والجاليات اليهودية خارج إسرائيل ليست أبداً مجرد مسألة سياسية ـ عسكرية أو حتى أكاديمية، بل يتعلق الأمر هنا بعبارة «لن يتكرر ذلك أبداً» التي تقوم

بناء على خبرات الشتات وعلى العداء للسامية الذي اتبعته ألمانيا النازية والذي استهدف القضاء على الشعب اليهودي برمّته.

وكذلك أيضاً لم يكن لدولة إسرائيل أن تقوم لو لم تستطع الدفاع عن نفسها ضد جوارها المعادي وتضمن وجودها منذ البداية بواسطة «سياسة القوة» وبواسطة تفوقها العسكري، وكذلك أيضاً الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي والسياسي.

فالقصور والضعف كانا بالنسبة لإسرائيل عقب الشتات غير مقبولين أبداً والتوازن أقل قبولاً، ولذلك يُعدّ أيضاً تهديداً للوجود.

فقط التفوق على الجيران العدائيين هو الذي يضمن وجود الدولة والأمة وكذلك المواطنين كأفراد. ولم يطرأ أي تغيير حتى اليوم على هذا المبدأ الأساسي للسياسة الإسرائيلية.

أيضاً، ومن اللحظة الأولى كان لرفض حق إسرائيل في الوجود نتائج كارثية على الجانب العربي ـ الفلسطيني. فهجوم الجيوش العربية بدا غداة إعلان قيام دولة إسرائيل وانتهى بخسائر هائلة في الأرض. ولو قبلت الدول العربية آنذاك خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1948 لكانت مساحة فلسطين الآن أكبر بكثير عما كانت عليه في حدود عام 1967 التي يطمح إليها الآن الجانب الفلسطيني والمجتمع الدولي لتكون الدولة الفلسطينية. لقد مني الجانب الفلسطيني ـ العربي عدة مرات بالفشل من خلال محاولاته الانتصار على إسرائيل عن طريق الحروب ومحوها من الوجود، وعلاوة على ذلك أدى ذلك إلى مأساة للفلسطينيين امتدت عشرات السنين.

إن حلم استعادة الأرض عن طريق الحرب مذ انتهى في مخيمات اللاجئين وإلى احتلال على مدى عشرات السنين وإلى خسارة المزيد من الأرض؛ لأن الحق الشرعي للفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة لم ولن يتحقق بالوسائل العسكرية ضد إسرائيل، لأن هذه الإستراتيجية تعني للإسرائيليين تهديداً لوجودهم. فقط من خلال التسوية مع إسرائيل، وبالطرق السلمية، أي بواسطة تسوية تاريخية حول المناطق، يمكن لهذا الهدف الشرعي للفلسطينيين أن يتحقق.

لقد اتخذ تاريخ الصراع في الشرق الأوسط مساراً آخر. فالحربان اللتان نشبتا بين العرب والإسرائيليين عامي 1948 و 1967 أدتا إلى خسارة هائلة في الأرض بالنسبة للفلسطينيين والدول العربية المتاخمة لإسرائيل والتي لم يُستعد إلا قسم منها بالطرق الدبلوماسية من خلال السلام بين إسرائيل ومصر ولم تشمل معاهدة السلام الإسرائيلية ـ الأردنية كلاً من الضفة الغربية والقدس الشرقية لأن هاتين المنطقتين قد سلمتهما الأردن مسبقاً إلى الفلسطينيين.

وفي أثناء الحرب الباردة كان صراع الشرق الأوسط جزءاً من المواجهة الشاملة بين الشرق والغرب، وبانتهائها حدث تحول إستراتيجي في ميزان القوى لصالح إسرائيل. فمصر سبق لها أن انسحبت من جبهة الرفض العربية. لكن مع تحول الاتحاد السوفييتي خسرت أيضاً أهم الدول العربية الأخرى المعادية لإسرائيل سندها السياسي والعسكري المهم. إضافة إلى ذلك عزلت منظمة التحير الفلسطينية نفسها، بدعمها لدكتاتور العراق صدام حسين بعد غزوه للكويت، عن العالم العربي عزلة خانقة. واعترفت إسرائيل في أثناء الانتفاضة الأولى بأنها لن تستطيع على الدوام أن تحجب

المصالح الشرعية للفلسطينيين بتأسيس دولة مستقلة دون أن تلحق بها نفسها أضرار كدولة وكنظام ديموقراطي. كل هذه التطورات مهدت الطريق أخيراً لعملية السلام في أوسلو.

تقوم عملية السلام هذه على مقدمتين: أولهما تتحدث عن منظور لحل يقوم على قيام دولتين، وذلك من أجل إنهاء الصراع. ثانيهما إقامة شرق أوسط جديد تتعاون فيه إسرائيل مع جيرانها العرب على أساس سلام إقليمي دائم من أجل الصالح المشترك، بشرط الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وإنهاء كل مظاهر العداء بشكل دائم وإنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية. كان من المفروض أن يسير تطبيق هذه العملية تدريجياً، لكنها فشلت في مسارها بالدرجة الأولى لثلاثة أسباب:

لعدم اتخاذ الجانب الفلسطيني أي موقف حقيقي بين تأسيس دولة وبناء دولة من جهة والتمسك بالكفاح المسلح باستخدام الإرهاب تجاه إسرائيل من جهة ثانية ونتيجة عدم وضوح، أو عدم الاتفاق على الوضع النهائي (أي على المنطقة التي ستقوم عليها الدولة الفلسطينية المستقبلية) ومن ثم نتيجة النشاط الاستيطاني المستمر من قبل إسرائيل في المناطق المحتلة. وأخيراً عدم وجود التخطيط لبناء الدولة الفلسطينية و«بناء الأمة» في عملية السلام هذه من خلال اللاعبين الأساسيين على كلا الجانبين، ومن خلال المجتمع الدولي.

وبالنتيجة انهارت عملية السلام تلك التي بدأت في أوسلو نتيجة الإرهاب ضد إسرائيل، وأدت إلى فشل المفاوضات فشلاً نهائياً.

كانت نتائج هذا الانهيار على الفلسطينيين عبارة عن فقدان المزيد من الأراضي من خلال استمرار بناء المستوطنات وزيادة حدة الاحتلال.

وبالانتفاضة الثانية التي هي حرب موسعة ضد إسرائيل أدت إلى خسائر كبيرة لدى كلا الطرفين في السكان المدنيين.

في تلك المرحلة حدث الهجوم على الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 ومن ثم لم يعد هذا الصراع يحتل أولوية إستراتيجية تجاه «الحرب ضد الإرهاب» الذي تقوده أمريكا.

وقد قوي موقف إسرائيل الإستراتيجي نتيجة انتهاء الصراع بين الشرق والغرب مرة أخرى، لأنه كان واضحاً كل الوضوح أن الولايات المتحدة، ومنذ تلك المرحلة، سوف تتبع سياسة قاطعة لا تساهل فيها أبداً تجاه كل أشكال الإرهاب. وقد سرى مفعول هذه السياسة الجديدة للقوة الأعظم عقب الرعب الذي أصاب نيويورك وواشنطن، أيضاً على المنطقة الإسرائيلية ـ العربية ومن ثم أيضاً على موقفها من الحرب على إسرائيل.

كانت الخطيئة الكبرى في الأصل هي اتباع إستراتيجية مزدوجة تقوم على المفاوضات، وفي الوقت نفسه على العنف للوصول إلى هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة: لأن المنظور الإسرائيلي كان وجود دولة فلسطينية جارة ينطلق منها الإرهاب ضدها، عبارة عن كابوس، ولذلك لم يكن ذلك مقبولاً بتاتاً.

فالحملة على الإرهاب جعلت إسرائيل أقل استعداداً للتسويات، وأقل ليونة: لأنه من شأن ذلك أن يطرح مجدداً مسألة الوجود ومسألة «لن يتكرر ذلك مطلقاً».

بذلك وصل الجانب الإسرائيلي إلى الحد الذي تقف عنده إمكانية قيام التسويات ومن ثم حدث الانهيار التام للثقة بالفلسطينيين. ومنذ ذلك الوقت أصبحت مسألة التفوق والقدرة على الاحتمال هي السائدة فقط. وهناك خطيئة أكثر فداحة لكنها وقعت بالفعل، وهي تجاهل أولويات سياسة الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر). وكان من نتيجة ذلك زيادة عزلة الجانب الفلسطيني وضعفه.

وإسرائيل من جهتها وضعت نفسها بعد حرب حزيران (يونيو) 1967، باحتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة في وضع إستراتيجي ـ ديموغرافي صعب. حيث ازداد النمو السكاني للمواطنين العرب تحت السيطرة الإسرائيلية زيادة ضخمة. فبسبب معدلات النمو المرتفعة جداً للسكان العرب في إسرائيل والمناطق المحتلة. وكذلك بسب الإمكانات المحدودة لمزيد من الهجرة من الخارج يصعب التنبؤ متى ستصبح نسبة السكان العرب في المنطقة الواقعة بين وادي الأردن والبحر المتوسط هي التي تشكل الأكثرية.

فالاحتلال الدائم ـ وهذا رأي محسوس ليس فقط لدى الأحزاب اليسارية وفي معسكر «الحمائم» بل أيضاً، وبشكل متزايد، حتى ضمن حزب الليكود ـ سيجعل من إسرائيل، الدولة اليهودية، في نهاية المطاف، دولة ذات قوميتين، تقوم فيها أقلية باضطهاد الأكثرية. بذلك، وعلى المدى المتوسط سوف يشكل ذلك خطراً ليس على الطابع اليهودي لإسرائيل، بل أيضاً على الديموقراطية الإسرائيلية نفسها.

إذاً كيف ستحل إسرائيل هذا المأزق؟ البديل يمكن حسب المبدأ أن يكون فقط في وجود دولة فلسطينية. أي الحل القائم على وجود دولتين.

لكن قبل كل شيء يجب ألا تشكل هذه الدولة منطلقاً لأي تهديد لإسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى يجب ألا تكون هذه الدولة مجزأة وضعيفة، أي كياناً غير قادر على الحياة، الأمر الذي لن يقبله الفلسطينيون أبداً ولا يمكن أن يقبلوه. وحتى الآن لم تجد هذه المسألة حلاً لها. لكن لا بد من الإجابة عنها من أجل إقامة سلام دائم.

بالأساس يتضمن قرار الأمم المتحدة الصادر في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 وبصيغة مجردة حل الصراع؛ لأنه فقط على أساس تقسيم الأرض، أي قيام دولتين، يمكن تسوية سلمية لمصالح الشرعية لكلا الشعبين. ومنذ ذلك الوقت وقعت أحداث كثيرة في هذه المنطقة، وحدثت تغيرات كبيرة. كما تغير إطار الأحداث إلى أبعد الحدود.

فترسيم الحدود حسب قرار التقسيم الأساسي الصادر عام 1947 أصبح في ذمة التاريخ منذ أمد بعيد. أما صيغة التقسيم المستقبلية فسوف يكون شكلها مختلفاً، ويجب على طرفي الصراع أن يتحاوروا بشأنها.

ومع ذلك يبقى هذا المرتكز أساساً هو المرتكز الصحيح، أي: ضمان حق إسرائيل في الوجود وضمان طابعها اليهودي من جهة، ومن جهة أخرى حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة ديمقراطية قادرة على الحياة. وهذا لا يتحقق إلا بحل يقوم على وجود دولتين تعيشان معاً بسلام.

لقد سبق للمجتمع الدولي أن حاول عقب فشل عملية السلام في كامب ديفيد أن يعيد تحريك هذه العملية مجدداً، أو على الأقل أن يمد حبلاً يمكن بواسطته إلزام طرفي الصراع بالعودة إلى عملية السلام والتمسك بالحل القائم على أساس وجود دولتين. الشيء المهم في هذه المسألة

كان اتفاق اللاعبين الدوليين الأساسيين على تشكيل ما سمي «باللجنة الرباعية» الخاصة بالشرق الأوسط، والمؤلفة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا. ونتيجة لعلاقات الولايات المتحدة الوثيقة مع إسرائيل وباعتبارها القوة الأعظم، فقد كانت اللاعب الأكبر ومن ثم التي تتولى دفة القيادة. ولكن في الوقت نفسه تحقق من خلال تأسيس اللجنة الرباعية التوصل إلى ضرورة توحيد موقف أهم اللاعبين الدوليين في صراع الشرق الأوسط. وبذلك أمكن الحد إلى حد كبير من لعب فرقاء النزاع بأوراق مختلفة. وبما يسمى بـ «خارطة الطريق» الذي وضعتها اللجنة الرباعية ـ وهي عبارة عن خطة سلام على مراحل تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية قادرة على الحياة وإصلاح السلطة الفلسطينية ـ حققت هذه اللجنة مبادرتين استطاعتا ـ برغم الحرب الإرهابية المتزايدة ـ الحفاظ على الأمل في عملية سياسية جديدة بين إسرائيل والفلسطينيين.

ردت إسرائيل أخيراً على الحرب الإرهابية المستمرة، وعلى التحدي الديموغرافي وعلى الحصار المضروب على تنفيذ خارطة الطريق بمبادرة فصل وانسحاب من جانب واحد. وقد انطلق هذا الموقف من فرضية أن إسرائيل لم يبقَ لها شريك على الجانب الفلسطيني. وببناء جدار الفصل في الضفة الغربية سوف تتمكن إسرائيل من الحد من الإرهاب الفلسطيني ضدها بشكل فعال. والمعضلة هنا لا تتمثل بالجدار بحد ذاته، بل بالمسار الذي سيتخذه؛ لأن هذا المسار ليس فوق الأراضي الإسرائيلية، بل يتوغل في عمق الأرض الفلسطينية، ومن ثم يهدد بخلق حقائق جديدة على الأرض سوف تتعارض مع التسوية السلمية. وفي الوقت نفسه أرادت إسرائيل في

خطوة ثانية أن تنسحب كلياً مع التخلي عن كل المستوطنات، من كل قطاع غزة وبعض مناطق شمال الضفة الغربية، وذلك لكي توفي بالتزاماتها من جانب واحد تجاه خارطة الطريق، بقدر ما يبدو ذلك ممكناً، دون المفاوضات مع الفلسطينيين.

طبعاً لم يبدد ذلك من مخاوف أن هذه الخطة، وفي خطوة ثالثة سوف تتضمن أيضاً ومن جانب واحد ضم مناطق فيها مستوطنات كبيرة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وهذا يكون عملياً تجاوزاً لمقولة «غزة أولاً وغزة فقط».

طبعاً كان لهذه الخطة أيضاً، من وجهة نظر المصالح الإسرائيلية، عيب واضح جداً. فبرغم أن التحدي الديموغرافي سوف يخف من خلال الانسحاب الشامل من غزة، إلا أنه ستقوم في الجانب الآخر من السور في الضفة الغربية وفي غزة حقيقة أخرى على الأرض تتجاوز في الواقع نوعاً من «دولة» فلسطينية يمكن أن يتوافر لها كل شيء إلا الطابع السلمي المنظم. ولن تكون هذه الأرض الفلسطينية قادرة على الحياة، بل سوف تكون على الأغلب محكومة بالعنف من الداخل والخارج ومن ثم لن تُحل القضية الوطنية الفلسطينية أبداً بوسائل السلام الدائم مع إسرائيل. إذاً سوف يستمر الصراع. أما الشيء الذي يمكن تحقيقه على المدى المتوسط بهذه الخطة المتخذة من جانب واحد، فيبقى مشكوكاً فيه بسبب الاعتراضات العديدة والقضايا المفتوحة: لأن نتيجة مثل هذا التطور هي أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية مسالمة وديموقراطية وقادرة على الحياة إلى جانب إسرائيل، بل في واقع الأمر دولة فلسطينية عاجزة. تشكل خطراً دائماً على أمن إسرائيل وعلى مجمل المنطقة.

بوفاة ياسر عرفات وانتخاب محمود عباس رئيساً لفلسطين في انتخابات حرة وسرية، تغير الوضع تغيراً جذرياً، حيث أصبح لدى إسرائيل الآن شريك من الجانب الفلسطيني ومن ثم أصبح هناك أمل بانتهاء الحرب وبدء عملية مفاوضات يمكنها أن تتضمن ـ كخطوة أولى- انسحاب إسرائيل الكامل من غزة باتفاق الطرفين، وبذلك يتم تطبيق خارطة الطريق.

بذلك يتراجع خطر الضم من جانب واحد واقتصار عملية الانسحاب على غزة فقط، وتصبح إمكانية الدخول في حل يقوم على المفاوضات، ليصل إلى مفاوضات الحل النهائي الصعبة، أمراً واقعاً.

وإذا ما التزمت الولايات المتحدة وأوروبا وبقية أطراف اللجنة الرباعية بالتعاون مع الدول العربية المجاورة المعتدلة بجدية بهذه العملية إلى جانب طرفي النزاع، وأوجدوا نهاية للإرهاب والعنف، ومن ثم إمكانية ضمان الأمن لكلا الطرفين، وإذا ما تم التوصل إلى تحسين ظروف حياة وحرية اختيار مكان إقامة للفلسطينيين، ودفع عملية بناء الدولة الفلسطينية دفعاً قوياً بالمساعدة الدولية، عندها يمكن أن يتحول الوضع في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ـ مقترناً بانسحاب إسرائيل من غزة وشمال الضفة الغربية، وتولي السلطة الفلسطينية الإدارة ـ نحو الأفضل ويجعل التوصل إلى تسوية تاريخية أمراً ممكن التحقيق.

عن الدعم غير المشروط لوجود دولة إسرائيل، الديموقراطية الحقيقية الوحيدة والحديثة في الشرق الأوسط والمجتمع المدني القائم على الحرية، تشكل بالنسبة لأوروبا ليس مجرد التزاماً أخلاقياً وتاريخياً، بل أيضاً مصلحة ذاتية بالغة الأهمية سياسياً وأمنياً.

وبالعكس فقد اتخذت إسرائيل بقرار الفصل وبناء السور ـ ولو أنه ربما غير مقصود ـ قراراً مبدئياً وهو التوجه نحو منطقة البحر المتوسط، وهذا يعني أن تنظر باتجاه أوروبا. وأهمية هذا القرار لن تتحقق إلا بعد مضي بعض الوقت؛ لأن الأمل المعقود على أوروبا ضعيف جداً الآن في إسرائيل الحالية.

لكن ما يربط بين كلا الطرفين، أوروبا وإسرائيل، من قيم مشتركة ومصالح، هو أكثر بكثير مما يسمح به مستوى العلاقات الحالي. وبناء عليه فسوف تكون لتطور هذه العلاقات في المستقبل أهمية أكبر بكثير عما هي عليه في الوقت الحاضر. وهذا المنظور سيكون إسهاماً مهماً في حل سلمي ودائم للصراع في الشرق الأوسط.

لا يقتصر الصراع في الشرق الأوسط أبداً على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يعد طبعاً جوهره. فبالإضافة إلى هذا الصراع هناك صراعات بين إسرائيل وكل من لبنان وسورية. يضاف إلى ذلك بالنسبة لإسرائيل ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة مع الدول العربية. لكن طبعاً حدث تطور كبير على مجال الصراع في الشرق الأوسط منذ كامب ديفيد، ومن ثم أيام أوسلو.

وبرغم أن المسألة الرئيسة المتعلقة بحدود إسرائيل، وكذلك بموضوع الدولة الفلسطينية المقبلة والقادرة على الحياة لم تجد حلولاً، إلا أن مزيداً من التحديات الإقليمية توضع شيئاً فشيئاً إلى جانب هاتين المسألتين من مسائل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني اللتين بقيتا دون حل، منها خطر سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط انطلاقاً من المساعي النووية الإيرانية.

إن إمكانية وجود سباق تسلح نووي قد يؤدي في واحدة من أخطر مناطق السياسة الدولية إلى حالة جديدة كلياً من التهديد الإستراتيجي، لن تبقى حتى أوروبا في منأى عنه.

ولن تكون إسرائيل هي التي ستجد نفسها مهددة بهذا السلاح النووي الإيراني فقط، بل أيضاً ستتغير موازين القوى الإستراتيجية خارج نطاق العتبة النووية لغير صالح إسرائيل في حال امتلاك إيران للسلاح النووي. لكن أيضاً هناك لاعبون إقليميون آخرون أو جيران مباشرون سوف يكون لهم رد فعل على مثل هذه التحديات، وسوف ينشأ في مجمل المنطقة عامل في منتهى الخطورة من عوامل عدم الاستقرار، ستكون له عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

إن حرب الولايات المتحدة على عراق صدام حسين قد هزت الوضع الإستراتيجي في الشرقين الأدنى والأوسط هزاً عميق الأثر. وما تزال العواقب على المدى المتوسط والطويل حتى الآن غير واضحة المعالم. دون المساس بالخلافات السابقة حول أسباب الحرب والسؤال الأكثر أهمية فيما إذا كانت الحرب وسيلة لإعادة ترتيب منطقتي الشرق الأوسط والأدنى مسموح بها وتبقى محدودة ومسيطر عليها من حيث النتائج. فإن الأمر ـ نظراً للحقائق الجديدة التي برزت في العراق ـ يتعلق فقط بخيار النجاح، أي عدم السماح بفشل الغزو الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق. بل على العكس، يجب التوصل إلى استقرار ديموقراطي والحفاظ على وحدة أراضي العراق برغم الإرهاب المتواصل، لأن ثمن الفشل سوف يدفعه ـ بالإضافة إلى المنطقة ـ أيضاً كل الغرب، سواء المؤيد للحرب أم المعارض لها. وهذا ما ينطبق ثانية وبالدرجة الأولى على أوروبا بوصفها جارة إقليمية مباشرة لساحة الحرب.

لقد أصبحت الولايات المتحدة من خلال استيلائها على بغداد وإسقاط نظام صدام حسين قوة رئيسة في قلب الشرقين الأدنى والأوسط لن يكون بوسعها أن تخرج من هذا الدور دون إحداث انقلاب ناجح وطويل المدى في هذه المنطقة الكبيرة والخطرة إلا بثمن باهظ؛ لأن أي فراغ في العراق ـ وهذا ما يمكن قراءته بدقة من مثال أفغانستان عقب انسحاب الجيش الأحمر وما أعقبه من انسحاب الولايات المتحدة ـ سوف يؤدي إلى عدم استقرار دائم في هذا البلد ويشكل خطراً على وحدة أراضيها ويدعو القوى الإقليمية إلى بسط نفوذها، ومن ثم سد هذا الفراغ. وستكون النتائج في غاية السلبية على البلاد وعلى مجمل المنطقة، كما كان الأمر عليه في باكستان خلال التسعينيات.

إن إسقاط نظام صدام حسين من قبل الولايات المتحدة جعل في العراق من الأكراد والشيعة، وهما من ضحايا الدكتاتور، المستفيدين من قلب النظام الذي جاء عن طريق قوى خارجية. ومن الجيران الإقليميين الذين كسبوا الحرب على العراق نذكر بالدرجة الأولى إسرائيل وإيران.

بالنسبة لإسرائيل تم، من خلال إسقاط صدام حسين القضاء على التهديد القوي الذي يشكله الجيش العراقي، وفقدت «جبهة الرفض» العربية قاعدة أخرى من قواعدها. وضعف بذلك أيضاً الضغط العسكري المحتمل على حدود الأردن.

كسب أكبر، من جانب المستفيدين من هذا الحساب المصرفي الإستراتيجي حصلت عليه إيران. ومن هذه الحقيقة بالضبط تكمن مخاطرة حساب خاطئ له عواقب وخيمة على السياسة الإيرانية المستقبلية. إذا ما أخطأت الحساب في مسألة توازن القوى الإقليمية.

فإيران، تخلصت ومن خلال الغزو العسكري الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق قد ارتاحت ـ دون أن تقوم بأي عمل ـ من نظامين يشكلان خطراً عليها في دولتين جارتين[209]. لقد سبق لصدام حسين أن ألحق بإيران خسائر باهظة في الأرواح والعتاد في حرب طويلة الأمد خلال الثمانينيات. لذلك كان العداء القوي لصدام والرغبة بإسقاط نظامه أكثر وضوحاً في طهران وأقوى في واشنطن.

بانتخابات حرة سوف تعمل أكثرية شيعية على تشكيل حكومة في العراق ذات توجهات صديقة لإيران، وكذلك يقيم الأكراد علاقات وثيقة مع طهران.

وعلى المدى الطويل تفكر إيران أن يقوم من خلال ذلك ـ سواء نحو الخليج وعن طريق سورية وصولاً إلى لبنان ـ هلال شيعي إستراتيجي تسيطر عليه إيران، يمكنها يوماً ما، بالتلازم مع حصولها على التقنيات النووية والأنظمة الحاملة التي تطمح للتزود بها، أن تحقق دوراً مسيطراً على مجمل المنطقة.

يضاف إلى ذلك أيضاً النفوذ الإيراني المتزايد على القوى الراديكالية الفلسطينية؛ لأن إيران يبدو أنها تأخذ بازدياد دور «جبهة الرفض» العربية الأقل من حيث العدد والأضعف من حيث القوة السياسية.

وإذا ما فكرنا بهذا الخيار حتى النهاية فإننا سنرى ملامح خطر صراع سينشأ في المستقبل القريب مع القوة الأساسية الجديدة في الشرق، أي الولايات المتحدة، على السيطرة الإقليمية. وهذا التطور إن لم يتم كبح جماحه أو تصحيح مساره بالاتجاه الإيجابي، فسينضوي على أخطار جسيمة.

وسيكون ذلك بالدرجة الأولى عندما تستسلم إيران للتقدير الخاطئ بأنه منذ الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 سوف توزع أوراق اللعب في المنطقة لصالحها. وبرغم أن إيران أصبحت الآن محاطة بالولايات المتحدة من كل جوانبها تقريباً: في الشمال أذربيجان وبقية جمهورية آسيا الوسطى، وفي الشرق أفغانستان وفي الغرب العراق، وفي منطقة الخليج يوجد الأسطول الأميركي الجاهز للتدخل. إلا أنه يمكن لطهران أن تستسلم لخطيئة الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستكون سواء في العراق أم في أفغانستان متعلقة بنوايا إيران الحسنة. وبالعكس، وانه في حالة الضرورة يمكن الوقوف في وجه القوة العظمى العسكرية الأمريكية المتناسقة بواسطة قوة غير منتظمة.

في مثل هذه الحسابات الإستراتيجية الخاطئة الممكنة تكمن قوة امتداد هائلة؛ لأنه عندما سيسير التطور ليتجاوز مسألة الهيمنة، أي من ستكون له الكلمة الأخيرة في المستقبل في الشرق الأوسط إيران أم الولايات المتحدة، فإن المخرج سيكون أكيداً. إن الانسحاب من الشرقين الأدنى والأوسط لن يكون بالنسبة للولايات المتحدة وارداً على الإطلاق.

إن الولايات المتحدة مرتبطة أيضاً بعد انتهاء الحرب الباردة في المنطقة من خلال مصالحها الإستراتيجية على الخليج وفي شبه الجزيرة العربية، وكذلك من خلال تحالفها مع إسرائيل بشكل دائم.

فمنذ الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 واحتلال العراق أضيفت إلى ذلك مصلحة إستراتيجية ثالثة. ألا وهي الحرب ضد إرهاب الجهاد، ومن ثم المصلحة طويلة المدى في تحول ديموقراطي يشمل كافة المنطقة،

ومن خلال ذلك الحيلولة دون أي تهديد إرهابي شديد في المستقبل للولايات المتحدة[210].

لهذا السبب تؤيد أوروبا هذه المصلحة الإستراتيجية، ولو أنها تفضل وسائل وطرق أخرى. مع ذلك هناك غلبة لنقاط الاتفاق الغربية في التحليل الإستراتيجي على المدى الطويل حول هذه المسألة.

وخارج نطاق المصالح الإستراتيجية المشتركة للغرب، يبقى هناك اختلاف جغرافي من وجهة النظر الأوروبية يقوي المصلحة الأوروبية حيال التطورات في هذه المنطقة.

فالاتحاد الأوروبي والشرقان الأدنى والأوسط هما جاران مباشران. ولذلك فإن لأوروبا، بخلاف الولايات المتحدة، مصلحة خاصة بالتطورات هناك تكاد تكون حيوية.

إن إمكانية دخول السلاح النووي إلى المنطقة مقترناً مع أنظمة حمل بعيدة المدى ومع الإرهاب المتزايد والتهديدات التي سوف تشكل تهديداً لأوروبا بالدرجة الأولى بوصفها جارة مباشرة للقوى المعنية بشكل مباشر، والتي تأتي إسرائيل في مقدمتها.

يمكن لإيران أن تكون في عداد الرابحين من قيام شرق أوسط جديد، عندما لا تبحث عن مصالحها المشروعة بالأمن والتطور في المواجهة مع القوة الأمريكية الجديدة والمتقدمة، بل في توسيع تعاونها وانفتاحها على الغرب على غرار أفغانستان والعراق.

سياسة إيران في صراع الشرق الأوسط، وعدائها لإسرائيل، مدفوعة بدوافع أيديولوجية قوية، الأمر الذي لا يقلل من خطورة ذلك، لكنها غير

مبنية، خارج الخيار النووي، والسيطرة الإقليمية الإيرانية المهددة، على تناقض مباشر في المصالح.

فإيران طورت مجتمعاً مدنياً قوياً. ولديها قدرات ديموقراطية هائلة بين دول المنطقة الكبرى في المساحة وعدد السكان.

وإيران بلد مصدر مهم للنفط والغاز، لكنها لا تستطيع استغلال إمكاناتها الاقتصادية إلا بشكل محدود؛ نتيجة عزلتها السياسية وسياسة الاكتفاء الذاتي المترافقة مع ذلك.

يضاف إلى ذلك أن إيران واقعة تحت الضغط الديموغرافي المتزايد لشعبها الفتي الذي يتطلب عاماً بعد عام خلق أمكنة عمل جديدة إذا ما أرادت، وعلى المدى المتوسط، الحيلولة دون قيام أزمة اجتماعية وسياسية خانقة.

إذاً يحتاج هذا البلد إلى انفتاح سياسي واندماج اقتصادي في الاقتصاد العالمي. لكن ذلك يتطلب على مستوى الداخل الشفافية والإصلاحات واحترام حقوق الإنسان، وعلى مستوى الخارج يتطلب ذلك سياسة تخلق الثقة يرى فيها الشركاء الإقليميون، وعلى المستوى العالمي أيضاً، إسهاماً في استقرار الشرقين الأدنى والأوسط.

إن مثل هذا التطور الإيجابي لا يصب في مصلحة إيران فقط، بل أيضاً في مصلحة مجمل المنطقة، وبالتأكيد في مصلحة الغرب أيضاً. كما يجب الأخذ في الحسبان أن كل خيارات التصعيد العسكري في التعامل مع إيران سوف تتضمن بالنتيجة مخاطر جسيمة قلما يمكن الحد منها.

ولذلك سوف تكون سياسة الغرب حكيمة إذا ما انطلقت دائماً من تحليل واقعي لإيران، وليس من الأحلام والتمني، لا في هذا الاتجاه ولا في ذاك. وإذا ما تمكنت سياسة الغرب من توحيد إمكاناتها الدبلوماسية تجاه إيران، فإن هذه الإمكانات ستصبح من خلال ذلك للاستغلال بشكل كامل.

ويجب أن تهدف السياسة الإستراتيجية الغربية إلى تمكين إيران من الانفتاح للاندماج شيئاً فشيئاً بالاقتصاد العالمي ووضع أسس عملية تحول ديموقراطية مصدرها الداخل.

والخيار لسياسة الانفتاح هذه ستكون عملية مستمرة للانعزال الذاتي لإيران تؤدي إلى فشل مبدأ الانفتاح والاندماج. وهذا الخيار سوف يتحدد بالدرجة الأولى في المسألة النووية، وكذلك أيضاً بسياسة إيران تجاه الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، وفي التطور الديموقراطي لقضية حقوق الإنسان في الداخل.

وبرغم الصراعات الإقليمية المتفجرة وخطر انتشار السلاح النووي والتهديد الذي يشكله الإرهاب يتمثل التحدي الحقيقي لمعظم الدول، ومن ثم لأمن الشرقين الأدنى والأوسط في الحصار المستمر المفروض على التحديث في مجال السياسة والاقتصاد والمجتمع. بعبارة أخرى فإن الاقتصاديات في العالم العربي تفتقر إلى إمكانية المنافسة العالمية. وإيرادات مبيع النفط والغاز يتم استخدامها بشكل لا يدعو للتفاؤل. فالعلم والتقانة لم يدخلا بشكل كافٍ إلى الاقتصاديات العربية. ولا يوجد سوى القليل جداً من التواصل الاقتصادي، ناهيك عن التكامل في المنطقة[211]. وإذا ما نظرنا إلى النظام الإقليمي للدول، فلن نجد النتيجة أكثر إيجابية أبداً.

تُحكم المجتمعات غالباً بشكل تسلطي أو حتى استبدادي. وتفتقر الكثير من الدول إلى الديموقراطية وحقوق الإنسان والقضاء المستقل والمساواة بين الجنسين ونظام تعليم حديث. وإذا ما تحدثنا الآن عن الأمن الإقليمي في الشرقين الأدنى والأوسط لبدا لنا فقدان أي مرتكز لنظام أمني جماعي في هذه المنطقة المليئة بالأخطار. بالتأكيد كان ـ بل ما زال ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي يشكل هنا سبباً لا يمكن تجاهله يمنع ذلك. لكن في هذه المسألة أيضاً يخدم هذا الصراع، مثله مثل عوامل خارجية أخرى، وبقوة، من أجل صرف الأنظار عن الأسباب الحقيقية لعدم إدخال التحديث إلى المنطقة[212].

إن المشكلة الحقيقية لمجمل المنطقة تكمن في فرض الحصار على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يجعل الشرقين الأدنى والأوسط ـ برغم وجود احتياطي هائل من النفط والغاز وبرغم وجود شعوب فتية يزداد عدد سكانها ازدياداً كبيراً ـ بؤرة أزمات في السياسة العالمية ومنطقة تطور ضعيف في الاقتصاد العالمي. «إن ممانعة الاقتصاد العربي في الانفتاح على العالم الخارجي والدخول في المنافسة الدولية المقرون مع حماية مفرطة للمنتجات المحلية من خلال سياسة الاستعاضة عن الاستيراد، قد أبطأت من تطور الإنتاجية واستخدام العلم. إن الحاجة إلى العلم لم تقل فقط لأن النمو الاقتصادي والإنتاجية في الدول العربية خلال الربع قرن الأخير قد أصيبا بالشلل، بل أيضاً لأن الثروة فيها تركزت في أيدي قلة [....] وقد قلل الانفتاح المطلوب لأسواق رأس المال من خلال العولمة من إمكانات نمو اقتصادي محلي من خلال التركيز. إن الكتلة النقدية الهائلة للدول العربية المستثمرة في الدول الصناعية، وغير

موضوعة تحت تصرف الشعوب العربية، توضح أن تملك المال والثروة ليس هو الأمر الحاسم، بل التوظيف المنتج لهذا المال» كما ورد في عوائق التطور في العالم العربي بناء على طلب برنامج الأمم المتحدة للتنمية[213].

أيضاً قام المؤلفون بصياغة جواب عن مسألة إيجاد مخرج من الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستوطنة في المجتمعات العربية في هذا التقرير، وقالوا بوضوح: «ومن وجهة نظر إيجابية يتطلب تحقيق تطور سكاني في العالم العربي التغلب على هذه المعوقات وتحويلها إلى عكسها. أي إلى مزايا سوف تسعد كل العرب وإلى مراكز فاعلة يمكن أن يفاخروا بها أمام الغرب. ولكي يتم تفعيل التطور السكاني يجب على الدول العربية أن تركز على إعادة بناء مجتمعاتها وفق ثلاثة مبادئ واضحة: الاحترام التام لحقوق الإنسان والحرية بوصفها حجر أساس لنظام حكم جيد يؤدي إلى التطور البشري، والمساواة التامة للنساء العربيات في الاعتراف بحقوقهن في مشاركتهن على قدم المساواة في السياسة والمجتمع والاقتصاد كما في التعليم وبقية المجالات وتطوير إمكاناتهن. والتحصيل العلمي النشيط واستخدامه بفاعلية في بناء الطاقات البشرية.

وكعامل أساسي في التطور الاقتصادي يجب وضع العلم في جميع مجالات المجتمع بشكل فاعل بهدف زيادة الرفاهية في مجمل المنطقة وهذا هو جوهر المطلوب لتجاوز أزمة التطور السكاني في المنطقة العربية»[214].

إن تحديث العالم العربي بعد مرحلة الاستعمار قد حدث بالدرجة الأولى على نمطين: نمط قومي ـ عسكري وآخر ثيوقراطي ـ استبدادي.

قادت النمط الأول قوى علمانية وطنية في المجتمعات العربية مؤلفة غالباً من ترابط بين أحزاب علمانية وطنية وقوى عسكرية قومية، وهذا

النموذج من التحديث كانت له توجهات قومية عربية إلى حد كبير على قاعدة المناهض للاستعمار منذ خمسينيات القرن العشرين وغالباً مناهضاً للغرب، ومن ثم متحالفاً مع الاتحاد السوفييتي، ومرتبطاً بمساعدته المادية والتقنية وبتوريد السلاح. وقد أراد هذا النموذج من التحديث من خلال تصنيع الاقتصاد الوطني بواسطة التحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى القطيعة مع التقاليد الإسلامية ومن ثم الوصول إلى الاستقلال حسب ظروف القرن العشرين وعودة صعود الأمة العربية إلى قوتها السابقة. وقد أدت في معظم الأحوال إلى سيطرة الحزب الواحد الذي يشكل بالفعل الغطاء السياسي للدكتاتوريات العسكرية التي تأسست على أنظمة اقتصاد وطني في منتهى العزلة تتحكم فيه سيطرة احتكار الدولة (الاشتراكية العربية).

أما النمط الثاني من التحديث، فيمكن وصفه بالثيوقراطي الاستبدادي، حاول على أساس السيطرة الاستبدادية الملكية أن يقرن بين شكل حكم الملكية الاستبدادية مع الانفتاح السياسي والاقتصادي على الغرب. كان الهدف من ذلك هو خلق توازن سياسي وثقافي بين التقاليد الإسلامية والتوجه التكنولوجي الاستهلاكي نحو الغرب. وكان هذا النمط من التحديث ـ وما يزال ــ مرتبطاً إلى أبعد الحدود بعامل النفط؛ لأنه يقوم على الاستيراد الشامل للتحديث من الخارج على شكل خبراء أجانب وتقنيات ومواد استهلاكية[215].

وهذا ينطبق بالدرجة الأولى منذ أزمة أسعار النفط الكبرى عام 1973 التي جعلت مبالغ هائلة تصب في خزائن الدول العربية المنتجة للنفط وأرصدة الأسر الحاكمة في هذه البلدان.

طبعاً كان ـ وما يزال ـ التناقض المعياري بين التقنية الغربية والشيوعية من جهة، والقيم الإسلامية التي تعاش بشكل متوارث متشدد من جهة أخرى، من الصعب تجاوزه، خاصة إذا ما كان نظام التعليم يلقي بظلاله بوضوح على تعليم القيم التقليدية. وهنا كان لا بد آجلاً أو عاجلاً من الحديث عن التحديث الذي وصفه أنطوني باربر بدقة في كتابه «الجهاد ضد ماك وورلد»[216] الذي أسفر عن الإرهاب الجهادي؛ لأن التحديث بدا وكأنه ظاهرة مفروضة من خارج المجتمع الإسلامي، كقرار من الخارج وكانحطاط للمجتمع المتوارث وقيمه الإسلامية الخالدة.

لكن كلا النمطين من التحديث في العالم العربي قد استُنفد ولم يستطع أي منهما أن يحقق طريقاً عربياً يؤدي إلى الحداثة، بل أديا إلى الركود والفشل. وقد أدى هذا التطور السلبي مع نهاية الصراع بين الشرق والغرب وبسبب الديناميكية الاقتصادية الهائلة من خلال العولمة إلى زيادة كبيرة في حدة عائق التحديث. وهكذا نشأ تطور عقب انتهاء الحرب الباردة وهو خيار آخر جديد ثوري ـ شمولي، نتيجة النجاح العسكري الذي حققته العصابات الإسلامية المحاربة في أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي، وذلك بدأ يسد الفراغ الناشئ الذي أتت به أنماط التحديث القديمة.

من هذا الخليط الذي نتج عن فشل كلا النمطين التقليديين للتحديث ومن خبرات الضعف النسبي المتنامي للعالم العربي، والشعور الناتج عن ذلك بفرض ثقافة أجنبية، أي التوجه الخاطئ والعودة بالتوجه الفكري إلى الماضي المجيد للإسلام والعالم العربي، تطورت الحركة الشمولية ـ الثورية للإرهاب الجهادي التي لا يمكن اعتبارها حركة تحديث نتيجة منهجها الذي يقتصر على التدمير فقط. والأمر هنا يتعلق بالدرجة الأولى بخطر

شمولي يتجاوز بالنتيجة مسألة التدمير الذاتي. لكن هذه التجربة ليست غريبة على أوروبا التي مرت بنظامين شموليين خلال القرن العشرين.

ولا يمكن الرد على هذا الخطر الشمولي ـ الثوري في العالم العربي إلا من خلال نموذج ثالث للتحديث، أي التحول الليبرالي كما اقترح الذين كتبوا تقرير الأمم المتحدة لبرنامج التنمية الذي يعتمد على حوار الاتحاد الأوروبي ـ البحر المتوسط وعلى مبادرة الشرق الأوسط الكبير ـ للدول الكبرى الثمانية ودول عديدة في الشرقين الأدنى والأوسط. وطبعاً يقدم مثل هذا التحديث الليبرالي والديموقراطية للعالم العربي منظوراً طويل المدى لن يكون أبداً من السهل التوصل إلى ذلك. فالحرية والديموقراطية ودولة القانون والمساواة بين الجنسين والتعليم والعدالة الاجتماعية والانفتاح على العولمة. وهذا المرتكز الليبرالي والعالمي بأن واحداً لن يصطدم فقط بالمقاومة العنيدة والشرسة للإرهاب الجهادي، بل أيضاً لن يجد صدى لدى مختلف النخب المحافظة الحاكمة في دول المنطقة، لأن مثل هذا التحديث الشامل في دول الشرقين الأدنى والأوسط سوف يهز بطبيعة الحال أيضاً بنى السلطة التقليدية ويشكل خطراً عليها من خلال الإصلاحات. علاوة على ذلك يجب أن يكون دور الغرب في هذا «التحول الكبير» في الشرقين الأدنى والأوسط تشاركياً من جهة وليس إمبريالياً جديداً. وإلا فإن القوى الثورية الوطنية العربية سوف تعيق عملية التحول الليبرالي هذه أو حتى تحاربه.

وبالدرجة الأولى، فإن تحالفاً دائماً أو حتى انصهار الشعور القومي العربي والإرهاب الجهادي سوف يعني خطراً كبيراً في مجمل المنطقة وخارجها. ومن جهة أخرى يجب أن يكون للغرب وجود شامل للحيلولة

دون حدوث ركود من جديد في دول المنطقة ومن أجل إمكانية مواجهة الخطوات التراجعية. وهذا يتطلب ذكاءً إستراتيجياً يعتمد على الحزم والحساسية والربط بين هاتين الصفتين بالقدرة طويلة المدى على الصبر، والكثير من الحكمة.

إن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي على مبدأ التسوية التاريخية القائمة على قيام دولتين، وتهدئة الوضع ديموقراطياً في العراق وأفغانستان، واستمرار محاربة الإرهاب الجهادي، ومنع إيران من التسلح النووي، ومن ثم عدم التسلح النووي في الشرقين الأدنى والأوسط، وإلحاق تركيا بأوروبا يضاف إلى ذلك منع المحاولات الخفية لخلخلة الوضع أو انفجاره في شبه الجزيرة من خلال تحول في الوقت المناسب، وتقوية ودعم القوى الديموقراطية الليبرالية في مجمل المنطقة والتحديث على المدى الطويل من خلال التحول الديموقراطي والانفتاح الاقتصادي والاندماج والتجديد الاجتماعي الشامل ونظام أمني إقليمي تراعى فيه المصالح الأمنية المشروعة لكل اللاعبين الإقليميين المشاركين (بما فيه إسرائيل والفلسطينيون). هذه هي العناصر الأساسية للأجندة السياسية للغرب بالنسبة للشرقين الأدنى والأوسط في بداية القرن الحادي والعشرين.

ليس هناك لدى الغرب بديل جدي لهذه الأجندة ولمثل هذه السياسة القائمة على التعاون مع دول الشرقين الأدنى والأوسط على المدى الطويل من أجل التحديث، إذا ما أخذ مصالحه الأمنية في القرن الحادي والعشرين مأخذ الجد.

فمنطلقات التحديث التقليدية في العالم العربي قد استُهلكت ولم تعد مجدية. والشيء نفسه ينطبق على سياسة الحفاظ على الوضع الراهن في

هذه المنطقة. وغير وارد على الإطلاق التخلي عن منطقة الشرقين الأدنى والأوسط أو نسيانها بسبب أهميتها الإستراتيجية، وكذلك أيضاً بوصفها منطقة مجاورة بشكل مباشر لأوروبا.

إن أي انتصار، حتى ولو كان مجرد تقدم مؤقت للفكر الجهادي الإرهابي الشمولي، لن يكون أقل من حرب قد تدوم سنوات أو عشرات السنين ضد الإرهاب. ولذلك لا يبقى أي خيار آخر جدي لسياسة التحديث القائمة على الشراكة، برغم كل العوائق الضخمة والصعوبات وطول مدى التحديات. هل كان الأمر في بداية الحرب الباردة في أوروبا مختلفاً؟ وهل كان التحدي آنذاك أقل بالنسبة للغرب؟

إنه التحدي الإستراتيجي نفسه من حيث نوعيته، كما كان في بداية الحرب الباردة في نهاية الأربعينيات برغم وجود الاختلافات الكثيرة. ولذلك يتطلب الأمر جواباً معقداً وطويل المدى على الشاكلة نفسها.

ولذلك يجب على تحالف عبر الأطلسي، سياسياً أولاً وبالدرجة الأولى ما يتعلق بالتحدي الإستراتيجي المشترك للتحول الديموقراطي ـ الليبرالي التشاركي في الشرقين الأدنى والأوسط أن يثبت جدارته، وهذا ما سوف يجعل للالتزام الشامل وطويل المدى شأناً لا غنى عنه.

الفصل السابع

بين التوازن والتعاون الدولي ـ قيام نظام عالمي جديد

«إن لم يعترف النظام السلمي اللاحق بأن العالم أجمع يشكل جيرة واحدة وسمح للإنسانية جمعاء بخرق العدالة، فستبقى بذور حرب عالمية أخرى خطراً ماثلاً يهدد الإنسانية».

«فرانكلين ديلانو روزفلت»[217]

إذاً كيف يمكن أن يبدو النظام الكوني للعالم في القرن الحادي والعشرين؟ سيقوم على دعامتين بالدرجة الأولى: على قوة الدولة العظمى الوحيدة في العالم، والولايات المتحدة الأمريكية وعلى قوة شرعية نظام الأمم المتحدة. وتحت هذا المستوى سوف تزداد أهمية المنظمات القارية وشبه القارية إلى حد كبير، وبخاصة عندما تكون هناك حاجة إلى شرعية إضافية لاتخاذ إجراءات بالإكراه ضد دول معينة أو حشد قوة «حازمة» وستكون لهذه المنظمات الإقليمية علاوة على ذلك أهمية رئيسة لتطوير أنظمة أمن إقليمية متعاونة.

وإذا ما انطلقنا من جهة أخرى من العوامل الموضوعية والضغط الذي سوف تمارسه، أي من زيادة عدد السكان المستمرة والتوسيع الكمي والنوعي للسوق العالمية وتطور العلم والتكنولوجيا وبنى الاتصالات العالمية وأسواق

المال الدولية والضغوط الموضوعية لمنافسة الاقتصاد العالمي، فإن كل ذلك يدعم فكرة أن التداخل التكنولوجي والاقتصادي والسياسي المتبادل سوف يقوى خلال العقود القادمة، وأن هذا التطور سيؤثر بقوة على تكوين النظام العالمي باتجاه التعاون والاندماج وسوف يتوسع الاقتصاد العالمي ليشمل شعوباً كبيرة جداً. (وقد بدأت هذه العملية بالفعل في الوقت الحاضر) الأمر الذي سيسفر عن تحدٍ نوعي جديد بالنسبة لتوزيع المصادر الطبيعية المتوافرة في العالم والطاقة. وهذه الحقيقة وحدها سوف تشكل عبئاً على النظام البيئي (أي الأرض) بصورة غير مسبوقة.

ويمكن التوصل إلى تقدير إجمالي سلبي متناقض عندما نأخذ في الحسبان الضغط الاجتماعي المتنامي بسبب توزيع الدخل والفرص على المستوى العالمي. عندها يمكن أن تستمر كل هذه العوامل ـ برغم جميع الضغوط من أجل مزيد من الاندماج العالمي للاقتصاد ـ عن العكس تماماً، أي إلى صراع عالمي على التوزيع، لن يؤدي إلى علاقات مستقرة أو سلمية في السياسة الدولية.

وإذا ما اتبعنا هذا الخيار الثاني القريب منا بدا لنا وصف النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين شبيهاً بنظام وستفاليا القديم بطابعه التنافسي متعدد المحاور وفكرته حول التوازن. لكن بالطبع سوف نكون هنا قد تجاهلنا شيئاً مهماً. فلهذا النظام في ظل الظروف السائدة في عالم الدول حالياً، عجز كبير، ألا وهو فقدان الوظيفة المركزية لنظام التوازن القديم، وهو الحرب بوصفها وسيلة للدفاع ضد مطامح السيطرة وتسوية التنافس بين الدول ذات السيادة. ففي ظل النظام الدولي الحالي هناك

خيار الحرب فقط على المستويين الأوسط والأدنى، ولم يعد موجوداً على المستوى الأعلى، حيث تتجمع القوة العظمى الوحيدة في العالم. الولايات المتحدة والقوى النووية الأخرى وأهم اللاعبين الدوليين في العالم الأول.

طبعاً كانت هذه الحقيقة ماثلة أيضاً قبلاً في أثناء الحرب الباردة في القرن الماضي. ولذلك كان هناك نزاع بين الشرق والغرب تجلى في حرب «باردة» بين القوى العظمى القديمة وتلك المتشكلة حالياً محدودة جداً؛ لأنه بسبب العولمة، أي، اتخاذ نمط الاستهلاك والاقتصاد الغربي، مثل هذا التطور الذي لا يساعد على الاندماج لن يسفر إلا عن خاسرين ودون وجود رابحين.

إن العولمة ليست مصادفة تاريخية، بل ضرورة موضوعية ونتيجة للتطور التكنولوجي للاقتصاد العالمي. لكن من البدهي ألا شيء في العالم يدوم إلى الأبد. ومن أجل التاريخ يوجد حتى الآن ما لا يقل عن خيارين. ولذلك يمكن أن تحدث أزمات حادة وانتكاسات في كل وقت. فلم يستطع مثلاً تفتت (عدم تكامل) الاقتصاد العالمي الذي حصل بنشوب الحرب العالمية الأولى أن يزول اقتصادياً إلا في سبعينيات القرن الماضي. ولكن من المؤكد أيضاً أن التكاليف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتطور تراجعي مشابه سوف تكون أكثر دراماتيكية بكثير بعد مئة عام[218].

إلا أن هذا الخيار أيضاً يجب عدم استبعاده، إذ يبقى خياراً واقعياً من خيارات المستقبل[219]. ولذلك يجب ألا تنسى أبداً التجارب السابقة «بانهيار النظام الدولي» في أواخر عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته: آنذاك لم يستطع «نظام توازن القوى أن يضمن السلام في اللحظة التي

فشل فيها الاقتصاد العالمي الذي قام عليه هذا النظام. وهذا ما فسّرته فجائية الانهيار وسرعة زواله الذي لا يمكن تصوره»[220].

في أثناء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لم يكن هناك قاعدة اقتصادية عالمية مشتركة. بل على العكس تماماً كان هناك نظامان متوازيان ومختلفان كلياً عن بعضهما. غرب وشرق، رأسمالية واشتراكية، اقتصاد سوق واقتصاد موجّه. كان العالم آنذاك مقسماً إلى قسمين، سواء سياسياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً إلى نموذجين اقتصاديين واجتماعيين. ولا شيء من هذا يبدو الآن في القرن الحادي والعشرين. وطبعاً لا يعني ذلك أن صعود قوى عالمية قادمة مثل الصين والهند واندماجهما في النظام العالمي سيسير حتماً دون أزمات. والوصول إلى هذا الاندماج دون حدوث صراعات يظل لذلك واحدة من مهام التكوين البارعة في هذا القرن.

هنا بالضبط يركز أنظار تحول نموذج التوازن الأوروبي القديم إلى النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، إذ يستخلصون النقاط المشتركة مع أوروبا ما قبل عام 1914. أيضاً لم يكن هناك عداء أيديولوجي أو خيار أنظمة بين القوى الأوروبية، بل مجرد تنافس بين القوى. ولقد حاولت الإمبراطورية الألمانية في ظل فلهيلم الثاني أن تجد لنفسها «مكاناً تحت الشمس» في مواجهة القوى الأوروبية العظمى القديمة. وخلف ذلك ظهر طموح ألماني نحو السيطرة رد عليه النظام الفستفالي بتشكيل تحالف مناهض للسيطرة. لم تكن أوروبا تعرف قبل عام 1914 الفروق بين الأنظمة، بل كانت هناك مغريات نحو السيطرة ومخاوف مناهضة للسيطرة التي كانت مجتمعة كافية لتكون أسباباً للحروب. آنذاك بالضبط

كان أيضاً التنافس الاقتصادي العالمي للقوى الأوروبية في عصر الإمبريالية عاملاً سياسياً لا يستهان به من عوامل عدم الاستقرار. وكانت النتيجة معروفة، وهي اندلاع الحرب العالمية الأولى وبداية التدمير الذاتي لعالم أوروبا البورجوازي.

لندع ضرورة النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، فإن ضمانته السياسية من خلال سياسة مواجهة سوف تحد من وصول أهم اللاعبين الدوليين إلى الأسواق والموارد الطبيعية وسيكون لها أثر غير منتج على الإطلاق. فمن خلال الأسواق العالمية المفتوحة فقط يمكن الحفاظ على مستوى نمو يسمح باندماج الدول الآخذة بالنمو ودول أخرى ومناطق لم تصبح بعد شريكة في الاقتصاد العالمي. وبالعولمة التي تنتشر باطراد يتعلق إلى حد كبير أمن العالم الغربي. بل إن مستقبل النموذج الاقتصادي ـ الاجتماعي الغربي سوف يتحدد من خلال ذلك.

لهذا فإن المصالح السياسية للغرب سوف تتحدد من خلال هذه الحقيقة الأساسية للعولمة. لكن إذا ما كان الأمر خلاف ذلك، وحدث ـ كما جرى لأوروبا قبل عام 1914 ـ تطور مواجهة وتفتت، فإن الغرب في القرن الحادي والعشرين سوف يمسّ بالسوء إلى أبعد الحدود، ليس فقط اقتصادياً واجتماعياً، بل أيضاً أمنياً بالدرجة الأولى. إذاً فالأهم، وبناء على إمكانية حدوث مثل هذا التطور السلبي، هو إتمام عملية توحيد أوروبا وتعزيز قيام تعاون أطلسي جديد.

من الصعب أن نتصور تحت ظروف القبول العقلاني أنه في منتصف هذا القرن مثلاً سيكون هناك اقتصاد دولي معولم بمشاركة غالبية الإنسانية، من جهة، ومن جهة أخرى أن هناك حرباً باردة أخرى ستبدأ

مثلاً بين القوة العالمية الجديدة التي هي الصين والقوة العالمية القديمة، أي الولايات المتحدة سوف تحدد النظام الدولي. لكن البنية التحتية الاقتصادية ـ التكنولوجية والبنية الفوقية السياسية لا تتفقان في هذا الافتراض المستقبلي أبداً. إلا أنه، وبحق، يمكن أن نتساءل: لماذا لا يحدث تطور على غرار ما حدث في أوروبا قبل عام 1914 على المستوى العالمي في القرن الحادي والعشرين؟ أصلاً لا يمكن استبعاد خيار له أسبابه المنطقية إلى حد ما بالنسبة للتطور السياسي في المستقبل. ولكن مجرد الاختلاف في تكنولوجية السلاح، أي وجود أسلحة نووية يحدد قبول الخيارات بشكل جديد كلياً. تضاف إلى ذلك الاختلافات في الارتباط المتبادل سواء فيما يخص الاقتصاد وبالموارد الطبيعية المتوافرة وبالنتائج على البيئة، أم على الأمن الإقليمي والدولي. فكيف إذاً ستكون الحرب الباردة القادمة في القرن الحادي والعشرين إذا ما قامت؟

إن الأبطال المحتملين في مثل هذه المواجهة يمكن أن يكونوا من وجهة النظر الحالية فقط الولايات المتحدة والصين، ومن ثم مرة أخرى يعني ذلك وضع قوة برية مقابل قوة بحرية. وهنا يبقى المرد أسير التقليد الأوروبي. ولكن ماذا يمكن أن يكون موضوع هذا الصراع؟ هل هو دور الصين بوصفها قوة عالمية صاعدة؟

فالصين بعدد سكانها الذي يزيد عن المليار وبتصنيعها الناجح والمتصاعد وتحديثها الشامل سوف تحصل على هذا الوضع من تلقاء نفسها. وحدها قوة الطلب الاقتصادية التي هي في طور التأسيس وقوة التصدير والسوق الداخلية الهائلة للاقتصاديات الصاعدة سوف تتحول إلى قوة سياسية وتجر وراءها نتائج بعيدة الأثر. في الوقت الحاضر تشكل

الولايات المتحدة الأمريكية أهم سوق تصدير بالنسبة للصين، وبالعكس فإن الصين ـ بعد اليابان ـ هي أهم الدول الدائنة للولايات المتحدة، وسوف تحل في مستقبل ليس ببعيد محل اليابان في الموقع الأول. بالإضافة إلى مواجهة لاحقة من أجل السيطرة بين القوتين العالميتين الصاعدة والقديمة تشكل أيضاً قضية تايوان قوة توسعية لا يستهان بها، وليس فقط من الناحية السياسية، بل أيضاً بالنسبة للاقتصاد العالمي. وبالنسبة لجميع المشاركين يتعلق الأمر بمسألة أساسية حازمة وهي الحفاظ على وحدة الأراضي مقابل الديموقراطية. وطالما أن أطراف النزاع يتصرفون بعقلانية، يمكن تطويق النزاع، بل وحتى حله يوماً ما. إن خطر التوسع يقوم على سياسة تعتمد بالدرجة الأولى على المكانة الدولية وليس على العقل البراغماتي، ومع ذلك يجب عدم استبعاد نشوء مواجهة مستقبلية من أجل السيطرة، ولكن ذلك سوف يكون مرتبطاً إلى حد كبير بتشكيل النظام السياسي العالمي في المستقبل. لذلك فإن واحدة من المسائل الحاسمة بخصوص مستقبل الأمن الدولي هي: كيف ستنسجم القوى العالمية الصاعدة في القرن الحادي والعشرين دون حدوث صراع ــ قدر الإمكان ـ مع مصالحها وطموحاتها في النظام العالمي للدول دون أن يسفر ذلك عن هزات أو حتى موجات من الصدمات.

فإذا ما حدث هذا التطور في المستقبل في نظام توازن دولي بآليته التنافسية الملازمة له، فإنه من المحتمل أن ينتهي في الواقع إلى تنبؤ سلبي. ولذلك بالضبط فإن التحدي الأساسي الذي يتطلب الصياغة السياسية هو مسألة شكل وطبيعة النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. الخيار هنا هل هو العودة إلى النظام الفستفالي القديم أو التقدم إلى الأمام،

إلى نظام دولي للتعاون؟ هذا الخيار بالضبط يكمن أيضاً بالدرجة الأولى خلف السؤال عن مستقبل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، لأنها تجسد منذ تأسيسها الطموح (والواقع أيضاً لكن بحدود ضيقة جداً) نحو نظام عالمي يقوم على الأمن الجماعي، ولا ننسى هنا أن فكرة نظام سلمي عالمي يقوم على نظام آمن جماعي كانت الجواب الأمريكي على التدمير الذاتي لنظام التوازن الأوروبي في الحربين العالميتين اللتين قامتا في القرن العشرين. وستكون مأساة فيما لو أن العالم في القرن الواحد والعشرين سيضطر لإعادة هذه التجربة المروعة مرة أخرى دون أن يكون مستعداً مسبقاً لاستخلاص النتائج الصحيحة منها.

إن الأمم المتحدة حسب طبيعتها هي أصلاً أمر مستحيل في عالم دول تتحكم فيها قوى عظمى وأعظم. وبعبارة أدق تشكل الأمم المتحدة نقيض ذلك[221]، لأنها تحاول بالسعي نحو نظام عالمي للأمن الجماعي أن تدجّن فوضى النظام العالمي الملازمة وأن تطوق الحرب بشكل فعال حسب الإمكانية كوسيلة للسياسة وأن تجعله يقتصر على حالات قليلة جداً يتطلبها شرعية القانون الدولي من خلال الأمم المتحدة ـ مجلس الأمن التابع لها. إنها تنبثق من تجربة حربين عالميتين ومن سياسة خارجية للولايات المتحدة[222] مسترشدة بإقامة السلام العالمي، في ظل رئيسيها العظيمين وودرو ولسون Woodrow Wilson وفرانكلين روزفيلت[223].

لكن حرباً باردة اندلعت عقب تأسيس الأمم المتحدة ببضع سنوات بين القوى العظمى. وقد أعاقت المواجهة العالمية بين القوى العظمى وتحالفاتها، وعلى مدى عقود عديدة، الأمم المتحدة في تنفيذ مهامها الأساسية، كنظام عالمي للأمن الجماعي.

ومع نهاية المواجهة بين المعسكرين استعاد هذا المرتكز العالمي مرتكزات السياسة الأمنية ومن ثم استعادت الأمم المتحدة أهميتها الأصلية شيئاً فشيئاً.

ويشير روبرت كوبر بدوره، وبحق، إلى ذلك بقوله: «تعيد نهاية الحرب الباردة العالم إلى عام 1945، بينما مؤسسات قامت بسبب ـ أو أمام خلفية ـ الحرب الباردة، مثل حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي، تبدو الآن وكأنها تحتاج إلى تجديد جذري.

كانت الأمم المتحدة مؤسسة تعود إلى ما قبل الحرب الباردة، لذلك سوف يكون بوسعها أن تكون مؤسسة فاعلة في مدة ما بعدها. وكان يجب أن يثبت ذلك صحته إلى درجة معينة. إن الأمم المتحدة هي أكثر فاعلية اليوم مما كانت عليه في أثناء الحرب الباردة، لكن الأمم المتحدة أكثر نشاطاً في مجال الحفاظ على السلم والعمل الإنساني أكثر من كونها منظمة للأمن الجماعي»[224].

من جهة أخرى يتبع كوبر في تحليله للأمم المتحدة الاصطلاح الكلاسيكي للأمن الذي يعتمد على التوازن وعلى قوة السيطرة الساحقة. ثم يصل إلى نتيجة أن نظام أمن جماعي كهذا سبق أن وقف كفكرة (سواء خلف عصبة الأمم أم الأمم المتحدة والتي سوف يجبر فيها المجتمع الدولي دولة اخترقت النظم والقوانين على الانصياع للقانون الدولي).

لم تطبق حتى الآن أبداً، لا في أزمة الحبشة خلال الثلاثينيات ولا الآن. وفي الحقيقة يمكن للأمن الجماعي الآن أيضاً أن يتحقق من خلال الربط بين فكرتين قديمتين هما الاستقرار من خلال التوازن والاستقرار من خلال السيطرة[225].

ويمكن أن يقال الآن: إننا ببساطة نتطلب من نظام الأمم المتحدة فوق طاقته إذا ما طالبنا من المنظمة الدولية ضمان الأمن الكلاسيكي من خلال استخدام الوسائل العسكرية، التي ليست بحوزتها ولن تكون مستقبلاً في حوزتها. لأن هذه الوسائل تبقى مركزة عند أقوى الدول وتحالفاتها. والسؤال المثير هو: ما مدى حاجة مصالح هذه الدول في القرن الحادي والعشرين المتزايدة للشرعية من خلال الأمم المتحدة، وإلى أي مدى يمكن لتعريف موسع ومتحول وتعاوني للأمن ألا يؤدي إلى تشابك بين المصلحة القومية لهذه القوى الكبرى مع نظام الأمم المتحدة؟

لقد تغير العالم بين عامي 1945 و2005 تغييراً دراماتيكياً وازدادت الارتباطات المتبادلة بين الأقوياء والضعفاء ازدياداً كبيراً.

لم يعد تعريف الأمن فقط من خلال القدرة الإستراتيجية والقوة العسكرية تعريفاً كافياً، وهنا بالضبط تبدأ مهمات الأمم المتحدة والنظام الأمني الجماعي في القرن الحادي والعشرين. بوصف الأمم المتحدة ليست منظمة تعود إلى ما قبل الخرب الباردة، فإنها تتطلب وبإلحاح تجديدها؛ حتى نتمكن من التعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

يجب عقب مرحلة زوال الاستعمار وبعد انتهاء الصراع بين الشرق والغرب وبالدخول في عصر العولمة حدوث تكيّف أساسي للمنظمة الدولية مع الوقت الحاضر وتحدياته النوعية، خاصة أن المفهوم الكلاسيكي للسيادة عقب التجارب المرعبة في رواندا وكوسوفو قد خضع للضغط بشكل متزايد، حتى أيضاً من جهة الحقوق الفردية مقابل العنف والوحشية داخل الدولة المعنية الذي يصل إلى درجة الإبادة الجماعية[226].

إن قوة الأمم المتحدة لا تكمن في القوة «الصلبة»، التي لا تمتلكها أصلاً بل في القوى «اللينة» للشرعية[227].

وإذا ما فكرنا بأنماط القوة تكون الأمم المتحدة أضعف من أي قوة متوسطة، لكن قدرتها على إضفاء الشرعية على القرارات في السياسة الدولية لا يمكن لأي دولة أخرى (ولو كانت دولة قوية) أو تحالف دولي أو منظمة متعددة الأطراف، أن تحل محلها.

إن الفرق بين ممارسة السلطة الشرعية وعدم ممارستها أو ممارستها بشكل غير كافٍ هو أن الناس تتبع طوعاً قراراً مشرعاً، وما عدا ذلك يجب إجبارهم وبتكاليف باهظة، بشرية وأخلاقية وسياسية واقتصادية، على سلوك معين.

إن الشرعنة Legitimation تقوم على الموافقة، والموافقة تقوم على التمثيل والمشاركة. وقدرة الأمم المتحدة على الشرعنة تقوم على حق وضع القانون الدولي من جهة، وعلى الالتزام الذاتي للمنظمة بالقانون الدولي ونظم عملها من جهة ثانية.

ونظم العمل هذه تقوم بدورها على التمثيل وموافقة الدول في مؤسسات اتخاذ القرارات وعلى قبول الميثاق ونظم عملها من قبل جميع الدول الأعضاء.

الأمم المتحدة هي منظمة عالمية للدول تقوم على ميثاق يحاول أن يُلزم هذه الدول ذات السيادة بالقانون الدولي كمرجع أعلى. وهي مصممة كمنظمة لمنع الحرب في العالم المقسم إلى دول من خلال نظام عالمي للأمن الجماعي، وهذا يهدف بالنتيجة إلى نقل Jus Bellum (بالإضافة

إلى حق الدفاع عن النفس حسب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة) إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا المجلس تسيطر عليه الدول التي تتمتع بحق النقض (الفيتو)، يطبق القانون الدولي ويمتلك، كهيئة وحيدة، الحق الشرعي في التدخل بالقوة في سيادة الدول، ويشرّع بالأغلبية - خارج نطاق حق الدول في الدفاع عن النفس - الحروب والتدخل العسكري لفرض السلام أو الحفاظ عليه. والأمم المتحدة هي أيضاً المنظمة التي تهتم على النطاق الدولي بحقوق الإنسان والاعتناء بأمر اللاجئين، وتحاول أن تجمع بين أجزاء العالم الغنية والفقيرة معاً، وتهتم بالقضايا الاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي وتنظيم تقديم المساعدة في حالة وقوع الكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية، أو على الأقل هكذا يجب أن تكون الأمم المتحدة حسب مبادئها وأهدافها.

يمكن وصف حقيقة المنظمة الدولية، بعد مضي ستين عاماً على إنشائها، بطريقة مختلفة كلياً: فالمنظمة لم تستطع تحقيق الأمن الجماعي إلا بصورة قاصرة كلياً. وعصفت بها الفضائح الكبرى وتعاني من العجز البيروقراطي والتراكيب الجامدة. فكثير من المؤسسات المهمة التابعة لها لا تمارس عملها إلا بشكل قاصر، ومجلس الأمن يجسد عالم عام 1945 والمجلس الاجتماعي والاقتصادي يعيش في الظل ولجنة حقوق الإنسان تسيطر عليها غالباً دول هي نفسها متهمة بارتكاب أفضح الخروق لحقوق الإنسان. وهناك شكاوى شائنة لجنود الخوذة الزرقاء الذين يقومون بمهام حفظ السلام. الفساد وسوء الإدارة، عجز تام وسرقات مالية تضاف إلى هذه الشكاوى. لذلك فإن مستقبل الأمم المتحدة وشرعية وحسن أداء مبادئها أصبحت موضع شك أوساط المحافظين الجدد: لأن منظمة يحوز

الدكتاتوريون وخارقو حقوق الإنسان وأعداء الديموقراطية على الأغلبية في الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان لا يمكن أن تقوم بعملها الأساسي، أي إقامة عالم أفضل ينعم بالسلام والعدل.

وجهتا النظر المتقاربتان حول الأمم المتحدة ليستا خاطئتين إلا من حيث أحادية النظرة، لأن كليهما تعبران عن حقيقة هذه المنظمة الدولية. فأزمة العراق مثلاً[228] كانت الدافع لمبادرة إصلاح قدمها الأمين العام كوفي أنان، وهذه الأزمة كشفت أيضاً الحقيقة المزدوجة والموصوفة أعلاه للأمم المتحدة. فمن ناحية ثبت أن لا غنى عن الأمم المتحدة، ومن ناحية أخرى أظهرت هذه الأزمة أيضاً كم هي في حقيقة الأمر ضعيفة وبحاجة إلى إصلاح يشمل كل نظامها[229].

كما أنه ليس عجيباً أن منظمة قوامها 191 دولة عضواً، منها خمس قوى عظمى تتمتع بحق الفيتو تقوم باتخاذ قراراتها بتثاقل. فالبيروقراطية والأسلوب المعقد لاتخاذ القرارات من قبل مثل هذه المنظمة الدولية هي دوماً غالباً شيء أكثر تعقيداً بالضرورة وأبطأ وأقل قدرة عنه فيما لو كان الأمر يتعلق بقرارات وطنية أو قرار حكومات. فالمنظمة كلها متعلقة بتسويات ضرورية وفي الوقت نفسه معقدة بين الدول التي تملك حق الفيتو والمجموعات الإقليمية والدول الأعضاء، لذلك ـ وصدقاً ـ لا يمكن للمرء أن يلوم منظمة الأمم المتحدة بما يشكل مصدر قوتها من جهة أخرى، أي كونها على مستوى العالم.

إن التناقض بين عدم إمكانية التخلي عن الأمم المتحدة من جهة، وضعفها السياسي والبيروقراطي ـ التنظيمي من جهة أخرى يجعل الآن

وبعد مضي ستين عاماً على قيامها الحاجة الكبرى إلى إصلاحها أمراً في غاية الوضوح.

يجب أن يكون هناك إصلاح بعيد تجديد سياسات المنظمة وأسلوب عملها ومؤسساتها ويقوي بالدرجة الأولى قدرتها على الشرعنة، إذا ما أرادت أن تحسن القيام بأهم مهامها السياسية في زمن العولمة، إلا وهي الحفاظ على السلم الدولي. وتحت عنوان «أمم متحدة أكثر فاعلية في القرن العشرين» لخصت مجموعة عمل رفيعة المستوى في تقريرها إلى الأمين العام جوهر ضرورات الإصلاح وهي الإصلاحات المؤسساتية بالقول: «لم تكن الأمم المتحدة حسب رغبة مؤسسيها أبداً تصوراً مثالياً. فقد أرادوا تأسيس نظام أمن جماعي فعال [.....]. لقد ركزنا في مجمل عمل المجموعة رفيعة المستوى حول التهديدات والتحديات والتحول على مواطن ضعف مؤسساتية.

لذلك يجب وبإلحاح إزالة المشكلات الآتية:

لقد فقدت الجمعية العامة الحيوية. فغالباً ما لا توفق في التعامل الفاعل والمركّز في أكثر المسائل إلحاحاً. وعلى مجلس الأمن أن يتصرف بفاعلية أكبر في المستقبل. ولكي يكون ذلك يجب على أولئك المسهمين الأساسيين مالياً وعسكرياً وفي المجال الدبلوماسي في الأمم المتحدة أن يزيدوا من مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات، وأولئك الذين يشاركون في عملية اتخاذ القرارات عليهم أن يزيدوا من إسهامهم في الأمم المتحدة. إن مجلس الأمن يحتاج إلى أن يكون أكثر مصداقية وشرعنة وأكثر تمثيلاً؛ حتى يستطيع تحقيق جميع المتطلبات التي نضعها على عاتقه.

هناك فجوة مؤسساتية كبيرة عند التعامل مع مشكلات دول تحمل أعباء كبرى ودول خرجت من صراع. هذه الدول تعاني غالباً من عجز في الاكتراث والمشاركة والموارد الطبيعية. إن مجلس الأمن لم يستنفد كلياً المزايا القوية للتعاون مع منظمات إقليمية وشبه إقليمية. فالأمر يتطلب تسويات مؤسساتية جديدة من أجل التعامل مع التهديدات الاقتصادية والاجتماعية للأمن الدولي.

وتعاني منظمة حقوق الإنسان من عجز في الشرعنة بشكل يجعل سمعة الأمم المتحدة ككل، في مجال الشك. إن الأمانة العامة تحتاج إلى حرفية أعلى وإلى تنظيم جديد؛ لكي تصبح في وضع يمكنها من الأداء الأقوى»[230].

وعلاوة على ذلك يقوم التقرير مقترحات من أجل «إجماع أمني جديد» والأمن الجماعي وتحدي الوقاية، وأخيراً للأمن الجماعي واستخدام العنف.

إذاً ستكون منظومة الدول في القرن الحادي والعشرين قائمة، وعلى المدى الطويل، على دعامتين: القوة العظمى للولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة. والعلاقات بين هذين اللاعبين مثقلة بالمشكلات؛ لأن الولايات المتحدة في دورها كقوة عالمية عظمى وكعامل دولي حاسم لحفظ النظام كثيراً ما تشعر بأن الأمم المتحدة تكبحها أو حتى تعيق عملها.

وهنا، فإن الولايات المتحدة بالتحديد كقوة عظمى هي الدولة الأكثر ارتباطاً بقوة الشرعنة المتاحة للأمم المتحدة؛ لأن الولايات المتحدة نتيجة قدرتها على إظهار القوة العالمية مطلوب منها التصرف أكثر من غيرها. وهي تفعل ذلك سواء بناء على مصلحتها القومية أم على مصلحة

الأمن العالمي[231]. لكن هذا الدور المزدوج للولايات المتحدة كدولة قومية وكضامن عالمي للنظام له مصلحة قومية وعالمية (أو إقليمية) يسفر عن مشكلة في الشرعية، يمكن للولايات المتحدة أن تحلها من خلال التوازي مع أمم متحدة جرت عليها إصلاحات. من هذه الناحية فإن الولايات المتحدة معنية أكثر من أي بلد آخر في تجديد المنظمة الدولية. إن نظام الأمم المتحدة يحتاج إلى القوة العالمية للولايات المتحدة وبالعكس، لذلك فإن المواجهة المستمرة موجهة ضد مصلحة الجهتين.

تاريخياً يمكن اعتبار أن الأمم المتحدة وفكرة الأمن الجماعي الذي تجاوزه نظام التوازن الأوروبي هما أولاً وآخراً طفلان لأمريكا، ولتقاليدها السياسية مثاليتها في الحرية وتفاؤلها الليبرالي وإيمانها بالحق[232].

من قبيل المصادفة، فإن ميثاق الأمم المتحدة يبدأ بالعبارة الأولى التي يبدأ بها الدستور الأمريكي «نحن شعوب الأمم المتحدة.....»[233]. ولذلك فالأهم، وفي مصلحة الأمم المتحدة والولايات المتحدة وكذلك أيضاً أوروبا وكل المجتمع الدولي هو استغلال إصلاح الأمم المتحدة لتجاوز المواجهة الدائمة بين القوة العالمية العظمى والمنظمة الدولية (الأمم المتحدة).

يبقى سؤالان آخران مهمان يجب على النقاش الخاص بإصلاح الأمم المتحدة ألا يتكئ عليهما. الأول هو كيف ستتعامل المنظمة الدولية مع حقيقة أن عدداً غير قليل من الدول الأعضاء يتناقض بشكل أو بآخر في قرارة مفهومه وفي سياسته مع ميثاق الأمم المتحدة ومختلف الاتفاقيات ومع القانون الدولي وحقوق الإنسان. والثاني هو: ماذا ستكون النتيجة عندما يثبت أن نظام الأمم المتحدة لن يكون ـ مرة أخرى ـ غير قادر على التصرف

حيال تحدٍ خطير أو تهديد بالإبادة الجماعية، سببه مصالح قومية لبلدان مهمة سوف تقف في طريق إعداد القرار المناسب؟ ألا يكمن هنا مصدر لنزع الشرعية ومن ثم إضعاف الأمم المتحدة؟ إن الجواب عن السؤال الثاني يجب أن يكون: «نعم» بكل وضوح. فعندما حوصر مجلس الأمن في أثناء أزمة كوسوفو، ومن ثم أصبح غير قادر على الفعل، تدخل حل الناتو مع ذلك عسكرياً، أولاً لأنه قد استنفدت كل الخطوات الدبلوماسية ولم يعد بالإمكان الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية كبيرة إلا بالوسائل العسكرية.

ثانياً: لأن مجمل المجتمع في البلدان الأوروبية تقريباً وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي وافقوا على التدخل العسكري في الدول الأوروبية تقريباً، بسبب إخفاق مجلس الأمن، وبناء على إجماع إقليمي. إذاً يمكن لإجماع إقليمي أن يكون بديلاً لمجلس أمن عاجز، دون التشكيك بالمبدأ الأساسي بسبب ذلك. وعلى الشاكلة نفسها يكون التعامل مع السؤال الأول. إن «الحلف التاريخي» الذي اقترحه كوفي أنان بين الدول الغنية والدول الفقيرة يمكن أن يقدم أداة رائعة لتحسين ما يسمى بـ «أسلوب الحكم» في العديد من دول الجنوب إذا ما التزمت دول الشمال الغنية حقاً بنصيبها من الواجبات.

كان يمكن لاقتراح كوفي أنان أن يزيد من عدد الديموقراطيات ودول القانون في الأمم المتحدة بشكل كبير. بالحقيقة لا يقترح كوفي أنان شيئاً أقل من تطبيق خطة مارشال على المستوى العالمي في ظل ظروف القرن الحادي والعشرين. لكن ذلك يتعلق أيضاً بالمقياس الذي ينظر منه ساسة دول العالم في الوقت الحاضر. ويبقى السؤال الذي ينتظر الجواب هو فيما إذا كانوا سينصفون هذا النموذج «للجيل العظيم» أم لا؟

حتى ولو أن مسألة الإصلاح المؤسساتي للأمم المتحدة، وهي قبل كل شيء توسيع مجلس الأمن ليضم المزيد من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، تحتل مركز الصدارة، إلا أن مرتكز الإصلاح مبني بالدرجة الأولى على قرار سياسي مركزي له أهمية بالغة على البنية السياسية للعولمة في القرن الحادي والعشرين، أي على توازن عالمي للمصالح بين الفقير والغني: «إنه لمن الجدارة أن نستعيد في الذاكرة شروط هذا الحلف التاريخي. كل دولة نامية تتحمل المسؤولية الرئيسة عن تطويرها الذاتي، بحيث تقوي قيادة الحكومة وتكافح الفساد وتقوم بتطبيق السياسات المطلوبة والاستثمارات لدعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص واستثمار المصادر الطبيعية المتوافرة الاستثمار الأمثل لتمويل إستراتيجيات التطوير الوطني.

إن الدول المتطورة توافق بدورها بأن الدول النامية التي تقرر إستراتيجيات تطوير شفافة وموثوقة ومحسوبة، سوف تتلقى كل الدعم المطلوب على شكل مساعدات تنمية ضخمة ونظام تجاري يسترشد بنظام تطوير متصاعد، وكذلك بالإعفاء من الديون. كل ذلك كان وعداً، لكن لم يتم التقيد به»[234].

للإيضاح السياسي والقانوني لشرعنة استخدام القوة والروح العسكري وتحديد مفهوم ملزم وإستراتيجية من أجل مكافحة الإرهاب ومنع فعّال للمضاربة بأسلحة التدمير الشامل أهمية كبيرة بالتأكيد. ويتعلق الأمر في هذا «الحلف التاريخي» بين الدول الغنية والدول الفقيرة بواحدة من مسائل المستقبل الأساسية والحاسمة: الأمن من خلال التعاون، والأمن من خلال المشاركة والأمن من خلال التحول ومن خلال التحديث والدمقرطة الشاملين. هذا هو نص المقولة الأمنية التي تقوم على جهود إصلاح الأمم المتحدة.

لم تعد المسألة هي فيما إذا كان هذا الإصلاح سيأتي، لأن أمماً متحدة متجددة وقوية أصبحت أمراً لا يمكن التخلي عنه من أجل السلام العالمي، بل مجرد متى سيأتي هذا الإصلاح.

وهذا أمر مختلف كلياً عن مسألة ليست بذات أهمية، لأنه سيقرر بذلك فيما إذا كان المجتمع الدولي وأهم اللاعبين فيه والمجموعات الإقليمية، الآن، ومن نظرة عقلانية، سوف يدفعون مسيرة هذا الإصلاح إلى الأمام، أو إن كان هذا الإصلاح لن يأتي إلا بعد تجارب أخرى مريرة وأزمات وصراعات[235].

إن تحديات النظام الدولي الجديد في عالم متعولم يمكن، على الأقل خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، أن نحددها منذ الآن: إنها:

أولاً: الحرب على الشمولية (التوتاليتارية) الجديدة بهيئة الإرهاب الجهادي.

ثانياً: حل الصراعات الإقليمية ذات الخطورة الشديدة.

ثالثاً: إعادة بناء الدول المنهارة أو حتى المناطق المنهارة كلياً التي يمكن أن تتطور إلى مراتع خصبة للإرهاب الجديد.

رابعاً: الحيلولة دون الانتشار الأوسع لأسلحة الدمار الشامل إلى بلدان أخرى وبخاصة وصولها إلى أيدي المجموعات الإرهابية. وهذا يعني أيضاً خطوات أخرى فعالة على طريق نزع السلاح فيما يتعلق بقدرة السلاح النووي الحالية ووجود هيئة رقابة دولية فعالة.

خامساً: الاندماج السلمي للقوى العظمى الصاعدة في النظام الدولي عن طريق الأنظمة الإقليمية والدولية للأمن الجماعي.

سادساً: التشكيل السياسي والاجتماعي للعولمة وفقاً لمبادئ الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي والمشاركة والتضامن. والتوازن لتسوية بين الأغنياء والفقراء، والتطور والتخلف.

سابعاً: إن أكبر تحدٍ مفترض في عصر العولمة هو انتقال النموذج الاقتصادي ـ الاستهلاكي والاجتماعي الغربي من برنامج أقليات في المجتمع إلى برنامج للأكثرية دون أن يؤدي ذلك إلى تكليف البيئة أكثر من طاقتها في مجال استغلال الثروات الأرضية، ومن ثم إلى صدمات قوية في الاقتصاد العالمي، وأخيراً إلى خلخلة النظام الدولي.

في ظل الاقتصاد الدولي المندمج على مستوى العالم في القرن الحادي والعشرين لن تقتصر المشاركة، كما هي الحال حتى الآن، على مجرد عشرين في المئة من البشرية، بل سترتفع هذه النسبة إلى ستين، ستين بالمئة أو أكثر. وهذا مشروط بدخول شعوب هائلة الحجم في شرق وجنوب آسيا إلى السوق العالمية وأجزاء أخرى من أمريكا اللاتينية. ونرجو أيضاً أن يشمل ذلك العالم العربي ـ الإسلامي وأفريقيا. وهذا ما سيضع توزيع الموارد والطاقة، وكذلك أيضاً تهديد البيئة العالمية، ليس فقط في محور الاقتصاد العالمي، بل أيضاً في محور السياسة الدولية.

يجب هنا مواجهة هذه التحديات العالمية السبعة بإيجابية إذا ما أدى الممثلون الثلاثة بالدرجة الأولى أدوارهم، أي الولايات المتحدة والغرب والأمم المتحدة. هذا الطيف العريض للتحديات الجديدة والتهديدات والأخطار يُظهر أيضاً أن التعريف الكلاسيكي للأمن بين دول ذات سيادة

ـ قدرة إستراتيجية بالإضافة إلى قوة عسكرية ـ لن يكون كافياً لتحقيق الأمن في القرن الحادي والعشرين. يضاف إلى ذلك النمو السكاني العالمي المتزايد باستمرار، وما ينتج عن ذلك من اضطرار للتبعية المتبادلة عرضاً وعمقاً في الاقتصاد العالمي لعالم الغد وكذلك النظام البيئي الثابت والمحدود (بالنسبة للبعد الزمني السكاني).

هذه العوامل الثلاثة وحدها لن تسفر، في حالة جرت محاولات حل عن طريق المواجهة مدفوعة بمصالح السيطرة، إلا عن خاسرين، ومنها الاضطرار إلى توازن مصالح يقوم على التعاون، ومن ثم أيضاً أمن عالمي يقوم على التعاون (والسؤال هنا ما الذي سيأتي قبل الآخر؟). لذلك لا بد من توسيع مصطلح الأمن مستقبلاً من أجل مبادئ القيم الأساسية للديموقراطية الليبرالية، والتطوير والتحول والتعاون والشراكة والمشاركة. إن النظام الفستفالي القديم لن يستطيع أن يقدم إسهاماً مفيداً بالفعل من أجل حل التحدي الكبير في القرن الحادي والعشرين، لأن الإنسانية ونظامها الدولي قد دخلت بشكل نهائي وحاسم في عصر السياسة الداخلية العالمية.

ليس فقط كارثة تسونامي في المحيط الهندي، بل أيضاً التحدي الإرهابي والأخطار التي تنطلق من دول ومناطق منهارة من العالم، والتهديد الذي يواجه العالم من خلال أسلحة الدمار الشامل، والأمراض والأوبئة الجديدة والظروف المناخية الدولية وغيرها. كل هذه التهديدات والأخطار تبرهن، في بداية القرن الحادي والعشرين علىأن ليس هناك عولمة اقتصادية دون عولمة الأخطار والتهديدات.

إن مفهوم السيادة الكلاسيكي للدول يثبت بشكل متزايد في العصر الحاضر، حتى بالنسبة للدول العظمى بما فيها الولايات المتحدة أنه وهم، حيث إن الارتباطات العالمية القائمة حالياً تلغي هذا الاصطلاح في الواقع العملي السياسي والاقتصادي شيئاً فشيئاً.

فالأمن، الأمن الشامل لن يتحقق في القرن الحادي والعشرين إلا بالعمل معاً من خلال التعاون وليس بالمواجهة ضمن النظام الدولي. ويُلحظ من الآن أن هذه هي النوعية الجديدة للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. لكن المسألة الحاسمة تعود لتظهر من جديد، وهي: متى؟

بذلك نعود مرة أخرى إلى السؤال عن إمكانية التعلم من التاريخ. يمكن عل الأقل أن نحاول استخلاص العبر للمستقبل من الخطوط العريضة للقرن المنصرم. فنظام التوازن والعولمة الأولى حتى عام 1914 قد انهار تماماً في عصر الحروب العالمية والاستقلالية الاقتصادية التي رافقت ذلك. ومنذ فكرة وودرو نيلسون العظيمة حول نظام سلمي عالمي يتأرجح النظام الدولي بين التوازن والأمن القائم على التعاون. ولم يتحقق المجتمع الحر والاقتصاد والديموقراطية الليبرالية بشكل حقيقي في كل أنحاء العالم تقريباً إلا مع سقوط جدار برلين ونهاية الاتحاد السوفييتي. وإذا ما استمر نهج الخطوط العريضة للقرن العشرين فسيكون من الجيد جداً أن تحدث أيضاً في القرن الحادي والعشرين طرق ملتوية في مسار التاريخ مشابهة في دمويتها وضحاياها قبل أن يصل العالم في دوله الحالية إلى الحرية والديموقراطية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والمجتمعات المفتوحة وإلى سياسة داخلية دولية ضمن نظام عالمي للدول.

وإذا ما نظرنا إلى القرن العشرين من وجهة نظر العلم من تاريخه لرأينا رسالة سيئة وأخرى جيدة. الرسالة السيئة هي أن هذا القرن لم يتطور إلا من خلال الكوارث الرهيبة والحروب والإبادة الجماعية والتهجير. أما الرسالة الجيدة فهي أنه في نهاية القرن قد تحققت الديموقراطية الليبرالية المبنية على الحرية والقانون كقوة تاريخية حاسمة.

لكن مما يخشى منه هو أن هذا النزاع سيبعث مجدداً في هذا القرن. ويبدو أن المرء لم يعد يشعر أن في العالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وفي عصر العولمة تلك التهديدات (الحرب، والشمولية والأزمة الاقتصادية العالمية) على أنها تهديد حقيقي كما كان عليه الأمر خلال مراحل طويلة من القرن العشرين.

آنذاك وبعد عامي 1918 و1945 كانت هذه الحاجة إلى نظام سلمي عالمي لا تقاوم تقريباً، بحيث إن جيلاً شجاعاً وبعيد النظر من الساسة الأمريكيين بدأ بتطبيق رؤيته الجديدة حول نظام عالمي للأمن الجماعي بشكل عملي. لكن في الوقت نفسه ثبت أن عدم إيلاء التهديدات حق قدرتها وتحديد المهمة في الوقت الحاضر سيكون خطأً عديم النظر، لأن التجربة التاريخية لا تدل أبداً على أن القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن يسير على خُطَا القرن الماضي «قرن التطرف»[236]. لكن على أي حال فإن شروط التطور الأكثر إيجابية هي أفضل بكثير منها في بداية القرن العشرين، شرط أن يكون لدى الغرب المتجدد ما يكفي من بعد النظر والحنكة السياسية لاستغلال هذه الشروط الأفضل من أجل التكوين السياسي للعولمة بشكل ناجح.

«وهكذا اليوم في هذا العام من الحرب، عام 1945، قد تعلمنا دروساً ـ بثمن مخيف ـ ويجب أن تستفيد منه. لقد تعلمنا أننا لا نستطيع العيش وحيدين في سلام؛ لأن رفاهيتنا مرتبطة بخير ورفاهية أمم أخرى نائية [....]. لقد تعلمنا أن نكون مواطني العالم وأعضاء في المجتمع الإنساني. لقد أدركنا الحقيقة البسيطة، كما قال إيمرسون بأن «السبيل الوحيد لتكسب صديقاً هو أن تكون أنت صديقاً»[237].

الهوامش

(1) دانييل بل: النظام العالمي الجديد، في SZ(زود دويتشه تسايتونغ) 23 ـ 1999/1/24، ص3.

(2) سلافوي تشيشك: أهلاً بكم في صحراء الواقع، فيننا 2004 ص23. أوصل فيلم «ماتريكس» للأخوين فاخوفسكي هذا المنطق إلى الذروة. فالحقيقة المادية التي نعيشها هي افتراضية، يولدها ويتحكم بها جهاز حاسوب عملاق، كلنا مرتبطون به. وعندما يدخل بطل الفيلم (لعب فيه كينو ريغز دور البطولة) إلى «الحقيقة الواقعية» يقف في مشهد موحش وسط حطام خلفته حرائق مدمرة، وهي عبارة عن بقايا مدينة شيكاغو عقب حرب عالمية. يستقبله قائد المقاومة «مورفيوس» بتحية ساخرة قائلاً: «أهلاً بكم في عالم الواقع». ألم يحدث شبيه ذلك في نيويورك في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)؟

(3) توماس مان. عصري «Meine Zeit» (1950) في مقالات. الجزء السادس ـ فرانكفورت / ماين 1997 ص176.

(4) تيموثي غارتون آش: قرار أمريكا. هل بدأ الآن القرن الحادي والعشرون؟ في SZ 2001/9/14 ص17.

(5) المصدر السابق.

(6) «أعقبت عصر الكوارث، من عام 1914 حتى الآثار التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية، مدة امتدت ما بين 25 ــ 30 سنة من

النمو الاقتصادي غير العادي، ومن التحول الاجتماعي، ربما غيرت المجتمعات الإنسانية تغيراً جذرياً، الأمر الذي لم يحدث في أي مرحلة أخرى تماثلها من حيث الطول. وإذا ما استعرضنا الماضي يمكن النظر إلى هذه المرحلة كنوع من العصر الذهبي. وقد اعتُبرت كذلك مباشرة بعد نهايتها في بداية سبعينيات القرن العشرين. ففي القسم الأخير من ذلك القرن بدأت مرحلة جديدة من السقوط وانعدام الأمن والأزمات. وفي أنحاء كبيرة من العالم، كما في أفريقيا، والاتحاد السوفييتي السابق والقسم الأوروبي الذي كان يخضع للنظام الاشتراكي، بدأت في الواقع مرحلة الكارثة.

وفي منظور التسعينيات بدا القرن العشرون القصير وكأنه يسير من أزمة إلى أخرى مع مدة قصيرة من عصر ذهبي، يرنو إلى مستقبل مجهول ومفعم بالمشكلات، لكن ليس بالضرورة أن يكون مستقبلاً يؤدي إلى نهاية العالم.

إريك هوبسبوم: عصر الأحداث المتطرفة. تاريخ العالم في القرن العشرين. صدر في ميونخ وفيينا 1995. ص20.

(7) « في منتصف القرن العشرين كتب آرثر كوستلر رواية حول النظام السوفييتي ومحاكمه الصورية تحت عنوان «ظلام عند الظهيرة». ينطبق هذا العنوان، حسب تصوري، على مجمل القرن العشرين، وليس فقط على النظام السوفييتي. لكن في الوقت نفسه ظهرت في ذلك القرن ـ وبصيغ متعددة أيضاً ـ «الشمس الساطعة في منتصف الليل». نعم. وكما نرى هذا القرن الذي يصعب وضع تقييم له، فإن ذلك يتعلق إلى حد كبير بزمان ومكان نظرتنا إليه».

عمانوئيل فالرشتاين: سقوط أم هبوط النسر؟ انهيار السطوة الأمريكية ـ هامبورغ 2004 ص35.

(8) «بدأ القرن العشرون عام 1914 باندلاع الحرب العالمية الأولى. والسنوات التي سبقت ذلك التاريخ كانت عبارة عن استمرار «للمرحلة الجميلة» تلك الرقصة المتقنة التي رقصتها الارستقراطية والبورجوازية في إمبراطورية آل هابسبورغ في ألمانيا في ظل فيلهم، وإنكلترة في ظل إدوارد، على وقع موسيقى الفالس ليوهان شتراوس. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى فتحت أبواب جهنم دفعة واحدة. إذ شهد العالم أعمال عنف وتدمير لم يشهدها من قبل. كل التصورات المتفائلة عن الواقع وفكرة التقدم وجميع القيم والمبادئ أصبحت فجأة موضع السؤال. واليوم يتضح لنا أن هذا الواقع قد ألقى بظلاله على مجمل القرن وصولاً إلى التطهير العرقي في سريبرينيتشا وفي قتل نصف مليون شخص في رواندا، هذا العمل الذي لا يمكن تصوره، لكنه وقع بالفعل».
دانييل بل، «صعود وانهيار الأيديولوجيات» في SZ تاريخ 16-17/1/1999 ص3.

(9) «على الولايات المتحدة والديموقراطيات الليبرالية الأخرى أن تعي أنه بانهيار الشيوعية أصبح العالم الذي يعيشون فيه شيئاً فشيئاً العالم القديم للجيوبوليتيك وأن نظم وطرائق العالم التاريخي لا تصلح للحياة في عالم ما بعد التاريخ. سوف تكون دول عالم ما بعد التاريخ على الأغلب مضطرة للانشغال بمشكلات اقتصادية، وذلك بزيادة القدرة على المنافسة والاختراع، وبمصاعب داخلية وخارجية، وبالحفاظ على التشغيل الكامل للأيدي العاملة، وبالتعاون على السيطرة على المشكلات البيئية

وغيرها..... في عالم ما بعد التاريخ يقف الطموح نحو حياة مريحة في مرحلة أعلى من الطموح نحو المجازفة بالحياة في صراع من أجل الهيبة. فالاعتراف العالمي والعقلاني قد حل محل الطموح نحو السيطرة».
فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ» ـ ميونخ 1992 ص379 وما بعدها.

(10) لقد أجاد كينيشي أوماي في التعبير عن أجواء ذلك العصر بقوله: إن الدولة القومية لن تؤدي إلا دوراً ثانوياً تجاه قوى الاقتصاد العالمي.» شيء عجيب، بل ينذر بالخطر بالنسبة للكثيرين. حدث على طريق خلق النظام العالمي الجديد الذي نادى به الرئيس الأمريكي السابق بوش: العالم القديم متعاون. وهذا ما نراه بالدرجة الأولى مع نهاية الحرب الباردة، حيث أصيب النظام القديم من التحالفات والمعارضات بين البلدان الصناعية بتصدعات غير قابلة للإصلاح. والشيء الأقل وضوحاً ـ لكن في الوقت نفسه الأكثر أهمية ـ هو أن الدولة القومية الحديثة نفسها ـ وهذا من صنيع القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ قد تتفتت.
(...) والأمر الآن هو أن الدول القومية لا تؤدي إلا دوراً ثانوياً داخل الاقتصاد العالمي».
كينيستي أوماي، السوق العالمية الجديدة. نهاية الدول القومية وصعود المناطق الاقتصادية الإقليمية ـ هامبورغ 1996ص ص 20و26.
مفاهيم من هذا النوع حددها الرأي العام الغربي خلال مجمل عقد التسعينيات.

(11) هذا التغير الدراماتيكي في الموقف الأساسي للولايات المتحدة من دور الدولة بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) نراه واضحاً في خطاب الرئيس جورج بوش (الابن) حول وضع الأمة الذي ألقاه أمام

مجلسي الكونغرس في 29 كانون الثاني (يناير) 2002 حيث جاء فيه: «ولكن بعد أن هوجمت أمريكا أصبح الأمر وكأن البلاد جميعها قد نظرت في مرآة ورأت نفسها الأحسن. لقد تم تذكيرنا بأننا مواطنون علينا مسؤوليات تجاه الآخرين، وتجاه بلادنا وتجاه التاريخ. لم نفكر كما يجب بالأمور التي يمكن أن نكدسها، بل أكثر ما فكرنا بالشيء الجيد الذي يمكن أن نفعله. طالما قالت ثقافتنا: «عندما يعجبك شيء فلتفعله!» أما الآن فلدى أمريكا أخلاق جديدة وقناعة جديدة: فلنأخذ زمام المبادرة. علمتنا تضحيات الجنود والدور البطولي لرجال الإطفاء من أجل مواطنيهم وشجاعة المواطنين وتضحيتهم كيف يجب أن تكون الثقافة الجديدة للمسؤولية.

(تقرير عن حالة الأمة 2002 ـ خطاب الرئيس جورج بوش ـ على شبكة الإنترنت).

(12) شتروبه تالبوت ونايان شاندا: عصر الإرهاب ـ أمريكا والعالم بعد 11 سبتمبر. ميونخ ـ برلين 2002 ص9.

(13) مارتين فان كريفيلد: مستقبل الحرب ـ ميونخ 2001 ص288. انظر أيضاً الملاحظة الآتية على الصفحة نفسها: «في الجزء الأكبر من أفريقيا تكون الوحدات المحاربة أشبه بالشعوب القبلية ـ وفي الواقع يتعلق الأمر بقبائل، أو ما بقي منها، بعد الأثر الذي خلفته الحضارة عليها. بالنسبة للأوضاع في مناطق من آسيا وأمريكا اللاتينية ربما يقدم قاطعو الطرق، الذين هددوا أمن أوروبا في مطلع العصر الحديث، أفضل بديل. أو الإقطاعيون الأقوياء في اليابان الذين تحاربوا في القرن السادس عشر. أما في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا فربما

ستكون المنظمات التي ستشن الحروب مستقبلاً على غرار الحشاشين. هذه العصبة السرية التي تحركها الدوافع الدينية التي يقال: إنها كانت تعمد إلى استخدام المخدرات وأرهبت الشرق الأوسط من القرن الحادي عشر حتى القرن الثالث عشر».

(14) «الحشاشون اسم يطلق على فرقة أسسها حسن بن صباح عام 1090، تطورت خلال قرنين إلى عامل سياسي قوي. قام تعصبهم الديني على تصوراتهم للجنة. كان أعضاء الجماعة غالباً قتلة جادّين في خدمة سيدهم الذي كان يتخذ من الجبال، التي لا يمكن الوصول إليها، ملاذاً. وكان القادة، الذين لم يمنعهم شيء من استخدام العنف السياسي، ويتمسكون بقناعتهم الدينية، يسيطرون وهم في قلعة الموت، على مناطق واسعة في جبال كوهستان الشاهقة....

كانت هذه الفرقة الإسلامية تسيطر آنذاك على 360 حصناً، وكان الشيخ يرسل أتباعه «الفدائيين» من هذه القواعد في مهماتهم الدموية.

ـ بيتر برينت ـ إمبراطورية المنغوليين العالمية. برغيش غلادباخ 1988 ص149.

(15) ستيف كول ـ حروب الأشباح: الحرب السرية للسي آي أيه، أفغانستان وابن لادن ـ من الغزو السوفييتي حتى 10 سبتمبر 2001 ـ نيويورك 2004 ص574 وما بعدها.

(16) «كان هدف «جراح» (وهو الطيار الإرهابي على متن طائرة يونايتد إيرلاينس رحلة رقم 93) هو إسقاط طائرته على رموز الجمهورية الأمريكية، الكابيتول أو البيت الأبيض. تمت السيطرة عليه من قبل الركاب غير المسلحين الذين تم الاتصال بهم هاتفياً».

تقرير لجنة /11/9 ـ التقرير النهائي للجنة الوطنية حول الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة ـ نيويورك 2004 ص14.

(17) «في الماضي كان الأعداء يحتاجون إلى جيوش ضخمة وإمكانات صناعية هائلة؛ لكي يشكلوا خطراً على الشعب الأمريكي وأمتنا. أما هجمات الحادي عشر من سبتمبر فلم تتطلب سوى بضعة آلاف من الدولارات في أيدي حفنة من الرجال الأشرار والمضللين. إن الفوضى والمعاناة التي سببتها هذه الهجمات كلفت أقل بكثير من دبابة واحدة».
دعا بوش خريجي «وست بوينت» للخدمة في الحرب ضد الإرهاب. خطاب الرئيس على موقع إلكتروني.

(18) تم اختيار الأهداف الرئيسة حسب التنسيق الأمثل بين معيارين، الأول: أكبر قدر ممكن من توسيع أثر العملية. وبفضل وسائل الإعلام التي ستُظهر جثثاً ممزقة ودامية، يجب أن تسفر عن رعب في كل العالم وتنشر الخوف والهلع في صفوف «العدو القاصي». أما المعيار الثاني فهو: الأمل بخلق أكبر قدر ممكن من الشعبية لدى قاعدة الداعمين القادرين، الذي ستكسبه الشبكة في العالم الإسلامي وأماكن أخرى من مثل هذه «العمليات الاستشهادية».
وعلى نمط مقياس القيم الإرهابي تشكل عمليات قتل الإسرائيليين والأمريكيين ومواطني الدول الغربية وعملائهم «الخائنين» في العالم الإسلامي مسلسلاً متصاعداً على قائمة تفضيل لأهداف «مشروعة».
جيليس كيبل: الحملات الصليبية الجديدة. العالم العربي ومستقبل الغرب، ميونخ 2004 ص159.

(19) بول كينيدي: العملاق القابل للجرح ـ في صحيفة العالم Die Welt 2001/9/17 ص7.

(20) في عالم ما بعد الحرب الباردة يعد الأعلام ورموز أخرى للهوية الثقافية مثل الصلبان والهلال وحتى أغطية الرأس، لأن للثقافة والهوية الثقافية أهمية كبيرة لمعظم الناس. والناس يكتشفون الآن هويات جديدة، لكن أغلبها هويات قديمة ويسيرون خلف رايات جديدة ـ قديمة في الحروب ضد أعداء جديدين، بل على الأغلب قديمون. وهناك وجهة نظر لاذعة حول هذه المرحلة صاغها الديماغوجي القومي من فينيسيا ميشائيل ديبين في روايته: المستنقع الميت، إذ يقول ما من أصدقاء حقيقيين دون أعداء حقيقيين. إن لم نكره ما لسنا عليه فلن نحب ما نحن فيه. هذه هي الحقائق القديمة التي نعيد اكتشافها الآن بين الآلام بعد انقضاء مئة عام. من ينكر هذه الحقائق، ينكر عائلته وتراثه وثقافته ومولده وكل ذاته وكيانه. ولن يُنسى له ذلك ببساطة. ولا يمكن للساسة والعلماء أن يمروا على هذه الحقيقة المكدرة لهذه الحقائق القديمة مرور الكرام. فبالنسبة للناس الذين يبحثون عن هويتهم ويعيدون اكتشاف إثنيتهم من جديد فإن وجود الأعداء أمر حتمي. والعداوات الأخطر من حيث القدرة تواجهنا على خطوط الانكسار بين حضارات العالم الكبرى.
صموئيل هونتينغتون: صراع الحضارات ـ إعادة صياغة السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين. ميونخ ـ فيننا ـ 1996 ص18.

(21) يُرجع أ. غاني غوسي الأصولية الإسلامية إلى مزيج من عوامل داخلية وأخرى خارجية. من العوامل الداخلية ذكر مثلاً: سعي الإسلام إلى النظام الشمولي (توتاليتاري) الذي يعد نفسه «نمط حياة متكامل». ومن ناحية أخرى «التحجز الداخلي» للإسلام الذي لم يسمح بأي تأويل لكلمة الله المنزلة عن طريق النبي بعد اختتام مرحلة التأسيس، بل دخل

كل ذلك مرحلة من السكوت الدوغمائي. ولذلك أدت العوامل الخارجية التي كان لها أثرها على المجتمعات الإسلامية إلى هزة عنيفة وإلى صراع قيم. وقد حدد «غوسي» ستة عوامل خارجية هي: 1- محاولات قلب ما هو ديني إلى دنيوي. 2- السيطرة الاستعمارية. 3- الليبرالية والعلمانية. 4- الاشتراكية والإصلاح الاجتماعي. 5- النزعة القومية والبرلمانية الديمقراطية. 6- الإخفاقات السياسية والاقتصادية.

لقد عُدّت كل هذه العوامل عبارة عن صراع قيم أدى في المجتمع الإسلامي «إلى التفتت وعدم التجانس وإلى تطور ثنائي بطبيعتين، اجتماعية واقتصادية. لذلك فإن «إعادة الأسلمة» قد نشأت رد فعل على تسرب قيم خارجية، بهدف الوصول إلى التجانس والتكامل في الاقتصاد والمجتمع من خلال التخلص من هذه القيم الوافدة».

الأصولية الإسلامية في العصر الحاضر. في: الأصولية في العالم الحديث ـ الناشر: توماس ماير ـ فرانكفورت/ ماين 1989 ص83 وما بعدها.

(22) يهودا باور: «الشمولية الثالثة» في: صحيفة الوقت Die Zeit العدد 32 تاريخ 2003/7/31 ص7.

«السيطرة على العالم، يوتوبيا راديكالية، تدمير الدولة والقانون، والإيمان المطلق. هذه هي المكونات المشتركة للأنظمة الشمولية، وأخيراً القتل الجماعي، الذي يسعى إليه التطرف الإسلامي وتحقق في حالات أخرى....

هذه الأيديولوجيات الثلاث توجهت ضد اليهود الذين تنظر إليهم ممثلين نموذجيين ورموزاً لعالم معادٍ وليبرالي، وفردي ومتناقض.... وقد نظر كلا النظامين الشموليين (هتلر وستالين) إلى اليهود بصفتهم طليعة للحداثة ومسيطرين حقيقيين سريين على العالم الغربي. هذه التصورات غير العقلانية يتبناها أيضاً المتطرفون الإسلاميون.

(23) من المفيد هنا في هذا السياق التعرض إلى مقارنات تاريخية ـ أيديولوجية بين الأصولية السياسية للحزب الإسلامي في الهند من جهة، والفاشية والاشتراكية القومية في أوروبا التي ذكرها كلاوس فول بقوله: «أسس السيد عبد الله مودودي عام 1941 الحزب الإسلامي «جماعتي إسلامي» الذي أعيد تشكيله بعد تقسيم شبه القارة في نيسان (أبريل) 1948. وحسب مفهوم مودودي فإن السيادة تنحصر في الله وحده، فلا سيادة لأحد غيره.

فالدولة الإسلامية لا يجب ولا يجوز أن تكون ديموقراطية: إلا لأن الإسلام لا يقبل مبدأ الشورى. وقد اخترع مودودي اصطلاحات مثل ثيوديموقراطية (الديموقراطية الدينية) و«الحكومة الإلهية الديموقراطية»....

إذا ما نظرنا من ذلك الجانب نرى أن الدولة الإسلامية تشبه إلى حد ما الدولة الفاشية والشيوعية من جهة اختيار الحاكم..... ودون شك فإن الدولة الإسلامية هي دولة شمولية تجمع تحت لوائها كل مجالات الحياة. لكن هذه الشمولية وهذه الصفة العالمية تقومان على الحق الإلهي العالمي الذي يجب على الحاكم الإسلامي أن يراعيه ويحققه (أ.أ. مودودي). والمودودي، على غرار أصوليين آخرين في الهند، وبلا شك بين الهندوس أيضاً، كان في عداد المعجبين بأدولف هتلر.

اتجاهات أصولية لدى الهندوس والمسلمين في الهند ـ في: الأصولية في العالم الحديث. الناشر: توماس ماير ص155 وما بعدها.

(24) «هل كان النبي محمد ﷺ حسب فهمكم سيجد أنه من الصواب أن يقوم أحد بمهاجمة بناء بسيارة شاحنة مليئة بالمتفجرات ليطير كل من وما فيها في الهواء؟ هذا السؤال وجهه النائب العام الأمريكي

خلال محاكمة أربعة من أنصار أسامة بن لادن عُدّوا متورطين في تفجير سفارتين أمريكيتين عام 1998 في أفريقيا. «لو درستم حياة النبي محمد ﷺ فسوف تجدون أنكم تخالفون أفضل خلق الله. لم يكن ليسمح أبداً بقتل الناس الأبرياء.

كان جواب العلامة المسلم الإمام سيراديش وهاديش من بروكلين. في نيويورك.

بيتر.ل.برغن: الحرب المقدسة. شبكة ابن لادن الإرهابية. برلين 2001 ص117.

(25) يعتمد ابن لادن بالدرجة الأولى على الكاتب المصري سيد قطب أحد أعضاء منظمة الإخوان المسلمين الذي أُعدم عام 1966 بتهمة محاولة قلب نظام الحكم. لقد مزج قطب التعاليم الإسلامية بمعرفة سطحية بتاريخ الغرب وفكره.....

وهناك ثلاثة موضوعات أساسية برزت في كتابات سيد قطب.

أولاً: زعم أن العالم قد أصيب بالبربرية والفسق والكفر (الأمر الذي دعاه بالجاهلية، أي مرحلة الإلحاد التي سبقت البعثة النبوية) وحسب سيد قطب ما من خيار أمام الناس سوى الإسلام أو الجاهلية.

ثانياً: حذر أن أناساً كثيرين ـ بمن فيهم مسلمون ـ تجذبهم الجاهلية ونعمها المادية أكثر من نظرته إلى الإسلام. وبذلك استطاعت الجاهلية أن تنتصر على الإسلام.

ثالثاً: ليس هناك من طريق ثالث بين ما عده صراعاً بين الله والشيطان. ولذلك على جميع المسلمين ـ كما عرّفهم ـ أن يعمدوا إلى السلاح في هذا الصراع. كل مسلم يرفض أفكاره هو في نهاية المطاف ملحد

ويستحق القتل. وابن لادن يتفق مع سيد قطب في نظريته العنيدة هذه التي تسمح له ولأنصاره عقلنة، حتى القتل الجماعي بلا رحمة، كدفاع مشروع عن عقيدة في وضع حرج.
تقرير لجنة 11/9 ص51.

(26) «منذ نحو سبع سنوات تحتل أمريكا أرض الإسلام المقدسة: شبه الجزيرة العربية. لقد سرقت مواردها الطبيعية، وأخضعت الحكام لأوامرها، وذلت شعبها، وأرهبت جيرانها، تستخدم سيطرتها على شبه الجزيرة سلاحاً لمحاربة الشعوب الإسلامية المجاورة..... والبرهان الأوضح على ذلك عندما تمادى الأمريكيون في اعتداءاتهم على شعب العراق..... وبرغم أن الأهداف الأمريكية من هذه الحروب هي دينية واقتصادية، إلا أنها تصب أيضاً في مصلحة الدولة اليهودية، وتصرف النظر عن احتلالها للأرض المقدسة وقتل شعبها.... كل هذه الجرائم وهذا البؤس هو إعلان سافر للحرب ضد الله ورسوله والمسلمين من قبل الأمريكيين.... بناء على هذه الحقائق، ومن أجل طاعة العلي القدير، نطلق هذه الفتوى أمام جميع المسلمين: إن شن الحرب على الأمريكيين وحلفائهم، سواء أكانوا عسكريين أم مدنيين، وقتلهم، هو واجب على كل مسلم في كل بلد، وإن كان قادراً على ذلك..... باسم الله نناشد كل مسلم يؤمن بالله ويطلب المغفرة أن يخضع لأمر الله، بحيث يقتل الأمريكيين ويسلب مالهم كلما تسنّى له ذلك».

هذا مقطع من بيان تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين، الصادر في 22 شباط (فبراير) عام 1998. وقع هذا البيان بالإضافة إلى أسامة بن لادن قادة مجموعتين مصريتين وإسلاميون شبه عسكريين في باكستان وبنغلادش.

وحسب ما ذكر ل.بيرغن يتعلق الأمر في هذا البيان بالوثيقة الرئيسة التي تمهد لهجمات مجموعة القاعدة الإرهابية (الحرب المقدسة. ص120 وما بعدها).

(27) «قبل الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) كان القليلون فقط يرون إمكانية سقوط طائرة مدنية على مفاعل نووي. وفي سياق نقاش حول التخطيط لبناء معمل بلوتونيوم على نهر سافاناة عدت مجموعة اسمها «جورجيون ضد الطاقة الذرية» بأن المغامرة «بعملية فدائية» لدى التخطيط لهذا المشروع لم تكن لتخطر بالذهن. لكن مسؤولي الرقابة الذرية ردوا عليهم بأن السلطات الاتحادية لا تفكر إلا في التأثيرات البيئية التي يمكن التنبؤ بها. وبقي على مجموعة «جورجيون ضد الطاقة الذرية» أن تثبت أن الهجمات الإرهابية تدخل في عداد الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها. وبعد صدمة الحادي عشر من سبتمبر راجع ناطق باسم السلطة الخطة، بحيث اعترف قائلاً: «بودي أن أقول لكم: إن كل شيء سيكون على ما يرام ولكن لا أستطيع فعل ذلك. فالمفاعلات النووية مصممة؛ لتصمد أمام الهزات الأرضية والأعاصير وغير ذلك من الكوارث الطبيعية. ولكن حسب سلطات الرقابة الذرية فإن ما من واحد من المفاعلات النووية الأمريكية البالغ عددها 103 مهيأ ليصمد أمام سقوط طائرة من طراز بوينغ 767، وأن 21 من هذه المفاعلات النووية تقع ضمن دائرة قطرها خمسة أميال من المطارات. والقواعد التي يتم فيها تخزين الوقود النووي المستخدم، تشكل هدفاً أسهل من القباب البيتونية السميكة.

غراهام أليسون ـ الإرهاب النووي ـ الكارثة الأخيرة التي يمكن الحيلولة دون وقوعها ـ نيويورك 2004 ص55.

(28) «لقد أثبت الأصوليون دائماً وأبداً أمام كل منافسيهم أن شعاراتهم ورموزهم هي الأشد تأثيراً، وأن ما يقومون به هو الأكثر تفهماً وإثارة، سواء عندما ينتقدون نقاط ضعف نظام قديم وسيئ السمعة، أم عندما يضعون شروطاً لقيام نظام جديد يحل مكانه. لقد فشل منافسوهم القدماء، أي الشيوعية الماركسية والاشتراكية العربية..... أما منافسوهم الجدد ممثلو حقوق الإنسان المحفوظة في مجتمع بورجوازي، والتطور الاقتصادي الذي تحقق في ظل الاقتصاد الحر، فعليهم أول الأمر أن يجعلوا كلمتهم مسموعة. يتمتع الأصوليون بميزة كبيرة في صراعهم مع الليبراليين. فإذا ما استلم الليبراليون السلطة فسوف يتصرفون حسب نظرتهم الفكرية ويسمحون للأصوليين بمحاولة الحلول مكانهم. أما إذا تولى الأصوليون السلطة فلن يعترفوا لليبراليين بمثل هذا الحق.
برنارد لويس: نَفَسُ الله ـ العالم الإسلامي والغرب ـ هل هو صراع الثقافات؟ ميونخ 1998 ص183 وما بعدها.

(29) «الحقيقة أن الإسلام الراديكالي لا يقيم وزناً للعقل الذي يجعل منه حركة حديثة. أما عالم العصور الوسطى فكان يمكن اعتباره موحداً من خلال الإيمان، لكنه لم يهمل العقل..... والاعتقاد الرومانسي بأنه يمكن تغيير العالم من خلال عمل إرادي هو أيضاً جزء من العصر الحديث على غرار المُثُل التنويرية لحضارة عالمية تقوم على العقل. الأولى برزت كرد فعل على الثانية. كانت الرومانسية في القرن التاسع عشر هي الاحتجاج الألماني على الادعاء الفرنسي بأن فرنسا تمثل الحضارة بشكل مطلق. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين عادت

التصورات الرومانسية في سياق المقاومة ضد الهيمنة العالمية الأمريكية للظهور. ترى القاعدة في نفسها البديل عن العالم الحديث، ولكن معظم التصورات التي تقوم عليها حديثة. كما عبر عن ذلك كارل كراوس في تحليله النفسي: يمكن أن نقول: إن الإسلام الراديكالي هو أحد أعراض المرض الذي يرى في نفسه الدواء الشافي منه.

جون كراي ـ ولادة القاعدة من روح الحداثة ـ ميونخ 2004 ص40 وما بعدها.

(30) بناء على الأصولية التي تقوم عليها الشمولية الإسلامية شرح عالم الاجتماع الأمريكي س.ن.أيزنشتات التناقض في ظاهرة الأزمات هذه بالقول: «كثيراً ما يتم عرض الأصولية وكأنها ظاهرة مناهضة للحداثة، وثورة على مضطهدة من قبل الأنظمة الحديثة ومن المشروع الحضاري للحداثة. وطبعاً ما من شك في أنه ضمن مختلف الحركات الأصولية هناك تيارات تقليدية ناشطة تقوم على تقاليد ما قبل الحداثة وعلى الخبرات التاريخية. لكن يبدو لنا أن الأصولية، برغم أيديولوجيتها التقليدية، المضادة للحداثة بشكل قوي، وبرغم جذورها التاريخية القوية، تمثل بالأساس ظاهرة حديثة جداً في الديانات العالمية».

س.ن.أيزنشتات ـ مناقضات الحداثة ـ فرانكفورت/ ماين 1998 ص84 وما بعدها.

(31) « الحداثة في جوهرها شأن من شؤون العولمة.... لكن ما هي العولمة أصلاً؟.... ففي الحداثة يكون مستوى تضخيم البعد الزمني ـ المكاني أعلى بكثير مما كان عليه في أي وقت مضى ويتم «توسيع» العلاقات بين الأشكال والأحداث المحلية والبعيدة بما يتناسب مع

ذلك. وتعبير «عولمة» يقوم بالدرجة الأولى على عملية التوسع هذه لدرجة وكأن أنماط الربط بين مختلف البيئات الاجتماعية أو المناطق على سطح الأرض أصبحت تشكل شبكة واحدة. ويمكن ـ بناء عليه ـ تعريف مصطلح «عولمة» بمفهوم العلاقات الاجتماعية الدولية المكثفة وربط أماكن بعيدة بهذا الأسلوب مع بعضها، بحيث تتأثر الأحداث في منطقة ما بالأحداث التي تجري في منطقة أخرى تبعد عنها كيلو مترات عديدة، وبالعكس.

أنطوني جيدنس: نتائج العولمة ـ فرانكفورت/ ماين 1996 ص84 وما بعدها.

(32) غيلس كيبل: الكتاب الأسود للجهاد ـ صعود النزعة الإسلامية وانهيارها. ميونخ 2002 ص ـ22 ـ انظر أيضاً ص11.

«يبدو أن هجمات نيويورك وواشنطن كانت تهدف ـ عن طريق الارتباط الانفعالي بعملية تكون عبارة عن مرحلة منتصرة من مراحل الحرب المقدسة ـ إلى تعبئة المجموعات الإسلامية من خلال الاستيلاء على السلطة بادئ الأمر في الدول الإسلامية نفسها.... يمكن ملاحظة حقيقة أن هذا العمل الإرهابي المدمّر والمؤثر قد أصاب قلب أمريكا على خلفية قوة التعبئة الخادعة هذه للحركات الإسلامية في الدول المعنية نفسها. ثم إن هذا الهجوم الإرهابي هو محاولة تأخير عملية الانهيار من خلال عملية عنف، تسفر عن قوة تدميرية لا سابق لها. فمن خلال هذا الهجوم المدمر تريد هذه الحركات أن تعلن أن النصر قد تحقق لها، ومن ثم دفع المجموعات المعنية إلى المشاركة في القتال عن طريق التأثير العاطفي.

(33) واحدة من تناقضات التطورات خلال السنتين الماضيتين هي أن النجاحات التي حققتها قوى الأمن الغربية في أفغانستان والعراق ودول أخرى قد أسهمت في جعل الناس يقللون من أهمية هذه الأخطار.... كما كان لهذه النجاحات دور في أنه لم يُفهم في أوساط أخرى بأننا نعيش الآن نقطة تحوّل تاريخية من حيث القوة التدميرية، حتى ولو جاءت من جانب المجموعات الصغيرة والأصغر، المستعدة لاستخدام العنف. ربما لن تستمر هذه النجاحات ضد الإرهاب، عندها يبرز السؤال عن كيفية مواجهة الأخطار. هل سيكون ذلك ممكناً ضمن إطار الدساتير والقوانين القائمة حالياً أم أن حالة الطوارئ هي التي ستكون حقيقة هي المعيار».

فالتر لاغور: حالة الطوارئ أصبحت واقعاً. في صحيفة فرانكفورت العامة تاريخ 2003/4/23 ص39.

(34) لأن عنف الإرهابيين، ليس عنفاً تقوم به دولة، أي إنه «حرب في زمن السلم»، يلغي أنماط الحروب بين الدول، فلا يبرر أبداً ضرورة إعلان حالة الطوارئ التي ينظمها القانون الدولي بدقة، بمعنى حرب دفاع عن النفس. وضد هؤلاء الأعداء الذين يملكون شبكة عالمية غير مركزية وينشطون بالسر، لا تفيد سوى الوقاية على مستوى عملياتي مختلف. فهنا لا تفيد القنابل أو الصواريخ ولا الطائرات أو الدبابات. بل التوسع في إقامة شبكات الاستخبارات الحكومية على المستوى العالمي وزيادة عدد السلطات المكلفة بملاحقة الجريمة، ومراقبة تدفق الأموال. وبشكل عام الكشف عن الاتصالات اللوجستية.

إن برامج الأمن «المناسبة هذه لا تمس القانون الدولي، بل الحقوق المدنية التي تتضمنها الدولة».

يورغن هابرماس: ماذا يعني سقوط التمثال؟ في صحيفة فرانكفورت العامة تاريخ 2006/4/17 ص33.

(35) «بين هذا وذاك يستمر البحث عن المذنبين. هل هم الأتراك أم المنغوليون أم الإمبرياليون أم اليهود أم الأمريكيون؟ ولا يبدو أن هناك نهاية منظورة. بالنسبة للأنظمة الشمولية والحكومات غير الفعالة التي تحكم في القسم الأعظم من الشرق الأوسط، فإن هذه اللعبة ليست فقط مفيدة، بل أيضاً ضرورة حياتية من أجل شرح مسألة الفقر الذي لم يستطيعوا أن يخففوا من حدته، ومن أجل تبرير الاستبداد الذي مازالوا يمارسونه بصورة متصاعدة. بهذا الأسلوب يحاولون تحويل غضب مرؤوسيهم التعيسين نحو أهداف أخرى لا علاقة لها بالواقع.
برنارد لويس: سقوط المشرق ـ لماذا فقد العالم الإسلامي موقعه الطليعي؟ برغيش غلادباخ 2002 ص230.

(36) أمين معلوف: انتماءات قاتلة، فرانكفورت/ ماين 2000 ص3.

(37) أنتوني باربر: الجهاد وماك وورلد في صحيفة فرانكفورت العامة 1996/7/24 ص9.

(38) نيال فيرغسون: صدام الحضارات أو «شيوخ معتوهون» الولايات المتحدة كقوة إمبريالية في: تالبوت/ شاندا: عصر الإرهاب ص130.

(39) التقرير الثاني حول سياسة التطوير التي تتبعها حكومة ألمانيا الاتحادية. مواد من وزارة التعاون الاقتصادي الاتحادية. رقم3 ـ بون 2001 ص5.
وجاء فيه أيضاً: «إن أغنى ثلاثة أشخاص على وجه الأرض يملكون ثروة أضخم من الدخل الإجمالي لتسع وأربعين دولة مجتمعة من الدول

الأقل نمواً. وقيمة ثروات أغنى 200 شخص تتجاوز مجموع دخل 41% من سكان العالم. بعض المناطق خاصة في أكثر الدول النامية فقراً، لم تتمكن من التكامل (الاندماج) في الاقتصاد العالمي. وحصة أكثر الدول النامية فقراً في التجارة العالمية تراجعت منذ عام 1980 من نحو 0.7% إلى 0.4% عام 1998. ونصيبها من الاستثمارات العالمية المباشرة بلغ عام 1998 فقط 0.4%.

من أصل 267 مليون مستخدم لشبكة الإنترنت، أي أقل من 5% من عدد سكان العالم يعيش 90% منهم في الدول الصناعية. وفي نيويورك وحدها يبلغ عدد المشتركين بالإنترنت أكثر منه في كل القارة الأفريقية. وفي فنلندا أعلى من مجموع أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي مجتمعة (هذه الأرقام مأخوذة من HDR 1999. [تقرير الأمم المتحدة للتطور السكاني].

(40) روبرت كوبر ـ سقوط الأمم ـ النظام والفوضى في القرن العشرين. لندن 2003 ص16.

(41) تتحدث الشعوب المتناحرة عن نظام عالمي جديد، لكن الصدام بين الجهاد والـ «ماك وورلد» يتطلب نظاماً جديداً للعالم تهدد فيه الديموقراطية بالزوال.
أنتوني باربر: كوكا كولا والحرب المقدسة (الجهاد ضد ماك وورلد). صدر في برن/ميونخ ـ فيينا 2001 ص235.

(42) جورج سوروس: تقرير العولمة ـ الاقتصاد العالمي على حجر المحك، برلين 2002 ص27.

(43) «إننا نقف اليوم أمام لحظة فريدة وغير عادية. فالأزمة في الخليج الفارسي مهما كانت حادة، تقدم أيضاً فرصة نادرة للاقتراب من

مرحلة تاريخية للتعاون. انطلاقاً من هذه الأزمنة الصعبة يمكن لهدفنا الخامس، أي النظام العالمي الجديد أن ينبثق حقبة جديدة، لا يثقل عليها التهديد الإرهابي، أقوى في الطموح نحو العدالة وأكثر أماناً في البحث عن السلام. حقبة تنتعش فيها شعوب العالم، شرقه وغربه، شماله وجنوبه وتتمكن من العيش في ألفة ووفاق..... الآن يجاهد العالم في سبيل عالم جديد يولد، عالم يختلف عن ذلك الذي عرفناه حتى الآن. عالم تحل فيه شريعة القانون محل شريعة الغاب. عالم تدرك فيه الشعوب المسؤولية الجماعية عن إحلال السلام والعدالة. عالم يحترم فيه الأقوياء حقوق الضعفاء.

الرئيس جورج بوش - خطاب قبل الجلسة المشتركة للكونغرس حول أزمة الخليج الفارسي وعجز الميزانية العامة. 11/سبتمبر/1990.

(44) يورغن هابرماس: الاضطراب الجديد. فرانكفورت/ ماين 1985.

(45) كوبر: انهيار الأمم. ص16.

(46) نفس المصدر ص22.

(47) نفس المصدر ص26.

(48) ربما ستحتل الحملة الأمريكية ضد الإرهاب الصفحات الأولى. وهناك معركة أخرى ربما ستؤدي إلى نتائج لا تقل أهمية على المدى الطويل، هي: الصراع للسيطرة على مصادر الطاقة بين أكبر دولتين مصدرتين للنفط في العالم، المملكة العربية السعودية وروسيا. وسيكون لهذا الصراع نتائج أساسية على الاقتصاد العالمي، وعلى أمن تزود الولايات المتحدة بالطاقة، ودور روسيا العالمي، والدور المستقبلي للمملكة العربية السعودية، وعلى قوة منظمة الأوبك.

إدوارد.ل.مورس وجيمس ريتشارد: الحرب من أجل السيطرة على الطاقة. في: فورين أفيرز 81 رقم 2، آذار ـ حزيران 2002 ص16.

(49) يتميز المسرح الجيوسياسي الحالي في شرق آسيا بوجود علاقة قوى شبه مستقرة. وشبه الاستقرار هذا هو توصيف لحالة من الجمود الخارجي لكن مع قليل من التماسك النسبي الذي يذكرنا بالحديد أكثر من الفولاذ..... يعيش الشرق الأقصى حالياً نوعاً من المعجزة الاقتصادية ترافقها مرحلة اضطراب سياسي متنامية. ويسهم هذا النمو الاقتصادي الآسيوي في خلق هذا الاضطراب؛ لأن الرخاء يجعل نقاط الضعف السياسية في المنطقة خداعة، حتى إنه يقوي المطامح القومية ويضخم الآمال الاجتماعية... قبل أقل من أربعة عقود كانت منطقة شرق آسيا (بما فيها اليابان) تشكل نحو 4% من الناتج الاجتماعي العالمي. بينما كانت أمريكا الشمالية في المرتبة الأولى بنصيب يتراوح بين 35% ـ 40%. وفي منتصف التسعينيات حدث تقارب بين هاتين النسبتين في كلا المنطقتين (ليصل إلى نحو 25%) وتاريخياً أيضاً تعد معدلات النمو في آسيا لا مثيل لها. وقد أشار علماء الاقتصاد إلى أن بريطانيا العظمى قد احتاجت في مرحلة بداية التصنيع إلى أكثر من خمسين سنة والولايات المتحدة إلى نحو خمسين سنة من أجل مضاعفة أداء الفرد، بينما أنجزت ذلك كل من الصين وكوريا الجنوبية خلال نحو عشر سنوات. وإن لم تحدث اضطرابات شديدة فربما ستتقدم آسيا خلال ربع قرن بناتجها الاجتماعي الكلي على الولايات المتحدة وأوروبا ـ زبينغيو برجينسكي ـ القوة العالمية الوحيدة. صدر في فاينهايم وبرلين 1997 ص122 وما بعدها.

(50) ديفيد هال وليريك هوغز هال: الصين تُقلع. في فورين أفيرز 82 رقم 6، نوفمبر ـ ديسمبر 2003 ص36 وما بعدها.

(51) «أظهر عام 2002 نمواً في ناتج الدخل الفردي إلى 8% بعد أن كان 3,7% (عام 2001). وتعد الصين، بناتج دخل فردي يعادل 890 دولاراً أمريكياً (عام 2001)، في عداد أفقر الدول النامية، إلا أنها تشكل مع كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة واحدة من أهم مناطق النمو في العالم.

تقويم فيشر العالمي ـ 2004 فرانكفورت/ماين 2003 ص1176.

(52) «نحو 46% من مجموع ديون الدولة لمؤسسات عامة في يد أجانب. والجزء الأكبر من الدخول في الوقت الحاضر تحركه البنوك المركزية الآسيوية وبخاصة اليابانية والصينية. أما حقيقة أن الاستقرار المالي للولايات المتحدة متعلق الآن بالبنك المركزي للصين الشعبية فهي ليست معروفة إلا على نطاق ضيق لكن لها أهمية كبيرة.

نيال فيرغسون: American Termi NATOR «لماذا تبرهن الإمبراطورية الأمريكية على أنها مرعبة أكثر مما تبدو عليه» في: نيوزويك. طبعة خاصة. ديسمبر 2003 ص11.

(53) هنري كيسينجر: التحدي الأمريكي، السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين. برلين ـ ميونخ 2002 ص194.

(54) حول إستراتيجيات التحديث المختلفة بين الصين وروسيا. انظر جوزيف شتيغليتس: «ظل العولمة» برلين 2002 ص210 وما بعدها.

(55) كونراد زايتس: قوة عظمى تعود ـ برلين 2000 ص430.

(56) كيسينجر: التحدي الأمريكي. ص145. انظر أيضاً ص149 حول هذا الموضوع: «فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية، فقد أظهرت دول آسيا أنها أكثر استعداداً للعنف من الأمم الأوروبية التي تطهرت من مجازر الحرب العالمية الثانية...... فبخلاف أوروبا القرن التاسع عشر لا يوجد في آسيا أي توازن منسجم، فالامتداد الهائل لهذه المنطقة والاختلافات الثقافية والتاريخية أسفرت معاً عن توازنين إستراتيجيين: ففي شمال شرق آسيا تتعامل الصين واليابان وروسيا والولايات المتحدة على بؤرة محتملة في شبه الجزيرة الكورية غير المستقرة. أما في جنوب شرق آسيا فإن الصين واليابان والولايات المتحدة هم اللاعبون الأساسيون، الذين يجب أن تلتقي مصالحهم مع مصالح فيتنام وتايلاند وأستراليا والفلبين. علاوة على ذلك يوجد هناك تفهم أدوار لمعظم الدول الآسيوية في هذا الموضوع».

(57) «في كل الأحوال ليس في نية آسيا مجرد أن تصبح مركز جذب اقتصادي عالمي، بل يمكن أن تصبح أيضاً برميل بارود سياسي. وبرغم أنها تتفوق على أوروبا في نموها الاقتصادي لكنها ما زالت تتعثر بخطواتها الأولى من حيث التطور السياسي. حيث تنقصها مؤسسات التعاون الجماعي، تلك التي يتميز بها المشهد السياسي في أوروبا..... فلا يوجد في آسيا ما يمكن أن يقارن مثلاً بالاتحاد الأوروبي أو بحلف الناتو».
برجيسنسكي ـ القوة العالمية الوحيدة ـ ص222.

(58) في التقرير السنوي للبنك الدولي حول أفريقيا لعام 2001 ورد الوصف الآتي للوضع في القارة، منطقة جنوب الصحراء:

«كان النمو الاقتصادي عام 2000 في أفريقيا متفاوتاً. فبينما بلغ 7% في موزامبيق وأوغندا، و5% في 14 دولة أخرى، فقد تراجع الإنتاج الاقتصادي في المناطق الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء خلال العامين الأخيرين. يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى حركات التمرد والقلاقل السياسية. بالإضافة إلى ذلك أدت أسعار النفط المرتفعة عام 2000 في بعض البلدان إلى هزات لا علاقة لها بالنمو، بينما ظلت السوق بالنسبة لسلع تصديرية أخرى في القاع. وفي جزء واسع من المنطقة ما يزال الاختلال كبيراً، فالنمو تحت معدل 5% وهو الرقم الضروري للحيلولة دون زيادة عدد الفقراء. الكثير منهم لا تتوافر لهم الخدمات الأساسية ولا يمكنهم من ثم المشاركة بنجاح في الحياة الاقتصادية الحديثة.

يبقى مرض نقص المناعة المكتسبة (أيدز) من أكبر التحديات بالنسبة للتطور السكاني في أفريقيا. إذ قضى على المكاسب التي جنيت بشق الأنفس في معدلات الأعمار في عدة بلدان. كما شهدت أفريقيا بالإضافة إلى ذلك انخفاض مستوى المعونات المقدمة لها من أجل التنمية من 32 دولار عام 1990 إلى 19 دولاراً عام 1998 للفرد الواحد.

البنك الدولي ـ التقرير السنوي 2001 ـ أفريقيا ـ على شبكة الإنترنت.

(59) تقويم فيشر ـ 2004 ص1140.

(60) تقرير حول سياسة التطوير ص2 وما بعدها.

(61) حول ذلك انظر برينستون.ن.ليمان وستيفن موريسون: التهديد الإرهابي في أفريقيا. في: فورين أفيرز 83. رقم 1 ـ يناير/فبراير 2004 ص75 وما بعدها.

(62) «أصبحت منطقة غرب أفريقيا رمزاً لأزمة عالمية سكانية وبيئية واجتماعية تتطور فيها الفوضى الإجرامية إلى تهديد «إستراتيجي» حقيقي. فالمرض، والزيادة السكانية، والجريمة، وقلة الموارد، وهجرات اللاجئين، والتآكل المتزايد للدول القومية، والحدود بين الدول، ثم الاستيلاء على السلطة من قبل جيوش خاصة وشركات التأمين وكارتيلات المافيا الدولية أصبحت الآن الأبرز من خلال أن غرب أفريقيا تشكل الآن المدخل إلى المسائل التي غالباً ما يكون التطرق إليها في غاية الإحراج، والتي ستقف حضارتنا في مواجهتها قريباً. ولكي أرسم خريطة سياسية للعالم وكيف سيكون عليه بعد بضعة عقود... يجب عليّ البدء بغرب أفريقيا».

روبرت.د.كابلان: الفوضى القادمة ـ تحطيم أحلام ما بعد الحرب الباردة. نيويورك 2000 ص7.

(63) هوبسباوم: عصر التطرف، ص253.

(64) أطلس الجيب. هاك ـ تاريخ العالم ـ غوتا 2003 ص146.

(65) هذا الاصطلاح الذي يناسب تنافس النظم في الصراع بين الشرق والغرب، يعود إلى النقاش بين نائب الرئيس الأمريكي آنذاك ريتشارد نيكسون ورئيس الدولة والحزب في الاتحاد السوفييتي نيكيتا خروتشوف بمناسبة زيارته للولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر 1959، حيث دار فيها الحديث عن تفوق كلا النظامين في سد حاجة الاستهلاك الجماهيري.

(66) «بدأ العقد الأسطوري تقريباً عام 1992 أو 1993 وسط مجموعة من الظروف المناسبة: كانت عملية إعادة بناء المصداقية السياسية المالية

في أوجها. حيث أطلقت السياسة المالية العنان لنفسها، وتمت إعادة هيكلة الكثير من الفروع الصناعية الأمريكية ونما الاقتصاد بسرعة. منذ عام 1996/1995 بورك الاقتصاد الأمريكي بمجموعة من العروض الاقتصادية المناسبة لم يكن التنبؤ بها ممكناً، كان أبرزها نمو الإنتاجية وظهور «الاقتصاد الجديد» الذي عقدت عليه آمال كبيرة.

وحسب التعريف المتداول تتغذى إنتاجية العمل من مصدرين: التطور التكنولوجي واستثمارات التحسين. كلاهما سار في نهاية التسعينيات بسرعة. وجزء من انتشار رأس المال يمكن أن يعزى إلى هذا المزج داخل السياسة المالية.

أخيراً كانت الاستثمارات المرتفعة هي الهدف الأساسي لهذا المزيج المكون من ميزانية الدولة الصارمة والقروض الرخيصة. لكن ربما كان إسهام الفورة في تكنولوجيا المعلومات أقوى بكثير، سواء كعامل إجمالي في زيادة الإنتاجية أو في تحسين توفير رأس المال. كما ساعدت في دعم سوق الأسهم المحلقة عالمياً والذي وصل عامي 2000/1999 إلى مستوى ليس له تبرير».

ـ آلان. س. بليندر وجانيت ل. بيلين: «العقد الخرافي» Fabulous Decade دروس في الاقتصاد الضخم في التسعينيات: نيويورك 2001 ص81 وما بعدها.

ـ وانظر أيضاً: Joseph E.Stiglitz: The Roaring Nineties: تحت عنوان: «الفورة التي زال عنها السحر» برلين. 2004 ص25: «في التسعينيات الذهبية نما الاقتصاد نمواً لم يشهده منذ 25 عاماً وأعلنت المقالات الصحفية والخبراء عن قيام «اقتصاد جديد» وأصبحت الانتقادات تخص الماضي فقط؛ لأن العولمة تحقق الرخاء للإنسانية

جمعاء. ولكن في نهاية هذا العقد أسفر هذا الفجر الموهوم عن حقيقة أن ذلك لم يكن سوى مرحلة عاصفة وطفرة قصيرة أعقبتها مدة من الانحدار السريع. وهذا الوضع الاقتصادي صعوداً وهبوطاً تتميز به الرأسمالية منذ مئتي عام. لكن هذه المرة كانت «فقاعة صابون» ـ الفورة الاقتصادية وارتفاع الأسعار في سوق الأسهم ـ أكبر، وكانت نتائجها أيضاً أشد تاثيراً».

(67) Nationalismus.Ernest Gellner ـ برلين 1999 ـ ص140.

(68) «عندما تحركت القوات السوفييتية في كانون الأول (ديسمبر) 1979 إلى أفغانستان عينت زعيم البارشام «بابراك كارمال» رئيساً للبلاد. وخلال أشهر قليلة أصبحت أفغانستان مركزاً لحرب باردة مركزة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وأصبح المجاهدون يشكلون القوات المناهضة للسوفييت ومدعومة من قبل الولايات المتحدة. ولكن كان الغزو السوفييتي يعد بالنسبة للأفغان مجرد محاولة أخرى للسيطرة عليهم من الخارج وإحلال أيديولوجية غريبة ونمط اجتماعي محل دينهم ونمطهم الاجتماعي. وقد حصل الجهاد على دفع جديد عندما أغدقت كل من الولايات المتحدة والصين والدول العربية السلاح على المجاهدين. ومن هذا الصراع الذي كلف مليون ونصف أفغاني حياتهم وانتهى بسحب الجيش السوفييتي عام 1989، جاء جيل جديد من المجاهدين يطلق على نفسه اسم طالبان أي «تلاميذ الإسلام».
انظر: أحمد رشيد: طالبان: جند الله والجهاد ـ ميونخ 2001 ص51 وما بعدها.

انظر أيضاً كتاب Steve Coll بعنوان Ghost war وفيه:

«أكثر من أي أمريكي آخر قام كيسي (كان وليم كيسي بين عام 1981-1987 مدير سي آي أيه في ظل رئاسة رونالد ريغان) بعمل التحالف بين المخابرات الأمريكية والسعودية والجيش الباكستاني. على غرار حلفائه المسلمين رأى كيسي في الجهاد الأفغاني ليس مجرد فن سياسة، بل جبهة مهمة في الصراع العالمي بين الإلحاد الشيوعي والجماعة المؤمنة بالله». ص93: «استمر السوفييت في تنفيذ أهدافهم في العالم الإسلامي، حيث جندوا «ثوريين شباباً» يريدون تغيير أنظمة التعليم في أوطانهم من أجل استئصال عناصر المجتمع التقليدية وتغييره..... أي تقويض التأثير الديني والاستعاضة عن التربية البيتية بالتربية التي توفرها الدولة. إن تربية دينية، كالتي عرفها كيسي نفسه استطاعت أن تفعل فعلها ضد التكتيك السوفييتي، سواء أكانت هذه التربية إسلامية أم مسيحية، وبما أن السوفييت رأوا في كل الاعتقادات الدينية عقبة فقد اضطهدوا الكنائس والجوامع. ومن أجل شن هجوم معاكس كان على الإسلام شبه المسلح والمسيحية شبه المسلحة أن يعملا معاً من أجل القضية المشتركة». ص95.

(69) «القوة العسكرية والقوة الاقتصادية هما شكلان للقوة الغاشمة. شكلان لقوة آمرة يستخدمها المرء لدفع آخرين على تغيير موقفهم. فالقوة الغاشمة تقوم على الترغيب والترهيب. لكن هناك أسلوب غير مباشر لممارسة السلطة. فبإمكان دولة أن تحقق أهدافها على مستوى العالم: لأن بلداناً أخرى تريد أن تقتفي أثرها، لأنها معجبة بقيمها وتتخذها مثالاً وتطمح إلى مستواها بالرفاهية والانفتاح. بهذا المعنى يصبح من الضروري أن يحاول المرء فهم نوايا السياسة العالمية

المناسبة، بحيث يؤثر في جذب الآخرين. وهذا لا يقل عن الإجبار على التغيير عن طريق التهديد بالأسلحة العسكرية أو الاقتصادية. وأنا أطلق على هذا المظهر للقوة ـ لجعل الناس يريدون ما تريده أنت ـ اسم «القوة اللينة».

Joseph.S.Nye ـ في كتابه «تناقض القوة الأمريكية» لماذا تحتاج القوة العالمية العظمى الوحيدة إلى حلفائها ـ شتوتغارت 2003 ص29 وما بعدها.

(70) «ربما استطاعت الولايات المتحدة، نتيجة قوتها الاقتصادية الذاتية في المجال الصناعي، أن تخصص نفقات عسكرية ضعف ما تستطيعه بريطانيا وفرنسا مجتمعتين، ولكن بالتأكيد أقل مما يستطيعه الاتحاد الأوروبي ككل، لكن تنفق الولايات المتحدة الآن أكثر من ذلك بكثير. إنه القطاع المالي هو الذي يجعل الولايات المتحدة تلعب في الدوري الخاص بها. وبرغم أن هذه الدولة قد تخلت عام 1973 عن المعيار الذهبي فقد بقي الدولار العملة الرئيسة على المستوى العالمي. وتشكل المعاملات المالية في وول ستريت نحو ثلثي تجارة البورصة في العالم. ويطلق بيتر غوان Peter Gowan على النظام النقدي العالمي، وبحق، اسم «نظام حكم الدولار و وول ستريت». ويتم تسعير السلع بالدولار أيضاً. كما أن قسماً كبيراً من احتياطي العملات في دول أخرى هو بالدولار أيضاً، والعملة الأمريكية هي الأكثر أماناً. والعالم يستثمر من خلال وول ستريت في الاقتصاد الأمريكي وهذا ما يسمح للمستهلكين بتكديس ديون شخصية، ويسمح للحكومات الأمريكية بتمويل العجوزات الكبيرة في تجارتها وميزانيتها..... فالاقتصاد المالي، الذي يبدو في

دورانه حول العالم وكأنه متعدد الجنسيات، يحمل في الواقع جواز سفر أمريكي. ويقدم المستثمرون الأجانب القسم الأعظم من رأس المال الذي يقف خلف القوة العسكرية الضاربة للولايات المتحدة».
ميشيل مان ـ القوة العظمى المغلوبة على أمرها ـ صادر في فرانكفورت/ نيويورك ـ 2003 ص70 وما يليها.

(71) كارل كوبر ـ المجتمع المفتوح وأعداؤه ـ في جزأين ـ توبينغن 2003.

(72) «إذا ما كان اعتقادي صحيحاً بأننا نعاني من نقص في القيم المدركة بشكل عام، فإن التحدي الأكبر في عصرنا هو أن نؤسس قيماً أساسية تصلح لمجتمع عالمي مرتبط إلى حد كبير بالصفقات. وأريد أن أتقدم لهذا التحدي بمرافعة من أجل مثل أعلى علينا أن نسعى إليه: أي فكرة المجتمع المفتوح. فأنا على قناعة بأنه سيكون في مصلحة المجتمعات المفتوحة القائمة قبلاً أن تدعم تطوير مثل هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي في كل أنحاء العالم وخلق مؤسسات دولية تتناسب مع المجتمع الدولي المفتوح».
جورج سوروس: المجتمع المفتوح ـ من أجل إصلاح الرأسمالية العالمية. برلين 2001 ص139.

(73) في الكثير من الثقافات كانت الأهمية الأساسية للحداثة ـ برنامجها الثقافي ـ التاريخي ـ مختلفة جداً عن التصور الغربي الأصلي، الذي قام على أفكار التنوير والتطور وانطلاقة النظرة التاريخية الكبيرة إلى الفعل، وعلى تحقيق الذات من قبل الأفراد، وعلى التحرر الاجتماعي والفردي.

وبينما فُهمت الحداثة في الكثير من المجتمعات غير الغربية بأنها الإسهام المتزايد للمشهد الوطني أو للدولي في الأفكار المتعلقة بالمساواة والمشاركة، لم يكن هناك دائماً بالضرورة قبول للأبعاد الأخرى وبخاصة تلك المتعلقة بالحرية الفردية والاستقلال الاجتماعي والفردي بعلاقتها الوثيقة بالانطلاقة التاريخية للعقل، والتي كانت مكوناً أساسياً بالنسبة للنقاش الأوروبي الغربي للحداثة منذ عصر التنوير.
ـ إيزنشتات: «تناقضات الحداثة» ص126.

(74) هيجل. فينومينولوجيا العقل ـ هامبورغ 1952 ص126.

(75) تقويم فيشر ـ 2004 ص1314.

(76) نفس المصدر ص1317.

(77) كان عام 2002 يحتل المرتبة الثانية بارتفاع درجة الحرارة منذ بدء التسجيل عام 1861. كان المتوسط العالمي لحرارة سطح الأرض أعلى بنسبة 5,0 درجة على مقياس سيلزيوس منه خلال الأعوام من 1960-1990 (بلغ 58,0 من الدرجة عام 1998 الذي بلغت فيه الحرارة أعلى معدلاتها) وكانت العشر سنوات الأعلى حرارة قد جاءت بعد عام 1987. والمعدل المتوسط يبلغ الآن نحو 6,0 من الدرجة أعلى منه عام 1900. وقد تسارع هذا الارتفاع منذ عام 1976 بشدة، ويسير بسرعة ثلاثة أضعاف ما كان عليه هذا المتوسط على مدى المئة عام الأخيرة.
نفس المصدر ص1314.

(78) نفس المصدر ص1312.

(79) مقتبسة عن إليزابيث زيفتون ـ صلاة الطمأنينة ـ ميونخ/فيينا 2001.

(80) هانس.ج.مورغنتاو: القوة والسلام ـ إرساء نظرية للسياسة الدولية ـ غوترسلو 1963 ص69 وما بعدها.

(81) «مسألة أن المرء لا يمكن أن يطلق على العنف المنظم سوى عبارة «حرب» عندما يكون هذا العنف من الدولة وإلى الدولة وضد الدولة. كانت بالنسبة لكلاوزيفيتش شبه مسلّمة. وهذا ما ينطبق أيضاً على معاصريه ومن بينهم أكثرهم توجهاً نحو السلام مثل عمانوئيل كانط في مشروعه «حول السلام الدائم».
فان كريفيلد: مستقبل الحرب ـ ص66 وما بعدها.

(82) عمانوئيل كانط: حول السلام الدائم. أعماله: المجلد الحادي عشر ـ صدر في فرانكفورت عام 1977 ص2003.

(83) «لأن هدف كل الدول هو البقاء على قيد الحياة، فإنها تعمد إلى القوة الذاتية. فهي تتسلح وتشكل التحالفات وتمارس سياسة توازن».
أرنست أوتو تشيمبل: سلام جديد في أوروبا ـ نقد للواقعية الجديدة والسياسة الواقعية /فرانكفورت/نيويورك/2000 ص16.

(84) معجم الاقتباسات السياسية ـ تصنيف روبرت ستيوارت ـ لندن ـ 1984 ص127.

(85) توماس هوبس: لوياتان ـ هامبورغ 1996 ـ ص145 ـ الكائن الأسطوري لوياتان جاء من الكتاب المقدس في سفر أيوب ـ 40 ـ 25 ـ إنجيل القدس ـ فرايبورغ 1968 ص871.

(86) «الدولة الحديثة مقترنة أشد الاقتران بالحرب: فقد قامت من الحرب. ودأبت على إنهائها في الداخل. وعلى تقويتها إلى درجة لا يمكن

تصورها..... فمن يعيش داخل منطقة محددة، ويتبع لدولة معينة يعد صديقاً. ومن يقف خارج حدود هذه الدولة فهو عدو افتراضي. هذا هو النموذج الأساسي للسياسة الذي ساد منطق الدولة أو بالأحرى الحرب، طيلة القرنين السادس عشر وبداية السابع عشر في أوروبا. وهذا يعني السلام نحو الداخل والحرب نحو الخارج».

هرفريد مونكلر: باسم الدولة، فرانكفورت 1987 ص217.

(87) أول ما تمت صياغة الفكرة الحديثة حول موضوع السيادة في أواخر القرن السادس عشر كانت مرتبطة مع الظاهرة الجديدة للدولة القائمة على منطقة محددة ومعروفة. تعتمد هذه الفكرة في صيغتها القانونية على الوضع السياسي القائم في ذلك العصر ـ ظهور السلطة المركزية التي مارست نفوذها القانوني فوق منطقة محددة. هذه السلطة، التي كانت آنذاك بالدرجة الأولى ـ ولكن ليس بالضرورة ـ في يد ملك مستبد كانت تعلو على جميع السلطات الأخرى في هذه المنطقة. وعلى مدى قرن من الزمن أصبحت محكومة بالناحية القانونية، سواء داخل هذه الأرض أم خارجها. بعبارة أخرى: لقد أصبحت ذات سيادة. ومع نهاية حرب الثلاثين سنة كانت السيادة كسلطة سامية على منطقة محددة قد تحولت إلى حقيقة سياسية كانت تعني انتصار أمراء المقاطعات على السلطة العامة للقيصر والبابا من جهة، من جهة أخرى طموحات طبقة النبلاء الإقطاعيين نحو التجزئة».

هانس.ج.مورغنتاو: السياسة بين الأمم ـ نيويورك 1985 ص328.

(88) «إن واسطة وجود التعساء هو القوانين» غيرسهوم شولم ـ مذكرات ـ 1917 ـ 1923 ـ فرانكفورت 2000 ص210.

(89) «في سلام فستفتاليا انبثق مبدأ آخر ولأول مرة بعد صراعات مريرة، وهو حقيقة أنه ظلت هنا أيضاً تناقضات قائمة، وتأجلت العديد من المسائل المختلف عليها أو مرت بصمت، ولكن ذلك يجب ألا يعني أن المبادئ الكبيرة والحاسمة التي تم التطرق إليها قد عُمل بها.

لنأخذ مثلاً الاعتراف الواضح بمبدأ المساواة بين المذهبين في الرايخ، وبالاعتراف القائم على القانون الدولي بالمساواة بين الدول وبالإرساء القانوني لسيادة البلاد والطبقات ومشاركتهم في سلطة الرايخ......

ويجب ألا ننسى في هذا المجال الحقيقة المهمة بأن المرء قد أخذ على عاتقه تأمين النظام الجديد ضد تناقض البابوية العالمية من خلال بنود خاصة بعدم الاعتراض، وضد القيصرية العالمية من خلال قوانين الكفالة. وكان لكل ذلك أكبر الأهمية لقيام عالمنا الحديث. وقد حل التفكير الجديد محل العقيدة الخلاصية (Universalism) التي سادت في العصور الوسطى. يعتمد النظام الجديد في سلم فستفاليا للمرة الأولى وبشكل يمكن إدراكه بوضوح على التجاور القسري لمختلف القوى والسلطات. وقد تم تطبيق تفكير عقلاني جديد، جشم نفسه عناء الدخول في الأشياء بناء وتنظيماً. لأنه بدلاً من قانون غير مكتوب هو بالنسبة لمجالات واسعة في قانون الدولة والشعوب والكنيسة قد دخل كمشروع معاهدة. يمكن وبحق أن نعده القانون الأساسي لأوروبا العصر الحديث».

فريتز ديكمان ـ سلم فستفاليا ـ مونستر 1992 ـ ص495.

(90) ليوبولدفون رانكه: القوى العظمى ـ فرانكفورت، 1995 ص23.

(91) «يعود أصل القومية Nationalism الحديثة إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر. كان الوحي الأكبر الجديد لها هو الثورة الفرنسية. فقد أعطت للحركة الجديدة قوة دفع شديدة. وفي نهاية القرن الثامن عشر ظهر الفكر القومي في مجموعة كبيرة من الدول الأوروبية المتباعدة عن بعضها في وقت واحد تقريباً. لقد حان وقتها لتفعّل من تطور الإنسانية. ولكن الثورة الفرنسية لا تعد نقطة انطلاقها، بل كانت أحد العوامل القوية في تكثيفها وانتشارها. ومثلها مثل جميع التيارات الأخرى في التاريخ، فإن القومية متجذرة عميقاً في الماضي».

هانس كون. فكرة القومية Nationalismus ـ فرانكفورت 1962 ص9.

(92) «أرادت مرسيليا منذ شهر آذار (مارس) 1791 أن تزحف إلى نهر الراين. وفي حزيران (يونيو) بدا كل الشمال وكل الشرق.... في اللحظة نفسها مسلحاً. وتحرك المركز، في أركيس Arcis زحف ثلاثة آلاف رجل من أصل عشرة آلاف ذكور من سكان المنطقة. وفي قرية أخرى مثل أرجنتوي قام الجميع بلا استثناء.

......ويكفي مثال واحد لوصف ذلك الوقت... مقولة للذكرى.

نص المرسوم الصادر في 28 كانون الأول (ديسمبر) عام 1791 الذي نظم الحرس الوطني الطوعي وألزمهم بالخدمة مدة سنة كاملة، على عقوبة بحق أولئك الذين يتركون الخدمة قبل انقضاء السنة، بحرمانهم من شرف الجندية. يا له من شعب متغير، فقبل الثورة لم يكن شيء أبغض إليه من الخدمة العسكرية..... ماذا حدث الآن لهذا الجنس الخائف والخانع الذي أحنى رأسه.. لهذا الحيوان الذي يمشي على أربع؟ لم أعد أستطيع استيعاب ذلك. الآن أصبحوا رجالاً».

جولس ميشليت: تاريخ الثورة الفرنسية ـ المجلد الثاني ـ فرانكفورت 1988 ص241.

(93) «لم تجد الطاقات الهائلة المستيقظة للحضارة الحديثة، فقط من خلال زيادة عدد السكان، التي لم تكن في أي وقت مضى على ما هي عليه الآن، لم تجد في الأنظمة العنيدة (المتحجرة) والاصطناعية للقوى العظمى القارية التي تضيق حالياً على بعضها، مجالات العمل المناسب لها..... فقد احتقنت هنا وهناك، بهذا الشكل أو ذاك من جديد لتتفرغ بأسلوب ثوري أو بالحروب.

إن الثورة الكبرى لم تنظف الجو. وطالما أن الحضارة مستمرة في الصعود، فلن تنقصها التوترات العاصفة.»

لودفيج ديهيو: توازن أم هيمنة. ملاحظات على المشكلة الأساسية لتاريخ الدول الجديدة. زوريخ ـ 1996 ص259 وما بعدها.

(94) وودرو ويلسون: مقدمة نقدية غير منشورة لمذكرة سلام. نحوالي 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1916.

(95) ألبرت ماتيس ـ الثورة الفرنسية. المجلد الأول ـ زوريخ ـ 1940 ص107.

(96) تذمر كامبون Cambon في 10 (ديسمبر) قائلاً: «كلما توغلنا في أرض العدو، كلما أصبحت الحرب أكثر دماراً، خاصة في ظل مبادئنا الفلسفية ذات الصدر الواسع. إن وضعنا يتطلب منا أن نحزم أمرنا يوماً، نعيد ونكرر، إننا جلبنا الحرية لجيراننا، لكن نجلب لهم أيضاً موادنا الغذائية وأموالنا. إنهم لا يريدون العملة التي أصدرناها».

تم تكليف كامبون بتقديم مشروع حول (تصور) للأسلوب الذي يجب أن يتبعه الجنرالات في المناطق المحتلة. فكان المشروع جاهزاً في 15

ديسمبر. وقد عرض بوضوح هدف حرب الثورة أنه إلغاء الامتيازات القديمة. «كل من يتمتع بامتيازات، وكل ما هو استبدادي يجب معاملته معاملة العدو في كل المناطق التي ندخلها..... بالتأكيد سيكون الأمر جميلاً لو أن شعوب المناطق المحتلة، على غرار الفرنسيين، قد قاموا بأنفسهم بإسقاط الإقطاعية، وبما أن ذلك لسوء الحظ، لم يحدث، كان علينا أن نقدم نفسنا كسلطة ثورية وندمر النظام القديم الذي استعبدها. وبهذا الأسلوب ستمارس فرنسا الدكتاتورية الثورية لمصلحتهم، بشكل سافر أمام العالم أجمع».

نفس المصدر ص398.

(97) نيكولو ميكيانيلي: تاريخ فلورنسا. زوريخ 1993 ـ ص430.

(98) «حسب المفهوم العام ينظر حالياً إلى المبادئ الأساسية التقليدية للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى على أنه عقبة أساسية أمام السيادة العامة للسلام والعدالة. تؤدي وجهات النظر هذه التي يتم تداولها في النقاشات في أمريكا وجزء كبير من أوروبا الغربية كموضوع عام ـ لكن قلما يكون ذلك ممكناً في الدول السائرة في طريق النمو ـ إلى ثورة في النظام الدولي الذي ظل قائماً مدة تزيد عن ثلاث مئة عام».

كيسنجر: تحدي أمريكا ـ ص304 وما بعدها.

(99) «إن الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي ومصالحنا الوطنية والدولية هو دفع التهديدات قبل أن تصل إلى حدودنا وإفشالها. إن الولايات المتحدة سوف تسعى دائماً إلى دعم المنظمات الدولية، لكنها

لن تتردد في التصرف عندما تدعو الضرورة إلى استخدام حقنا في الدفاع عن النفس، باتخاذ إجراءات وقائية ضد أولئك الإرهابيين وردعهم عن إلحاق الأذى بشعبنا وبلدنا».
إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ـ سبتمبر أيلول 2002 ص13.

(100) بيل ـ النظام العالمي الجديد.

(101) «إن ما ألحق الأذى القاتل بالمستعمرين القدماء هو ثبوت إمكانية التغلب على الرجل الأبيض وعلى دوله بشكل مزرٍ ومذلٍ وأن القوى الاستعمارية القديمة كانت في موقف ضعيف جداً بعد إحراز أي انتصار عليها، أضعف من أن تستطيع بعده استعادة مواقعها السابقة».
هوبسباوم: عصر التطرف ص274.

(102) «كانت الحربان العالميتان اللتان حدثتا في القرن العشرين في منطلقهما عبارة عن حروب أوروبية من أجل السيطرة. أوضحت الحرب الثانية ما أعلنت عنه الأولى وما لم يتم الاعتراف به آنذاك: وهو نهاية عصر الهيمنة الأوروبية ومن ثم حروب الهيمنة الأوروبية. لقد دخلت عناصر تاريخية جديدة إلى القيادة السياسية والثقافية والاقتصادية للعالم ـ الأمر الذي لم يكن في القرن التاسع عشر ـ مثل الولايات المتحدة وروسيا. وقد اتضح ذلك منذ عام 1945.
وفي عام 1961 اتضح أن القارات التي كانت حتى ذلك الوقت متعلقة بأوروبا ـ آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ـ بدأت تطمح للتطور بسرعة مفاجئة إلى شركاء متكافئين في السياسية الدولية، كما في الاقتصاد والثقافة. وقد حدث هذا التحول باسم القومية أو التوجه القومي.

وما جرى في القرن الثامن عشر على الضفتين، الغربية والشرقية لشمال المحيط الأطلسي قد أصبح ـ بعد مئتي سنة ـ حركة تشمل العالم أجمع».

كون ـ فكرة القومية ـ ص555.

(103) انظر أيضاً حول هذا الموضوع: بيتر ألتر: القومية ـ فرانكفورت 1985 ص118 وما بعدها.

«في الكثير من الوجوه يضطر المرء بناء على التاريخ الأوروبي في النصف الأول من القرن العشرين حتى للحديث عن أن موكب انتصار مبدأ الدولة القومية قد زاد من حدة المنافسات والصراعات بين الأمم الأوروبية وصعّدها إلى أبعاد لم تعرفها مسبقاً. أسهمت هذه التجربة إلى حد كبير في جعل الاعتقاد الساذج بنظام الدولة القومية الذي يخلق السلام في أوروبا المدمرة والمقسمة بعد عام 1945، يتبخر كلياً. لكن مبدأ الدولة القومية لم يفقد بذلك تأثيره التاريخي العالمي، الشيء الذي تغير هو الموقع الجغرافي لهذا التأثير. ففيما يسمى بالعالم الثالث شهد مبدأ الدولة القومية انتعاشاً جديداً في مسيرة تشتت وانحلال الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية».

(104) «يبدو أن الحرب قديمة قدم الإنسانية، أما السلام فهو اختراع حديث» كما قال رجل القانون، السير هنري ماين في منتصف القرن التاسع عشر» اقتباس.

ميشائيل هوارد: اختراع السلام. حول الحرب وتنظيم العالم ـ لونيبورغ 2001 ص9.

(105) كينيث.ن.وولتس: نظرية السياسات الدولية، نيويورك 1979، ص102.

(106) «وهنا فإن المأزق الأمني هو أيضاً ظاهرة مهمة، وفي الوقت نفسه متناقضة، لسياسة أمن جميع الدول ضمن منظومة القوة الذاتية تحت شروط الفوضى. كثير من الوسائل التي تستخدمها دولة من الدول من أجل زيادة أمنها تقلل من أمن الآخرين. إذ ترد على ذلك فيسوء الوضع الأمني عندها. فالقوة الذاتية لا تؤدي إلى حماية الدول، بل إلى تهديدها».
تشيمبل: أمن جديد في أوروبا. ص15.

(107) ديهيو. توازن أم هيمنة. ص364 وما بعدها.

(108) إليكسيس دو تاكويفيل: حول الديموقراطية في أمريكا ـ الجزء الأول. زوريخ 1987 ص24 وما بعدها.

(109) أستولف دو كوستين: ظلال روسية. رسائل تنبؤية من عام 1839. ص459.

(110) نفس المصدر ص83.

(111) «يجب على الاشتراكية المنتصرة أن تحقق الديموقراطية الكاملة، ومن ثم ليس فقط تحقيق المساواة الكاملة بين الأمم، بل أيضاً حق تقرير المصير للأمم المضطهدة. أي الاعتراف بالحق في الانفصال السياسي الحر، وعلى الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية التي لن يصبح بإمكانها من خلال كل نشاطها، سواء الآن أم في أثناء الثورة وبعدها، أن تثبت أنها

ستحرر الأمم المضطهدة وتقيم علاقاتها معها على قاعدة التوحد الحر
ـ لكن مثل هذا التوحد سيصبح مرحلة خادعة من دون حرية الانفصال
ـ إن مثل هذه الأحزاب ترتكب الخيانة بحق الاشتراكية».
فلاديمير.ي.لينين: الثورة الاشتراكية وحق الأمم في تقرير المصير».
الأعمال الكاملة المجلد 22 ـ برلين 1960 ص144.

(112) «روسيا هي قولاً واحداً أمة من الغزاة وقد بقيت كذلك مدة قرن كامل، إلى أن خلقت لها الحركة الكبرى عام 1789 خصماً مخيفاً ذا بأس شديد. ونعني بذلك الثورة الأوروبية والقوة المتفجرة للأفكار الديموقراطية والنزعة الفطرية للإنسانية نحو الحرية. منذ تلك المرحلة لم يكن هناك بالواقع في القارة الأوروبية سوى قوتين: روسيا بنظامها الاستبدادي من جهة والثورة بديموقراطيتها في جهة أخرى».
حسب ما كتب فريدريش إنجلز في افتتاحية صحيفة نيويورك ديلي تريبون في 12/أبريل (نيسان) 1853 العدد 3740. مقتبس عن «كارل ماركس» فريدريش إنجلز: ميل روسيا نحو الغرب. زوريخ 1991. ص28.

(113) «في البدء كان نابليون. لقد وقع تاريخ الألمان وحياتهم وخبراتهم خلال عقد ونصف من مطلع القرن التاسع عشر ـ حيث أرسيت قواعد ألمانيا الحديثة ـ تحت تأثيره الطاغي. كانت السياسة قدراً. وكانت سياسته: حرب وغزو، واستغلال واضطهاد، إمبراطورية ونظام جديد. تراوحت إمكانات تصرف الدول الأخرى بين التكيف والمقاومة. نادراً ما جاءت جميع مجالات الحياة في ظل سياسة القوة والضغط، من الخارج، فحتى الإصلاحات الكبرى التي غيرت طابع الدولة والمجتمع، كانت محكومة بذلك، شاءت أم أبت».
توماس نيبرداي. تاريخ ألمانيا 1800 ـ 1866، ميونخ 1983 ص11.

(114) «قبل سنوات وصف الكاتب الصربي دراجان فيليك، يوغوسلافيا بأنها كعب آخيل أوروبا الموحدة في المستقبل» وقد أظهرت التطورات أنه محق بهذه التسمية».

ريتشارد فاغنر: السماء الخالية ـ رحلة إلى قلب البلقان ـ برلين 2003 ص267.

(115) «لحرب البلقان جذور عميقة متأصلة في التناقضات القومية والاقتصادية والسياسية في شبه الجزيرة الجميلة إلى أبعد الحدود. شبه جزيرة حظيت بدلال الطبيعة وتشويه البشر. لقد أدى التطور الاقتصادي هنا إلى نمو الوعي القومي وفي الوقت نفسه إلى الطموح نحو تقرير المصير القومي والسياسي. صربيا تحتاج إلى ممر يصلها بالبحر. وخلق شروط حياة عادية في مقدونيا هو ضرورة أساسية لتطور دائم وهادئ في بلغاريا. كل ذلك لا يرقى إليه الشك. وعلى هذا الأساس لم تتشكل هذه الروح المحاربة لدى الأوساط السياسية القائدة فقط، بل أيضاً بين الأوساط الشعبية، كما استطعت أن ألحظ».

ليو تروتسكي: حروب البلقان 1912 ـ 1913 ـ صدر في أسن 1996 ص179.

تابع تروتسكي كلا الحربين كصحفي. وما تزال مقالاته وتحقيقاته وتحليلاته حتى الآن، وعلى ضوء تجارب التسعينيات من القرن العشرين، جديرة بالقراءة. فالمشكلات والصراعات قلما تغيرت في هذا الجزء من أوروبا.

(116) «لم يكن على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن تنتظر حتى تمتد الحرب إلى مقدونيا. فإذا ما وصلت الحرب إلى هناك كان ذلك

حرباً بلقانية. لأن ما من أحد من جيراننا سوف ينعم بالهدوء [هذا ما نقلته صحيفة واشنطن بوست عن الرئيس المكدوني السابق غليغوروف] والخبراء يوافقون على هذا التقييم القائم. [ستكون مكدونيا هي البوسنة القادمة. كما قال سفير سابق في يوغسلافيا]. وسوف يمتد الصراع هناك إلى اليونان وبلغاريا وألبانيا».
جون نيوهاوس: بون. الغرب وحل يوغسلافيا. في: أوراق حول السياسة الألمانية والدولية، 10، 1992 ص1201.

(117) فاغنر: السماء الخالية ص265.

(118) «فشلت كلتا التجربتين اليوغسلافيتين خلال القرن العشرين أخيراً بسبب طموح القيادة عند صربيا وطبقتها السياسية».
نفس المرجع ص264.

(119) فولففانغ بيتريتش، كارل كازر وروبيرت بشلر: كوسوفو، أساطير أرقام وحقائق: الطبقة الثانية. كلاغنفورت 1999 ص173 وبعدها.

(120) «يُتوقع من ميلوزيفيتش أن يرى مهمته المقدسة في «تطهير» كوسوفو من مليوني مسلم يعيشون هناك، بالدرجة الأولى عن طريق تشريدهم إلى ألبانيا. ويجب ألا نفاجأ بأن الناس يمتنعون عن ترك أوطانهم طوعاً. إنهم يريدون دولتهم المستقلة كلياً ـ دون أي رابط مع صربيا. وكان تكتيك ميلوزيفيتش هو «تجويع المسلمين اقتصادياً وثقافياً». وسرعان ما بدأ ـ كما كان متوقعاً ـ بإرهابهم من خلال قواته الأمنية. أما الصراع الحقيقي، كما يظن الكثير من الدبلوماسيين، فسوف يندلع من قبل المسلمين المجروحين في الأعماق. ومصيرهم سوف يكون

على الأغلب في ألبانيا المجاورة.... ستقف اليونان إلى جانب صربيا. أما بلغاريا فسوف تدخل اللعبة مضطرة في هذه النقطة تحت ضغط السلافيين المكدونيين. وفي وقت من الأوقات قد ترى تركيا نفسها ـ التي تحجم عن التدخل الآن ـ مضطرة للقيام بشيء ضد الأعمال الوحشية المتصاعدة التي ترتكب ضد المسلمين.... هذا السيناريو غير واضح. ولكن الاحتمال الكبير هو أنه سيكون هناك سفك دماء، أشنع مما كان في البوسنة».

نيوهاوس. بون. الغرب وانحلال يوغوسلافيا ص1201. كُتب هذا التحليل عام 1992 وثبت أنه كان بنوءة لأن تدخل الأمم المتحدة عام 1999 فقط هو الذي حال دون الوصول إلى أسوأ نتائج حرب البلقان الكبرى.

(121) «كان ممثلو الأمم المتحدة مطلعين جيداً على ما سيحدث. وقبلاً وخلال أوج الحرب في كرواتيا عندما كان السلام ما يزال يسود البوسنة كتب فانس إلى وزير الخارجية الألماني هانس ديتريتش غنشر وحذّره بأن ضغط ألمانيا على المجموعة الأوروبية للاعتراف بكل من كرواتيا وسلوفينيا سوف يكون مدعاة للحرب في البوسنة».

ديفيد ريف: المجزرة ـ البوسنة وعجز الغرب. ميونخ 1995 ص236. انظر أيضاً التحليل الموجز لسياسة ألمانيا آنذاك حيال يوغوسلافيا كتبها هانس يورغن آكس: هل قسم غنشر يوغوسلافيا؟ أساطير وحقائق السياسة الخارجية لألمانيا الموحدة. في أرشيف أوروبا ـ 12، 1993 ص351 ـ 360. وكذلك في: الحرب في شبه جزيرة البلقان. ارتباك عالم الدول. إصدار أنجيليكا فوله وفولفغانغ فاغنر. بون 1994 ص95.

(122) «يرى بعض الدبلوماسيين في أوروبا وأمريكا، عندما يعودون بتفكيرهم إلى العام الماضي نقاطاً مختلفة كان يمكن لأمريكا وحلفائها ـ خاصة فرنسا وبريطانيا ـ أن تتعاون معاً بشكل مباشر. وعندما دمر الصربيون في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي مدينة فوكوفار الكرواتية تدميراً كاملاً، أو عندما قصفوا بالمدفعية مدينة دوبروفنيك التي كانوا يحاصرونها كان يمكن لأجزاء من الأسطول السادس الأمريكي والبحرية الفرنسية القيام بعمليات بحرية وجوية ضد المواقع الصربية. أيضاً كان من الممكن الاستعانة بقوات بريطانية».
نيوهاوس، بون: الغرب وتفكك يوغوسلافيا ص1196.

(123) يُضمّن المؤلف في انتقاده للموقف الهادئ الذي اتخذته القوى اليسارية الألمانية آنذاك نقداً ذاتياً أيضاً.

(124) «إن الأحداث المتعلقة باستيلاء صرب البوسنة على «منطقة الحماية» التابعة للأمم المتحدة سريبرينيشا في البوسنة والهرسك في تموز (يوليو) 1995 معروفة للعالم بكل تفاصيلها. وبرغم قرار مجلس الأمن الذي أُعلن فيه تحديد منطقة «خالية من الاعتداءات المسلحة أو أي أعمال معادية»، هاجمت وحدات من جيش صرب البوسنة المدينة واستولت عليها. وخلال بضعة أيام تم اقتلاع /25/ ألف مسلم بوسني، غالبيتهم من النساء والأطفال والشيوخ، كانوا يعيشون في المنطقة، وتم ترحيلهم في جو من الرعب من قبل قوات صرب البوسنة في حافلات مكتظة ونقلهم إلى خطوط جبهة المنطقة التي في أيدي مسلمي البوسنة. وكان هناك مصير آخر في انتظار رجال مسلمي البوسنة الذين هم في سن الجندية. فعندما حاول الآلاف منهم الفرار من المنطقة، تم إلقاء

القبض عليهم واحتجازهم ضمن ظروف وحشية ثم إعدامهم. أكثر من سبعة آلاف شخص لم يعودوا ثانية».
من قرار الحكم الصادر عن محكمة لاهاي لمجرمي الحرب ضد جنرال صرب البوسنة، راديسلاف كرستشيك. في: سريبرينيتشا ـ محاكمة. صدر الحكم بالسجن مدة 46 عاماً بسبب المجازر وأعمال قتل متفرقة.

(125) راينهولد، نيبور: سخرية التاريخ الأمريكي، نيويورك 1952.

(126) ج.و.ف. هيغل: فلسفة التاريخ. في: دِرْس، جزء 13، فرانكفورت/ماين،1973، ص114.

(127) لقد عرف غوته منذ ذلك الوقت تلك الفروق الأساسية بين أمريكا وأوروبا:

«أمريكا! إن وضعك أفضل
مما هو في قارتنا القديمة
ليس لديك قصور متهدمة
ولا حجارة من البازلت
وأنت لا يزعجك في
داخلك، في زمنك الحيّ
ذكريات لا لزوم لها
وخصام لا طائل منه»

ي.ف.غوته: المؤلفات الكاملة، الجزء2، فرنكفورت/ماين، 1988، ص739.

(128) «إذا كانت هناك اعتداءات جدية على المصالح الأمريكية أو على التراب الأمريكي... فسيزداد القلق والضغط بشكل درامي، وعلى كل

رئيس أمريكي أن يكون مستعداً لذلك... على أولئك الذين لا يطيقوننا أن يعرفوا كيف يخافون منّا». فالتر راسل ميد: القوة والإرهاب والسلام والحرب. إستراتيجية أمريكا العليا في عالم من المخاطر، نيويورك 2004، ص127.

(129) «ما كان هدفنا، من كان عدونا، كيف يجب أن يكون جوابنا، هل يكون حرباً على الإرهاب بشكل عام أو يكون موجهاً ضد القاعدة فقط؟» ريتشارد أ. كلارك: ضد كل الأعداء، هامبورغ 2004، ص56.

(130) يدعو بوش خريجي وست بوينت إلى الخدمة في الكفاح ضد الإرهاب. من كلمة الرئيس في الموقع: http//amerikadienst.usembassy.de

(131) «تبحث معظم الأمم عن الأمن بالطريقة نفسها التي تقوم بها الحيوانات، حيث تفر إلى وضع الدفاع وتحاول أن تكون غير ظاهرة أو لافتة للنظر، أو أنها تحيد من طريق كل الأخطار. على عكس ذلك كانت الأمة الأمريكية، فهي في رد فعلها بشكل عام... تلجأ إلى الهجوم وتعترض المخاطر وتحيّدها وتتغلب عليها إذا استطاعت.... فالتوسع هو طريق الأمان». جون لويس غاديس: المفاجأة والأمن والخبرة الأمريكية، كامبريدج/ماساتشوستس2004، ص13.

(132) هنري كيسنجر: عقل الأمم، برلين1994، ص13.

(133) غاديس: المفاجأة والأمن... ص87.

(134) «ازدادت أهمية المدارس التقليدية مع نهاية الحرب الباردة، فالحرب الباردة كانت مرحلة طويلة من الاستقرار، سواء كان ذلك في السياسة

العالمية.... أو في نقاشات السياسة الأمريكية الخارجية؟»والتر راسل ميد: سياسة أمريكا الخارجية وكيف غيّرت العالم، نيويورك 2001، ص246.

(135) كيسنجر: عقل الأمم، ص12.

(136) سيطرت الشيوعية حول سنة 1950 على المنطقة الأوروآسيوية من ألمانيا الشرقية إلى كوريا الشمالية. ولكن أمريكا كانت صاحبة السلطة الإستراتيجية في البحر والجو على كل أنحاء المعمورة الأخرى ببركة العديد من حلفائها وتابعيها الذين كان همهم القتال ضد الاتحاد السوفييتي. ولم تظهر السيطرة الأمريكية إلا بموافقة قسم كبير من العالم» إيمانويل تود: الولايات المتحدة الأمريكية ـ قوة عالمية، ميونيخ 2003، ص29.

(137) رايموند آرون: الجمهورية الإمبريالية. الولايات المتحدة الأمريكية وباقي العالم. شتوتغارت/زوريخ 1975.

(138) «إن تعريفاً أوسع وأدق لمفهوم الإمبراطورية يجعل من الممكن الاستغناء عن مفهوم السيطرة» نايال فيرغوسون: الإمبراطورية المنكرة، برلين 2004، ص23.

(139) لا يرى نايال فيرغوسون ذلك التعارض الأساسي بين قواعد الديمقراطية الأمريكية... وبين ما يطلبه من انتقال إلى إمبراطورية أمريكية. ولذلك يفتش عن توضيح لعدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بالتحول إلى إمبراطورية، في علم النفس السياسي لهذه الدولة.

(140) كلايد بريستوفيتس: دولة مارقة. إلى أين تتوجه أمريكا؟، دوسلدورف/زوريخ 2004، ص29.

(141) توركفيل: حول الديمقراطية في أمريكا، ص169.

(142) «إنه من الخطأ أن نخلط بين الإمبريالية والسيطرة، فالولايات المتحدة بالتأكيد ليست إمبراطورية بالمفهوم الذي كان سائداً في الإمبراطوريات الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين، إذ كانت السياسة هي الصفقة الرئيسة لها. وبالرغم من أن هناك علاقات غير متوازنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى الأضعف التي يمكن أن يتم استغلالها، فإن استخدام كلمة إمبريالي دون أن تكون هناك سيطرة سياسية هو استخدام غير دقيق ومضلل.» جوزيف س.ناي: أمريكا ليست إمبراطورية في جريدة سود دويتشه تسايتونغ 23/22 أيار/مايو2004، ص2.

(143) ما الذي ندعوه «التيار المحافظ الجديد»؟ دعونا نترك «عرّاب» هذا التيار، كما يسمي نفسه، إيرفينغ كريستول، يعبر عن ذلك: «تشكل المقاومة ضد المخططات الإمبريالية للأنظمة الشيوعية الشمولية منطلق هذا التيار. وقد كان الدافع للوصول إلى إعطاء هذه المقاومة أكبر تأثير ممكن، هو التحدي السياسي بالإضافة إلى مقاومة تلك الرغبة المتزايدة لسياسة التهدئة وكما تُمارس في بعض الدوائر الليبرالية. ولكن ما بعث القلق في نفسي هو تلك المؤشرات على الانهيار والتفسخ التي أصبحت كامنةً في المجتمع الأمريكي». إيرفينغ كريستول: التيار المحافظ الجديد ـ سيرة تطور عقيدة، مختارات 1949-1995، نيويورك1995، ص486.

(144) «انتهت كل المقارنات بين أمريكا وروما سنة2003. فأمريكا كقوة عالمية مسيطرة ووحيدة، لم تكن معروفة، كذلك إلا منذ بضعة عقود

من السنين بينما دامت سلطة روما أكثر من أربع مئة سنة. [...] ليست الولايات المتحدة اليوم إمبراطورية كما أوجدتها روما، صحيح أن لديها أكبر قوة في العالم ولكن ليس لديها السيطرة المطلقة على العالم كما كانت روما». بيتر بيندر: القوة العالمية أمريكا ـ روما الحديثة، شتوتغارت،2003، ص245.

(145) «إن مبدأ السلطة الشعبية ليس مُغَيَّباً أو غير مثمر في أمريكا كما هو عليه الحال لدى بعض الشعوب الأخرى. فهو معترف عليه بحكم العادة وتعلنه القوانين، وهو ينتشر بحرية ويفرض صلاحيته». توكفيل: حول الديمقراطية في أمريكا، ص83. وص87: «الشعب يسيطر على العالم الأمريكي السياسي كما يسيطر الله على الكون».

(146) «إن الجوهر الحقيقي للمدنية الأمريكية [...] هو نتيجة [...] قوتين متباينتين تماماً، يختلفان في أمكنة أخرى ما عدا في أمريكا التي عرفت كيف توفق بينهما. وأقصد بذلك روح الدين وروح الحرية. المرجع السابق، ص65 وص433: «يقطن القسم الأكبر من أمريكا أناس مسيحيون تخلصوا من السلطة البابوية وأحضروا معهم إلى العالم الجديد مسيحية لا أجد وصفاً لها أفضل من أنها ديمقراطية وجمهورية».

(147) «منذ خمسين عاماً والناس يعيدون على مسامع الأمريكيين أنهم الشعب الوحيد المتدين والمثقف والحر. دليل ذلك استمرار المؤسسات الديمقراطية، مع أنها فشلت في الكثير من أنحاء العالم». المرجع السابق ص557.

(148) «يبدو أن التوجه الجمهوري يميل نحو الإمبريالية. كذلك كانت الإمبريالية خطراً على أنظمة الحكم الجمهورية؛ لأنها دمرت المؤسسات التي تولّدت عن هذه الأنظمة». يوناثان شيل: سياسة السلام ـ السلطة واللاعنف ومصالح الشعوب، ميونيخ/فيينا2004، ص261 وما بعدها.

(149) «إن الجذر الثاني والأقوى من جذور إنكلترا الجديدة كان شركة خليج ماساتوستس التي عملت على تهجير البوريتانيين الذين حاولوا أن يخلصوا الكنيسة الإنكليزية من بقايا الكاثوليكية...» يورغن هايدكينغ: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، توبينغن1966، ص10 وما بعدها.

(150) «ليست النجوم ولا القمر هي التي تنير الليل وليست هي الشمس التي تنير النهار وإنما هي أورشليم التي تشع على الدوام». المدينة المقدسة، نشيد كنسي أمريكي، ذكره بريستوفيتش في : الدولة المارقة، ص327 .

(151) «النجاحات الاقتصادية والنمو السكاني المتسارع وحركات البعث الدينية هي التي أوجدت مناخاً وجد أفضل تعبير عن نفسه بأنه القدر المكتوب. وقد وضع هذا المصطلح الناشر المقيم في نيويورك جون ل. أوسوليفان سنة 1845». هايدكينغ: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ص146.

(152) جون وينتروب: نموذج للعمل الخيري المسيحي، 1630، في: جورنال جون وينتروب 1630-1644، كابريدج/كاساتشوستس1996، ص8-10.

(153) فيرغوسون: الإمبراطورية المستنكرة، ص209 وما بعدها.

(154) نيبور: سخرية التاريخ الأمريكي، ص7.

(155) «ولكن هوة قد ابتدأت بالتشكل بين المحافظين الجدد الذين هم المتطرفون حقيقةً وبين المحافظين التقليديين. ضرائب أقل، وحكومات أصغر وإلى الجحيم بالأمم المتحدة. ماذا هذا الكلام الذي لا طائل من ورائه، هل يعني ذلك تغيير العالم ودمقرطة الشرق الأوسط؟» توني جوت: انخفض زخم المحافظين الجدد، مقابلة مع دي فيلت، 2004.5.29 ص7.

(156) روبرت كاغان: القوة وفقدان القوة، أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد، برلين 2003.

(157) «لم يستطع نظام كانْتْ الأوروبي الحديث أن ينمو إلا في ظل القوة الأمريكية ومطبقاً وفق قواعد نظام هوبس. وقد أمكن للأوروبيين أن يعتقدوا أن القوة لم تعد مهمة بفضل القوة الأمريكية» المرجع السابق ص85.

(158) «على كل شيوعي أن يفهم هذه الحقيقة: القوة السياسية تأتي مع أفواه البنادق». ماوتسي تونغ: مشكلات الحرب والإستراتيجيا، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 في كلمات الرئيس ماوتسي تونغ، بكين1967، ص74.

(159) «يرى بعض الساسة الأمريكيين أيضاً أن الأمن العالمي والنظام العالمي الليبرالي ـ كما هو فردوس ما بعد الحداثة الأوروبي ـ لا يمكن أن يستمر على مدى طويل إلا إذا طبقت الولايات المتحدة الأمريكية عالم هوبس الخطير خارج أوروبا وفرضت قوتها» كاغان: القوة وفقدان القوة. ص88.

(160) المرجع السابق، ص7.

(161) روبرت كاغان: من الفردوس والقوة أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد. نيويورك2003، ص3. نأخذ من النص الألماني الفقرة الآتية: «لهذا السبب يتباعد الأمريكيون والأوروبيون باستمرار عن بعضهم فيما يتعلق بالمسائل الإستراتيجية المركزية. وهم لم يعودوا اليوم متفاهمين إلا على بعض النقاط القليلة كما أن فهمهم لبعضهم آخذ في التناقص».

(162) «كانت القوة الكبرى الأوروبية في القرنين18و19 هي التي لا تسمح بوضع أغلال في عنقها، وبعد قرنين تبادل الأوروبيون والأمريكيون المواقع».

(163) المرجع السابق، ص93 وما بعدها.

(164) كارل شميث: التنّين، كولونيا 198، ص34.

(165) هيرمان كلينر: هوبس ـ فيلسوف القانون وفلسفته القانونية، مدخل إلى: توماس هوبس: التنّين، ص37 وما بعدها.

(166) كانْت: إلى السلام الأبدي، ص195.

(167) أعمق الخلافات بين الأوروبيين والأمريكيين حالياً يتجسد في أفكار فلسفية ميتافيزيقية متضادة حول أين تقف الإنسانية عن الاستمرار بين شريعة الغاب وقوانين العقل. وعلى خلاف الأوروبيين لا يعتقد الأمريكيون أننا على عتبة تحقيق حُلُم كانْت». كاغان: القوة وعدم القوة، ص107.

(168) «كمراقب خبير لتوازن القوى الأوروبية رفض جون كوينسي آدامز بكل إصرار الفكرة التي تقول: إن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن

تتعايش مع أي قوة أخرى على القارة الأمريكية الشمالية تحت الشروط نفسها.» غاديس: مفاجأة وأمن، ص26.

(169) دستور الولايات المتحدة الأمريكية، في: الثورة الأمريكية والدستور 1754-1791، الناشر: أنجيلا وفيلي باول آدامز، ميونيخ1987، ص427.

(170) «ليس الحرب ضد الإرهاب حربنا المجازية الأولى. لقد كانت الحرب الباردة كناية عن خلافٍ دولي حول القِيَم، ولم تتحول في وقت من الأوقات إلى صدام مسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي...» ميد: القوة والإرهاب والسلام والحرب، ص111.

(171) «... أصبحت إعادة بناء العالم دليلاً على تحوّل المفهوم الذاتي الإنساني من أجل تَمَوْضُعٍ ذاتي للإنسان بشكل عام في الطبيعة أو في فقدان القدرة على التموضع ومن أجل فقدان أهمية الموقع العالمي» هانس بلومنبرغ: التحول الكوبرنيكي، فرانكفورت/ماين، ص100.

(172) «هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تتنازل عن القليل من القوى لصالح أوروبا دون أن يكون الأمن الأمريكي، ومن ورائه الأمن الأوروبي وأمن العالم الديمقراطي في خطر؟. هنا تكمن المشكلة. إذ لا يستطيع الأمريكيون الاستفادة من التعاون الأوروبي طالما لا يوجد تقدير مشترك ومتوافق حول طبيعة الأخطار العالمية في هذه الأيام وحول الوسائط التي يمكن استخدامها لتلافي هذه الأخطار». روبرت كاغان: من الفردوس والقوة، نيويورك2004، ص156.

(173) جيريمي ريفكين: الحلم الأوروبي. رؤية قوة عالمية هادئة، فرانكفورت/ماين،2004، ص310.

(174) آرثرم. شليزينغر الابن: الحرب والرئاسة الأمريكية، نيويورك2004، ص132 وما بعدها.

(175) المرجع السابق، ص131 وما بعدها.

(176) راجع: أودو ساوتر: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، شتوتغارت 1994، ص46.

(177) الدستور الأوروبي المادة I-1، ص II في: مشروع قانون لمعاهدة29 أكتوبر 2004 حول الدستور الأوروبي. ملف 983/المجلس الاتحادي الاستشاري 17.12.2004.

(178) الدستور الأوروبي المادة I-5، المرجع السابق.

(179) الدستور الأوروبي المادة I-25 المرجع السابق ص15.

(180) كلاوس مارتين جيرارديت: تاريخ الأوروبيين القديم وأوروبا المستقبل، ساربروكن2001، ص30.

(181) المادة I-2: «القيم التي على أساسها أُنشئ الاتحاد تشمل احترام الكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الشخصية وحقوق الأقليات. وتكون هذه القيم متساوية في كل الدول الأعضاء التي تتميز بالتعددية وعدم التمييز والتسامح والعدالة والتضامن والمساواة بين النساء والرجال» الدستور الأوروبي ص11.

(182) عُقد هذا المؤتمر في بيترسبرغ بالقرب من بون.

(183) إن أهداف عمليات الاتحاد الأوروبي محددة في المادة17 الفقرة 2 من معاهدة الاتحاد الأوروبي الدستورية وتنص على ما يأتي: المهام الإنسانية والإنقاذية ومهام حفظ السلام والتغلب على الأزمات بما في ذلك إجراءات توطيد السلام. الناشر: نيكول غنيسوتو، معهد الدراسات الأمنية في الاتحاد الأوروبي، باريس2004، ص88.

(184) جان إيف هاين: منظور تاريخي، في المرجع السابق ص50 ومابعدها

(185) المرجع السابق، ص51.

(186) نشرة الحكومة الاتحادية بتاريخ 16 آب/أغسطس1999، رقم49 ص232.

(187) المرجع السابق.

(188) المرجع السابق، ص534.

(189) المرجع السابق، ص533.

(190) إن الفقرة القصيرة التي مرّت على الاتحاد بعد أن أصبح يضم خمساً وعشرين دولة عضواً تبين أن الدول الأعضاء الأوروبية الشرقية الجديدة تعمل للانضمام إلى الاتحاد النقدي وإلى اتفاقية شينغن بأسرع ما تستطيع.

(191) الدستور الأوروبي، المادة I-44، ص19.

(192) المادة (6)I-41 والمادة III-312، المرجع السابق ص19و63 وما بعدها.

(193) المادة (2)I-1، المرجع السابق، ص11.

(194) أطلق اسم «معايير كوبنهاغن» على تلك المعايير التي يجب أن تحققها الدول الساعية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد تم تقرير هذه المعايير في 22 ديسمبر1993 في كوبنهاغن في سياق التحضير لتوسع الاتحاد نحو أوروبا الشرقية. وبشكل أدق فهي عبارة عن ثلاث مجموعات من المعايير. أولاها، وهي الشروط السياسية، أن تكون محققة قبل مفاوضات الانضمام، أما المجموعتان الأخريان فيجب أن تتحققا في أثناء مدة المفاوضات وقبل الانضمام. عن موقع الإلكتروني: فيكيبيديا ـ معايير كوبنهاغن.

(195) «نحن لا نتردد بالتطلع إلى ذلك اليوم الذي تستطيع فيه أوروبا أن تسوي كل مشكلاتها بنفسها في مصلحة التفاهم المشترك البناء من الأطلسي إلى جبال الأورال». شارل ديغول: مؤتمر صحفي بتاريخ 9/9/1965 في: أوروبا الأوروبية ـ المؤتمرات الصحفية الأربعة عشر لديغول، ترويسدورف 1966، ص96.

(196) «فأوروبا كانت ولا تزال واقعاً جغرافياً وسياسياً وحضارياً، إنها فكرة قارة ذات مواصفات مميزة بِبُنًى حضارية وأسلوب حياة نفهمه كأسلوب حياة عاقل منذ أن وضع اليونانيون القدامى فلسفة العقل»، في: ميركور، رقم669 يناير2005، ص28 وما بعدها.

(197) «ولم تكن روسيا أو روسيا البيضاء أو أوكرانيا ناهيك عن تركيا، يوماً من الأيام تابعة لأوروبا التاريخية، فهي لم تطبع بطابع التاريخ والقوانين الرومانية أو بحركات الإصلاح ناهيك عن البورجوازية الغربية ونظام النبلاء والفلاحين الأوروبي». هانس أولريخ فيهلر: المسألة التركية، في: فرانكفورتر ألغماينه تسايتونغ 2003/12/14، ص35.

(198) راجع: اجتماع المجلس الأوروبي واستنتاجاته، بروكسل 16-17 ديسمبر2004، مجلس الاتحاد الأوروبي 19238/04، ص4-8.

(199) فالترهالشتاين: خطابات أوروبية، شتوتغارت1979، ص439.

(200) روبرت كاغان: المريخ بحاجة إلى الزهرة، في: فيلت أم زونتاغ، 2005/01/30، ص12.

(201) «لقد قام الاتحاد الأوروبي منذ توسعه بتشجيع الأمن والازدهار في القارة الأوروبية، بخطوة مهمة نحو الأمام. فتوسيع الاتحاد الأوروبي يعني إضافة إلى ذلك، أن حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية قد تغيرت. فقد ربحنا جيراناً جدداً وأصبح أقرب إلى جيران قديمين. إلا أن هذه الظروف توجد فرصاً وتحديات أيضاً. فسياسة الجوار الأوروبية يجب أن تفهم على أنها رد على هذا الوضع». لجنة الجماعات الأوروبية: نشرة اللجنة. سياسة الجوار الأوروبية ـ ورقة إستراتيجية، ك و م (2004)373. 2004/05/12، ص2.

(202) كوبر: ظهور الأمم، ص165.

(203) Cooper: The Breaking of Nations ص165.

(204) تقرير عربي حول التطور السكاني 2003 ملخص باللغة الألمانية. إصدار الجمعية الألمانية للأمم المتحدة. برلين 2003 ص15.

(205) تيموني غارتون آش: عالم حر. أوروبا أميركا وإمكانات الأزمة. ميونخ 2004 ص186.

(206) النقاش حول الهجوم الوقائي ليس جديداً أبداً في الولايات المتحدة، بل جرى مسبقاً في بداية الخمسينيات، أي هل من الشرعية التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى عن طريق المخابرات أو حتى عن طريق الغزو العسكري لأسباب إستراتيجية لمحاربة الشيوعية. «كان [الأخوان دولس] Dulles يلحّان على تحقيق نجاحات سريعة وواضحة في حملتهما المناهضة للشيوعية ورأوا في العمليات المخفية طريقاً في الوصول إلى ذلك، فإسقاط حكومات بطريقة وقائية وعمليات ضد تهديدات لم تكن قد اتخذت أشكالها بعد، بدت لهما ليست فقط معقولة، بل ضرورية جداً. لم يهتموا بالنتائج المستقبلية لمثل هذه الانقلابات: لأنهما اعتقدا أنه إن لم تدعم الولايات المتحدة مثل هذه الأعمال فإن مستقبلها في خطر».
ستيفن كينتسر Stephen Kinzer: كل رجال الشاه. الضربة الأميريكية وجذور الإرهاب في الشرق الأوسط. Hoboken, New Jersey 2003 ص209.

(207) المادة 51 «إن هذا الميثاق لا يضر في حالة حدوث هجوم مسلح ضد عضو في الأمم المتحدة بالحق الطبيعي للدفاع الفردي أو الجمعي عن النفس، حق يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة للحفاظ على السلم العالمي والأمن الدولي».

(208) «قامت دولة إسرائيل بعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب. [...] كانت ولادة الدولة اليهودية عبارة عن تحقيق للحلم الصهيوني. لكن يهود أوروبا كانوا قد أبيدوا قبل أن يتم تحقيق هذا الهدف» فالتر لاغور: الطريق نحو دولة إسرائيل ـ تاريخ الصهيونية، فيينا 1975 ص586.

(209) «معظم المشاركين في محادثات ستة زائد اثنين (وبخاصة روسيا وباكستان) يعارضون حرباً أمريكية على أفغانستان ولكن الإيرانيين لا يعارضون. فهؤلاء كانوا ينتظرون بدايتها على أحر من الجمر وكانوا متحمسين لدرجة أن عرضوا أن يتولوا التخطيط لها [...] بالإضافة إلى ذلك قدموا دعماً لا بأس به لعملية «الحركة الثابتة» (كينيث. م.بولاك. اللغز الإيراني. الصراع بين إيران وأمريكا نيويورك 2004 ص346) وحول العراق ورد ما يأتي: «استمر الإيرانيون على قناعتهم بأنه عندما تهاجم الولايات المتحدة (وهم متأكدون بأنها ستفعل ذلك) فإن واشنطن لن توقف الهجوم إلا بعد أن تزيل صدام حسين عن سدة الحكم. وبعد ذلك ستكون رغبة الحكومة هي بناء عراق مستقل وديموقراطي تستولي فيه الأكثرية الشيعية المضطهدة أخيراً على السيطرة السياسية التي تتناسب مع وزنها الديموغرافي. وكان ذلك يلائم طهران جداً.

كان الإيرانيون يكرهون صدام ولا يثقون به بسبب ماضيهم المؤلم والطويل معه. [....]. والشيء الذي اقترحه الأمريكيون انسجم لذلك بالفعل كأفضل سيناريو يمكن لإيرانيين أن يتوصلوا إليه» ص354.

(210) «لا يمكننا على المدى الطويل العيش بسلام وأمن عندما يصدر عن الشرق الأوسط المزيد من الأيديولوجيات والإرهابيين، الذين يحاولون الحصول على أشد الأسلحة فتكاً. والأنظمة التي تمارس الإرهاب على مواطنيها لن تتردد في دعم الإرهاب في بلدان أخرى. إن الوضع الراهن للاستبداد وفقدان الأمل في الشرق الأوسط ـ الاستقرار الخاطئ للدكتاتورية والركود ـ لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزيد من العداوات

في منطقة تعصف بها الأزمات ومزيد من المآسي في الأمم الحرة. إن مستقبل أممنا ومستقبل الشرق الأوسط مترابطان، وسلامنا مرتبط بأمل وتطور وحرية شعوب المنطقة».
جورج بوش: فترة تراتس أطلسية جديدة للوحدة. خطاب الرئيس في صالة الاحتفال التاريخية Concert Noble في بروكسل، تاريخ 21 شباط (فبراير) 2005.

(211) «ستة عقود متوالية تشهد على بعض الإنجازات في مجال التكامل العربي، لكن الإخفاقات كانت أكبر، سواء في مجال رفع درجة التكامل والوصول به إلى هدفه النهائي، أم في مجال التطور السكاني في الدول العربية».
تقرير التطور السكاني العربي 2003 (النص الإنكليزي الكامل) UNDP، نيويورك 2003 ص27.
وحول المشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية للاقتصاديات العربية انظر التحليل المفصل. نفس المرجع ص 132 وما بعد.

(212) «يعتقد المؤلفون أنه نوع من الهراء والتدمير الذاتي عندما نبالغ في موضوع العقبات التي نحملها للتطور العربي من خلال التهديدات الدولية والإقليمية. وهذا المهرب (العذر) المتكرر يمكن أن يقدم مخرجاً مريحاً إلا أنه غير مجدٍ على الإطلاق. والبحث عن العذر في قضايا خارجية يضعف التصميم ويقضي على القدرات المطلوبة من أجل تطوير موثوق.» تقرير التطور السكاني العربي ص21.

(213) التقرير العربي حول التطور السكاني ص12. وعلى الصفحة 11 ورد ما يأتي: «تتميز بنى الإنتاج القائمة حالياً في الدول العربية بارتباطها

باستغلال المواد الأولية (النفط بالدرجة الأولى) وبالدخول الخارجية المتعلقة بذلك حكماً (معاشات تقاعدية) إن Rentierwirtschaht يدفع بالدول إلى استقدام خبراء من الخارج. وهذا برغم أنه حل سريع وبسيط للمشكلة، إلا أنه يضعف الحاجة المحلية إلى المعرفة ويمنع تطبيق هذه المعرفة المبنية محلياً بفاعلية في النشاطات الاقتصادية. وقسم كبير من الاقتصاد العربي يقتصر حتى الآن على إنتاج المواد الأولية مثل الزراعة القائمة إلى حد كبير على بنى تقليدية. مجالات صناعية عديدة متخصصة في إنتاج المواد الاستهلاكية مرتبطة بإعطاء إجازات تصنيع من الخارج. وفي الوقت نفسه يضمر نصيب صناعة المواد التي تتطلب رأس المال وكذلك صناعة التكنولوجيا عالية المستوى. إن الطلب على المنتجات الصناعية يتأثر سلبياً نتيجة صغر الأسواق العربية وضعف قدرة الاقتصاديات العربية على المنافسة، وكذلك بسبب عدم وجود الشفافية والشعور بالمسؤولية. هذه العملية تصب في مصلحة اتفاقات سرية وتجاوزات متبادلة بين النخب السياسية والاقتصادية».

(214) تقرير حول التطور السكاني العربي ص18.

(215) يصف كينيث .م.بولاك النتائج السلبية لهذا التحديث المشترى من الخارج من خلال مثال إيران قبل الثورة في سبعينيات القرن العشرين بقوله «دون أن يدركوا يوماً كان الأمريكيون في أثناء ذلك مكروهين جداً من قبل أوساط واسعة من المجتمع الإيراني. إلى حد ما كان سبب هذه الكراهية هو أن الأمريكيين كانوا مجرد أمريكيين ـ وليس إيرانيين ـ يقيمون في إيران. كما أن الاتفاقيات العديدة في المجالين العسكري

والمدني التي عقدها الشاه مع شركات أمريكية كانت تتطلب وجود عدد متزايد من الأمريكيين في إيران لإعداد الكوادر الإيرانية وإقامة المنشآت والآلات ومن ثم القيام بتشغيلها. في تموز (يوليو) 1976 كان عدد الأمريكيين في إيران يبلغ 24 ألفاً. وفي نهاية عام 1978 وصل هذا العدد إلى 45 ألفاً. معظمهم كانوا يشغلون وظائف عالية ذات دخل مرتفع يتفوقون فيها على معظم الإيرانيين الذين يعملون معهم. [....] وهذا ما عزز غالباً القناعة الراسخة لدى الإيرانيين بأن الأمريكيين في الواقع يسيطرون على بلادهم» اللغز الفارسي ص124.

(216) انظر الحاشية رقم 37.

(217) نقش على ضريح روزفلت في واشنطن. والجملة مأخوذة عن خطاب في اتحاد مراسلي البيت الأبيض في 12 شباط (فبراير) 1943 ـ لورنس هالبرين ـ ذكرى فرانكلين ديلانو روزفلت ـ سان فرانسيسكو 1997 ص122.

(218) «لم يحدث أبداً في تاريخ الإنسانية قبلاً أن كانت مصائر كل النساء والرجال والأطفال في كل أنحاء العالم مقترنة مع بعضها. تربطنا أوامر أخلاقية وكذلك مصالح موضوعية» تقرير الأمين العام: في حرية أكبر: في الطريق نحو التطور والأمن وحقوق الإنسان للجميع، الأمم المتحدة ـ الجمعية العامة. نيويورك. 21 آذار (مارس) 2005 ص59.

(219) «لذلك فإن قوة سياسة التعاون الدولي التي تشكل ظاهرة في نهاية الألفية هي مذهلة؛ لأنه ـ ربما ليس في الحال، لكن بالتأكيد في المستقبل القريب ـ يُنتظر حتماً وقوع رد فعل ضد الرأسمالية العالمية. ويمكن

مقارنة تطور الاقتصاد العالمي على مدى مدد تاريخية طويلة مع حركة بندول ضخم: مرحلة تحرر تعقب مرحلة رفض وإعادة الرقابة»
هارولد جيمس: النكسة ـ الأزمة الاقتصادية العالمية الجديدة ـ TB ميونخ/ زوريخ 2005 ص291.

(220) بولا نيي ـ التحول الكبير ص21.

(221) انظر حول هذا الموضوع خطاب الرئيس ترومان بمناسبة التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في 26 حزيران (يونيو) 1945 في سان فرانسيسكو: قال ترومان: «إن التاريخ سوف يكرمكم على إعداد ميثاق الأمم المتحدة. ما من أحد يزعم أن الأمر الآن يتعلق بآلية نهائية أو كاملة، لأنها لم تُصبّ في قالب صلب. إن تغييرات الوضع الدولي سوف تتطلب تنظيمات جديدة للسلام وليس للحرب. إن الميثاق ــ كما شرح ترومان ـ هو أن علينا جميعاً أن نعترف ـ بغض النظر عن مدى قوتنا ـ أنه علينا ألا نسمح لأنفسنا بأن نفعل دائماً ما يعجبنا [....]. هذا هو الثمن الذي يجب على كل أمة أن تدفعه من أجل السلام العالمي. ثم أضاف: لقد جربنا مبدأ التعاون في هذه الحرب وتأكد لنا أنه مناسب. وذكّر مستمعيه، قائلاً: لو كان لنا هذا الميثاق قبل بضع سنوات، وكانت لدينا الرغبة في استخدامه ـ لكان ملايين الضحايا مازالوا على قيد الحياة. وإذا ما ترددنا مستقبلاً في نوايانا باستخدامه فإن ذلك سيكلف بالتأكيد الملايين حياتهم» ستيفن .ب. شليزينغر: عملية الخلق ـ تأسيس الأمم المتحدة ـ بولدر 2003 ص256.

(222) «ربما كان أهم تغيير في السياسة الخارجية هو اختراع السلام كهدف للسياسة» كوبر ــ نشوء الأمم ص111.

(223) في كانون الثاني (يناير) من عام 1941 بدأ روزفلت في خطابه حول وضع الأمة بتحديد أهدافه من أجل السلام العالمي. وفي النداء الوحيد الذي يذكر بمثالية روزفلت القديمة، المتعلقة بعصبة الأمم، شرح للكونغرس المتحمس أن هناك أربع حريات إنسانية أساسية: حرية الكلام والرأي، والحرية الدينية، وحرية الفقر وحرية الخوف. وقال: كان علينا ألا نبحث عن الوصول إلى هذا الأمل من أجل جيلنا هذا. ودعا شعبه بشكل لا غموض فيه إلى حملة تشمل رؤية على نمط ولسون. وقد لاحظ وليام آلان وايت وهو محرر صحفي مرموق أن الرئيس قد أعطى العالم ميثاقاً جديداً أساسياً للديموقراطية. وبرغم أنه لم يعد ينادي بعصبة الأمم بدأ روزفلت مسيرة طويلة نحو هندسة بناء جديد للعالم لم تكن معالمها واضحة» شليزينغر. عملية الخلق. ص31.

(224) كوبر ـ نشوء الأمم ص57 وبعدها.

(225) نفس المصدر.

(226) «يتم الآن وضع تعريف جديد لسيادة الدولة في مفهومها الأساسي من خلال عدة معطيات، منها ضغوط العولمة والتعاون الدولي. الدول الآن هي أدوات في خدمة الشعوب وليس العكس. وفي الوقت نفسه يتم تضخيم السيادة الفردية ـ التي أفهم منها الحرية الأساسية لكل فرد كما هي في ميثاق الأمم المتحدة وما تلاه في مواثيق دولية ـ من خلال إدراك متجدد ومنتشر للحقوق الفردية. وإذا ما قرأنا الميثاق الآن يتضح لنا أكثر من أي وقت مضى أن هدفه يكمن في حماية الأفراد وليس أولئك الذين يسيئون استخدامه.» كوفي أنان: مفهومان للسيادة. في الإيكونوست. 1999/9/18.

(227) «الشرعية هي أيضاً مصدر للسلطة كما العنف. فالعنف دون شرعية هو استبداد بالنسبة لأولئك الذين يخضعون له. وفي وقت يصبح فيه الأمن متعلقاً بإجراءات مبكرة ضد تهديدات تأخذ طريقها من الخارج، تصبح الشرعية أهم من أي وقت مضى. وتبقى الأمم المتحدة ـ سواء شئنا أو أبينا ـ أقوى مصدر لشرعنة مثل هذه الإجراءات. وهذا ما تؤكده الإخفاقات العديدة التي مرت بها الأمم المتحدة» كوبر ـ نشوء الأمم ص167.

(228) «هل ستنسجم الأمم المتحدة مع الهدف من تأسيسها أم هل ستصبح عديمة الجدوى؟» جورج بوش :على الأمم المتحدة أن تعي مسؤوليتها. خطاب الرئيس في 12 أيلول (سبتمبر) 2002 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

(229) «أدت أحداث السنوات الماضية أيضاً إلى تراجع الثقة العامة بالأمم المتحدة نفسها، حتى ولو أن ذلك قد جاء نتيجة لأسباب متضاربة. وهكذا وجد كلا جانبي النقاش حول حرب العراق أن المنظمة قد تخلت عنهما. هناك وجهة نظر بأنها لم تكن قادرة على منع حرب مبكرة وغير ضرورية. وفي هذا المجال ينتقد معظم الناس؛ لأنهم يعتقدون أن لهذه المنظمة أهمية حياتية لعالمنا هذا. أمام الثقة المتناقصة في المؤسسات هناك اعتقاد متزايد بأهمية التنوعية الفعالة» تقرير الأمين العام ص5.

(230) عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة. تقرير المجموعة العليا حول التهديدات والتحديات والتحول.

(231) «كان من الخطأ الاعتقاد بأن الولايات المتحدة سوف تحدد «مصالحها القومية» بهذا الشكل الضيق. لقد كان للأمريكيين «مصالحهم الإنسانية» مسبقاً، حيث لم يكن هذا المفهوم قد وُجد بعد. على من يهدف إلى السيطرة على العالم ألا يعلن على الملأ بأنه سوف يسير على هدى تعريفه الخاص «للمصلحة القومية». لأن ما يخيف حتى أقرب الأصدقاء للولايات المتحدة هو أن تمارس قوتها التي لا مثيل لها في سبيل مصلحتها الخاصة فقط» كاغان. عن الجنة والقوة. طبعة فينتاج ص153.

(232) «على الولايات المتحدة أن تحاول إنتاج الشرعية الواعية، الأكثر تناسباً مع طبيعتها، بحيث تؤيد مبادئ الديموقراطية الليبرالية ولكن ليس فقط كوسيلة من أجل تحقيق المزيد من الأمن، بل كهدف بحد ذاته. إن نجاح مثل هذه الجهود سوف يحقق للولايات المتحدة قدراً كبيراً من الشرعية في العالم الحر والديموقراطي وحتى في أوروبا» نفس المصدر 155.

(233) ميثاق الأمم المتحدة ـ الأمم المتحدة ـ نيويورك. دون تاريخ ص3.

(234) تقرير الأمين العام ص13.

(235) «أرجو أن تكونوا على استعداد لاتخاذ قرارات مشتركة جريئة حول مجموعة من المسائل التي يغطيها إعلان الألفية، مدعومة بتقرير المجموعة المتميزة حول التهديدات والتحديات والتحول. [....] وكما سبق أن قلت قبل عام فقد وصلنا إلى مفترق طرق. وإذا لم تستطيعوا أنتم القادة السياسيون للعالم أن تتفقوا على الاتجاه الذي يجب أخذه،

فسوف يحرمكم التاريخ من اتخاذ القرار، وسوف تسقط مصالح شعوبكم تحت الطاولة». خطاب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أمام الجمعية العمومية في نيويورك 21 أيلول (سبتمبر) 2004.

(236) يحب نيال فيرغسون التحليل الاستفزازي المتطرف والذكي في الوقت نفسه. يختم مقالته المتشائمة اللاذعة «عولمة غارقة» بعنوان «القيامة متى؟» على الشكل الآتي: «إن سيناريو انهيار العالم قد أصبح مقنعاً. لكن هل هو محتمل؟. إن الصعوبة، بل حتى تقريباً الاستحالة تكمن في التنبؤ بالكارثة. والقيام بذلك كان هو التحدي الذي واجه المستثمرين في عصر العولمة الأول كانوا يعلمون أنه من المحتمل قيام حرب. وكانوا يعلمون أن لهذه الحرب تبعات مالية هائلة (برغم أن قلة قد تنبأت بمدى ما سوف يسفر ذلك عن دمار). لكن لم تكن لديهم إمكانية معرفة متى يمكن أن تندلع هذه الحرب. والآن تواجهنا المشكلة نفسها.
فنحن جميعاً نعلم أن وقوع أحداث أخرى أخطر من أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) محتملة إلى حد كبير، وهذا هو هدف ابن لادن المعلن. إننا نعلم جميعاً ـ أو على الأقل علينا أن نعلم ـ بأنه من المحتمل أن تسفر أزمة تايوان عن هزات ضخمة في النظام الدولي، يمكن أن تؤدي إلى حرب بين القوى العظمى. إننا نعلم جميعاً أن تغيراً ثورياً للنظام في المملكة العربية السعودية سوف يهز العالم أكثر من الانقلاب البلشفي عام 1917 في روسيا. ونعلم جميعاً أن انفجار سلاح نووي في لندن سوف يطغى على حادثة قتل الأمير فريناند كعمل إرهابي. ولكن كيف يمكننا بالضبط مواجهة مثل هذه الاحتمالات عندما لا نستطيع القول ـ كما في حادثة تسونامي في آسيا ـ متى ستحدث؟ [....] من

وجهة النظر هذه نبدو غير مستعدين مطلقاً لمواجهة مثل هذه الأحداث الرهيبة بشكل أفضل مما كان عليه المستفيدون من عصر العولمة السابق قبل تسعين عاماً. مثلنا مثل الركاب على متن لوسيتانيا Lusitania، نعلم جميعاً أننا معرضون للغرق. وبرغم ذلك نبحر.» نيال فيرغسون ـ عولمة غارقة ـ في فورين أفيرز 84 رقم 2 آذار/نيسان (مارس/أبريل) 2005 ص77.

(237) «وهكذا قد تعلمنا اليوم في عام الحرب هذا، 1945 درسا بثمن فادح. وكان علينا أن نستفيد من هذا الدرس. لقد تعلمنا أننا لا نستطيع أن نعيش وحدنا في سلام وأن رفاهنا مرتبط برفاه أمم أخرى تعيش بعيداً عنا. [.....] تعلمنا أن نكون مواطني العالم، وأعضاء في المجتمع الإنساني. لقد تعلمنا الحقيقة البسيطة ـ وكما عبر إيمرسون ـ أن الطريق الوحيد لاكتساب صديق هو أن تكون صديقاً». فرانكلين روزفلت. الخطاب الافتتاحي الرابع ـ واشنطن ـ 20 كانون الثاني (يناير) 1945. في «خطب عظيمة» تحرير جون جرافتون ـ مينيولا ـ نيويورك 1999 ص162.

المراجع

A Dictionary of Political Quotations, compiled by Robert Stewart, London 1984.
Allison, Graham: Nuclear Terrorism. The Ultimate Preventable Catastrophe, New York 2004.
Alter, Peter: Nationalismus, Frankfurt/M. 1985.
Annan, Kofi: Two Concepts of Sovereignty, in: THE ECONOMIST, 18.9.1999.
Arab Human Development Report 2003 [englische Langfassung]. United Nations Development Programme (UNDP), New York 2003.
Arabischer Bericht über die menschliche Entwicklung 2003. United Nations Development Programme (UNDP). Deutsche Kurzfassung, hrsg. von der Deutschen Gesellschaft für die Vereinten Nationen, Berlin 2003.
Aron, Raymond: Die imperiale Republik. Die Vereinigten Staaten von Amerika und die übrige Welt seit 1945, Stuttgart/Zürich 1975.
Ash, Timothy Garton: Freie Welt. Europa, Amerika und die Chancen der Krise, München 2004.
Ash, Timothy Garton: Amerikas Entscheidung. Beginnt jetzt das 21. Jahrhundert?, in: SZ, 14.9.2001, S. 17.
Axt, Heinz-Jürgen: Hat Genscher Jugoslawien entzweit? Mythen und Fakten zur Außenpolitik des vereinten Deutschland, in: EUROPA-ARCHIV, 12, 1993, S. 351–360, wieder in: Der Krieg auf dem Balkan. Die Hilflosigkeit der Staatenwelt, hrsg. von Angelika Volle u. Wolfgang Wagner, Bonn 1994, S. 95 ff.
Barber, Anthony: Dschihad und McWorld, in: FAZ, 24.7.1996, S. 9.
Barber, Anthony: Coca Cola und Heiliger Krieg (Jihad vs. McWorld), Bern/ München/Wien 2001.
Bauer, Yehuda: Der dritte Totalitarismus, in: DIE ZEIT, Nr. 32, 31.7.2003, S. 7.
Bell, Daniel: Aufstieg und Fall der Ideologien, in: SZ, 16./17.1.1999, S. III.
Bell, Daniel: Die neue Weltunordnung, in: SZ, 23./24.1.1999, S.III.
Bender, Peter: Weltmacht Amerika – Das neue Rom, Stuttgart 2003.
Bergen, Peter L.: Heiliger Krieg Inc. Osama bin Ladens Terrornetz, Berlin 2001.
Blinder, Alan S. u. Janet L. Yellen: The Fabulous Decade. Macroeconomic Lessons from the 1990s, New York 2001.
Blumenberg, Hans: Die kopernikanische Wende, Frankfurt/M. 1965.
Brent, Peter: Das Weltreich der Mongolen, Bergisch Gladbach 1988.
Brzezinski, Zbigniew: Die einzige Weltmacht, Weinheim/Berlin 1997.
Bulletin der Bundesregierung vom 16. August 1999, Nr. 49.

Bundesministerium für wirtschaftliche Zusammenarbeit: 11. Bericht zur Entwicklungspolitik der Bundesregierung. Materialien des Bundesministeriums für wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung, Nr. 111, Bonn 2001.

Bush, George: President George Bush – Adress before a Joint Session of the Congress on the Persian Gulf Crisis and the Federal Budget Deficit, September 11, 1990, unter: http://bushlibrary.tamu.edu/papers/1990/90091101.html.

Bush, George W.: Bericht zur Lage der Nation 2002. Rede von Präsident George W. Bush, unter: http://usa.usembassy.de/etexts/docs/bush290102d. htm.

Bush, George W.: Bush ruft West-Point-Absolventen zum Dienst im Kampf gegen den Terror auf. Rede des Präsidenten, unter: http://amerikadienst.usembassy.de/us-botschaft-cgi/ad-detailad.cgi?lfdnr=1469.

Bush, George W.: Die Vereinten Nationen müssen ihre Verantwortung wahrnehmen. Rede des Präsidenten am 12. September 2002 vor der Generalversammlung der Vereinten Nationen in New York, unter: http://amerikadienst.usembassy.de/.

Bush, George W.: Neue transatlantische Ära der Einheit. Rede des Präsidenten im historischen Festsaal Concert Noble in Brüssel vom 21. Februar 2005, unter: http://amerikadienst.usembassy.de/.

Clarke, Richard A.: Against all enemies. Der Insiderbericht über Amerikas Krieg gegen den Terror, Hamburg 2004.

Clausewitz, Carl von: Vom Kriege, Bonn 1973.

Coll, Steve: Ghost Wars. The Secret History of the CIA, Afghanistan, and bin Laden. From the Soviet Invasion to September 10, 2001, New York 2004.

Cooper, Robert: The Breaking of Nations. Order and Chaos in the Twenty-First Century, London 2003.

Crefeld, Martin van: Die Zukunft des Krieges, München 2001.

Custine, Astolphe de: Russische Schatten. Prophetische Briefe aus dem Jahre 1839, Nördlingen 1985.

Czempiel, Ernst-Otto: Neue Sicherheit in Europa. Eine Kritik an Neorealismus und Realpolitik, Frankfurt/New York 2002.

Dehio, Ludwig: Gleichgewicht oder Hegemonie. Betrachtungen über ein Grundproblem der neueren Staatengeschichte, Zürich 1996.

Der Große Ploetz. 32. Aufl., Freiburg 1998.

Dickmann, Fritz: Der Westfälische Frieden, Münster 1992.

Die Amerikanische Revolution und die Verfassung 1754–1791, hrsg. von Angela und Willi Paul Adams, München 1987.

Die Nationale Sicherheitsstrategie der Vereinigten Staaten von Amerika. September 2002, unter: http://usembassy.state.gov/germany-ger/img/assets/9436/nss.pdf.

Eisenstadt, S. N.: Die Antinomien der Moderne, Frankfurt/M. 1998.

Entwurf eines Gesetzes zu dem Vertrag vom 29. Oktober 2004 über eine Verfassung für Europa, Drucksache 983/Deutscher Bundesrat, 17.12.2004.

Ferguson, Niall: American TermiNATOr. Why the new U.S. empire is proving

to be less awesome than it looks, in: NEWSWEEK Special Edition, Dezember 2003, S. 11.
Ferguson, Niall: Zusammenprall der Zivilisationen oder ›verrückte Mullahs‹. Die Vereinigten Staaten als imperiale Macht, in: Talbott/Chanda (Hrsg.): Das Zeitalter des Terrors, S. 114 ff.
Ferguson, Niall: Das verleugnete Imperium. Chancen und Risiken amerikanischer Macht, Berlin 2004.
Ferguson, Niall: Sinking Globalization, in: Foreign Affairs 84, Nr. 2, März/April 2005, S. 64–77.
Fischer Weltalmanach 2004, Frankfurt/M. 2003.
Frum, David u. Richard Perle: An End to Evil. How to Win the War on Terror, New York 2003.
Fukuyama, Francis: Das Ende der Geschichte, München 1992.
Fundamentalismus in der modernen Welt, hrsg. von Thomas Meyer, Frankfurt/M. 1989.
Gaddis, John Lewis: Surprise, Security, and the American Experience, Cambridge/Mass. 2004.
Gaulle, Charles de: Pressekonferenz vom 9.9.1965, in: Europäisches Europa – Die vierzehn Pressekonferenzen de Gaulles, Troisdorf 1966, S. 96.
Gellner, Ernest: Nationalismus, Berlin 1999.
Ghaussy, A. Ghanie: Der islamistische Fundamentalismus in der Gegenwart, in: Fundamentalismus in der modernen Welt, hrsg. von Thomas Meyer, Frankfurt/M. 1989, S. 83 ff.
Giddens, Anthony: Konsequenzen der Moderne, Frankfurt/M. 1996.
Girardet, Klaus Martin: Die Alte Geschichte der Europäer und das Europa der Zukunft, Saarbrücken 2001.
Goethe, Johann Wolfgang von: Zahme Xenien IX, in: Ders.: Sämtliche Werke Bd. 2, Frankfurt/M. 1988.
Gray, John: Die Geburt Al-Qaidas aus dem Geist der Moderne, München 2004.
Haak Taschenatlas Weltgeschichte, hrsg. v. Hans Ulrich Rudolf und Vadim Oswalt, Gotha 2003.
Habermas, Jürgen: Was bedeutet der Denkmalsturz?, in: FAZ, 17.4.2003, S. 33.
Habermas, Jürgen: Die neue Unübersichtlichkeit, Frankfurt/M. 1985.
Haine, Jean-Yves: Eine historische Perspektive, in: Die Sicherheits- und Verteidigungspolitik der EU: die ersten fünf Jahre (1999–2004), hrsg. v. Nicole Gnesotto, Institut für Sicherheitsstudien der Europäischen Union, Paris 2004, S. 41 ff.
Hale, David and Lyric Hughes Hale: China Takes Off, in: Foreign Affairs 82, Nr. 6, November/Dezember 2003, S. 36 ff.
Hallstein, Walter: Europäische Reden, hrsg. v. Thomas Oppermann, Stuttgart 1979.
Halprin, Lawrence: The Franklin Delano Roosevelt Memorial, San Francisco 1997.

Hegel, Georg W. F.: Die Philosophie der Geschichte, in: Ders.: Werke Bd. 13, Frankfurt/M. 1973.

Hegel, Georg W. F.: Grundlinien der Philosophie des Rechts, in: Ders.: Werke Bd. 7, Frankfurt/M. 1970.

Hegel, Georg W. F.: Phänomenologie des Geistes, Hamburg 1952.

Heideking, Jürgen: Geschichte der USA, Tübingen 1996.

Hobbes, Thomas: Leviathan. Mit einer Einf. u. hrsg. v. Hermann Klenner, Hamburg 1996.

Hobsbawm, Eric: Das Zeitalter der Extreme. Weltgeschichte des 20. Jahrhunderts, München/Wien 1995.

Howard, Michael: Die Erfindung des Friedens. Über den Krieg und die Ordnung der Welt, Lüneburg 2001.

Huntington, Samuel P.: Kampf der Kulturen. Die Neugestaltung der Weltpolitik im 21. Jahrhundert, München/Wien 1996.

James, Harold: Der Rückfall. Die neue Weltwirtschaftskrise, TB München/Zürich 2005 (dt. zuerst München/Zürich 2003).

Jerusalemer Bibel, Freiburg 1968.

Judt, Tony: Die Neokons sind leise geworden. Interview, in: DIE WELT, 29.5.2004, S. 7.

Kagan, Robert: Of Paradise and Power. America and Europe in the New World Order, New York 2003.

Kagan, Robert: Macht und Ohnmacht. Amerika und Europa in der neuen Weltordnung, Berlin 2003.

Kagan, Robert: Of Paradise and Power. Vintage Edition, New York 2004.

Kagan, Robert: Mars braucht Venus, in: WELT AM SONNTAG, 30.1.2005, S. 12.

Kant, Immanuel: Zum ewigen Frieden, in: Ders.: Werke Bd. XI, hrsg. von Wilhelm Weischedel, Frankfurt/M. 1977.

Kaplan, Robert D.: The Coming Anarchy. Shattering the Dreams of the Post Cold War, New York 2000.

Kennedy, Paul: Der verwundbare Koloß, in: DIE WELT, 17.9.2001, S. 7.

Kepel, Gilles: Das Schwarzbuch des Dschihad. Aufstieg und Niedergang des Islamismus, München 2002.

Kepel, Gilles: Die neuen Kreuzzüge. Die arabische Welt und die Zukunft des Westens, München 2004.

Kinzer, Stephen: All the Shah's Men. An American Coup and the Roots of Middle East Terror, Hoboken/New Jersey 2003.

Kissinger, Henry: Die Herausforderung Amerikas. Weltpolitik im 21. Jahrhundert, München/Berlin 2002.

Kissinger, Henry: Die Vernunft der Nationen, Berlin 1994.

Knock, Thomas J.: To End All Wars. Woodrow Wilson and the Quest for a New World Order, Princeton 1992.

Kohn, Hans: Die Idee des Nationalismus, Frankfurt/M. 1962.

Kommission der Europäischen Gemeinschaften: Mitteilung der Kommission.

Europäische Nachbarschaftspolitik – Strategiepapier, KOM (2004) 373, 12.5.2004, S. 2.
Kopenhagener Kriterien, unter: http://de.wikipedia.org/wiki/Kopenhagener_Kriterien.
Kristol, Irving: Neo Conservatism. The Autobiography of an Idea. Selected Essays 1949–1995, New York 1995.
Laqueur, Walter: Der Notstand ist da, in: FAZ, 23.4.2003, S. 39.
Laqueur, Walter: Der Weg zum Staat Israel. Geschichte des Zionismus, Wien 1975.
Lemberg, Eugen: Nationalismus, Reinbek 1964.
Lenin, W. I.: Die sozialistische Revolution und das Selbstbestimmungsrecht der Nationen, in: Ders.: Werke Bd. 22, Berlin 1960.
Lewis, Bernard: Der Atem Allahs. Die islamische Welt und der Westen – Kampf der Kulturen?, München 1998.
Lewis, Bernard: Der Untergang des Morgenlandes. Warum die islamische Welt ihre Vormacht verlor, Bergisch Gladbach 2002.
Liska, George: Imperial America. The International Politics of Primacy, Baltimore 1967.
Lyman, Princeton N. u. Stephen Morrison: The Terrorist Threat in Africa, in: Foreign Affairs 83, Nr. 1, Januar/Februar 2004, S. 75–86.
Maalouf, Amin: Mörderische Identitäten, Frankfurt/M. 2000.
Machiavelli, Niccolo: Die Geschichte von Florenz, Zürich 1993.
Mann, Michael: Die ohnmächtige Supermacht, Frankfurt/New York 2003.
Mann, Thomas: Meine Zeit (1950), in: Ders.: Essays Bd. 6, Frankfurt/M. 1997.
Marx, Karl u. Friedrich Engels: Rußlands Drang nach Westen, Zürich 1991.
Mathiez, Albert: Die Französische Revolution, Bd. 1, Zürich 1940.
Mead, Walter Russel: Power, Terror, Peace And War. America's Grand Strategy in a World at Risk, New York 2004.
Mead, Walter Russel: Special Providence. American Foreign Policy and How It Changed the World, New York 2001.
Michelet, Jules: Geschichte der Französischen Revolution, Bd. 2, Frankfurt/M. 1988.
Mittelstrass, Jürgen: Europa erfinden. Über die europäische Idee, die europäische Kultur und die Geisteswissenschaften, in: Merkur, Nr. 669, Januar 2005, S. 28ff.
Morgenthau, Hans J.: Macht und Frieden. Grundlegung einer Theorie der internationalen Politik, Gütersloh 1963.
Morgenthau, Hans J.: Politics among Nations, New York 1985.
Morse, Edward L. u. James Richard: The Battle for Energy Dominance, in: Foreign Affairs 81, Nr. 2, März/April 2002, S. 16–31.
Münkler, Herfried: Im Namen des Staates, Frankfurt/M. 1987.
National Commission on Terrorist Attacks upon the United States: The 9/11 Commission Report. Final report of the National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, New York 2004.

Newhouse, John: Bonn, der Westen und die Auflösung Jugoslawiens, in: Blätter für deutsche und internationale Politik, 10, 1992, S. 1190–1205.
Niebuhr, Reinhold: The Irony of American History, New York 1952.
Nipperdey, Thomas: Deutsche Geschichte 1800–1866, München 1983.
Nye, Joseph S.: Amerika ist kein Imperium, in: SZ, 22./23.5.2004, S. 2.
Nye, Joseph S.: Das Paradox der amerikanischen Macht. Warum die einzige Supermacht der Welt Verbündete braucht, Stuttgart 2003.
Odom, William E. u. Robert Dujarric: America's Inadvertent Empire, New Haven/London 2004.
Ohmae, Kenichi: Der neue Weltmarkt. Das Ende des Nationalstaates und der Aufstieg der regionalen Wirtschaftszonen, Hamburg 1996.
Ortega, Martin: Über Petersberg hinaus: Welche militärische Missionen für die EU?, in: Die Sicherheits- und Verteidigungspolitik der EU: die ersten fünf Jahre (1999–2004), hrsg. v. Nicole Gnesotto, Institut für Sicherheitsstudien der Europäischen Union, Paris 2004, S. 87ff.
Petritsch, Wolfgang, Karl Kaser u. Robert Pichler: Kosovo. Mythen, Daten, Fakten. 2. Aufl., Klagenfurt 1999.
Polanyi, Karl: The Great Transformation, Frankfurt/M. 1978.
Pollack, Kenneth M.: The Persian Puzzle. The Conflict between Iran and America, New York 2004.
Popper, Karl: Die offene Gesellschaft und ihre Feinde, 2 Bde., Tübingen 2003.
Prestowitz, Clyde: Rückzug! Rückzug!, in: DIE WELT, 17.4.2004.
Prestowitz, Clyde: Schurkenstaat. Wohin steuert Amerika?, Düsseldorf/Zürich 2004.
Ranke, Leopold von: Die großen Mächte, Frankfurt/M. 1995.
Rashid, Ahmed: Taliban, Militant Islam, Oil and Fundamentalism in Central Asia, New Haven/London 2000.
Rashid, Ahmed: Taliban. Afghanistans Gotteskrieger und der Dschihad. München 2001.
Rat der Europäischen Union: Tagung des Europäischen Rates. Schlußfolgerungen des Vorsitzes, Brüssel, 16./17. Dezember 2004, Rat der Europäischen Union 16238/04, S. 4–8.
Rieff, David: Schlachthaus. Bosnien und das Versagen des Westens, München 1995.
Rifkin, Jeremy: Der Europäische Traum. Die Vision einer leisen Supermacht, Frankfurt/M. 2004.
Roosevelt, Franklin Delano: Great Speeches, ed. by John Grafton, Mineola/NY 1999.
Sautter, Udo: Geschichte der Vereinigten Staaten von Amerika, Stuttgart 1994.
Schell, Jonathan: Die Politik des Friedens. Macht, Gewaltlosigkeit und die Interessen der Völker, München/Wien 2004.
Schlesinger Jr., Arthur M.: War and the American Presidency, New York 2004.
Schlesinger, Stephen B.: Act of Creation. The Foundation of the United Nations, Boulder 2003.

Schmitt, Carl: Der Leviathan, Köln-Lövenich 1982.
Scholem, Gershom: Tagebücher 1917–1923, Frankfurt/M. 2000.
Seitz, Konrad: China. Eine Weltmacht kehrt zurück, Berlin 2000.
Sifton, Elisabeth: Das Gelassenheits-Gebet, München/Wien 2001.
Soros, George: Der Globalisierungsreport. Weltwirtschaft auf dem Prüfstand, Berlin 2002.
Soros, George: Die offene Gesellschaft. Für eine Reform des globalen Kapitalismus, Berlin 2001.
Srebrenica – Ein Prozeß, hrsg. v. Julija Bogovea u. Caroline Fetscher, Frankfurt/M. 2002.
Stiglitz, Joseph E.: Die Roaring Nineties. Der entzauberte Boom, Berlin 2004.
Stiglitz, Joseph E.: Die Schatten der Globalisierung, Berlin 2002.
Talbott, Strobe, u. Nayan Chanda (Hrsg.): Das Zeitalter des Terrors. Amerika und die Welt nach dem 11. September, München/Berlin 2002.
Tocqueville, Alexis de: Über die Demokratie in Amerika, Erster Teil, Zürich 1987.
Todd, Emmanuel: Weltmacht USA. Ein Nachruf, München 2003.
Trotzki, Leo: Die Balkankriege 1912–13, Essen 1996.
Tse-tung, Mao: Worte des Vorsitzenden Mao Tse-tung, Peking 1967.
United Nations: Charter of the United Nations, New York o. J.
United Nations: Secretary-General Kofi Annan's address to the General Assembly in New York, 21 September 2004, Press Release SG/SM/9491 GA/10258.
Vereinte Nationen: Eine sicherere Welt: Unsere gemeinsame Verantwortung. Bericht der Hochrangigen Gruppe für Bedrohungen, Herausforderungen und Wandel, unter: http://un.org/Depts/german/gs_sonst/a-59-565.pdf.
Vereinte Nationen: Bericht des Generalsekretärs – In größerer Freiheit: Auf dem Weg zu Entwicklung, Sicherheit und Menschenrechten für alle, Vereinte Nationen, Generalversammlung A/59/2005, New York 21. März 2005.
Voll, Klaus: Fundamentalistische Tendenzen unter Hindus und Moslems in Indien, in: Fundamentalismus in der modernen Welt, hrsg. von Thomas Meyer, Frankfurt/M. 1989, S. 155 ff.
Wagner, Richard: Der leere Himmel. Reise in das Innere des Balkan, Berlin 2003.
Wallerstein, Immanuel: Absturz oder Sinkflug des Adlers? Der Niedergang der amerikanischen Macht, Hamburg 2004.
Waltz, Kenneth N.: Theory of International Politics, New York 1979.
Wehler, Hans Ulrich: Die türkische Frage, in: FAZ, 19.12.2003, S. 35.
Winthrop, John: A Model of Christian Charity, 1630, in: The Journal of John Winthrop 1630–1649, Cambridge/Mass. 1996, S. 8–10.
World Bank: Annual Report 2001, Africa, unter: http://www. Worldbank.org/annualreport/2001/africa.htm.
Žižek, Slavoj: Willkommen in der Wüste des Realen, Wien 2004.